قضايا التنميه والتحديث في علم الإجتماع

دراسه نقديه لأزمة علم إجتماع التنميه

دار المطبوعات الجديدة

قضايا التنميه والتحديث
فى علم الإجتماع
دراسه نقديه
لازمة علم إجتماع التنميه

الدكتور

نبيل محمد توفيق السمالوطى

استاذ علم الإجتماع

بجامعتى الازهر بمصر

والإمام محمد بن سعود الإسلاميه بالسعوديه

١٩٨٩

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعه الثانيه

صدرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب سنة ١٩٧٥ . ولاقت إقبالاً كبيراً من المشتغلين بعلم الإجتماع فى مصر وفى العالم العربى ، نتيجة لأنها تعالج قضية حيوية في عالمنا النامى بشكل عام وعالمنا العربى بشكل خاص وهي قضية التحديث والتنمية .

وإذا كانت العلوم الإجتماعية بشكل عام تتأثر بشكل واضح بالتوجه العقائدى والأيديولوجى الذى يتبناه الباحث ، فإن قضية البناء العقائدى والأيديولوجى تعد عنصراً أساسياً من العناصر المكونة لمفهوم التنمية والتحديث فإذا كانت التنمية بحكم تعريفها الأولى هى تحقيق إرتفاع مستوى الحياة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية للناس وتحقيق النقلة من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب في الوصول إليها ، فإن تحديد مستوى الحياة والحالة غير المرغوب فيها ، والحالة المطلوب الوصول إليها تخضع للبناء المعيارى والقيمى ، الذي يتحدد بدوره من خلال نسق المعتقدات والبناء الأيديولوجى والغايات العليا في المجتمع . ومن هنا تصبح المعتقدات والبناء الأيديولوجى جزءا أساسياً من بناء التنمية ومفهومها ونسقها الصوري العام . ومن هنا كان الخلاف بين الدارسين وبين المجتمعات وبين الدول فى تحديد مضامين التنمية الإجتماعيه والإقتصادية والسياسية ، نتيجة للخلاف فى أنساق المعتقدات والأنساق الأيديولوجية . وإذا كان ذلك كذلك فلنا أن نتساءل أى هذه البناءات الأيديولوجية أصلح لواقعنا في العالم العربى ؟ وأرى أن هذه الأنساق الأيديولوجية المطروحة أنساق وضعية تتسم بالنسبية والتاريخية والتغير وعدم الصلاح لكل زمان ومكان ولهذا فإنه يجب علينا أن نغوص في أعماق شريعتنا الإسلامية السمحة التى تختلف عن كل هذه الأنساق الايديولوجية من حيث المصدر والهدف والوسيلة ، وأن نستخرج منها مبادىء وأسس التنمية الشاملة المتكاملة للإنسان ومجتمعه في ضوء رؤية شاملة لسبب خلق الإنسان ووظيفته ومهامه التى خلق من أجل تحقيقها ، وفى ضوء التوجيهات الإسلامية في مجال العلم والعمل والتخصص والتعليم والإدارة والصحة والسياسة والحكم والإستثمار وتوظيف المال والجهد والوقت وتحقيق الإستقلال ونبذ التبعية وبناء المجتمع القوى والإنسان القوى روحياً ومادياً ، وفى ضوء التوجيهات الإسلامية فى مجال التربية وبناء الإنسان والجماعة والمجتمع والعلاقات القويمة ، وفى ضوء النظرة الشمولية التكاملية للحياة الإجتماعية بأبعادها ومضامينها المادية والروحية المختلفة .

ولعل هذا هو ما جعلني أضيف إلى هذا الكتاب فصلين . الفصل السابع وقد خصصته لمناقشة علم الإجتماع وموقفه من قضايا التحديث والتنمية في دول العالم الثالث ، بين الموضوعية والأيديولوجية ، والفصل الثامن وقد خصصته لمحاولة عرض اساسيات المدخل الإسلامى في التنمية ، وعرضت فيه لأبعاد التنمية الإجتماعية والإقتصادية والسياسية التكاملية فى الإسلام بشكل موجز ، على أمل أن أحدد لهذا الموضوع دراسة مستقلة فى المستقبل القريب إن شاء الله .

وهذه الفصول الجديدة ليست هى الإضافة الوحيدة فى هذا الكتاب ، فقد أضفت عدة فقرات متنوعة فى كل فصول الكتاب ، كما إنى أعدت صياغة وعرض فقرات أخرى

وإنى أرجو أن ينال هذا الكتاب فى طبعته الثانية مانا له فى طبعته الأولى من قبول حسن من القراء الأعزاء ، ومن مناقشة نقدية تحليلية عميقة كان لها أكبر الأثر فى إثراء هذه الطبعة الثانية .

وأسأل الله الهداية والتوفيق والسداد وهوسبحانه وتعالى نعم المولى ونعم النصير ،

الرياض - رمضان ١٤٠٨ هـ

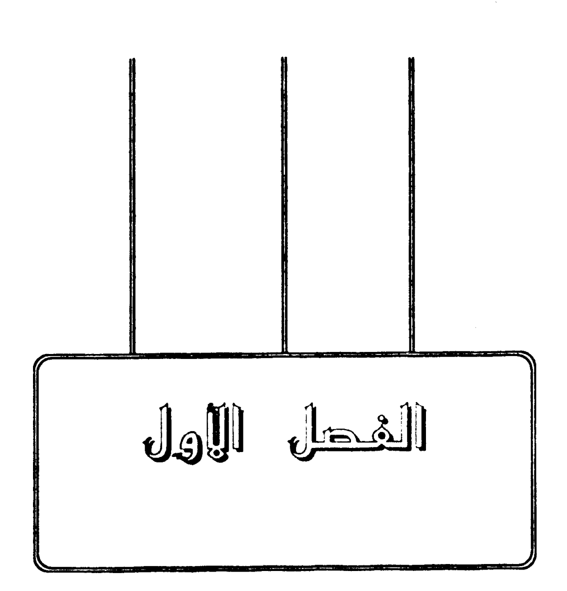
أبريل ١٩٨٨ م

دكتور : نبيل السمالوطى

الإهداء

إلى زوجتى وأحبائى

مجدى - وأشرف - وعلا


الفصل الأول



مقدمه

يتزايد الإهتمام بالدراسات التطبيقيه فى علم الإجتماع، بشكل واضح خلال النصف الثانى من القرن العشرين . وقد صدر هذا الإهتمام المتزايد عن مجموعه من المواقف المتغيره ، وفى مقدمتها حدوث التفكك وإختلال التوازن الإجتماعى داخل مجتمعات الغرب بسبب ما أحدثته حربان عالميتان من دمار شامل أنذر بإنهيار حضارة الغرب . كذلك فقد طلب إلى علم الإجتماع الإسهام فى الإجابه على بعض التساؤلات التى طرحها التحول الإجتماعى السريع فى الدول الناميه ، وطلب من علماء الإجتماع تقديم خبراتهم العلميه من أجل تفسير عوامل وملامح التخلف وتوضيح أيسر وأنجح السبل لتغيير الواقع الإجتماعى والنفسى والحضارى القائم فى تلك الدول والمعوق لبرامج التنميه بها . ويمكن القول بأن هذا الموقف كان بمثابة تحد صريح لعلم الإجتماع الذى لم يهتم خلال تراثه الذى يربو على المائة عام ، بموضوعات التغيير الإجتماعى المخطط سواء من حيث إستراتيجياته أو وسائل أحداثه أو ضبط حركة المجتمع فى ظل ظروف مخططه . هذا إلى جانب أن مشكلات الدول الناميه وطرق مواجهتها لم تكن تمثل مجالاً لإهتمام علماء إجتماع الغرب بطبيعة الحال .

ومؤدى هذا كله أن علم الإجتماع فشل فى أن يتحول – حتى آخر النصف الأول من هذا القرن – إلى علم تطبيقى قادر على مواجهة المشكلات الإجتماعيه والمواقف غير المرغوبه سواء على مستوى الدول الأوربيه المتقدمه إقتصادياً أو على مستوى دول العالم الثالث المتخلفه إجتماعياً وإقتصادياً .

ولعل هذا هو ما دعا بعض المشتغلين بعلم الإجتماع – سواء فى أوربا أو الدول الناميه – إلى الدعوه إلى ضرورة إمتداد مجال الدراسه فى علم الإجتماع ليتضمن موضوعات جديده كالتخطيط والعلاقات الدوليه ومشكلات الحرب والسلام والتخلف والأبعاد الإجتماعيه والحضاريه للتنميه الإقتصاديه داخل الدول الناميه ... إلخ . وقد كان العالم الألمانى « كارل مانهايم » K. Mannheim فى مقدمة من تبنوا هذه الدعوه على المستوى الأوربى ، كما كان « رالف بيريز » R. Peries وزملاؤه فى مقدمة من تبنوها على مستوى الدول الناميه . وهذا هو ما أدى إلى ظهور عدة فروع نظريه وتطبيقيه جديده لعلم الإجتماع تواجه متطلبات العصر مثل علم إجتماع التنميه وعلم إجتماع التخطيط وعلم إجتماع السلام وعلم إجتماع المستقبل ... إلخ .

وتعد هذه الدراسة التى أقدمها اليوم إلى المشتغلين بالعلوم الإجتماعية وإلى طلبة

علم الإجتماع ودارسيه في بلدنا ، إسهاماً في توضيح بعض جوانب علم إجتماع التنمية وهو علم تحتاجه بلدنا للإسترشاد بنتائج أبحاثه حتى نستطيع إستكمال التحول من التخلف إلى التقدم الإقتصادى والإجتماعى المنشود . ويتناول الفصل الأول طبيعة الظروف والمواقف المتغيرة التى إستوجبت ظهور فرع من الدراسات السوسيولوجية يدرس قضية التغير المخطط ، مع توضيح أهم مفاهيم ذلك العلم . ويتناول الفصل الثانى الجوانب الإجتماعية للتنمية الإقتصادية . وفي الفصل الثالث نتناول الأبعاد السيكولوجية للتنمية الإقتصادية . ونتناول خلال الفصل الرابع إرتباط قضية التغير الإجتماعى بقضية التحديث والتنمية الحضارية . أما الفصل الخامس فيتناول محاولة لرسم نموذج للتحول الحضارى داخل الدول النامية تحت تأثير خطط وبرامج التنمية . كما يناقش إمكانية رسم نموذج له صفة العمومية ويمكن الإسترشاد به على مستوي العالم الثالث بأكمله . نتناول في الفصل السادس دور علم الإجتماع في التخطيط للتنمية والتحديث الحضارى داخل الدول النامية ونتناول فى لافصل السابع قضية التنميه من منظور نقدى بين الموضوعيه والإنحياز الأيديولوجى . ونتناول فى الفصل الثامن ضقية التنميه الشامله فى ضوء المنظور الإسلامى ومن خلال توجيهات ديننا الحنيف .

وقد سبق أن قدمت لقراء العربية عدة دراسات حول علم إجتماع التنمية منها كتاب يحمل هذا العنوان إلى جانب عدة أبحاث القيت فى مؤتمرات متخصصة عقد بعضها في مصر والآخر فى بعض دول العالم العربى ويعد هذا الكتاب الذى بين أيدينا إمتداداً لهذه الدراسات ، حيث أنه يعرض بالتحليل لإجتماعيات التنمية الإقتصادية وهو يمثل الجزء الأول من كتابنا عن التنمية والتحديث الحضارى . أما الجزد الثانى فيتناول دراسة ميدانية أجريت في واقع المجتمعات الريفية في مصرفي إطارعلم إجتماع التنمية ويعد هذا الكتاب في إعتقادنا بمثابة إسهام علمى في فهم مجتمعنا فهما موضوعيا وبمثابة دعوة لإنطلاق دراسات نظرية وميدانية في واقعنا الإجتماعى حتى تصدر برامج وخطط التنمية الإجتماعية فى بلدنا إستناداً إلى الفهم العلمى لواقعنا الحضارى والتاريخى المتميز والمنفرد وفى ضوء ديننا الحنيف .

والله ولى التوفيق وهوالهادى الى سواء السبيل

أغسطس ١٩٨٩

دكتور : نبيل السمالوطى

الفصل الأول

العالم الثالث والحاجة الى ظهور علم إجتماع جديد

١- مقدمة .

٢- مراحل التصور الغربي للمجتمعات التقليدية والمتخلفة .

٣- تأثير هذا التطور على العلوم الإجتماعية .

٤- الحاجة إلى ظهور علم إجتماع التنمية .

٥- مصطلحات علم إجتماع التنمية وأهمية تحديد المفاهيم :

(أ) التصنيع والتنمية الإقتصادية .

(ب) التنمية والتحديث السياسي .

(ج) التنمية الإجتماعية وتنمية المجتمع .

(د) التحديث الحضاري والتنمية الشاملة .

٦- علم الإجتماع والإستجابة لمتغيرات العصر :

(أ) علم إجتماع التغيير المخطط .

(ب) " " السلام .

(ج) " " المستقبل .

(د) " " التخطيط .

٧- التحديث الحضاري وإرتباطه ببعض التصورات التقليدية في علم الإجتماع .

٨ - التحديث والتحضر .

٩ - التحديث والصياغة البيروقراطية للمجتمع .

١٠- مصادر الفصل الأول .

مقدمه :

ظل المفكرون ينظرون إلى علم الإجتماع فى العالم الغربى على أنه العلم الذى يتيح لنا تحقيق الفهم العلمى للمجتمع ومشكلاته ، وكانوا يعتقدون أن علماء الإجتماع لديهم الحلول العلمية المناسبة لمواجهتها . غير أن هذا العلم ما لبث أن واجه محنة قاسية بعد الحرب العالمية الثانية وخلال النصف الثانى من القرن العشرين ، حيث ظهرت عدة متغيرات جديدة ألقت مزيدا من العبء على علم الإجتماع دون أن يكون فى حوزته مواجهتها. ومن أهم هذه المتغيرات تزايد موجات التحرر الوطنى وحركات الإستقلال إلى جانب سعى الدول المتخلفة المستقلة حديثاً إلى تحقيق الإستقلال الإقتصادى والإجتماعى دعما للإستقلال السياسى . وهذا هو ما دفعها إلى أن تاخذ بمنهج التخطيط من أجل تغيير نظمها المتخلفة علي جميع المستويات الإقتصادية والثقافية والإدارية ...الخ ، وعلي مستوى القيم والعادات والممارسات والعلاقات الإجتماعية . وكان من الطبيعى أن يلجأ حكام الدول المستقلة حديثاً إلى العلماء وإلى الفكر العلمى يلتمسون عندهم الحل لمواجهة مشكلات بلادهم . وقد إستطاعت العلوم الطبيعية والحيوية وبعض العلوم الإجتماعية كالإقتصاد أن تسهم بالفعل فى دفع المسيرة الإنمائية داخل تلك الدول. ولكن إسهام علم الإجتماع فى هذا المضمار ظل غير واضح على الإطلاق على الرغم من أهمية إستناد الخطط إلى فهم موضوعى سليم للواقع الإجتماعى .

و لم تقتصر المحنة التى واجهها علم الإجتماع على دول العالم الثالث فحسب ، ولكنه واجه محنة مماثلة داخل أوروبا ذاتها بسبب الحروب العالمية التى دمرت دولها . فقد خرجت معظم بلاد أوربا بعد الحرب العالمية الثانية مدمرة مفككة . وهذا هو سبب ما إستوجب من المسئولين عنها إعادة بنائها مرة أخرى ، وهنا أصبح علم الإجتماع موضع تساؤل . فما هي قيمة ذلك العلم ؟

وهل هناك علم إجتماع تطبيقى يمكن أن يسهم فى إعادة بناء المجتمعات المنهارة إنقاذها وإنتشالها من التفكك الذي ينذر بالقضاء على حضارة الإنسان ؟ أم أن كل ما شغل به علم الإجتماع منذ نشأته حتى الحرب العالمية الثانية كان من قبل التفكير السطحى والفلسفى والمجرد ؟

وهكذا طلب إلى علم الإجتماع منذ بداية النصف الثانى من القرن العشرين الإسهام فى تنمية مجتمعات العالم الثالث ومواجهة مشكلات التخلف داخلها كما طلب اليه

في نفس الوقت الإسهام في إعادة بناء مجتمعات الغرب المنهارة بسبب الحرب ، وكان "كارل مانهايم " K . Mannhiem هو أول من أثار هذه المشكلة في العالم الغربى ودعا إلى دخول موضوع التخطيط كميدان أساسى من ميادين علم الإجتماع و كان لبعض علماء إجتماع العالم الثالث مثل " رالف بيريز " R. Peries الفضل فى إثارة هذه المشكلة بالنسبة للعالم الثالث ودعا إلى إستحداث فرع من علم الإجتماع وهو علم إجتماع التنمية وقام بتأليف كتاب بهذا العنوان .

والواقع أن الإهتمام بدراسة قضية التنمية والتحديث الحضارى للمجتمعات التقليدية - سواء المحلية أو التقليدية أو القومية - مسألة مستحدثة فى علم الإجتماع وفى الفكر الإجتماعى بوجه عام . ولعل هذا يتضح من تصفح الدراسات الرائدة فى علم الإجتماع(١) . والواقع أنه لم تظهر قضية التنمية والتغيير الإجتماعى المخطط فى الدراسات السوسيولوجية إلا منذ ما يقرب من الربع قرن الأخير * وقد تضمنت الدراسات التقليدية فى علم الإجتماع - كما يتضح من المراجع الأساسية لهذا العلم - العديد من الموضوعات التي تتعلق بعوامل وظروف التغير الإجتماعى ، وكذلك بإتجاهات التحولات التاريخية الكبرى وقد أسهمت هذه الدراسات فى طرح العديد من الفروض والنظريات التي صدرت فى الغالب عن نوع من التأمل النظرى والفلسفى ، بهدف الكشف عن إتجاهات نمو الثقافات وتطورالنظم والمجتمعات عبر مراحل التاريخ الإنسانى على وجه الأرض .

وعلى الرغم من الإتجاه الفلسفي الغالب على المحاولات التقليدية لدراسة التغيرات الإجتماعية والثقافية ، إلا أن هذا لم يحل دون ظهور فروض ونظريات أكثر تواضعاً - وبالتالى أقرب إلى الروح العلمية - تحاول الكشف عن أثر كل عامل من عوامل التغير الإجتماعى الحضارى - كالعامل الطبيعى أو الإقتصادى أو التكنولوجى أو السكانى أو الإحتكاك والإنتشار الثقافى أو الشخصيات القيادية ....الخ - في إطلاق تغيرات واضحة فى حياة المجتمعات ويذهب بعض الباحثين مثل " جاى روشر " G. Rocher الى أن هذه الدراسات التى شغلت بال علماء الاجتماع حتي منتصف القرن العشرين

---

*يمكن لمن يرغب فى الوقوف على عوامل الإهتمام بفكرة التنميه فى علم الإجتماع وبتاريخها والنظريات المختلفه المطروحه بهذا الصدد ، أن يرجع إلى الفصلين الأول والثانى من كتاب « علم إجتماع التنميه » الصادر عن الهيئه المصريه العامه للكتاب بالأسكندريه سنة ١٩٧٤ .

تقريبا كانت تستهدف معرفة واقع المجتمع الصناعى الحديث والوقوف على كافة المراحل المتعاقبة التى إنتهت الى ظهور نموذج المجتمع الصناعى الغربى الحديث (٢)

ويمكننا أن نلمح هذا بجلاء فى دراسات "كومت" و"دوركايم" و"سبنسر" وكذلك في الدراسات الأثنولوجية فى القرن التاسع عشر التى حاول أصحابها الكشف عن أصل المجتمع الغربى وأصول نظمه المختلفة من خلال البعد التاريخى سواء المحقق أو الظنى (٣) .

ويمكن القول بأن اهتمام أغلب علماء إجتماع الغرب بالشعوب البدائية والتقليدية ، صدر أساسا عن إهتمامهم بالمجتمع الأوربى ، بإعتبار أن فهم هذا المجتمع الأخير يمكن أن يتحقق من خلال مقارنة نماذج ونظم الحياة الإجتماعية السائدة فى المجتمعات الأوربية ، بتلك التى تسود في المجتمعات البدائية والمتخلفة .كذلك قد إرتبطت اهتمامات الغربيين بدراسة المجتمعات التقليدية بمسائل عملية ترتبط بأسلوب إدارة المستعمرات وحكمها بتيسر الطرق ، وإن كان هذا لا يعنى أن هذه الأهداف العملية هى سبب نشأة علوم الإجتماع والإنسان . وقد إستطاع بعض العلماء بالفعل أن يبرزوا - من خلال المقارنة - الخصائص المميزة للمجتمع الغربى الذى نظروا إليه على أنه يمثل أخر مراحل التطور الإنسانى والإجتماعى والحضارى .

وقد ذهب بعض المتطرفين من أتباع النظرية التطورية إلى أن الشعوب البدائية والتقليدية قد توقفت عند مرحلة معينة من مراحل التطور الحضارى ، وأنها استمرت عند هذه المرحلة عبر آلاف السنين لأنه لم يكن مقدراً لها أن تتجاوزها . وقد ذهبوا فى تبرير هذا الرأى الى أنهم ربما كانوا ضحية ظروف فيزيقية أو جغرافية أو سلالية غير مواتية ، أو أنهم ضحية تخلف عقلى أو نقص فطرى أو طبيعى فى بنيتهم العقلية والسيكولوجية . ومن أبرز الأمثلة على هذا النوع من التفسيرات الشاذة لتخلف المجتمعات في أسيا وأفريقيا ، النظريات العنصرية المختلفة (٤) ، ونظرية "ليفى بريل" L. BRUHL وتذهب هذه النظرية الأخيرة إلى أن العقلية البدائية تتسم بأنها سابقة على المنطق Pre - logical mentality وهى بهذا الشكل تمثل عائقا أمام الانطلاق الحضارى ، بعكس الحال بالنسبة لعقلية الإنسان المتحضر التى تتسم بالرشد والمنطقية (٥) .

وينظر أغلب علماء الإجتماع اليوم إلى مثل هذه الآراء والنظريات بتحفظ شديد

نظراً للأخطاء العديدة التى وقعت فيها . فلم يثبت مثلاً صدق الزعم بأن الشعوب البدائية والتقليدية ظلت ثابتة عند مرحلة معينة من التطور لأسباب عنصرية أو جغرافية أو فيزيقية كما زعم بعض علماء الأنثولوجيا . كذلك فلم تثبت البحوث والفحوص السيكولوجية والفيزيقية وجود إختلافات جوهرية بين البناء الفيزيقى أو العقلى أو السيكولوجى كالذكاء والقدرات بين أبناء الشعوب الأوروبية المتقدمة والشعوب البدائية المتخلفة ، مما يدحض نظريات "بريل" والعنصريين وبعض الأنثولوجيين . يضاف إلى هذا أن الكثير من تلك الشعوب البدائية والتقليدية ، أخذت في الربع قرن الأخير ، ترسم وتنفذ برامج فعالة للتحديث الحضارى والتنمية الشاملة علي مستوي كافة المجالات التكنولوجية والصناعية والزراعية والتعليمية والإدارية والعمرانية ....ألخ . وقد أدت هذه البرامج إلي إستحداث تحولات حضارية كبرى داخل تلك الدول ، مما يدحض تلك النظريات الموجهة والتى زعمت أنه من المقضى علي هذه الدول أن تظل مغلقة وثابتة عند مرحلة التطور التى بلغتها وألا تتجاوزها . وهذه الخرافة الأخيرة التى روج لها الفكر الغربي الإستعمارى ليست عنا ببعيد . فقد إدعى الإستعمار البريطانى بأن مصر بلد زراعى ولا يمكنها أن تحرز تقدما فى مجال الصناعة . وهو إدعاء ثبت فساده بعد الإنطلاق الصناعى والتكنولوجى المعاصر للمجتمع المصرى .

وقد إستطاعت الكثير من الدول المتخلفة والبدائية أن تنطلق إقتصادياً وإجتماعياً وسياسياً وحضارياً بعد تخلصها من الإستعمار بأشكاله المختلفة وإستطاعت العديد منها أن توحد مجموعة القبائل المتصارعة التى تتألف منها فى ظل سلطة سياسية مركزية ، وأن تحقق قدراً كبيراً من الوعى والمشاركة السياسية من أبنائها وأن تحرز تقدماً كبيراً في مجالات الصناعة والتعليم والتوسع الحضرى . وهذا كله يثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن تخلف الدول المتخلفة وتقدم الدول المتقدمة لا يرجع إلى عوامل عنصرية أو عقلية أو نفسية أو جغرافية ، وإنما يرجع إلى ظروف وعوامل حضارية وإقتصادية ، وإلي عوامل التسلط الإستعمارى وإستنزاف العالم الغربى المتقدم لموارد الدول المتخلفة والتقليدية علي مدي قرون طويلة . فقد خطط العالم الغربى لإستمرار تخلف الدول والمجتمعات التقليدية في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية لأغراض تتعلق بمصالحها الإستعمارية الإستغلالية .

حل التصور الغربي للمجتمعات التقليدية :

و يمكننا أن نتتبع تصورات فلاسفة الغرب وباحثيه للمجتمعات التقليدية . عبر مراحل ثلاث تعكسها لنا المصطلحات التي إستخدموها للإشارة إلي تلك المجتمعات فقد إستخدم كتاب القرنين السادس عشر والسابع عشر مصطلح المتوحشين The Savages للإشارة إلى أبناء الشعوب التقليدية التي كانت تثير استطلاعهم ، وكان المصدر الأساسي الذي استقى منه هؤلاء الفلاسفة معلوماتهم عن الشعوب المتخلفة هو كتابات الرحالة والمستكشفين وقد إستمر هذا التصور حتي ظهر بعض العلماء في القرن الثامن والتاسع عشر ، إذ نظروا إلي المجتمعات القبلية القاطنة في أمريكا وإفريقيا وآسيا . على أنها تضم أناسا يمثلون مراحل تطورية سابقة علي المرحلة التي وصل إليها المجتمع الأوربي وظهر خلال هذه الفترة مصطلح البدائيين Primitives للإشارة إلى أبناء المجتمعات المذكورة . ويعكس هذا التغير في المصطلحات تغيرا مقابلا في تصورهم لأبناء هذه المجتمعات .

فهم ليسوا متوحشين أو مختلفين نوعا عن أبناء المجتمعات الأوربية ولكنهم ينتمون إلي مراحل تطورية سابقة . ويذهب بعض الباحثين مثل "روشر" إلي أن هذا التحول في المصطلحات يعكس بعض العوامل الدينية ومنها محاولة التخفيف من الشعور بالذنب لدى الغزاة المسيحيين الذين إحتلوا المجتمعات التقليدية بهدف إستنزافها إقتصادياً

ومع قدوم القرن العشرين حدث تحول واضح في تصور الأوروبيين لشعوب المجتمعات التقليدية فلم يعد ينظر إليها على أنها تمثل وثائق إنسانية تنتمي إلى فترات تاريخية ماضية Human documents كما كانت تزعم بعض النظريات التطورية ، وإنما نظر اليها على أنها شعوب متخلفة أو غير نامية Undeveloped peoples ، وأصبح بعض الكتاب ينظرون إليها على أنها مشكلة حضارية واجتماعية يمكن التخطيط لمواجهتها أو التخطيط لعلاجها

فهذه الدول لا تختلف نوعاً عن المجتمعات الأوربية . وهي لا تنتمى إلى مراحل إنسانية سابقة على مرحلة الإنسان الأوروبى سواء من حيث التكوين العقلى أو القدرات النفسية . وإنما هى دول وشعوب تعانى من الجهل والمرض . بل وقد ظهر بعض الباحثين فضلوا معالجة مشكلة الشعوب التقليدية فى ضوء طرح مشكلة إنقسام العالم اليوم إلى شعوب فقيرة وشعوب غنية ومشكلة العلاقات بين العالم

المتقدم صناعياً والعالم المتخلف اقتصاديا . وقد ظهرت عدة مصطلحات للإشارة إلى تلك الدول والشعوب مثل البلاد النامية Undeveloped Countries والبلاد الآخذة في النمو Developing Countries والأمم الجديدة New nations والعالم الثالث Third World أو الدول الآخذة في التحديث Modernizing Countries

تأثير هذا التطور التصوري على العلوم الاجتماعية :

وقد إنعكس هذا التغير في النظر إلى الدول المتخلفة أو التقليدية إنعكاساً واضحاً على إهتمامات الفكر الإجتماعي بوجه عام والفكر السوسيولوجي بوجه خاص فقد تغيرت طبيعة المشكلات المطروحة أمام الفكر الإجتماعي بصدد هذه المجتمعات . فلم يعد ينظر إلى هذه المجتمعات بوصفها شاهداً معاصراً على الماضي ، ولكنها صارت تمثل أمام العلماء مشروعا للمستقبل A project for the future

وأصبح إهتمام بعض علماء الإجتماع بهذه الشعوب لا يصدر عن مجرد إعتبارها تمثل مرحلة تطورية سابقة على تلك التى وصل إليها المجتمع الأوروبى ، وإنما صدر هذا الإهتمام عن رغبة في فهم مشكلاتها وبنائها الإجتماعى والقوى الإجتماعية والسياسية داخلها وما يحدث داخلها من حركات إقتصادية وسياسية كالثورات والإنقلابات وحركات إجتماعية Social movements مختلفة . ويعكس هذا الإهتمام خلفيات أيديولوجية وفكرية متباينة لدى علماء الغرب . فبعض الباحثين صدر في هذا الإهتمام عن محاولة تعويق هذه الشعوب عن الوصول إلى مرحلة النضج حتى تظل خاضعة للإستغلال الإقتصادى الغربى ، ويقال أن "روستو" ROSTOW عالم الإقتصاد الأمريكى المشهور وصاحب نظرية مراحل النمو الإقتصادى ، يقع ضمن هذه الفئة من العلماء (٧) . وهناك الكثير من الدراسات والمشروعات والنظريات الإجتماعية التى يتم نشرها وتنفيذها بإشراف وكالات المخابرات الغربية مثل مشروع كاميلوت فى أمريكا .
ولاشك أن هناك طائفة أخرى من الباحثين الموضوعيين الذين يصدر إهتمامهم بالدول المتخلفة عن رغبة حقيقية في تشخيص مشكلاتها ومواجهتها إستناداً إلى الفهم العلمى والتحليل التاريخي السليم . وتضم هذه الطائفة علماء إجتماع في الغرب ومن أبناء الدول النامية كذلك .

وأدى هذا الإهتمام بقضية التخلف والتنمية في العلوم الإجتماعية إلى حدوث تحولات في بعض المفاهيم الإجتماعية والإقتصادية التقليدية فقد إعتاد كتاب الغرب

خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين النظر إلى عمليات التحول الصناعي علي أنها عملية تجديبية لا تتحقق إلا من خلال مراحل متعاقبة محددة وتستغرق فترة طويلة من الزمن كما حدث في التجربة الأوروبية . وعلى خلاف ذلك فإننا نري اليوم الكثير من الدول تمكنت من الإنتقال من الأساليب المعيشية البالية Archaic style of life إلى الأساليب الحضرية في ظل مجتمع صناعي جديد تم صنعه بسرعة كبيرة كذلك فقد ظل سائدا لفترة طويلة في الفكر الإجتماعي والإقتصادى الغربى أن عمليات التحول الصناعى لا يمكن أن تحدث بعيداً عن المجتمع الطبقى و طبقات الرأسماليين والمنظمين والسوق الحرة والمنافسة الكاملة . وأن التحول الصناعى لابد وأن يتم بطريقة تلقائية خالصة ...ألخ . وعلى العكس من ذلك فقد فشلت أساليب التنمية التلقائية فى تحقيق ما إستطاعت الأساليب المخططة تحقيقه . فقد إنطلقت عمليات التنمية الإقتصادية داخل الدول النامية فى ظل خطط مركزية وطبقاً لنظام مختلف عن ذلك الذى ساد مجتمعات الغرب . كذلك فقد كشفت التجارب عن أن تقدم المجتمع لا ينطلق من نسق القيم أو الأفكار فحسب ، ولا من النظام السياسى أوالإقتصادى فحسب ، ولكنها عملية تتكامل وتتساند فيها العوامل والأسباب بشكل لم تستطع الكثير من النظريات إدراكه . يضاف إلى هذا كله أن الفكر الإجتماعي التقليدى قد بالغ فى التركيز على الفروق الجوهرية بين المجتمع التقليدى والمجتمع الصناعى ، وذلك لأنه ركز عند غالبية الباحثين – خاصة عند أنصار النظريات الثنائية – على إبراز خصائص المجتمع الصناعى . وقد رسموا لهذا الكثير من الخصائص التي تميز النماذج المثالية التي كثر الحديث عنها في علم إجتماع الغرب ، وحاول العديد من الباحثين مثل "هوزيلتز" و"روجرز" وغيرهما تصوير قضية التقدم علي أنها التخلى عن خصائص النموذج التقليدى وإكتساب خصائص النموذج الحديث . وقد كشفت الدراسات الحديثة عن أن هذا تصور ساذج لقضية التخلف والتنمية لأنه يتجاهل العوامل التاريخية والضغوط الإستعمارية والعلاقات الدولية والفروق المتزايدة بين التقدم والتخلف التكنولوجى فى القرن العشرين .

ولكن هذا لا يعنى أن هناك إنفصالاً كاملاً بين الدراسات المعاصرة عن الدول النامية وبين النظريات المطروحة فى تراث علم الإجتماع . فما زال هناك إستمرار بينهما من حيث التحليل والتفسير . وعلى سبيل المثال فلا يمكن للدراسات التى تجرى الآن في الدول النامية أن تتجاهل النتائج الحضرية والإجتماعية للتحول الصناعى التي أسفرت عنها الدراسات الغربية أو تتجاهل نظريات القيم والإتجاهات والتنظيمات ، أو تتجاهل

الإتجاهات المادية والوظيفية والسيكولوجية والعضوية أو نظريات التغير الإجتماعى والثقافى التى توصل إليها الفكر السوسيولوجى فى الغرب . ولاشك أن قضية تحديث الدول النامية تطرح من جديد بعض المشكلات العلمية التي شغلت الفكر الإجتماعي المبكر، مثل مشكلة التغير الإجتماعى والإقتصادى والعوامل التي تقود التغير (الإقتصاد أم القيم) كذلك فإنها تتطلب إعادة التركيز على المدخل التغيرى Dynamic approach فى دراسة المجتمع ، وهو المدخل الذي تبناه الباحثون الأول في علم الإجتماع ، ثم ما لبث أن أهمل خاصة بعد وصول المجتمع الغربي إلى مرحلة معينة من التطور . وظهور النظرية الوظيفية التى سادت علم إجتماع الغرب ، تلك النظرية التى تركز علي التوازن والإستقرار والتكامل (٨) . غير أن معالجة المشتغلين بالتنمية لقضية التغير الإجتماعى تختلف عن معالجة الرواد الأول لعلم الإجتماع . فمعالجة الرواد لهذه القضية كانت تتسم بالطابع الفلسفى التأملى النظرى ، وكانت تميل إلى التعميم دون إستناد إلى واقع . أما الدراسات الحديثة فهي أميل إلى التركيز على مشكلات واقعية تجابه الدول النامية ، مثل مشكلة تغيير القيم والإتجاهات ، ومشكلة الإتساع الحضرى والهجرة من الريف إلى الحضر ، ومواجهة الآثار المرضية للتصنيع ...ألخ . ومن الواضح أن هذه المشكلات ذات طابع تطبيقى .

وهذا هو ما إستوجب ظهور فرع جديد في علم الإجتماع وهو ما يطلق عليه علم إجتماع التنمية . وهو علم إستجاب لظروف العالم بعد الحرب العالمية الثانية . ويقود هذا العلم اليوم طائفة من علماء إجتماع العالم الثالث مثل "رالف بيريز" R. Peries (٩) و"دوبى" Dube و"دارجناند سنها" D. Sinha وغيرهم إلى جانب بعض المهتمين بمشكلات الدول النامية في الغرب مثل "بونسيون" Ponsieon و"نركس" Nurks و"ميردال" Merdal وغيرهم (١٠) .

علم إجتماع التنميه :

ويمكن القول بأن ظروف المجتمعات الأوربية والمفككة ، ومجتمعات العالم الثالث المتحررة حديثا - بعد الحرب العالمية الثانية - استوجبت ظهور فرع جديد لعلم الإجتماع وهو ما يطلق عليه علم اجتماع التنميه Sociology of development وقد تم الإعتراف رسمياً بهذا الفرع من الدراسات السوسيولوجية في المؤتمر الدولى الخامس لعلم الإجتماع سنة ١٩٦٢ (١١) . وقد إستخدم هذا المصطلح ليشير إلى مجموعة من الجهود النظرية والتطبيقية في مجال تطوير المجتمعات المتخلفة . وكان

الهدف من إستحداث هذا الفرع الجديد من فروع علم الإجتماع هو إقناع المخططين في مجالات السياسة والإقتصاد سواء في إطار الحكومات أو التنظيمات الدولية ، بأهمية الفهم السوسيولوجى للبناء والنظم الإجتماعية والثقافية في رسم الخطط والبرامج الإقتصادية ، وإنهم يجب أن يستعينوا بالباحثين فى علم الإجتماع لإنجاح مهامهم . وتشير "إمواجين سيجر" I. Seger إلى أنه قد صار من المسلمات اليوم ، أنه لا يمكن إستحداث مصنع جديد داخل مجتمع قروى تقليدى دون أن يغير البناء الإجتماعى لذلك المجتمع ، ودون أن نمهد له بتغير بعض المكونات الاجتماعية داخل المجتمع نفسه .

ويهتم هذا الفرع الجديد من الدراسة بدراسة القوي المؤيدة والقوي المعارضة للتغيير داخل أى مجتمع من أجل التخطيط للقوي المناهضة لبرامج التنمية . ومن الأمثلة التى تضربها لنا "سيجر" أننا يمكننا التغلب على مقاومة أهالي أى مجتمع محلي متخلف للعلاج الطبي الحديث لو أننا إستطعنا أن نكسب رجال الطب المحليين Native medicine men إلى جانب المشروع ، أو على الأقل تحييد قيادات الرأى إزاءه .

ويمكن لعلماء الإجتماع الإسهام في تخطيط المشروعات الصناعية والتجارية الداخلة ضمن برامج التنمية الإقتصادية . كذلك يمكن أن نستفيد بدراسات علم الإجتماع الإدارى ونظريات التنظيم فى علم الإجتماع . هذا إلى جانب أنه يمكن لعلماء إجتماع التنمية الإسهام في خطط التنمية القومية من خلال ما يمكن أن يقدموه من حلول ودراسات ومسوح للبنائات المهنية والسكانية والتعليمية داخل المجتمع ، ولعمليات التوسع الحضرى والهجرة الداخلية والخارجية . وهم قادرون على رسم السياسات الإجتماعية الرامية للقضاء على الكثير من المعوقات الإجتماعية والحضارية للتنمية من خلال تشخيص أسباب وعوامل تأصل الممارسات والقيم والجماعات والنظم المعوقة ، ومحاولة رسم خطط المواجهة . يضاف الى هذا أن علماء إجتماع التنمية يمكنهم التنبؤ بالآثار الجانبيه لبرامج التنمية في مجالات التكنولوجيا أو التعليم أو التحضر ...ألخ . مثل تفكك الأسرة وتزايد نطاق ظاهرة الجناح أو السلوك الإنحرافي أو تفشى الجوانب المرضية للبيروقراطية Bureau - pathology داخل التنظيمات المتزايدة اتساعا ..ألخ . ويمكنهم الإسهام فى تجنبها أو على الأقل فى التخفيف منها . هذا إلى جانب أن علم إجتماع التنمية يمكنه الإسهام فى تخطيط سياسة إعداد كوادر المجتمع الفنية والإدارية ورسم سياسات الإتصال والإعلام والتعليم ...الخ .

وبالإضافة إلى هذه الأهداف التطبيقية لعلم إجتماع التنمية ، فإنه يستطيع أن

بعيد إختبار فروض ونظريات علم الإجتماع التقليدى داخل المجتمعات النامية . ومثال هذا إختبار النظريات المطروحة حول إرتباط التصنيع بالتحضر ، وإرتباط التحضر بتفكك الأسرة الممتدة وتدهور الشعور والولاءات الدينية ، ونظرية التحول الديموجرافى التى تفسر ديناميات السكان أثناء مرحلة التنمية الإقتصادية (١٢) . كذلك يمكن إختبار العديد من الفروض المطروحة حول تغيير الآراء والإتجاهات والقيم والممارسات السلوكية ومن الآثار المتنوعة للتجديدات سواء التكنولوجية أو الإجتماعية . وتؤكد "اموجين سيجر" أنه قد حان الوقت كى نبحث مسلمات علم الإجتماع التقليدى فى ضوء ما يحدث داخل الدول النامية (١٣) . وقد سبق أن أوضحنا بالتفصيل مجالات الدراسة النظرية والتطبيقية لعلم إجتماع التنمية في الدراسة التى أصدرناها بهذا العنوان ولا داعى للتكرار .

مصطلحات علم إجتماع التنمية واهمية تحديد المفاهيم :

يلاحظ المتتبع للدراسات السوسيولوجية والأنثربولوجية والسياسية والإقتصادية الحديثة ، أن هناك نمواً كبيراً فى الدراسات المتعلقة بالتنمية Development أو التحديث الحضارى Cultural Modernization . ويذهب بعض نقاد علم الإجتماع مثل "روشر" إلى أن دراسات التنمية فى علم إجتماع اليوم تحتل نفس المكانة التى كان الباحثون يضفونها على إجتماعيات التصنيع في القرن الماضى وأوائل القرن الحالى (١٤) . ويهمنا الآن أن نحدد بقدر الإمكان معانى بعض المصطلحات الأساسية المستخدمة فى علم إجتماع التنمية مثل التنمية الإقتصادية والتنمية الإجتماعية .

ويؤكد العديد من المشتغلين بعلم الإجتماع أن مجموعة المصطلحات القادرة على التعبير عما يحدث بالفعل داخل الدول النامية من عمليات تحول جذرى ، لم تكتمل بعد بصورة واضحة ومحددة ودقيقة . فقد ترددت فى الآونة الأخيرة العديد من المصطلحات كالنمو الحضرى والصناعى والتنمية الإقتصادية والسياسية والتحديث .... دون تحديد دقيق لمعنى كل منها .

وقد حاول بعض الباحثين المعاصرين إطلاق مصطلح "تحديث" على ما يحدث داخل المجتمعات المتخلفة من عمليات : وربما صدر هذا الإستخدام عن تجاهل متعمد لمصطلح التنمية لأغراض سياسية أو أيديولوجية ، كما أنه قد يكون صادرا عن أغراض علمية ومعرفية . وقد صدر فى هذا الصدد العديد من الدراسات التى تحمل هذا المصطلح

مثل دراسة "دافيد أبتر" D.Apter بعنوان "سياسيات التحديث"(١٥) ودراسة "أيزنشتادت" Eisenstadt بعنوان " التحديث- المقاومة والتغير "

يضاف إلى هذا أنه صدرت العديد من المصطلحات للإشارة إلى الدول النامية مثل العام الثالث ، والأمم البروليتارية Prolitarian nations ويستخدم هذا التعبير الأخير فى الكتابات الماركسية بصفة خاصة . ويمكن الرجوع فى هذا الصدد إلى دراسة "بتروسلى" P. Worsley بعنوان العالم الثالث ، ودراسة "بيير موسا" P Moussa بعنوان " الأمم البروليتارية " .

ولا شك أن الدراسة العلمية يجب أن تقوم على أساس تحديد واضح للمفاهيم ويهمنا أن نركز على بعض المصطلحات ذات الأهمية الكبرى فى ميدان علم إجتماع التنمية مثل التصنيع والتنمية الإقتصادية والتنمية الإجتماعية والتحديث الحضارى والتنمية والتحديث السياسى . فما هو المقصود بهذه المصطلحات وماهي الفروق الدقيقة بينها ؟ وما هو موقع الدول النامية علي المتصل الحضارى للنمو والتخلف ، إن كان من الممكن لنا أن نرسم مثل هذا المتصل ؟

وما هى التغيرات الإجتماعية والإقتصادية المصاحبة للتحول الإنمائى ؟

هذه الأسئلة وغيرها ستكون محل إهتمامنا فى هذا الفصل والفصول التالية .

تصنيع والتنمية الاقتصادية :

يمكننا أن ننظر إلى التصنيع على أنه المحاولة الإنسانية لتحقيق الزيادة المستمرة فى إنتاجية العمل من خلال التجديدات التكنولوجية وإستخدام الأجهزة والآلات ومن خلال تحقيق التنظيم الرشيد لقوة العمل . ويتضمن هذا التنظيم الأخير تقسيم العمل وتحديد المهام والمسئوليات والسلطات بوضوح ، وقيام نظام واضح للسلطة ولتدرج المراكز ، ونظام صالح للإشراف وتقسيم العمل الى إدارات وأقسام وتحديد العلاقة بين كل منها .....ألخ . وهذا يعنى أن التصنيع هو التنظيم الرشيد للعمل المنتج ، وهو بهذا يصبح أحد جوانب التنمية الإقتصادية . ويشير هذا المصطلح الأخير إلى توظيف مختلف العوامل والإمكانيات الإقتصادية بهدف زيادة الدخل القومى من خلال زيادة الإنتاج .

ويضيف البعض إلى هذا المفهوم بعض المتغيرات الإجتماعية مثل تحسين المستوي

المعيشى لأبناء المجتمع . وتستهدف التنمية الإقتصادية تحقيق عدة أمور أهمها تخليص المجتمع من التبعية الإقتصادية لدولة أخرى (وهو شكل من أشكال الإستعمار الحديث والقضاء على ملامح التخلف الإقتصادى وزيادة الإنتاج ورفع متوسط الدخل الفردى ليستمتع الناس بمستوى أحسن من السلع والخدمات . كذلك فإن التنمية الإقتصادية تستهدف خلق القدرة الذاتية داخل المجتمع علي خلق مصادر جديدة للثروة ، وذلك من خلال التعليم والتدريب وتنمية القدرات الإبتكارية وخلق مناخ ثقافى وإجتماعى يشجع علي نمو الشخصية المجددة المبدعة ، إلى جانب إرساء الأساس المادى اللازم لإنطلاق التجديدات . ويذهب "هانز سنجر" H. Singr بحق إلى أن المشكلة الأساسية التى تواجه الدول المتخلفة لا تتمثل فى صعوبة إنشاء ثروة جديدة ، ولكن فى صعوبة خلق المقدرة على إستحداث هذه الثروة (١٧) .

وتفترض التنمية الاقتصادية - كما يتضح من النموذج الذي قدمه « روستو » Rostow وجود حجم معقول من المدخرات ، واستثمار رأس المال في المجالات الإنتاجية ، وتوافر الهياكل الاجتماعية ووجود نظم مصرفية ومؤسسات تمويل ذات كفاءة عالية ، الي جانب شبكة جيدة للطرق والمواصلات والاتصالات وأجهزة تؤدى كافة الخدمات العامة ، ونظم للتأمينات الاجتماعية ذات الصلة بالمجال الاقتصادى . ونستطيع القول بأن التنمية الاقتصادية هي الهدف الذى تسعى إليه السياسة الاقتصادية داخل الدول النامية .

التنمية السياسة Development Political

كثر الحديث في السنوات الأخيرة عن التنمية السياسية أو التحديث السياسى ، للإشارة إلى مجموعة من العمليات الإجتماعية والحضارية الجارية والمستهدفة داخل الدول النامية . وأهم هذه العمليات هي (١٨) :

١- تحقيق سلطة مركزية قوية تدين لها سائر الجماعات داخل المجتمع بالولاء . وتظهر أهمية هذه النقطة فى المجتمعات القبلية التى لا تخضع لسلطة مركزية موحدة . وهذه السلطة هي إحدى الأسس الجوهرية للدولة بالمفهوم الإصلاحى .

٢- توحيد الولاء السياسى المشترك للدولة ، بحيث يتعدي هذا الولاء الإختلافات العرقية أو المهنية أو الطبقية أو الأيكولوجية .

٣- التوحيد بين المواطنين في الحقوق والواجبات بغض النظر عن الأصول الدينية أو العرقية أو اللغوية ...ألخ . لدى الدول متعددة الديانات أو اللغات - كالهند مثلا .

٤- تحقيق المشاركة الجماهيرية في صنع القرارات السياسية ، وإتاحة فرصة المشاركة لجميع فئات المجتمع من خلال التنظيمات السياسية الديمقراطية ، أو من خلال التمثيل النيابى أو من خلال أهل الحل والعقد أو أهل الرأى والمشورة . وتختلف أساليب المشاركة السياسية والشورى من مجتمع إلى آخر .

٥- تحقيق التكامل السياسى داخل المجتمع من خلال توافرحد أدنى من القيم السياسية المتفق عليها بين أعضاء المجتمع .

٦- تنمية المؤسسات السياسية ، وممارسة الحكم من خلالها ، بحيث يصبح المجتمع مجتمع مؤسسات بعيدا عن التسلط الفردى .

٧- قيام الدولة بوظائفها بكفاءة عالية . وفي مقدمة هذه الوظائف المعاصرة للدولة تحقيق الأمن لأفرادها ورفع مستواهم المعيشى ومواجهة المشكلات الداخلية وحل الصراعات المحلية وتحقيق عدالة توزيع الثروة الإقتصادية ، وتحقيق مستوى معيشى مناسب لأفرادها والعمل علي تنمية الموارد الإقتصادية .

التحديث الحضارى والتنمية الشاملة :

هناك من يميز بين التنمية الإقتصادية والتنمية الإجتماعية . على أساس أن الأولى تشير إلى التنمية الإستثمارية في مجال الصناعة والزراعة والتجارة والمال ، وأن الثانية تشير إلى التنمية البشرية في مجال التعليم والصحة وإقامة نظم للتامينات والرعاية الإجتماعية (١٩) . ولكن بعض علماء الإقتصاد يعترضون علي هذه القسمة ، فالبرامج التعليمية والصحية وبرامج الرعاية الإجتماعية ليست برامج خدمات ولكنها برامج إستثمارية إقتصادية . وقد أثبتت البحوث أن عائد الإستثمار التعليمي أكبر من عائدات الإستثمار الصناعى والزراعى . وذهب بعض غلاة الإقتصاديين إلى أن التنمية الإقتصادية تتضمن معانى إجتماعية وأخلاقية مثل المساواة وعدالة التوزيع (٢٠) .....ألخ . غير أننا لا يمكن أن نقبل هذا الرأى علي علاته . فالتجربة التاريخية للتنمية الإقتصادية في أوروبا ، تكشف عن مختلف أوجه الظلم والصراع الطبقى وسوء التوزيع والمشكلات الإجتماعية التي صاحبتها خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين .

وقد حاول بعض الباحثين أن يتجنبوا الحوار حول التصنيفات الإنمائية بالحديث عن التنمية الشاملة أو التحديث الحضارى . ويشير هذان المصطلحان إلى كافة أوجه التطوير سواء في المجال الاقتصادي أو السياسى أو الإدارى أو التعليمى ....ألخ .

وعندما نتحدث عن التنمية أو التحديث فإننا نقصد مجموعة من المتغيرات والعوامل التى تتضمن فيما تتضمنه التصنيع والتنمية الاقتصادية . وهذا يعني أن المصطلحين يشيران الي محاولة تحسين ظروف الحياة الفردية والجماعية . ومن الملاحظ أن أغلب علماء إجتماع الغرب يتحدثون عن ثلاثة مصطلحات بمعني واحد وهي التنمية والتحديث والصياغة الغربية للمجتمعات Westernization أو الصياغة الغربية للمجتمعات المتخلفة .. ويجب أن نميز بين ما تتضمنه هذه المصطلحات من معان دقيقة . فالمصطلح الأخير يعنى محاولة إحلال النظم الإجتماعية الغربية - الإقتصادية والسياسية والفكرية ....ألخ . محل النظم المتخلفة القائمة فى المجتمعات التقليدية . وهذا يعني إرساء النظام الرأسمالى وإقتصاديات السوق في مجال الإقتصاد والنظام الحزبى المتعدد والديمقراطية الغربية في المجال السياسى وهكذا . أما مصطلح التحديث فهو يشير إلى محاولة القضاء على مختلف جوانب التخلف الإجتماعي والإقتصادي والتكنولوجي والصحى ...الخ من خلال إستخدام نتائج العلم والتكنولوجيا الحديثة . ويذهب "وليرت مور" W. Moore إلى أن التحديث يتضمن إحداث تحول شامل في بناء ونظم المجتمع التقليدى الذي لم يصل بعد إلى مرحلة المجتمع الحديث Pre - modern society ويستهدف هذا التحول إحلال نموذج التكنولوجيا ونموذج التنظيم الاجتماعى المميزة للمجتمعات الغربية بدلا من النماذج المتخلفة القائمة داخل المجتمع المتخلف (٢١) .

ويحاول "أولاف لارسون" O. Larson وإفريت روجرء E. Rogers تحديد أهم خصائص المجتمع الحديث Modern Society فى أربعة خصائص رئيسية وهى :

(أ) التجديد	Innovatin
(ب) النمو	Development
(ج) الرشد	Rotionality
(د) التقدميه	Progressivness

وهما يحددان خصائص النسق التقليدى المتخلف فيمايلى (٢٢)

أولاً : بساطة النظام التكنولوجى وتخلف أساليب الإنتاج .

ثانياً : سيادة الأمة وانخفاض المستويات التعليمية .

ثالثاً : إقتصار علاقات أبناء المجتمع على المجتمع وعدم الإنفتاح علي الخارج

رابعاً : سيادة العلاقات الاجتماعية الأولية وعدم ظهور علاقات الأدوار Role relation .

خامساً : عدم توافر الرشد الإقتصادى نتيجة لعدم ظهور طبقة من المنظمين أو الرواد القادرين علي توجيه الإستثمارات في مجالات ذات إنتاجية عالية .

سادساً : غياب القدرة علي تقبل التجديدات - الإجتماعية أو التكنولوجية - أو على الإنفتاح العقلى على الجديد ، أو على إمكانية التعاطف مع الأدوار الجديدة . وهذا يشير إلى الجمود أو ما يطلق عليه البعض القصور الذاتى الثقافى Cultural inertia .

وعكس هذه الخصائص نجدها سائدة فى النموذج الحديث . ويمكن النظر إلى العاملين الإقتصادي والتكنولوجي على أنهما المعياران الجوهريان للتقليدية والحداثة ؛ ويشير "كوزنتز" Kuznets إلى أن الأوضاع الإقتصادية والتكنولوجية المتقدمة في العالم الغربى ، هي المعيار الذي يمكن أن نقيس به التقليدية والحداثة فى دول العالم الثالث . هذا إلى جانب أن هذه الدول الأخيرة تتطلع بلا شك نحو تحقيق المستويات الإقتصادية والتكنولوجية المتقدمة في الدول الغربية (٢٣) . وهناك في الواقع عدة شروط يجب أن تسبق وتصاحب حركة النمو الاقتصادي سواء في المجال السيكولوجى أو التربوى أو المجال السوسيولوجي الذي يتضمن إحداث تغيرات أساسية في بناء المجتمع ونظمه ، وما يسود داخله من معايير للنجاح والفشل ، وقواعد التقييم الإجتماعي ومعتقدات وعلاقات ونماذج التأثير والقوة والقيادة ...ألخ . ويجب أن نؤكد أن هناك علاقة جدلية دينامية بين هذه الشروط وبين عمليات التقدم الإقتصادى والتكنولوجى .

ويتضح مما سبق أن فكرة التحديث الحضارى ترتبط في نظر أغلب علماء الغرب بفكرة الصياغة الغربية للمجتمعات التقليدية ، كما ترتبط بفكرة الصياغة العلمية للمجتمع

سواء على المستوى الإقتصادى أو الصحى أو الإدارى ....ألخ . ويمكننا القول بأن التحديث كمفهوم سوسيولوجى إرتبط عند بعض علماء الإجتماع بعدة توجيهات أيديولوجية أو سياسية أو فكرية ، تدور كلها حول إستعارة النظم الغربية وإحلالها محل النظم المتخلفة السائدة داخل دول العالم النامى والمتخلف . أما التنمية فقد صدرت لها تعريفات كثيرة ومتنوعة - ومن بين التعريفات الهامة التي صيغت فى هذا الصدد ، ذلك التعريف المعمول به فى أجهزة الأمم المتحدة لتنمية المجتمع ، والذى ظهر سنة ١٩٥٦ وهو أنها مجموعة العمليات التي تتوحد بها جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الإقتصادية والإجتماعية والثقافية فى المجتمعات المحلية ، وتحقيق تكامل هذه المجتمعات ودعم الأمة ومساعدتها على الإسهام الكامل فى التقدم القومى .

والواقع أن مفهوم تنمية المجتمع ظهر لدى الدوائر الغربية فى الأصل كمنهج إجتماعى للتعامل مع أهالى المجتمعات المحلية المتخلفة ، وهو منهج يركز على ضرورة تحقيق المبادأة الجماهيرية وتنمية القيادات المحلية وتحقيق التكامل بين جانبين أساسيين فى الإصلاح الإجتماعى وهما " الإصلاح التكنولوجى-Technological reconstruc-tion فى مجالات الإقتصاد الزراعى والصناعى ومجالات العلاج والعمران ... ألخ ، و «الإصلاح التنظيمى » Organizational reconstruction فى مجالات الإدارة والتنظيم والقيادة وممارسة العمل السياسى ونمو الوعى والتعليم وتغيير الإتجاهات والقيم * . . . إلخ .

وإذا ما حاولنا أن نلقى الضوء على مفهوم التنمية الإجتماعية الشاملة - حسبما نتصوره - فإنه يمكن القول أن ظروف المجتمعات النامية تقتضي أن يكون لهذا المفهوم شقان أساسيان : الأول علمى يتعلق بالتحديث العلمى والحضارى للمجتمع من خلال إستيعاب وتطبيق الأساليب العلمية الحديثة في الإنتاج والصحة والإدارة والتعليم ... ألخ أما الشق الثانى فهو إجتماعى أو سياسى في جوهره يتعلق بإعادة صياغة البناء الطبقى داخل المجتمع فى إتجاه يقرب الفوارق بين الطبقات ويعيد بناء معايير التقييم الإجتماعى لتقوم على أساس العلم والعمل والإسهام فى نمو المجتمع لأعلى أساس منسوب ، كما يتعلق بمعايير توزيع الدخل وعائد التنمية في المجتمع ورفع المستوى

---

* لن نتحدث هنا عن منطلقات أسلوب تنمية المجتمع ، ولا عن المعالجات المختلفه التى تمت فى هذا الصدد ، لأنها مذكوره تفصيلياً فى كتابى عن علم إجتماع التنميه الذى سبق أن أشرنا إليه .

الإقتصادى والإجتماعي للمواطنين ، هذا إلى جانب أن التنمية الشاملة في الدول النامية تتضمن محاولة تحقيق الوحدة الوطنية بين مختلف فئات المجتمع ، وإتاحة الفرصة لها للمشاركة السياسية والإقتصادية والإجتماعية بوعى مسئول وهذا هو جوهر

التنمية السياسية . وبقول آخر فإن التنمية الشاملة داخل المجتمعات النامية تتطلب تحريك كافة موارد المجتمع المادية والبشرية والمالية بشكل يحقق أعلى مستوى إقتصادى ممكن ، وأكبر قدر ممكن من العدالة الإجتماعية . فليست قضية التنمية قاصرة على المجال الإنتاجي وحده ، لأن أسلوب توظيف عائد التنمية ونوعية المشاركة السياسية وتشكيل بناء القوة في المجتمع يتوقف عليه إستقرار المجتمع وحسم الصراعات داخله الأمر الذي يمنح التنمية مزيدا من الطاقات لتتم بكفاءة عالية . ومن هنا تسقط الأساليب المستوردة من الغرب الرأسمالي أو من الشرق الشيوعى . ومن هنا تبرز أهمية تطبيق الشريعة الإسلامية القادرة على تحقيق أقصى درجات التنمية الروحية والعقلية والمادية معا .

الاجتماع والإستجابة لمتغيرات العصر : علوم اجتماع- التخطيط - السلام - المستقبل .

ترتبط قضية التنمية والتحديث الحضارى للمجتمعات التقليدية بالعديد من موضوعات علم الإجتماع وخاصة موضوع التغير الإجتماعى والثقافى ، سواء من حيث عوامل التغير ومحركاته أو ديناميات التغير الثقافى أو إتجاهات التغير ومساراته ، أو ما يترتب عليه من نتائج تتصل بتغير النظام والعلاقات والتنظيمات . ويدرك المطلع على تراث علم الإجتماع أن هذا العلم يتحرك حركة سريعة كى يتوافق أو يستجيب للتغيرات العالمية أو للأوضاع الدولية المتغيرة . ومثال هذا أننا نجد الدراسات الحديثة - خاصة التى صدرت خلال النصف الثانى من القرن العشرين - تعالج موضوع التغيير المخطط من حيث إستراتيجياته وتكتيكاته وأساليب استثارته (٢٤) . وتحاول هذه الدراسات الإجابة على الكثيرمن التساؤلات المطروحة أمام الدول النامية كيف يمكن أن نغير الإتجاهات والقيم والمفاهيم التقليدية المعوقة للتنمية ؟ ، وكيف السبيل إلى إحلال الفكر العلمى محل الفكر الخرافى المتخلف ؟ وكيف يمكن نشر أفكار جديدة وحث الناس على الإيمان بها وتطبيقها فى الممارسة الفعلية - مثل الإنخراط في التعليم ومحو الأمية والنظافة ... ؟ وكيف يمكن إجتذاب الناس إلى المشاركة الكاملة فى صنع القرارات السياسية وإدارة مجتمعهم القومى والمحلي ؟ وما هى أنسب المداخل لتغيير الأساليب والمضامين البالية في

مجال التنشئة الإجتماعية داخل مختلف المؤسسات التربوية اعتباراً من الأسرة إلى المدرسة ؟ وما هو السبيل لإحلال علاقات الأدوار محل المعايير القديمة التى تعتمد على الحسب والنسب والإنتماءات العرقية والطبقية والأسرية والدينية (فى الدول غير الإسلامية) والتى تقف فى وجه محاولات التطوير ؟ هذه الأسئلة وغيرها أصبحت محل إهتمام علماء الإجتماع التطبيقى . بوصفها تساؤلات فرضتها الطبيعة المتغيرة لظروف العصر ومتغيرات النصف الثانى من القرن العشرين وسوف نتعرض لهذه الموضوعات خلال عرض وتحليل نتائج الدراسة الواقعية التى قمنا بها داخل مجتمعاتنا الريفية فى مصر * ولكن يجب أن نشير هنا إلى تلك الملاحظة التى أبداها وارن بنس W Bennis فى مقالة بعنوان « نظريات ومناهج تطبيق العلوم السلوكية فى مجال التغير التنظيمى المخطط (٢٥) » وهى أن أغلب ما قدمه التراث السوسيولوجى يدخل تحت باب نظريات التغير Theoris of changing وليس تحت باب التغيير الإجتماعى Theoris of changing

كذلك فإن علم الإجتماع المعاصر يحاول أن يطور مجموعة من الأساليب التحليلية لفهم ما يترتب على عمليات التنمية والتحديث الحضارى (مثل إنتشار التصنيع والتعليم وإتساع نطاق التحضر وتزايد كثافة الهجرات الريفية الحضرية ألخ) من مشكلات وظواهر مرضية مثل مشكلات سوء التوافق وتفكك الأسرة والفردية واللاتثبت وإنعدام الشعور بالأمن وإنحراف الأحداث والسلوك الإجرامى والإدمان إلى جانب مشكلات الإحتقان الحضرى وظهور الأحياء المتخلفة وأزمات الإسكان والخدمات والمواصلات .ألخ وهذا يعنى أن علم إجتماع اليوم يحاول من خلال الدراسات الواقعية التى يجريها فى هذه الميادين . أن يسهم فى تخطيط التنمية الريفية والحضرية والقومية . وفى رسم السياسة الإجتماعية وسياسة الدفاع الإجتماعى بجانبه الوقائى والعلاجى

وهناك محاولات تتم الآن فى مجال علم الإجتماع لدراسة مشكلة الحرب والسلام وأثر كل منها على معدلات التنمية فى الدول النامية ولعل هذا هو ما أدى إلى ظهور فرع من علم الإجتماع أطلق عليه علم إجتماع السلم Sociology of peace وقد تم الإعتراف بهذا الفرع من فروع الدراسات السوسيولوجية خلال المؤتمر الدولى السادس

---

* سبق أن عرضنا نماذج متعدده للنظريات المطروحه فى هذا الصدد فى كتاب علم إجتماع خاصة الفصل السادس والثامن

لعلم الإجتماع سنة ١٩٦٦ (٢٦) وتذهب "إموجين سيجر" إلى أن مشكلة السلام والصراع ، مشكلة متضمنة بالضرورة فى قضية التقدم والتخلف . ويرجع الفضل فى ظهور هذا الفرع بإلى معهد دراسات السلام فى"أسلو" وقد قام بعض علماءالإجتماع بالعديد ممن الدراسات فى هذا الصدد ، مثل دراسة "اتزيونى" A. Ettzioni فى أمريكا ويمكن لهذا الفرع أن يبرز العوامل الإجتماعية والإقتصادية فى ظهور الصراعات والحروب ، ويدرس لنا الآثار الإجتماعية المدمرة للحروب والصراعات الداخلية، وأن يكشف لنا عن اتجاهات أبناء المجتمع وأبناء كل فئة أو طبقة وإتجاهات الحكام نحو قضية الحرب والصراع كذلك فإن من مهام هذا الفرع الكشف عن عوامل مواجهة الصراعات الدولية بطرق سلمية ، وعن عوامل خلق الثقة المتبادلة بين الدول وبين الطبقات والفئات المختلفة داخل المجتمع الواحد . ويذهب أحد علماء الإجتماع وهو"جوهان جالتونج" J. Galtung رئيس معهد دراسات السلم فى "اسلو" إلى أن أهم أهداف هذا المعهد الكشف عن عوامل تحقيق الوفاق والتعاون الدولى ، وإحلال الثقة والتفاهم محل الصراع ، وتحويل التعاون الدولى إلى نظام دولى مستقر ودائم من خلال وجود مؤسسات تعاون وتفاهم دولى تمثل فيها جميع الدول . وهناك العديد من الدراسات السوسيولوجية التي أجريت في هذا الصدد ، وكل الدراسات التى ظهرت جاءت علي مستوي تحليلى عريض أو واسع Macro - sociological level .

ومن أحدث فروع علم الإجتماع التى تتعلق بالتنمية ، والتى جاءت استجابة للأوضاع الدولية والمجتمعية المتغيرة بعد الحرب العالمية الثانية ، ما يطلق عليه علم إجتماع المستقبل The Sociology of the future ، وهو أحدث فروع التحليل السوسيولوجي ويعتمد على المدخل التكاملى فى فهم المجتمع وما يجرى داخله من أحداث وتغيرات . ويعد علم اجتماع المستقبل فرعا من ذلك العلم النامى الذي يعرف بعلم المستقبل Futurology (٢٧) .

ويحاول ذلك الفرع من الدراسات السوسيولوجية إجراء مجموعة من التوقعات التي تتعلق مثلا بإدخال أجهزة جديدة أو تكنولوجية مستحدثة داخل المجتمع . أو ماذا يحدث لو أطلقنا حركة لتعليم النساء أو لو أدخلنا مستشفى داخل المجتمع ... إلخ . وبمعنى آخر فإنه يحاول الوصول إلى مجموعة من توقعات تتعلق بمسار النمو الإجتماعى وعواقب التجديدات الإجتماعية والتكنولوجية المطلوبة . وبناء علي هذه التوقعات يمكن لعلماء إجتماع المستقبل الإسهام في وضع الخطط إستناداً إلى تحليل موضوعى لآثار

البرامج المزمع تنفيذها . ولا شك أن المشتغلين بالإقتصاد والسياسة والتكنولوجيا يهتمون بتصور المستقبل القريب والبعيد . وقد إستطاع علماء الإجتماع الدخول الآن إلى هذا الميدان ، حيث يحاولون تصور شكل بناء المجتمع ونظمه وملامح الحياة داخله في المستقبل القريب والبعيد كذلك . وعالم الإجتماع هو أكثر العلماء دراية بالصعوبات التى تكتنف عملية التوقعات ، نظراً لتعدد وتشابك العوامل التى تسهم فى وجود أية ظاهرة ، ولإحتمالات الإنحياز الشخصى سواء بقصد أو بدون قصد . وعلى الرغم من صعوبة التوقع بالمستقبل الإجتماعى ، إلا أن علماء الإجتماع يصرون على دخول هذا الميدان ، وعدم تركه لرجال التكنولوجيا أو لكتاب القصة . ومن الملاحظ أن هذا الفرع من دراسات علم الإجتماع ينمو ليشمل تحليل نتائج إتخاذ قرارات سياسية وإقتصادية معينة على مستقبل المجتمع ، وما قد يترتب علي الإجراءات التى تتخذ لمواجهة مشكلات عاجلة معينة من مشكلات أكثر خطورة . ومن أمثلة الدراسات التي أجريت في هذا المجال مجموعة المقالات التي جمعها وقدم لها "دانيل بل" D. Bell بعنوان عام ٢٠٠٠... والصادرة سنة ١٩٦٧ ، وقد أوضح "بل" فى تقديمه لهذه المقالات ، إن الهدف منها هو محاولة تحديد النتائج المحتملة للقرارات التي تتخذ حالياً . داخل المجتمع - سواء فى مجالات السياسة أو الإقتصاد أو لمواجهة المشكلات الإجتماعية أو لتطوير وتنمية المجتمع ..... إلخ . كذلك فقد أوضح أن هدفها توضيح الرؤية أمام المسئولين بحيث تصدر قراراتهم على أساس من الفهم الموضوعى السليم لعواقبها ، وبحيث تركز على إعتبارات أخلاقية ، وذلك بدلا من إصدار مجموعة من القرارات المتسرعة تحت ضغط مشكلات مفاجئة وملحة ، وتكون النتيجة مزيداً من المشكلات ومن مهام علم إجتماع المستقبل إذن ترشيد القرارات السياسية والقرارات الإقتصادية والإجتماعية وأساليب مواجهة المشكلات وعرض بدائل معينة يمكن لصانعى القرارات الإختيار بينها ، ومن التجارب التي أجريت فى هذا الصدد ، ما قام به الباحث الفرنسى"برتزاندى جوفينال" B. de Jouvenal حيث قام بتصور عدة أشكال للمستقبل - تختلف بإختلاف القرارات التى تتخذ في الحاضر ، وعرضها على الناس من خلال التليفزيون وطلب إليهم إبداء الرأى فى كل منها .

ويحاول علم إجتماع المستقبل أن يقيم مجتمعا مخططاً ويرشد القرارات ويحول دون ظهور أية مشكلات غير متوقعة . فهو يساعدنا علي تخطيط البرامج ، والتخطيط لما يسفر عنها من نتائج حسب توقعاته . ومثال هذا أن برامج التعليم يمكن أن تخلق مجموعة من المواقف غير المحسوبة مثل حاجة المتعلمين إلى عمالة فنية متخصصة ،

وإرتفاع مستوي طموحهم وتزايد طلباتهم ونقص في العمالة غير الفنية .....ألخ . ولهذا يجب التخطيط لبرامج التعليم ، ولما ينتج عن هذه البرامج من آثار متوقعة . وقد تمت مناقشة لمحاولة التنبؤ الدقيق بالمستقبل (بحيث لا تحدث مشكلات مفاجئة وبحيث تكون الإختيارات المطروحة بين بدائلها كلها متوقعة) في المؤتمر الدولى السابع لعلم الإجتماع فى "فيرنا" ببلغاريا سنة ١٩٧٠ (٢٨) .

وإذا كان علم إجتماع المستقبل قد ظهر فى الغرب ولم تشارك الدول النامية في هذا المجال بعد – بدليل عدم حضورهم فى هذا المؤتمر الأخير – إلا أن هذه الدول الأخيرة فى حاجة ماسة إلى نوع من التوقعات المبنية علي أساس من الفهم العلمى للمجتمع ولخبرة المجتمعات الأكثر تقدما . فلا شك أن التنمية وما تتضمنه من إتساع نطاق التصنيع والتحضر والهجرات الداخلية والتعليم والإنفتاح علي الخارج ... ألخ ، سوف تخلق العديد من المشكلات التي يجب التنبؤ بها والإعداد لمواجهتها . وهناك عدة محاولات في مصر في هذا الصدد منها " الأبحاث التى قدمت في مؤتمر مصر سنة ...٢" الذي عقد سنة ١٩٧٥ .

الحضارى وإرتباطه ببعض التصورات السوسيولوجية التقليدية

ولكن هذا لا يعنى أن علم إجتماع التنمية ، يقطع جذوره بالنظريات التقليدية في علم الإجتماع التقليدى . فهناك الكثير من النظريات يمكنها أن تسهم في فهمنا للتحولات الإنمائية داخل الدول النامية ، وخاصة نظريات التغير الإجتماعى والثقافي ، سواء تلك التي تركز على العوامل الإقتصادية (ماركس) أو التكنولوجية (أجبرن) أو القيمة والتوجيهات الدينية « فيبر » أو الديموجرافية .... إلخ . فلاشك أنه يمكن لنا أن نفسر ما يحدث فى الدول النامية الآن من تغيرات في ضوء هذه النظريات مجتمعة وليس فى ضوء أى منها على حدة . ويذهب "فرانسيس الين" F. Allen الى أن هناك نموذجاً واحداً للتحديث يحل محل مجموعة متباينة من النماذج التقليدية المتخلفة (٢٩) وهو يقصد بذلك الى أن المجتمعات النامية جميعها تحاول اليوم الأخذ بنتائج العلم في بعض المجالات – كالطب والإدارة والتعليم .... ألخ وهذا ما يجعلها تتشابه في هذه المجالات . فهناك نموذج واحد للطب والعلاج العلمى ، يحل في هذه الدول محل مجموعة كبيرة من النماذج التقليدية ، كالطب الشعبى والعلاج بالشعوذة والسحر والوصفات البلدية ... ألخ .

ويشير "الين" إلى أن الكثير من النظريات الثنائية التي قدمها العلماء إعتباراً من

"هنرى مين" Sir H. Mgin حتى "بارسونز" T. Parsons تعد أطراً مناسبة لتحليل ما يحدث من تغيرات نتيجة لعمليات التنمية والتحديث الحضارى داخل الدول النامية . فهذه العمليات من شأنها أن تنقل المجتمع من نموذج "الجمنشافت" Gemeinchaft (أو نموذج المجتمع المحلى الصغير والبسيط) إلى نموذج"الجزلشافت" Gesellchaft (أو نموذج المجتمع الكبير المعقد) طبقا لنظرية " تونيز" F. Tonnies (٣٠) . ويمكن القول بأنه إذا إكتملت دورة التحديث† Modernization Cycle داخل المجتمعات التقليدية المعاصرة ، فإن التغيرات التى أشار إليها "تونيز" سوف تتحقق . وبالمثل فإن النموذج الثنائى الذي قدمه "روبرت ردفيلد" R. Redfield بصدد التحول من المجتمع الشعبي إلى المجتمع المتحضر ، يعد وثيق الصلة بالتحولات الإنمائية داخل المجتمع التقليدى .

فالمجتمع الشعبى بسيط ومتجانس وصغير وتحكمه نظم قيمية ودينية معينة . ومع نمو عمليات التنمية والتحديث يتعقد نظام المجتمع وعلاقات أبنائه وتبرز لنا ظواهر جديدة مثل التحضر ونمو التعليم وإستخدام التكنولوجيا المتقدمة وخروج المرأة للعمل وما يترتب علي ذلك من تغير في وظائفها المنزلية وعلاقاتها الأسرية ، إلى جانب ظهور النماذج الرشيدة للإقتصاد والإدارة ... إلخ (٣١) .

ويكمن الخلاف الأساسى بين المجتمع المتخلف والمجتمع الحديث Underdeveloped - modernized contrast عند أغلب الباحثين ، في نوعية الثقافة والعلاقات السائدة داخل كل منها . فالمجتمع المتخلف هو ذلك الذى تسوده الأشكال التقليدية للفكر والفعل والعلاقات .

وعلى العكس من ذلك فإن المجتمع الحديث تسوده الأشكال العقلية الرشيدة أو المنطقية للفكر والفعل والعلاقات . ونحن لا نقصد بمصطلح تقليدى Traditional تلك الأفكار ونماذج الفعل والسلوك التى يتناقلها أبناء المجتمع عن سلفهم ، ذلك لأن كافة المجتمعات تحاول الحفاظ علي هويتها الثقافية من خلال أساليب الحفاظ علي تراثها المنقول من السلف . وإنما المقصود بالتقليدية هنا إستمرار المعايير والتراث الثقافي المنقول عن السلف ، وجموده وشدة التمسك به ، على أساس أنه تراث مقدس لا يجب تغييره . وهذا هو ما يجعل أبناء هذه المجتمعات التقليدية يتحدثون عن العصر الذهبى فى الماضى ، وعن أساطير الماضي المقدسة ، الأمر الذى يصعب معه قبول التجديدات التكنولوجية والإجتماعية ، مما يشكل عقبة كبيرة أمام برامج التنمية .

وقد ظهرت محاولة حديثة لبيان خصائص المجتمعات التقليدية والحديثة قام بها "بارسونز" في مشروعه الذي قدمه على بدائل النمط Pattern alternatives . وهو يصنف المجتمعات على حسب المعايير الخمسة التالية :

اولا : الوجدانية فى مقابل الحياد الوجدانى :

وهو هنا يشير الى مدى سيادة النواحى الإنفعالية أو العقلية فى تفكير الناس وسلوكهم .

ثانيا : التوجيه الذاتى فى مقابل التوجيه الجماعى :

ويشير هنا إلى مدى سعي أبناء المجتمع لتحقيق مصالحهم الخاصة أو لتحقيق الصالح العام للجماعة . وتختلف المجتمعات في هذا الصدد ، فهناك مجتمعات تعطى الأولوية لتحقيق المصالح الخاصة وهناك أخرى تعطى الأولوية لتحقيق المصلحة العامة . وهذا الاختلاف لا يرجع الي مجرد التفضيلات الشخصية للأفراد ، وإنما يتجاوزه الي طبيعة البناء الثقافى وخاصة النظام المعيارى للمجتمع .

ثالثا : العمومية في مقابل الخصوصية :

وتتمثل "العمومية" في الحكم علي الأشخاص أو الأمور في ضوء معايير موضوعية عامة (كالتعليم أو الخبرة أو العمل ... ألخ) وعلي العكس من ذلك فإن الخصوصية تشير الى الحكم على الاشخاص والأمور فى ضوء معايير ذاتية خاصة (كالحب والكره والحسب والنسب .... إلخ) .

بعا : الاداء او الإنجاز فى مقابل النوع او الميراث :

ويتعلق هذا المتغير بأسلوب التقييم الإجتماعى للمراكز والأدوار داخل المجتمع . فهناك مجتمعات يتم فيها هذا التقييم على أساس لا دخل للإنسان فيه كالنسب والإنتماءات الأسرية والطبقية والعرقية والدينية ... ألخ ، وهناك مجتمعات أخرى يتم فيها هذا التقييم علي أساس ما يبذله الإنسان من جهد وعمل أو على أساس إنجازه . ويطلق على النوع الأول من المراكز ، المراكز الموروثة أو المنسوبة (منسوبة الي طبقة أو أسرة .. ألخ) Ascribed status وعلى الثانية المراكز المنجزه Achieved status.

خامسا : التخصص فى الادوار والوظائف في مقابل اللاتخصص او الإنتشار الوظيفى :

فهناك مجتمعات يقوم أبنائها بأدوار وأعمال كثيرة وغير متخصصة ، مثل المجتمع الريفى حيث يقوم الفلاح بكافة العمليات الزراعية وتقوم زوجته بكافة الأعمال المنزلية ، في حين نجد في مجتمعات أخرى لا يقوم الفرد إلا بأداء عمل متخصص واحد . ومن هنا تظهر الحاجة إلى التعليم المتخصص وإلى وظائف وأدوار لا تظهر في المجتمع التقليدى

ويذهب "الين" إلى أن هناك ثلاثة من هذه المتغيرات ، تتصل بمجال التنمية والتحديث بصلات وثيقة وهى :

(ا) التمييز بين المراكز المنسوبة والمراكز التى يكتسبها الإنسان بعمله وجهده .

(ب) التمييز بين سيادة المعايير الخاصة ، وسيادة المعايير العامة أو الاختلاف فى أسس التقييم الاجتماعي والحكم علي الأشخاص والأمور .

(ج) التمييز بين التخصص وتقسيم العمل وبين الإنتشار الوظيفى .

ومن الواضح أن المجتمعات المتخلفة تتسم بسيادة المراكز المنسوبة والمعايير الذاتية والخاصة فى التقييم الاجتماعي وغلبة الطابع الانفعالى في الفكر والسلوك والعلاقات وغلبة المصلحة الجماعية والانتشار الوظيفى أو اللاتخصص . وعلى العكس من ذلك نجد أن المجتمعات المتقدمة تتسم بعكس هذه الخصائص . وتلعب التنمية والتحديث الحضارى دورا هاما فى نقل المجتمعات المتخلفة من النموذج الأول إلى النموذج الثانى .

وعلى الرغم من إمكان الإستفادة من مثل هذه النظريات الثنائية فى تحليل التحولات الاجتماعية ، والتى ترجع في القدم إلى القرن التاسع عشر ، فى مجال فهم عمليات التحول الجارية فى الدول النامية ، إلا أنها لا تفيدنا فى فهم عوامل التخلف ولا كيفية تحقيق التقدم . وهى لم تفعل أكثر من عملية وصف النماذج . وهى نماذج غير متحققة بالفعل .

التحديث والتحضر

يشير الباحثون إلى أننا نعيش الآن في عصر تتزايد فيه معدلات التحضر بشكل كبير . ففي الفترة بين سنة ١٧٥٠ م الى سنة ١٩٦٠ م زاد سكان العالم بنسبة ٣٠٠٪ حيث إرتفع عددهم من ٧٢٨ مليون نسمة الى ٣بليون نسمة . أما عدد الناس الذين يعيشون داخل المدن يصل سكانها الى ٥٠٠٠ نسمة فأكثر فقد زاد بمقدار ١٤٠٠٪ ممن ٢٢ مليون نسمة إلى أكثر من ٩٠٠ مليون نسمة . وفي سنة ١٨٠٠ كانت هناك مدينة واحدة فقط في العالم يصل عدد سكانها إلى مليون نسمة وهي مدينة لندن . أما عدد هذه المدن سنة ١٩٦٠ فيقترب من المائة مدينة ، وقد تضاعف الآن .

ويذهب "لوير" Lauer إلى أنه على الرغم من أن التحضر لا يعني دائما التحديث ، إلا أن الإرتباط بينهما أصبح الآن وثيقا (٣٢) . وكما يشير "سيمون كوزنتز" S. Kuz-nets في مقالة له بعنوان " الإستهلاك والتصنيع والتحضر " * فإن هناك إرتباطا أيجابيا بين ثلاثة متغيرات وهي : التحضر ، التصنيع ، ومتوسط دخل الفرد . وهناك بالطبع مئات الحالات التي نفذت فيها برامج للتنمية الاقتصادية داخل مجتمعات محلية مثل إنشاء مصانع في مجتمعات قرى ... غير أنه من الملاحظ بشكل عام أن المجتمعات الحديثة تتسم بدرجة عالية من الحضرية ، كذلك فإن المجتمعات التي تطبق برامج للتحديث ترتفع داخلها معدلات التحضر.

وإذا كان الإرتباط وثيقا بين التحديث والتحضر ، فإن هذا يرجع الى العديد من العوامل ، فأغلب برامج التحديث تركز على إرساء أساسيات التصنيع بكافة أشكاله وصوره ، وهذه غالبا ما يتم تنفيذها داخل مناطق حضرية . وإرساء دعائم الصناعة في هذه المناطق الحضرية يحيلها إلى مناطق جذب ، الأمر الذي يؤدي الى حدوث موجات من الهجرة إلى هذه المناطق بحثا عن فرص للعمل أو عن مستويات معيشية أفضل ، أو عن فرص أخرى غير إقتصادية . وتشير الدراسات الي أن الهجرة الي المناطق الحضرية لا تصدر جميعا عن دوافع إقتصادية . ففي دراسة واقعية أجريت في

---

* Simon Kuznets : Consumption , Industrializtion and Urbanization : In : " In dustrialization andsociety " (ed) Hoselitz and Moore

أندونيسيا وجد أن بعض المهاجرين يبحثون عن الأمن Security، وبعضهم يبحث عن تحقيق تقدم سياسى Political advancement وبعضهم يبحث عن فرص تعليمية وثقافية الى جانب من يبحثون عن العمل والمستويات الإقتصادية الأعلى (٣٣).

ويؤكد "لرنر" D. Lerner أن هناك تكاملاً بين التحديث والتحضر . فالمدن هى التى توفر لنا مقومات التحديث مثل المهارات الفنية والموارد والتعليم والإمكانات التى يتطلبها الإقتصاد الصناعى الحديث . كذلك فإن المناطق الحضرية تنخفض فيها نسبيا نسبة الأمية وتزداد فيها نسبة المتعلمين ويزداد فيها التعرض لوسائل الإتصال العامة .

ويركز "ليرنر" على هذين المتغيرين الأخيرين . فالتعليم والتدريب هما أساس تكوين التخصصات والمهارات التى يتطلبها المجتمع الحديث ، كذلك فإن أساليب الإتصال تسهم بشكل واضح فى تغيير الإتجاهات والقيم والممارسات في الإتجاه الذى يخدم عمليات التحديث ، إلى جانب أنها تشجع الناس علي التعلم والتدريب . والتفاعل مستمر بين التعليم وأساليب الإتصال ، فالتعليم بدوره يدفع الناس للمشاركة الإتصالية من حيث المشاهدة والإستماع إلى البرامج الإذاعية والتلفزيونية وحضور الندوات والمحاضرات ..... وهذان العاملان ، التعليم ووسائل الإتصال يسهمان فى تزايد مشاركة الناس فى الحياة الإجتماعية والسياسية والإقتصادية ، وهو سمة هامة من سمات المجتمع الحديث .

وقد خرج "دانيل ليرنر" من دراسة أجريت على ٥٤ دولة إلى أن هناك علاقة إرتباط عالية جداً بين عدة أبعاد ترتبط بشكل مباشر بالموقف التحديثى وهى :

ا - الحضرية

ب - التعليم

ج-المشاركة فى وسائل الإتصال

د - المشاركة السياسية (*)

* Urbanization , Literacy , Media participation and political participation - Daniel Lerner : The passing of traditional society . Glencoe : The Free press 1958 pp. 60 - 63 - in Lauer p. 331 .

ولعل هذا هو ما جعل "ليرنر" يوكد بدرجة عالية من الثقة أن التعليم والمشاركة فى وسائل الإعلام والإتصال بينهما علاقة متبادلة تقابل العلاقة بين العرض والطلب ، فيما أطلق عليه "سوق الإتصال" Communication market . وعادة ما يوجد هذا السوق داخل المناطق الحضرية من الناحية التاريخية على الأقل .

وقد تعرض هذا الفرض الذى طرحه "ليرنر" لمراجعة علمية على يد بعض الدارسين إستناداً إلى دراسات ميدانية . مثال هذا دراسة أجريت سنة ١٩٦١ كشفت عن أن التحضر لم يكن عاملاً أساسياً في نمو التعليم والتعرض لوسائل الإتصال . ففى عينة أخذت من ٣٢ دولة ، وجد أن النمو التعليمى قد حدث فى ظل مستوى منخفض من التحضر ، وقد كشفت هذه الدراسة أن كلا من التعليم والتحضر لا ينموان بشكل متواز علي الأقل فى ٢٥٪ من الدول المدروسة . ولا يعني هذا رفض نظرية "ليرنر" فقد كشفت هذه الدراسة عن صدق الفروض التى طرحها والذى يشير الي أنه عندما تصل نسبة التحضر في المجتمع الي ٢٥٪ يحدث إرتباط قوى بين التعليم وإستهلاك وسائل الإتصال Media consumption (٣٤) . (أى التعرض للبرامج الإتصالية والإستفادة منها) .

وتشير كل هذه الدراسات وغيرها إلى أن العلاقة بين التحديث والتحضر ليست علاقة بسيطة . وقد أكد بعض الباحثين أن التحضر ليس ضروريا ، كما أنه ليس كافيا لإنطلاق التنمية الإقتصادية فى العالم الحديث . فالتحضر يستطيع في بعض الحالات أن يسهل تحقيق التنمية الإقتصادية ، غير أنه فى ظل ظروف أخرى يمكن أن يصبح التحضر معوقا خطيرا أمامها . ويطلق علي هذه الحالة الأخيرة ظاهرة "التحضر الزائد" Over Arbanization . وهذه الظاهرة تحدث نتيجة لوجود عوامل طرد في المناطق الريفية الأمر الذى يؤدى بكثير من المواطنين إلى الهجرة إلى المدن ، فى الوقت الذى لم تهيأ فيه هذه المدن لإستقبالهم ، يضاف إلى هذا أن المهاجرين غالباً ما يكونوا من الأميين غير القادرين إقتصادياً ولا مهنياً ولا إجتماعياً على التكيف مع المواقف الحضرية الأمر الذى يؤدى إلى ظهور وتضخم المناطق الحضرية المتخلفة ، وتؤدى إلى الإحتقان الحضرى وظهور العديد من المشكلات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية الخطيرة (مشكلات العمالة والضغط علي المرافق والإسكان والتموين والجريمة والمخدرات .....) وتتطلب مواجهة هذه المشكلات توجيه قدر كبير من موارد الدولة لحلها مما يبعدها عن مجال التنمية الإقتصادية المطلوبة . وهناك العديد من الدول التى حاولت مواجهة هذه المشكلة ومنها مصر والعديد من الدول الأفريقية والآسيوية ، وتتبع الصين

أسلوبا فريدا فى مواجهتها من خلال تهجير بعض سكان المدن للعيش فى المناطق الريفية (٣٥) .

ويشير "لوير" إلى أن التساؤل المتعلق بمدى إمكانية تحقيق التحديث بمعزل عن التحضر سؤال دقيق وطرح بصدده العديد من الآراء المتناقضة . ويؤكد أنه بإستثناء التجربة الصينية فإن كل دول العالم تسير فى طريق التحديث والتحضر معا . ويشير الباحث المذكور إلى عدة تساؤلات تطرح في هذا الصدد مثل : ما هو المعدل الأمثل للتحضر Optimum rate of Urbanization وماهى الأساليب الدقيقة التى يمكن للتحضر أن يسهم من خلالها في تسهيل أو تعويق التحديث ؟ وما هو أثر التحديث على حياة الناس ؟ وما هى المشكلات التى تنجم غالبا عن إتساع نطاق التحضر (٣٦) (الانومى أو الإنفصام المعيارى Anomie ، والإغتراب Alienation وثقافة الإنحراف والجريمة والتمزق فى العلاقات الإجتماعية والتعقد البيروقراطى ، والتضخم .....) وعلى الرغم من نمو التحضر والإنفجار العلمى والتكنولوجى ، فإن الأسرة يمكن أن تحتفظ بدورها وعلاقاتها والكثير من وظائفها التقليدية إلى حد كبير كما هو الحال في التجربة اليابانية وكما هو ملاحظ في غرب أفريقيا . وهذا يعنى أن التحضر ليس هو العامل الوحيد المؤدى بشكل حتمى إلى المشكلات الحضرية التي ذكرنا جانبا منها ، وأن ما يؤدى الي ظهور هذه المشكلات هو إرتباط التحضر ببعض العوامل الإجتماعية والإقتصادية والثقافية والسياسية الأخرى (٣٧) .

ويمكننا تلخيص العلاقة بين التحديث والتحضر فى أن التحضرعادة ما يصاحب التحديث. وقد تكون الحضرية مدعمة للتحديث حيث تسهم في تحقيق الضبط السياسى المركزى ودعم النمو التربوي والتعليمى والإسهام فى توسيع حجم السوق مما يتيح الفرصة لبرامج الإستثمار الإقتصادى وتيسير عملية التنسيق وتحطيم الإنعزال والمحلية ودعم التفاعل والتعاون والإستفادة من الخبرات .... كذلك فقد تسهم الحضرية في تعويق التحديث وظهور العديد من المشكلات التي تبدد جزءا كبيرا من الدخل القومى . ولعل من أبرز الأمثلة على هذا ما يذكره كلا من "روجرز" E. Rogers و"رامبل بردج" R. Burd-ge فى دراسة لهما بعنوان "التغير الإجتماعى في المجتمعات الريفية" (٣٨) ، من أمثلة عن حياة الناس في المناطق الحضرية المتخلفة Urban slums فى دول العالم الثالث . وتتكون هذه المناطق نتيجة للهجرات الريفية أو البدوية غير المخطط أو المنظمة ، والتي يعجز الإقتصاد والمرافق الحضرية عن إستيعابها . ويصف الباحثان حياة الناس في

هذه المناطق بالفقر والبؤس والإفتقار إلى الحد الأدنى اللازم للحياة الآدمية ، كالمياه النقية والمرافق الأساسية والجوانب التي تتعلق بصحة البيئة .... و يترتب علي هذا إرتفاع معدلات الجرائم والسلوك الإنحرافي بين الأحداث . وعلي الدول النامية معالجة هذه المشكلات من جهة، والإستفادة من كل الإمكانات المتاحة وتوظيفها في خدمة مواجهتها الي جانب تحقيق درجة من النمو الاقتصادى والاجتماعي ، مما يثقل كاهل هذه الدول .

تحديث والصياغة البيروقراطية للمجتمع :

يذهب "لوير" إلى أن الامريكيين يعلقون أهمية كبرى على إنجاز الأعمال أو على الإنجاز بكافة أشكاله وصوره ، وأنهم لهذا السبب ينظرون إلى البيروقراطية على أنها تمثل أقصى درجات إنعدام الرشد Irrationality وعدم الكفاية Ifficiency فهم يرون أنها تعوق الإنجاز كما تعوق سير الأعمال نتيجة لما تتضمنه من نظم وروتين وإجراءات وتسلسل سلطوى وتنظيمى . والواقع أن هذا التصور الشعبى عن البيروقراطية في أمريكا وفى بعض المجتمعات الأخرى يتناقض تماماً عن التصور النظرى أو العلمى لها كما ترسمها النماذج والنظريات. فهذا التصور الأخير يؤكد علي أنها تمثل أعلى درجة من الكفاية والرشد خاصة في مجال الإدارة واسعة النطاق التى تمتد من إدارة بعض المشروعات إلى إدارة المجتمع ككل . والواقع أن مصدر هذا التباين هو إختلاف النموذج البيروقراطى إختلافاً كبيراً بين النظر والتطبيق (الفساد الإدارى وتعقد الإجراءات وطولها وضعف الإنجاز وتحول الوسائل إلى غايات والتسلط الوظيفى والإهمال .....) ترجع إلى خلل في البناء النظري للنموذج أم إلى سوء فى الممارسات والتطبيقات ؟ والواقع أن معالجة هذه القضية لها أهمية خاصة بالنسبة للدول النامية ، ذلك لأن المجتمعات الحديثة تتجه وبسرعة كبيرة نحو الصياغة البيروقراطية لكل مشروعاتها الإجتماعية والإقتصادية والسياسية سواء الخاصة أم الحكومية تماماً ، كما أنها تتجه نحو التحضر والعقلانية (٣٩) .

وفي الغرب تتكامل البيروقراطية وترتبط بشكل كبير مع النظام الحكومى أو البناء السياسى . ويذهب "فرتز مورشتين ماركس" F. M. Marx إلى أن العلاقة وثيقة بين البيروقراطية والحكومة في الغرب حيث يعد كلا منهما جزءاً لا يتجزأ من الآخر . فالنظام السياسى الناضج يحتاج أن يتضمن جانبا غير سياسى ، ذلك الجانب هو الذى يكفل له تحقيق الكفاءة الإدارية في كل المجالات (التخطيط والتنظيم والتمويل والرقابة ...) ،

وهذا الجانب هو البيروقراطية بمفهومها العلمى .

وقد عرض « فيبر » مفهومه عن النموذج المثالى للبيروقراطية في دراسة له بعنوان "نظرية التنظيم الإجتماعى والإقتصادى" (٤٠) . وقد حدد خصائص هذا النموذج على النحو التالى :

أولاً : وجود مجموعة من الوظائف الرسمية تحكمها مجموعة من القواعد الرسميه.

ثانياً : وجود نطاق معين للتنافس بين التنظيمات بهذا المعنى .

ثالثاً : وجود نطاق أختصاصات معينة لكل مكتب ، بما يتضمنه من تقسيم للعمل والتزامات وظيفية وسلطات تقابا مسئوليات محددة إلى جانب أساليب للضبط والإلزام محددة بقواعد وتعليمات .

رابعاً : التدرج الهرمى مع وجود نظام لإستئناف القرارات .

خامساً : سيادة القواعد الفنية ووجود موظفين علي أعلى درجة من العلم والتدريب.

سادساً : فصل الإدارة عن الملكية وسيادة العلاقات اللاشخصية أو علاقات العمل .

سابعاً : لا يوجد أى حق في تملك المنصب الرسمي أو تملك المكتب ، ويتم العمل من خلال الموظفين الذين يعينون إستنادا إلى أسس موضوعية فنية خالصة .

ثامناً : جميع الإجراءات الإدارية والقرارات والقواعد تصدر وتنفذ من خلال وثائق مكتوبة ، ومن مجموع المستندات والقواعد وتنظيم الوظائف وتقسيم العمل يتكون المكتب (الإدارة أو القسم ...) كشخص معنوى وهو محور العمل فى المجتمع الحديث .

تاسعاً : وجود السلطة القانونية وتقنين الإجراءات والقواعد الإدارية فى مجال الإلتحاق بعضوية التنظيم وترتيب الحقوق والواجبات ، وتحقيق الإنضباط والإنجاز والترقي والجزاءات والفصل من التنظيم . ويؤكد "فيبر" أن هذا الشكل من التنظيمات هو الذى يجب أن يسود فى كافة القطاعات الحكومية أو الخاصة . وقد قدم مجموعة من الأسباب التى حاول من خلالها التدليل علي إتجاه المجتمع الحديث نحو الصياغة

البيروقراطية الكاملة وهي (٤٢) .

أولاً : نمو الإقتصاد النقدى Mony economy . وكما يشير "فيبر" لو كان الموظفون يتقاضون أجورهم في شكل سلع أو منتجات أو خدمات بدلاً من المال لتغير شكل البناء البيروقراطى عما هو عليه فى المجتمعات الحديثة .

ثانياً : التزايد أو التضخم الكمى والكيفى للمهام الإدارية في الدولة الحديثة . ويشير "فيبر" إلى أن المتطلبات التكنولوجية والأعباء الإجتماعية والإقتصادية والسياسية للدول الحديثة تحتم الأخذ بالنمط البيروقراطى فى إدارة الدولة .

ثالثاً : تتزايد الصياغة البيروقراطية للمجتمع الحديث لأن النظام البيروقراطى يمثل أكثر أشكال الإدارة كفاءة من الناحية الفنية فى ضوء معيار الكفاية Efficiency .

ويعقب "لوير" عل هذه الأسباب باننا عندما ندرس ظروف الدول النامية يمكننا أن نضيف إلى هذه الأسباب الثلاثة لتزايد حركة الصياغة البيروقراطية للمجتمع ، سببان آخران وهما : (٤٣) .

رابعاً : أن هذه الدول تسعى جاهدة للحصول على مكانة دولية ، في عالم محكوم بالقوى والكيانات الكبرى ، كما تسعى لتطوير شكل قانونى وطنى لدولة لها وضعها داخل النسق العالمى .

خامساً : تجابه هذه الدول بضغوط من جانب أبنائها طلبا للمزيد من الوظائف والخدمات والمرافق من أجل تعويضهم عن حرمانهم التاريخى التى عانوا منها على مدى زمنى طويل .

ويشير "جنر ميردال" G. Myrdal فى دراسته بعنوان "الدراما الأسيوية" * إلى النظام البيروقراطى فى أسيا (٤٤) يسبب إهدار المال العام نتيجة لإضطرار الدولة لتعيين العديد من صغار الموظفين دون وجود حاجة حقيقية لعملهم هذا . ويشير إلى أن هذه الدول تعانى من أزمة سياسية ، لأن التوقف عن الإستجابة لحاجات الناس إلى

---

* G. Myrdal : Asian Drama : N. Y: pantheon 1968 .

التعيين في وظائف من أجل الحصول علي الرزق - على الرغم من عدم الحاجة

الفعلية إليها وما تسببه من أزمات إقتصادية - يهدد الإستقرار السياسي للدولة .

ويشير "لوير" إلى أن الدول التي تأخذ بالماركسية تدعي أنها تحارب البيروقراطي، وأن الدولة ذاتها كجهاز في سبيله الى الإختفاء . وعندما قامت الثورة البلشفية وعد قادتها بأنهم في سبيلهم إلى تطهير المجتمع من البيروقراطية ومن شرورها؟؟؟ وقال "لينين" أن كل الجهاز البيروقراطي الموروث سوف يتحطم ، وسوف يحل محله جهاز آخر يتألف من سواعد العمال" وفي أبريل سنة ١٩١٨ - أي قبل مرور سنة على قيام الثورة - تبين "للينين" أن إدارة الصناعة لا يمكن أن تتحقق دون البيروقراطية ، الأمر الذي إضطره إلى مراجعة أفكاره . فقد وجد أن الإشتراكية لا يمكن تحقيقها دون الإنتفاع بالمهارات الإدارية ، وبتوجيه المتخصصين في جميع الميادين . ومع مرور الوقت تحول القادة البلاشفة إلى صفوة تتبنى عمليات التصنيع Industrializing Elite . وقد قاد "لينين" هذا الطريق حين قال سنة ١٩١٨ "أن إمكانية بناء الإشتراكية سوف يحددها نجاحنا في تحقيق الجمع بين الحكومة والتنظيم الإداري السوفيتي من جهة ، وبين الإنجازات الحديثة للنظام الرأسمالي من جهة أخرى" (٤٥)

وقد أدت مشكلات التصنيع إلى خلاف كبير بين القادة السوفيت ، فمع تزايد حركة التصنيع هناك ، تزايد المد البيروقراطي ، الأمر الذي يناقض النظرية الماركسية أساسا . ولعل هذا هو ما دعى المنظرون السوفيت إلى دراسة النتائج غير المتوقعة لهذا النمو الصناعي . وهذا يعني أن الاتجاه نحو تزايد التنظيمات البيروقراطية وتضخمها تحقق في روسيا كما هو الأمر في كل دول العالم ، مما أدى إلى سقوط التنبؤات الماركسية بهذا الصدد . وقد قدم "تروتسكي" Trotsky تفسيراً لهذه الظاهرة بقوله أن إستمرار النظام البيروقراطي - الذي وصفه بأنه ظالم - يرجع إلى عدم قيام الثورة البروليتارية على مستوى العالم كله ، وليس إلى عدم نضج الإشتراكية في روسيا، فالإشتراكية في زعمه لا تستطيع أن تزدهر في مجتمع بينما يسود النظام الرأسمالي في المجتمعات الأخرى في العالم . ويرى هؤلاء القادة السوفيت أنه في ظل هذه الحالة سوف تتدعم البيروقراطية وتنمو بشكل أكبر . غير أن هذا الأمر - أي سقوط التنبؤات الماركسية لقيامها على أساس زائف - لم يحل بين القادة السوفيت وبين الإستمرار في طوباويتهم وخيالاتهم العقيمة ، حيث توقع كل من "لينين" و"تروتسكي" أن البيروقراطية سوف تتلاشى مع إنتصار الإشتراكية ، وهو مالم وما لن يتحقق لأنه حلم زائف يتعارض مع العقل ومن الفطرة ومع منطق الأشياء ومع الواقع المشاهد في كل أنحاء

العالم وبشكل واضح فى الإتحاد السوفيتى ، فقد صارت البيروقراطية السوفيتية أقوى البيروقراطيات فى العالم كله .

وإذا كانت الصياغة البيروقراطية ، أو تزايد التنظيمات البيروقراطية كماً وكيفاً ، أمر يرتبط إيجابيا بالتحديث والنمو الإقتصادى والسياسى والإجتماعى ، فلنا أن نتساءل عن نتائج هذا التزايد على بنية المجتمع الحديث وظروفه ونظمه فإذا نظرناً إلى الأمر من منظور الناس فسوف نجد أنهم يعتبرون البيروقراطية هى سبب تعطيل الأمور وطول الإجراءات وعدم إنجاز المهام ، وإنها هى التى تعوق التغيرات الإنمائية داخل المجتمعات . وقد يكون هذا الأمر صحيحاً فالحكومات فى بعض الدول النامية والتى تحاول تنفيذ برامج للإصلاح الإجتماعى والإقتصادى والسياسى ، قد فشلت في هذا الأمر ، وهى تبرر هذا الفشل بتسلط الجهاز البيروقراطى وفساده وأمراضه ، وكثيراً ما ترفع بعض الدول شعار " الثورة الإدارية " أو تطهير البيروقراطية ...

وعلى الرغم من أن النظام البيروقراطى له قدرة على تعويق التغير ، فإنه يحتل أهمية كبرى بالنسبة لقضية التحديث والتنمية ، لأنه لا يمكن أن يتحقق إلا من خلاله . والواقع أن هذه القدرات المتناقضة للبيروقراطية ، قدرتها على تعويق التغير الإنمائى ، وعلى دعمه فى نفس الوقت ، هو ما جعل الزعيم الصينى "ماوتسى تونج" يقف موقفا متناقضا إزاء البيروقراطية التقليدية في الصين . فقد نشأ "ماوتسى" وسط هذا النمط من البيروقراطية ، وشاهد إلتزامه الأيديولوجى فى منطقة "كوميتانج" Kuomitang . وقد كان إلتزامه الأيديولوجى مضادا للبيروقراطية بحكم إنتمائه للأيديولوجية الماركسية . وقد إستمرت البيروقراطية الصينية فى النمو والتضخم منذ قيام جمهورية الصين الشعبية فى سنة ١٩٤٩ ، وفى سنة ١٩٦٠ قاد "ماو" حملة أطلق عليها «الثورة الثقافية» Cultural Revolution حاول من خلالها إلغاء التنظيمات التى هى المنطلق الأساسى لكل عمليات التنمية .

وقد حاول "ماو" أن يقدم بديلا عن البيروقراطية كما تصورها "فيبر" Weberian Bureaucracy ويوضح "مارتن كنج هويت" M. k. Whyte فى مقال له بعنوان "البيروقراطية والتحديث في الصين" هذا الأمر على النحو التالى :

إن الإهتمام الأساسى فى النموذج البيروقراطى عند "فيبر" ينصب على تحقيق أعلى درجة من الكفاية الداخلية Interal Efficiency ، وذلك من خلال الإنتفاع بأكبر

قدر ممكن من المعلومات الفنية ، أما بالنسبة للنموذج الذى قدمه "ماو" فإنه يركز على تحقيق أعلى قدر ممكن من إستغراق وإلتزام المشاركين في التنظيم خاصة الجماهير الذين يشكلون قاع هذا التنظيم . ويذهب "هويت" إلى أن هذا التباين في مجال الإهتمام الأساسى فى كلا النموذجين ، يدل على وجود بعض أوجه الإختلاف والإتفاق بين التصورات الغربية ، وبين تصور "ماو" فقد ركز "ماو" على البعد السياسى (الإلتزام الجماهيرى) ومنحه الأولويه على بعد الكفاية أو القدرات الفنية Technical competence. كذلك فقد أعطى للمشاركة الجماهيرية participation of the mass أولوية علي التسلسل الهرمى للسلطه Hierarchy of authority . وأعطى الأولوية ثالثا لتحقيق العدالة فى العوائد والمكافات ودعم روح الزمالة بين المشاركين ، على مبدأ التركيز علي اللاشخصية Impersonality في العمل ، وأخيراً فقد أعطى الأولوية لمبدأ المرونة والتغير Flexbility ، على إرساء القواعد والأساليب الثابتة والنهائية لأداء العمل .

وعلى الرغم من هذه التصورات التى وضعها زعيم الصين للبناء البيروقراطى فى مقابل التصور الغربى ، فإن الدارس للبيروقراطية الصينية سواء على المستوى الاقتصاد والمشروعات الاجتماعية ، أو حتى على المستوى السياسى أو مستوى الدولة ، يدرك فورا أنها لا تختلف عن النموذج البيروقراطى السائد فى أى دولة من دول العالم ، وذلك علي الرغم من محاولات "ماو" تخليص الصين من الطابع البيروقراطى الغربى Debureaucratization وذلك أثناء تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية هناك . ويقبل المسئولون عن الدول النامية أو الآخذة في التحديث Modernizing Nations عملية الصياغة البيروقراطية للمجتمعات بوصفها جانب أساسى ولا غنى عنه فى عملية التحديث والتنمية . ولعل المشكلة الأساسية التى تجابهها هذه الدول تتمثل فى كيفية ترشيد وتوجيه الجهاز البيروقراطى لأداء وظائفه المنشودة التى تسهم بدورها في تحقيق الأهداف المخططة والسياسة العامة للدولة ، وليس فى تحقيق إنكماش البيروقراطية أو إلغائها كما هو الحال فى الدول الماركسية . وإلى جانب المشكلات المتماثلة التى تعانى منها البيروقراطيات فى الدول النامية ، فإنها تعانى من مشكلات ترجع إلى الوضع السوسيوتاريخى الفريد لهذه الدول Unique socio - historical situation (٤٧) . فقد وجدت ونمت النظم البيروقراطية فى تلك الدول خلال المرحلة التقليدية المتخلفة ، الأمر الذى جعلها ترتبط بقضايا سياسية وبأمور تتعلق بالمصالح الشخصية (مثل أداء خدمات شخصية مثل تعيين بعض الأشخاص وترقيتهم وإعطائهم خدمات لا يستحقونها علي حساب المستحقين الأصليين ..... نتيجة لأهداف سياسية كالفوز فى الإنتخابات أو

نتيجة لتدخل العلاقات الشخصية أو الروابط القرابية . وهذا يعنى أن مثل هذه البيروقراطيات إرتبطت منذ نشأتها بالواسطة والمحسوبية وإستغلال النفوذ وتوظيفها فى خدمة مصالح شخصية وهوما يطلق عليه الفساد الإدارى Couruption ، مما يفقدها الخصائص التى ترتبط بالترشيد واللاشخصية وسيادة قواعد ومعايير موضوعية وعدم تملك الوظيفة ... تلك التى تحدث عنها "فيبر" فى نموذجه المثالى للبيروقراطية . وربما تستمر هذه الأنماط التقليدية فى السلوك والعلاقات والقيم فى النظم البيروقراطية خلال مرحلة التنمية مما يجهض مشروعات التنمية ويوظفها في غير أهدافها الحقيقية . ويمثل عبئاً علي ميزانية الدولة . وهذا لا يعنى أن النظم البيروقراطية فى الدول المتقدمة إقتصادياً وتكنولوجياً تخلو تماماً من مثل هذه العلاقات القرابية أو الشخصية أو ما يطلق عليه الفساد الإدارى ، غير أن المسألة مسألة درجة ، أو مدى تأثير هذه العلاقات على علاقة البيروقراطية بالجمهور ، ودورها فى أداء وظائفها النوعية المحددة طبقاً لما هو مرسوم ومخطط .

يضاف إلى مشكلة الفساد الإدارى داخل البيروقراطية فى الدول النامية هناك مشكلة أخرى تتمثل فى الطابع الأبوى Paternalistic المطلق أو الطابع التسلطى Au- thoritarian للإدارة البيروقراطية فى تلك الدول . ويرجع هذا إلى عوامل كثيرة مشتركة منها خضوع هذه الدول للسيطرة الإستعمارية ، وبالتالى للسيطرة الإدارية من قبل المستعمر . ولعل هذا ما يفسر مشكلة أخرى ملاحظة لدى الدول النامية وهى الإنفصال بين التنظيم وأعضائه ، حيث لا يشعر أعضاء التنظيم بالتوحد مع التنظيم ، كما أنهم يستعلون على الجمهور ولا يشعرون بالتوحد معهم كذلك . وغالباً ما يشعر أعضاء التنظيم بالتميز والإستعلاء والإنفصال عن الناس .

وإلى جانب ما ذكر من مشكلات التنظيمات البيروقراطية في الدول النامية ، فإن الكثير منها نشأ فى العصر الإستعمارى ، لتحقيق أهداف إستعمارية وليس لبناء الوطن Nation building وتنميته ورفع مستوى المواطنين . فقد إستهدفت فى المحل الأول تحقيق النظام وتطبيق القانون ، والإستنزاف الإقتصادى للمجتمع من خلال تجميع الإرادات . هذه الخصائص التى إتسمت بها النظم البيروقراطية والمتمثلة فى الفساد والتعقيد والتسلط والجمود والقصور الذاتى . تقاوم التغيير لأنها تصبح نمطا محافظا ، ولا يسهل تغييرها ، خاصة إذا كان لها عمق تاريخى ، وكان التغير المراد تغيراً راديكالياً أو جذرياً .

غير أن كل هذه المشكلات والصعوبات التى تعانى منها البيروقراطيات فى الدول النامية لا تقلل ممن أهميتها بالنسبة لعمليات التنمية وتخطيط وتنفيذ ومتابعة وتقويم برامج التحديث ، فهذه العمليات والبرامج لا تتحقق ألا من خلال تنظيمات بيروقراطية ، إلى جانب أن هذه التنظيمات تضم الصفوات التخصصية والإدارية فى هذه البلاد ، كما تضم أعضاء لديهم الدوافع التقدمية Progressive Motivation ولديهم المهارات اللازمة ، ولديهم المعلومات المطلوبة والخبرة الميدانية . ويشير "شنجلر" Shengler إلى أن هذه البيروقراطيات تستطيع أن تسهم فى تنمية الدول النامية من خلال أربعة مداخل (٤٨) :

أولاً : تقدم البيروقراطية الشروط الأساسية اللازمة للتنمية الإقتصادية مثل القانون والنظام والمال والخدمات المصرفية والأجهزة اللازمة لتنفيذ المشروعات الإقتصادية .

ثانياً : تسهم البيروقراطية في إحداث تحول فيما يطلق عليه "بناء الموارد فى الدولة" The resource structure وتوظيفه فى إتجاه يخدم برامج التنمية ، وإستغلاله بما يحقق أهداف السياسة الإنمائية للدولة .

ثالثاً : وفى حالة تخلف القطاع الخاص أو المشروعات الفردية ، يستطيع النظام البيروقراطى تكوين قطاع عام أو أى شكل من المشروعات الإقتصادية الحكومية أو التعاونية أو المشتركة ... لتنفيذ برامج التنمية والتحديث . وهذا يعنى أن الجهاز البيروقراطى يستطيع أن يقدم المبادأة خاصة المشروعات التى تحتاج إلى جرأة إقتصادية وإقدام لا يقبل عليها القطاع الخاص إلا فى مرحلة تالية وقد لا يقبل عليها إطلاقا .

رابعاً : وفى الدول الأكثر تقدما تستطيع البيروقراطيات أن تصوغ السياسات الضرائبية والمالية القادرة على دعم النمو الإقتصادى وتسرع بمعدلاته وتحقق له الإستمرارية والدعم المستمرين .

كل هذا يعنى أن بيروقراطية الدولة State Bureaucracy تستطيع أن تلعب دوراً هاماً فى مجال التنمية في الدول النامية . وتشير الدراسات الواقعية المقارنة إلى أن النمو الإقتصادى والإجتماعى فى هذه الدول لا يقلل إطلاقاً من هذا الدور ، بل على العكس ، فإن هذا النمو من شأنه أن يدعم ويؤكد أهمية الدور البيروقراطى في حياة

الأمة على كل المستويات الإنتاجية - الزراعة والصناعة والتجارة - والخدمية - التعليم - الصحة - رعاية الشباب - والرعاية الإجتماعية بكل صورها وأشكالها ، التنظيمية ،السياسية والقانونية - تحقيق النظام وسيادة القانون ...... إلخ .

ويشير كل من "أيزنشادت" Eisenstadt و"اليهو كتز" E. Katze إلى أن هناك حالات معاكسة لهذا التيار Countertrend فى بعض الدول ، وبالنسبة لبعض التنظيمات حيث تتجه بعض التنظيمات البيروقراطية إلى الإنكماش أو الإختفاء Debu-reaucratization أو أن تتضمن بعض العناصر غير البيروقراطيه Nonbu-reaucratic ولكن الإتجاه العام فى الدول النامية يشير بشكل عام إلى تزايد دعم النظريات البيروقراطية، خاصة تلك التي ترتبط بعمليات التحديث والتنمية في كل مجالاتها ، وهذا هو معنى تزايد الصياغة البيروقراطية للمجتمع .

ويتساءل بعض الدارسين - مثل "لوير" عن الحد الذى يصل إليه هذا الإتجاه المتعلق بتزايد الصياغة البيروقراطية داخل المجتمعات النامية . فما هو مصير هذا الإتجاه عندما يصبح المجتمع متقدماً فى مجال الصناعة ، ويتحول إلى مجتمع ما بعد التصنيع Post industerial society. هل سيستمرهذا الإتجاه فى التصاعد أم أنه سيتراجع وينكمش ؟ ويشير فى هذا الصدد إلى مشكلة تظهر فى المجتمعات النامية بسبب تزايد معدلات التنمية وبالتالى تزايد عدد التنظيمات البيروقراطية وتضخمها . وهى مشكلة الصراع بين البيروقراطية كنظام جامد يتطلب التقنين والضبط وتحديد النماذج السلوكية بدقة مما لا يدع مجالاً للإجتهاد والإبتكار والتجديد ، وبين المهنين - خاصة أصحاب المهن الفنية العليا الذين يتزايد عددهم Professionalism. ويشير "وارن بنس" W. Bennis فيليب سلاتر" P. Slater أن البيروقراطية بما تتضمنه من تقييد للحريات وقمع للإبتكارية الفردية نتيجة حدة التقنين ولا شخصية العلاقات وتنميط السلوك والإجراءات ، تمثل شكلا عقيما من التنظيمات لا يصلح كمنطلق لمواجهة المشكلات الإجتماعية والسياسية والإقتصادية والتنظيمية التى يواجهها المجتمع الحديث ، كذلك فإنها تتعارض مع الإبتكارية وإيجاد الحلول غير التقليدية ، وهو أمر مطلوب فى الدول النامية . ولكن هل يعنى هذا أن البيروقراطية ستتجه إلى الإنكماش ؟ هذا سؤال لا يمكننا الإجابة عليه فى المرحلة الحالية من البحث والدراسة . ويطرح "لوير" عدة إحتمالات في هذا الصدد . فربما تستطيع التجربة الصينية مستقبلاً أن تثبت لنا أمكان تحقيق التنمية دون تزايد المد البيروقراطى وتغلغله داخل المجتمع ، وربما يستطيع

العلماء والمتخصصون في العالم الغربي أن يقدموا لنا نموذجاً جديداً من التنظيمات أكثر مرونة من النظام البيروقراطي وأكثر ملائمة للنظام الإجتماعي الحديث ، وربما تستطيع البيروقراطية بشكلها الحالي أن تتغلب على القوى المعارضة لها وأن تتخلص من أمراضها Bureaupathology ، وربما تظهر أشكال جديدة من الإدارة تتخلص من الخصائص البيروقراطية . ويقول "لوير" أنه على الرغم من كل النقد الموجه إلى البيروقراطية ، إلا أنه من الممكن أن يأتي وقت يعمل فيه الباحث "لوير" نفسه من خلال ما أطلق عليه "المتاهة البيروقراطي" Bureaucratic maze (٤٩) . والواقع أن النموذج البيروقراطي الغربي بالشكل الذي صاغه "فيبر" خضع للعديد من ألوان النقد ومحاولة التعديل من خلال ما كشفت عنه التطبيقات من مشكلات واقعية ومن أهم من تصدوا لهذا التعديل "روبرت ميرتون". R. Merton الذي ناقش مشكلة الجمود البيروقراطي وتحول الوسائل إلى غايات ومشكلة تقديس التعليمات ، كما ناقش مشكلة جمود الإدارة ، ومشكلة ما أطلق عليه "التعليم التنظيمي Organization Learning الذي يتمثل في صب الموظفين في قالب واحد مما يؤدي إلى ظهور نماذج كربونية لا تسمح بالتجديد ، وناقش أهمية ترك هامش من الحرية للموظف ، وأهمية تطبيق الإدارة الإنسانية ، وضرورة تنفيذ أنماط الإشراف وتوسيع دائرة مشاركة المرؤسين لرؤسائهم في إدارة العمل وإتخاذ القرارات (٥٠) . وهناك "فيليب سلزنيك" P. Selznick الذي ناقش مشكلة الرقابة الصارمة داخل التنظيمات والنتائج غير المتوقعة لها ، والتي تؤدي إلى نتائج عكس ما هو مستهدف . ويركز هذا الباحث على أهمية العلاقات الإنسانية في الإدارة وأهمية تفويض السلطة Deligation كاحد الميكانزمات التي تحقق فعالية الرقابة داخل التنظيم (٥١) وهناك "آلفين جولدنر" A. Gouldner الذي حاول تحليل النتائج المتوقعة وغير المتوقعة للتنظيم البيروقراطي ، وركز بشكل خاص على التعرف على أثر القواعد واللوائح والتعليمات على بناء التنظيم ، خاصة الصناعية التي إهتم بدراستها . وهو يرى أن لهذه القواعد اللائحية الدقيقة آثارها الإيجابية والسلبية على بناء التنظيم ، ناقش كلا منها بالتفصيل (٥٢) . ونستطيع القول بأن الرجوع إلى المنهج الإسلامي وتوجهات الشريعة الإسلامية هو الحل الأمثل للمشكلات التي تعاني منها الإدارة سواء في الدول النامية والمتقدمة علي حد سواء . فالشريعة تضع المبادىء الأساسية لأي تنظيم ناجح مثل المساواة والشورى وسيادة القانون والعدل والإخلاص في أداء العمل وإتقانه وأداء الأمانة ، ومراقبة الله في السر والعلن . كما وضعت الشريعة معايير الإختيار وتحديد القيادة ، فقد كان الرسول عليه الصلاة والسلام يختار من أصحابه من

هو أصلحهم لكل مجال - الولاية - القضاء - قيادة الجيوش - كتابة الوحي ..... كل حسب قدراته وإستعداداته . وهذا يعني أن الإسلام يضع معايير التقوى والكفاءة والإستعداد أساسا للإختيار . وقال تعالى " إن خير من إستأجرت الأمين " (القصص ٢٦) وقال عليه الصلاة والسلام " من ولي من أمر المسلمين شيئا فأمر عليهم أحداً محاباة فعليه لعنة الله لا يقبل منه صرفا ولا عدلا حتى يدخله جهنم ... " (أخرجه أحمد ٦/١) هذا يشير الى أن الإدارة الإسلامية تقوم علي التجرد من العلاقات الشخصية وتنبذ الفساد الإداري وتنبه إلى خطورته وتحذر منه وتشير إلى عقوبته فى الدنيا والآخرة . يقول عليه الصلاة والسلام " من ولاه الله عز وجل من أمر المسلمين فإحتجب دون حاجتهم وخلتهم وفقرهم إحتجب الله دون حاجته وخلته وفقره "(رواه أبو داود ٢/١٢٢) و فى هذا إشارة إلى ضرورة التصدى للمصلحة العامة وخدمة الجماهير . ولعل الجانب الأساسى في التوجيهات الأدارية في الشريعة الإسلامية أنها ربطت حسن العمل وحسن أدائه و إتقانه برضاء الله سبحانه وتعالى ، الذي ينسب لنفسه إتقان كل شيء صنعه " صنع الله الذي أتقن كل شيء ...الآية "(النحل ٨٨) . ويوجهنا رسولنا عليه السلام إلي" أن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه "وقد عرفت الإدارة الإسلامية مفاهيم ترتيب الوظائف ، وأسس الخدمة المدنية أو العامة والمساواة فى الحقوق والواجبات ، ومبدأ تكافؤ الفرصة فى طلب الوظيفة العامة ووسائل التدريب وتنمية الإداريين والرقابة الشعبية والرقابة التنظيمية ، وإعتبار الفترة الأولى من التعيين في الخدة العامة فترة تجربة لتحديد كفاية الموظف العام وصلاحيته ، ومبدأ الكفاية فى إختيار الموظفين ونظم الحوافز وأساليب تحديد المسئولية والحساب وربطهما بالوظيفة العامة .....

ويركز الإسلام على جانب يعد من أهم جوانب التنظيم والإداره وهى الأخلاق والقيم الأخلاقيه ومبادئ العلاقات الإجتماعيه وفن التعامل مع الآخرين - الرؤساء والمرؤسين والجمهور - يقول تعالى « وأخفض جناحك لمن إتبعك من المؤمنين » الشعراء 215 ويقول تعالى « إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغي يعظكم لعلكم تذكرون » (النحل ٩٠) ويذكرنا عليه الصلاة والسلام بضرورة التواضع لأنه لن يدخل الجنه من فى قلبه ذره من كبر . وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته ....) (أخرجه مسلم ٣/١٤٥٩) . وتركز الشريعه الإسلاميه على مبدأ الأمانه وتجنب الغش فى المعاملات فقد قال عليه الصلاة والسلام « من غشنا فليس منا » . وعن أبى يعلى معقل بن يسار رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم

يقول ما من عبد يسترعيه الله رعيه يموت يوم يموت وهو غاش لرعيته إلا حرم الله عليه الجنه » (أخرجه مسلم ٣/ ١٤٦٠) ومن المبادئ الأساسيه التى أرساها الإسلام فى التعامل التيسير على الناس وتجنب كل ما من شأنه أن يسبب لهم المشقه والعناء وهو مبدأ هام فى الإداره وقضاء مصالح الناس بيسر وسهوله وتبسيط الإجراءات وسرعة البت وإتخاذ القرارات اللازمه . فعن عائشه رضى الله عنها قالت : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فى بيتى هذا « اللهم من ولى من أمر أمتى شيئاً فشق عليهم فاشقق عليه ، ومن ولى من أمر أمتى شيئاً فرفق بهم فارفق به » (رواه مسلم ٣/١٤٥٨) . ومن المبادئ الإسلاميه العامه التى هى أساس أول فى التنظيمات سواء على المستوى الداخلى (التعامل مع أعضاء التنظيم المتساوون فى المراكز والأدوار والمواقع التنظيميه) أو على المستوى الخارجى أو تعامل التنظيم مع الجمهور المستهلك أو متلقى الخدمه ، مبدأ العدل والقسط . يقول تعالى "وأقسطوا إن الله يحب المقسطين " (الحجرات ٥) وضمن السبعة الذين يظلهم الله فى ظله يوم لا ظل إلا ظله " "إمام عادل" . وعن عبد الله بن عمرو بن العاصى رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "إن المقسطين عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمن عز وجل وكلنا يديه يمين : الذين يعدلون فى حكمهم وأهليهم ما ولوا" (رواه مسلم ٣/١٤٥٨) . ومن المبادىء الإسلامية الهامة التى تصلح فى التطبيق الإدارى طاعة ولى الأمر أو طاعة الرؤساء فى غير معصية. وعن أنس رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " إسمعوا وأطيعوا ولو أمر عليكم حبشى كان رأسه زبيبة » (رواه أحمد) ويشير هذا الحديث إلى مبدأ أساسى آخر وهو تعيين الصالح فى الموقع المناسب وهو الذى يعبر عنه الآن ، الرجل المناسب فى المكان المناسب ، دون النظر إلى لون أو جنس أو حسب أو نسب ..... وتشير الشريعة الإسلامية السمحة إلى مبدأ أساسى في الحياة الإجتماعية بشكل عام وبعد أساسياً فى التنظيمات الإدارية وهوالتيسير والتواضع والبعد عن التكبر والتسلط . ويقول تعالى "تلك الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدون علوا فى الأرض ولا فسادا والعاقبة للمتقين "(القصص ٨٣).

وقد وضع الإسلام أساس الإدارة الناجحة حين بين أسس تعيين القيادات ، سواء فى مجال الإدلرة أو الأعمال بشكل عام ، ويتمثل هذا الأساس فى التقوى ، والقدرة علي تحمل مسئولية العمل ، والإستعداد لذلك ، وإستحواذ الشخص للمؤهلات والمهارات اللازمة له ، وعدم الحرص على تولى الموقع أو طلبه ، حتى لا يكون وراء هذا الحرص أو الطلب أو التكالب عليه منفعة مادية يبتغيها أو أى هدف شخصى . فعن أبى موسى

الأشعرى رضى الله عنه قال " دخلت على النبى - صلى الله عليه وسلم - أنا ورجلان من بنى عمى فقال أحدهما " يا رسول الله أمرنا على بعض ما ولاك الله عز وجل ، وقال الآخر مثل ذلك ، فقال عليه الصلاة والسلام : " أنا والله لا نول على هذا العمل أحد سأله ، ولا أحداً حرص عليه " (أخرجه مسلم ٣/١٤٥٦) . وإلى جانب كل هذه المبادىء التي هى أساس صلاح الإدارة والتنظيمات فقد أوجب الإسلام على الإنسان الوفاء بالعهد وبالعقد ، فإذا ما تولى أحد الموظفين أو القيادات عملاً ما فإنه يدخل فى عقد مع الدولة أو مع التنظيم على الوفاء بواجبات والتزامات محددة يجب عليه الوفاء بها ، يقول تعالى " يأيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود" (المائدة ١) .

ومن بين الأسس التى وضعها الإسلام وتصلح مبدأ أساسيا فى الإدارة ، مبدأ الوضوح وعدم التناقض بين القول والفعل ، حيث يجب على الإنسان الإلتزام بما يقوله ويعد به ، وهناك العديد من أمراض البيروقراطية ترجع إلى عدم وفاء الموظفين به وأداء أعمالهم فى الوقت المحدد أو الذى يحددونه مما يضيع الكثير من الوقت والجهد والنفقات - يقول تعالى " يأيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون كبر مقتا عند الله أن تقولوا مالا تفعلون " (الصف ٢-٣) .

وبشكل عام نستطيع أن نقول أن مبادىء الإدارة فى الإسلام تقوم على الإلتزام الدينى ومراقبة الله كأساس أول ، ثم على ماسبق أن أوضحناه من مبادىء ، إلى جانب مبادىء أخرى هامة لا يتسع المجال لها هنا ، ولكنها كفيلة بتنقية التنظيمات من أمراضها المنتشرة والمعوقة للتنمية ، وإرسائها على أسس تكفل لها السلامة فى بنائها الداخلى والإنضباط والكفاية فى وظائفها والأخلاقية في التعامل مع الجمهور (٥٣) .

مراجع الفصل الأول

(١) دكتور "نبيل السمالوطى" : علم إجتماع التنمية : الهيئة العامة للكتاب فرع أسكندرية ١٩٧٤

(2) Rocheer , Guy : A general introduction to sociology ; A theoreti cal perspective : Macmillan . 1972 ; p. 467 .

(٣) إيفانز بريتشارد : الأنثروبولجيا الإجتماعية : ترجمة الدكتور أحمد أبو زيد" منشأة المعارف - الطبعة الثانية سنة ١٩٦٠ :

(٤) دكتور نبيل السمالوطى : المصدر السابق ، الفصل الأول

(5) Rocher . cit . pp, 467 - 468

(6) Ibid . p. 469

(٧) ويتضح التوجيه الأيديولوجى الإستعمارى في نظرية "روستو" من انه كتب هذه المذكرة بتكليف من وكالة المخابرات الأمريكية خلال فترة حكم "كندى" وبإشراف نائبه "جونسون" . ويحاول هذا النموذج صياغة مجتمعات العالم النامى صياغة غربية لربطها بحركة الإحتكارات الأمريكية - أنظر البحث الذى قدمته الى المؤتمر الفكرى الأول للتربويين العرب في العراق فى الفترة من ٧ -١٥ يونيو بعنوان : بحث في نماذج التنمية والتحديث الحضارى في العالم الثالث ، مع تقديم نموذج للتوازن .

(٨) إرجع إلى كتابنا بعنوان : البناء النظرى لعلم الإجتماع - دار الكتب الجامعية سنة ١٩٧٤ .

(9) Peries , Ralph ; Studies in the sociology of development Roter dam university press 1969 . p. 50 .

(10) Ponsion : National development , A sociological contrib ution : Noriton , The Hague 1963 . p. 80 .

Nurks ; Ranger : Problems of capital formation in underdeveloped countries - oxford 1960 .

(11) Seger : Imogen : Sociology For the modern mind ; The Macmillan Co . N. Y. 1972 pp. 285 - 289 .

(١٢) لفهم هذه النظريات يمكن الرجوع إلى كتابى عن علم إجتماع التنمية – خاصة الفصل الأول – مدخل التحضر والمدخل الديموجرافى .

(13) Seger I . op. cit p. 239 .

(14) Rocher , op. cit p. 470 .

(15) After . D : The politics of modernization ; University of Chigago press 1965 .

(16) Eisenstadi ; S, F : Modernization Protest and Change :Englewood Clifs , N. I-Prentice Hall 1960

(17) Singer , Hans : International development : Mc Graw Hill N. Y. 1964

(١٨) من يرغب فى الحصول على المزيد من المعلومات حول التنمية السياسية أن يرجع إلى دراسة "ابتر" التى سبق أن أشرنا إليها والى الدراسة التالية :

Organski ; A.F.K: The stages of political development Alford A. Knept . N.Y. 1965 .

(19) I. L. O : social change and social progress in Africa 1968 . pp. 5 - 15 .

(20) Ponsioen . op. cit pp. 14 -22 .

(21) Moore : Wilbert E., Social cgange - Prentice Hall 1963.pp. 89-90

(22) Larson , O Rogers , E.Rural society in transition : The American setting - in Copp . J. (ed) Our changing rural society - Iowa state university press 1962 p. 41 .

(23) Kuznets , Simon :Six lectures on economic growth .Grenco III : The Free press 1959 p. 342 .

(٢٤) ومثال هذا الدراسات التالية :

Rocher . G. op. cit - chapter 13, Allen Francis R. Socio-cultural dynamics : An introduction to social change , The Macmillan Co . N. Y. 1971 Chapelo Bennis , K _ (eds) The planning of change - Halt Rin-bart K. Y. 1969 .

(25) Bennis W : Theories and methods of applying behavioural sciences to planned organizational change : in Bennis et - al . (eds) Ibid .

(26) Seger , I. op. cit pp. 289 - 293 .

(27) Ibid . pp. 293 - 304 .

(28) Ibid .

(29) Allen . F. op . cit p. 340 .

(٣٠) لمعرفة نظرية "تونيز" إرجع الي كتابى عن علم اجتماع التنمية - الفصل الأول مدخل النماذج المثالية - وقد ترجم كتاب"تونيز" من الألمانية الى الإنجليزية تحت عنوان :

Fundamental concepts of sociology : Gemeinchaft and Gsse-lschaft , Trans by C, Loomis N. Y. Harper and Row 1763 .

(31) Hoselitz , Bert : Main concepts in the analysis of social implication s of technological change ; in Hoeselitz and Moore (eds) : Industrializa-tion and society : The Hague-Unisco 1963 - p. 12 .

(32) Rober Lauer .

(33) Ibid . p. 331 .

(34) Wilbur Schram and W. Lee Ruggels : How mass media system grow : in Communication and change in the developing countries (ed) D. Lerner and W. Schram : Honolulu : east - west center press 1967 pp 64 - 65 .

(35) Lauer : op . cit p. 331

(36) Ibid P. 332 .

(37) Ibid .

(38) Everett M. Rogers and Rambel J. Burdge : social change in Rural socities : 2 nd ed : N. Y. Appleton century crofts 1972 - Lauer . op . cit

(39) R. Lauer : op . cit pp. 334 - 335 .

(40) Max Weber : The theory of social and economic organization : Trans by T. parsons and henderson .N. Y. Oxford - university press 1957 pp.150 - 160 .

(٤١) نبيل السمالوطى : التنظيم المدرس والتحديث التربوى : دار الشروق - جدة سنة ١٩٨٦ ص ٣٧ -٣٩ .

(42) H.H.Gerth and C. R. Mills : From Max Weber : essays in sociology . N. Y. Oxford university press 1940 pp. 204 - 216 .

(43) Lauer : op . cit pp. 334 - 335 .

(44) Ibid

(45) See Merle Fainsod : Bureaucracy and modernization . The Russan and Soviet case in : La Palombara (ed) : Bureaucracy and political de-

velopment - in : Laueer : p 335 .

(46) Martin King White : Bureaucracy and modernization in China : The Maoist Critique . American sociological Review 38 1973 156 .

(٤٧) للمزيد من التفاصيل حول مشكلات البيروقراطية فى الدول النامية إرجع الى :

R. Lauer - op. cit . pp. 334 - 336 . S.C. Dube : Bureaucracy and nation building in transitional societies : International social science Journal 16 (1964) pp. 233 - 236 and Hunler : Modernizing peasant societies , The same Journal pp .198 - 200 .

(48) Joseph Spengler : Bureaucracy and economic development in J . Palombara : (ed) Bureaucracy and political development : prin. La .citon : Princiton University press 1963 pp. 225 - 227 . in Lauer - p 338 .

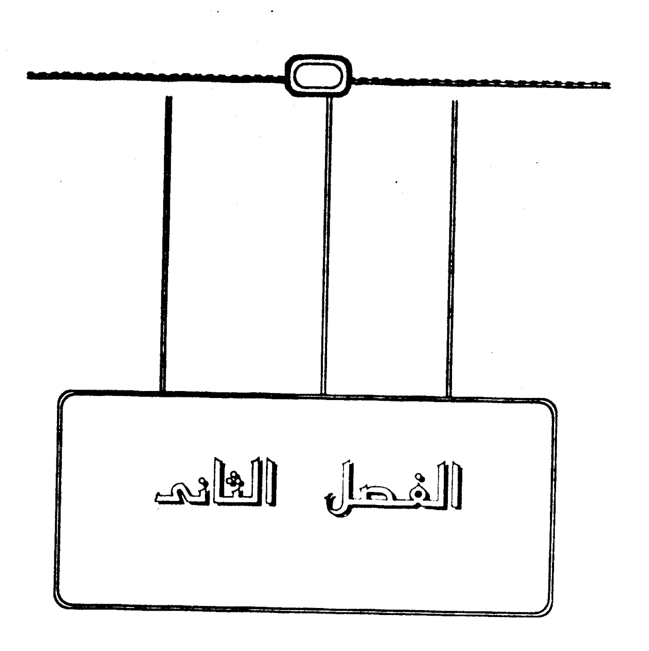
(49) R. Lauer op. cit p. 338 .

(50) Robert Merton , et - al : Reader in bureaucracy : Glencoe : The Free press 1960 pp 9 - 15 .

(51) Philip Selznick : An approach to the theory of bureaucracy . American sociological Review VIII 1943 pp 47 - 54 .

(52) Alvin Gouldner : Patterns of industial bureaucrcy : The Free press : Glencoe 1954 .

(٥٣) نبيل السمالوطى : التنظيم المدرسى والتحديث التربوى مصدر سابق ص ٤٦ - ٥١ .


الفصل الثانى

الفصل الثانى

الجوانب الاجتماعية للتنمية الاقتصادية

١- مقدمة .

٢- اهم المتغيرات المتضمنة فى التنمية الاقتصادية :

(أ) حجم المدخرات وحجم الإستثمار .

(ب) حجم الأسواق .

(ج) معدلات التصنيع .

٣- التنمية الاقتصادية والحياة الاجتماعية :

(أ) التنمية الاقتصادية والبناء الاقتصادى للمجتمع .

(ب) " " " الديموجرافى فى المجتمع .

(ج) " " " الاجتماعى .

(د) " " وبناء الشخصية الإنسانية .

٤- التحديث التكنولوجي والتحديث التربوى .

٥- مراحل النمو الاقتصاى وموقع الدول النامية على المتصل الاقتصادى .

٦- مناقشة نظرية المراحل عند "روستو" ونقد النموذج الغربى في التنمية .

٧- العلاقة بين التقليدية والحداثة ومسارات وإتجاهات التحديث .

٨- مصادر الفصل الثانى .

مقدمة:

يطرح "فرانسيس ألين" F. Allen في دراسة له عن الديناميات الإجتماعية والثقافية . **السؤال التالي** : ما هي العوامل التى أدت ببعض الدول إلى التقدم الحضارى بينما ظلت الدول الأخرى متخلفة ؟ وبقول آخر ما هو السبب فيما نلاحظه اليوم من تفاوت ظاهر بين الدول من حيث الغنى والفقر ومستويات الإنفاق والخدمات والدخول ؟ . وما هى العوامل التى أدت إلى الإتساع المتزايد للفجوة بين الدول المتخلفة والمتقدمة فى عالم اليوم . ويشير الباحث المذكور إلى أن مفتاح الحل الأساسى يكمن فى التصنيع . فالدول المتقدمة تبنت وطبقت سياسة التصنيع منذ عدة أجيال مضت بينما تخلفت الدول المتخلفة في هذا المضمار (١) . ويقول آخر فإن الفرق الأساسى يكمن فى عمليات التنمية الإقتصادية . وهذه العمليات الأخيرة يجب أن نفهمها بالمعنى الواسع . فكما يشير "هولاند هنتر" H. Hunter فإن التنمية الإقتصادية هى عملية تغيير شامل في كافة جوانب المجتمع حيث أنها تقتضى إستحداث مجموعة من الأبعاد الإجتماعية كالبعد السياسى والإدارى والسيكولوجى والقيمى ... ألخ

وعلى الرغم من سطحية هذا التحليل الذى قدمه "ألين" لعوامل تقدم الدول الغربية وتخلف دول العالم الثالث لأنه لم يقل شيئا عن العوامل ولم يفعل أكثر من الوصف ، إلا أنه ينبهنا إلى أهمية التنمية الإقتصادية فى تقدم المجتمع . والواقع أن الإجابة الموضوعية على السؤال الذي طرحه "ألين" يقتضى عدم الإقتصار على العوامل الإقتصادية فحسب ، وإنما يجب أن تمتد لتشمل العلاقات الدولية وظاهرة الإستعمار والقهر السياسى والإستنزاف الإقتصادى للمستعمرات وسياسة التعويق وإبقاء حالة التخلف فى المستعمرات التى أتبعتها الدول الغربية .... ألخ .

وعلى الرغم من أن معيار التخلف والتقدم لا يمكن أن يقتصر على البعد الإقتصادى وحده ، إلا أننا يمكن أن ننظر إلى هذا البعد على أنه المحور الذى تدور حوله الأبعاد الأخرى فى إطار نظرة تكاملية للعوامل . ويمكن القول بأن أهم معيار مأخوذ به اليوم للتقدم والتخلف ، هو متوسط الدخل الفردى وهناك الكثير من الإعتراضات على هذا المعيار لأنه ليس حاسماً فى التمييز وإلا إعتبرنا الكويت أكثر تقدما من إنجلترا . ولكنه مع هذا يعتبر المعيار الموضوعى المقبول لحد ما . ويذهب "كوزنتز" Kuznetz و"ليبنشتاين" Leibenstien إلى أنه يمكن إعتبار متوسط الناتج من السلع لكل فرد إلى جانب متوسط الدخل الفردى على أنهما معياران مقبولان للتنمية

الإقتصادية على الرغم من عدم إمكان إعتبارهما معيارين كاملين لأنهما لا يغنيان عن النظرة الشمولية للواقع الإجتماعى والإقتصادى ككل .

ويذهب "وليم اجبرن" W. Ogburn أن هناك إرتباطاً إيجابياً مرتفعاً (وصل إلى ٩. فى بحث أجرى على ٥٢ دولة) بين متوسط الدخل الفردى وبين متوسط إستهلاك الفرد من الطاقة المستمدة من مصادر غير حيوانية . ويميل الكثير من الباحثين مثل "إيثيل دى سولا بول" إلى عدم مناقشة قضية التنمية الإقتصادية فى ضوء مسألة الإنتاج والإنتاجية ومتوسط الدخل الفردى فحسب ، ولكنه يضيف إلى جانب هذا البعد المادى مجموعة من الأبعاد السوسيولوجية وفى مقدمتها بعد القيم والدافعية لدى أعضاء المجتمع . وهو يركز بصفة خاصة على مدى إنتشار الروح العلمانى secularism وتحكيم العقل عند تفسير الأحداث والوقائع وعدم إرجاعها إلى عوامل غيبية تتجاوز قدرتنا الإنسانية على الفهم * . كذلك فهو يركز على الدافعية للإنجاز . وسوف نناقش هذه النقطة بالتفصيل فى فصل قادم وعند عرضنا لنتائج الدراسة الميدانية (٣) .

وبدلا من الإقتصار على معيار واحد للتخلف والتقدم الإقتصادى ، نجد أن الكثير من العلماء يفضلون تحديد مجموعة من مؤشرات التخلف . ويحدد "الين" أهم مؤشرات التخلف الإقتصادى فيمايلى :

أولاً : كبر نسبة العاملين فى الزراعة والإنتاج الأولى بحيث تتراوح بين ٧٠٪ ، ٩٠٪ من جملة العمالة الكلية داخل المجتمع .

ثانياً : إنخفاض الإنتاجية الزراعية نتيجة لإنتشار البطالة المقنعة وإنخفاض المستوى التكنولوجى .

ثالثاً : إنخفاض معدل رأس المال – العامل

رابعاً : إنخفاض متوسط الدخل الفردى حتى يكاد يصل الى مستوى الكفاف.

---

* عالجت فى هذا الفصل علاقة التحديث والتنميه بالفكر الدينى والفكر العلمانى بالتفصيل .

خامساً : عجز أغلبية سكان المجتمع عن الإدخار نتيجة لإنخفاض الدخل .

سادساً : إنقسام المجتمع إلى طبقتين - أغلبية فقراء وأقلية أغنياهم ملاك الأراضى . وهم غالباً ما يسيئون توجيه مدخراتهم .

سابعاً : إنخفاض المستويات الفنية والإدارية والمهارية .

ويمكن القول بأن عملية تحديث وتنمية مجتمع يتسم بهذه الخصائص الإقتصادية إلى جانب سمات إجتماعية متخلفة مثل كبر حجم الأسرة وإنخفاض مستوى التعليم وغياب التعليم الفنى وإنتشار الفكر الخرافى والقيم والممارسات المعوقة للتقدم والمضادة لروح العلم ... ألخ ، لابد وأن تكون فى غاية الصعوبة والتعقيد . ويشير "الين" إلى أن هناك ثلاث مراحل لهذه العملية يجب أن تكون واضحة ومتميزة وهى :

أولاً : تحقيق المتطلبات الأساسية لإنطلاق التحول الصناعى .

ثانياً : الإنطلاق الفعلى للصناعات داخل المجتمع .

ثالثاً : حدوث النتائج الكبرى بعيدة المدى التى تترتب على تحول المجتمع إلى مجتمع صناعى وهو ما يطلق عليه الحضارة الصناعية .

ومن المعروف أنه يترتب على عمليات التصنيع مجموعة من التغيرات المصاحبة فى المجالات السياسية والسكانية والسيكولوجية .. ألخ . ولكن لا يجب أن نفهم من هذا أن التصنيع سوف يؤدى إلى نتائج متشابهة تماما فى كافة المجتمعات التى تتبنى الصناعة، فنموذج التغير الذى يحدث داخل أى مجتمع سوف يختلف بالضرورة عن تلك التى تحدث داخل أى مجتمع آخر . وسوف يتوقف نموذج التغير على عدة عوامل تتعلق بتاريخ المجتمع وظروفه ونظامه الإقتصادى والسياسى ، كأن يكون مجتمعا رأسماليا أو إشتراكيا . ولا شك أن ظروف كل مجتمع هى التى تحدد إحتياجاته وقرارات التنمية داخله فقد يكون المجتمع محتاجاً إلى تكنولوجيا تعتمد على كثافة رأسمالية عالية ، كما قد يكون محتاجاً إلى نوع من التكنولوجيا ذى الكثافة العالية من قوة العمل ، وقد يكون أكثر إحتياجاً إلى تحقيق التكامل والوحده السياسية والإجتماعية ألخ

أهم المتغيرات المتضمنه فى التنميه الإقتصاديه

وإذا كانت التنمية عملية شاملة ومتعددة الأبعاد حيث تضم أبعادا إدارية وإقتصادية وتربوية وصحية .... ألخ ، فإننا نرى أن التنمية الإقتصادية تحتل مكانة خاصة ، على

أن تتصورها فى موضعها الصحيح والمناسب . وهى أنها وسيلة المجتمع لتحقيق أهدافه التى يحددها نسق القيم داخله وأيديولوجية المجتمع وفلسفته الإجتماعية. وطالما أننا نتحدث عن التنمية الإقتصادية فإنه يجب علينا أن نتحدث عن مجموعة من المتغيرات حددها لنا "الين" فيما يلى (٤) :

أولاً : حجم المدخرات التى يمكن إستثمارها .

ثانياً : حجم الأسواق القائمة والتى يمكنها إستيعاب السلع والخدمات .

ثالثاً : عمليات التصنيع بكافة أشكالها وأنواعها و متطلباتها .

ويؤكد "هيجن" أنه إذا لم تتحقق أهمية هذه المتغيرات الثلاثة بشكل مناسب فإنه لا يمكن للتنمية الإقتصادية أن تنطلق بالكفاءة المطلوبة . ويحسن بنا الآن أن نفصل القول في هذه العمليات .

أولاً: حجم المدخرات: The volume of saving

يحتل هذا العامل الإقتصادى أهمية كبرى في عملية التنمية . ذلك لأن الدول النامية تعانى من دائرة الفقر الخبيثة . فهى تتسم بضعف الإنتاج والإنتاجية ، فى مجال السلع والخدمات كما أنها تتسم بقلة الموارد وضعف التكوين الرأسمالى وإنخفاض الدخل القومى وبالتالى بإنخفاض الدخل الفردى . وهذا الأخير يحول دون إمكان الإدخار وهو الأساس الأول للإستثمار . ومن البديهى أنه يجب على الدول الفقيرة تدبير رأس المال اللازم للتنمية ، إذا ما حاولت تغيير أوضاعها المتخلفة

ويتم هذا الأمر فى جميع الدول من خلال الإعتماد على المدخرات الوطنية فى المحل الأول . ويشير "روبرت هيلبرونر" R. L. Heilbroner إلى أن الإدخار لا يعنى مجرد إيداع الأموال داخل البنوك فحسب . ولكنه يعنى كذلك إدخار القوى العاملة والمعدات المادية . وهو يقصد بذلك أنه يجب أن تخطط قوة العمل داخل المجتمع وتوجه لخدمة أهداف التنمية من خلال تحويل العمالة غير المنتجة إلى عمالة فنية متخصصة . والقضاء على ظاهرة البطالة المقنعة داخل بعض الدول المتخلفة . وبإيجاد عمل إنتاجي يستوعب من لا عمل لهم أو من يعملون في مجالات لا تحتاجهم بالفعل

وهناك العديد من المعوقات التى تقف فى سبيل تنمية المدخرات الوطنية داخل

الدول النامية . وفي مقدمتها إنخفاض مستوى معيشة جماهيرها - خاصة الفلاحين وهم الأغلبية - إلى ما دون الكفاف . هذا إلى جانب إنخفاض المستويات التعليمية والصحية والتكنولوجية .... ألخ . ويتساءل بعض الباحثين مثل "الين" عما إذا كان الموقف بهذا الشكل في الدول النامية لا رجاء فيه وهو يرى أنه يمكن تحقيق التنمية في تلك الدول خطوة بخطوة وأن المطلب الأساسي والملح هو تبني برامج معينة للتصنيع . ويشير بأنه في غياب رأس المال الوطني الكافي ، يمكن لتلك الدول أن تستعين بقروض خارجية في شكل نقدي أو عيني ، سواء من دول أو من هيئات دولية . ولكنه يؤكد أن الجزء الأساسي من الأموال اللازمة للتنمية يجب توفيرها داخليا . ويجب هنا أن نشير إلى ما يعترض عملية القروض الخارجية من مشكلات كبيرة تتمثل في ما قد تفرضه الجهة أو الدولة صاحبة القرض من شروط وما تمارسه من ضغوط إلى جانب مشكلات الفوائد العاليه ، وهناك مشكلة أخرى تواجه أغلب الدول النامية وهي مشكلة زيادة السكان بمعدلات عالية . خاصة في بداية التحول الإنمائي أو خلال مرحلة الإنتقال ، تحت تأثيراستيراد الأدوات الحديثة والأخذ بأساليب الوقاية والعلاج الحديث . وهذا يلقي مزيداً من الأعباء على برامج وخطط التنمية ذلك لأن هذه الخطط يجب أن تحقق زيادة في الدخل القومي بمعدل يفوق النمو السكاني ذلك لأن عدم تحقيق هذا الأمر يؤدي بمتوسط الدخل الفردي إلى الجمود أو حتى إلى الهبوط أحيانا . ويذهب "هانز سنجر" H. W. Singer و"هيلبرونر" إلى أنه إذا كان حجم المدخرات التي توظف في مجالات إستثمارية يدر ناتجاً يتزايد بسرعة تفوق سرعة تزايد السكان داخل المجتمع، فإن هذا يعني بدء إنطلاق عملية النمو الإقتصادي التراكمي داخل المجتمع . وهما يطلقان على هذا المبدأ مصطلح القانون الحديدي للنمو الإقتصادي The iron law of economic growth *.

ثانيا: حجم الأسواق: The size of markets

يتوقف حدوث التنمية الإقتصادية ومعدلاتها إلى حد كبير على حجم إتساع الأسواق .

---

* The iron law o economic growth is that " So long as the amount of saving coupled with the frutifulness of that savngs result in therise in the output is faster than the rise in population , comulative economic growth will take place . Heilbron er , R. The great ascent , N. Y. Harper 1963 p. 104

فالأسواق المحدودة أو ضيقة النطاق يمكن أن تكون معوقاً خطيراً للنمو الإقتصادى . وإتساع حجم السوق يعنى كثرة الطلب على السلع والخدمات ، وهذا هو ما يدفع المستثمرين إلى الإنتاج ويضمن لهم توزيع منتجاتهم وزيادة أرباحهم ويشحذ همم المنظمين ورجال الإدارة والإقتصاد إلى الإبتكار والإختراع وإغراق الأسواق بمنتجات جديدة طالما أن حجم الأسواق كعامل إقتصادى لا يؤدى بمفرده إلى النمو الإقتصادى بمعزل عن مجموعة أخرى من العوامل الإجتماعية والسياسية والثقافية والسيكولوجية . وبنفس المعنى يمكن القول بأن توافر الموارد المالية القابلة للإستثمار لا يؤدى بمفرده إلى التقدم الإقتصادى داخل المجتمع . ذلك لأن مثل هذه الموارد يمكن أن توجه إلى خزائن الصفوات التقليدية Traditional elites بدلاً من توجيهها الى إستثمارات إنتاجية كما حدث بالفعل فى أغلب الدول النامية فى الماضى . وخير مثال لنا على هذا مصر – فى عهد ما قبل الثورة – حيث كانت أغلب الأموال مركزة فى يد الإقطاعيين ، وكانت توجه إلى مجالات غير إنتاجية كالمضاربة على الأرض والإنفاق البذخى والإدخار في البنوك الأجنبية . وهذا هو أحد الأسباب التى عوقت النمو الإقتصادي فى مصر زمناً طويلاً .

ثالثاً: تزايد عمليات التصنيع والتحديث الزراعى

يمكن القول بأن التكنولوجيا هي المفتاح الحقيقى لزيادة الإنتاج . فالإنسان يستطيع تحقيق مستويات عليا من الإنتاج بأقل قدر من الجهد والنفقات من خلال أساليب الميكنة الحديثة . وتكمن المشكلة الأساسية أمام الدول النامية – كما سبق أن أشرنا – فى كيفية تدبير الأموال اللازمة لشراء الأجهزة التكنولوجية الحديثة وإرساء دعائم البناء الأسفل لإقتصادياتها (مثل إنشاء الطرق والكبارى ومحطات القوى الكهربية والسدود وأجهزة الإتصال الحديثة والبنوك والمصارف .... ألخ) وهو ما يطلق عليه الهياكل الأساسية اللازم توافرها لإنطلاق التصنيع بمعدلات سريعة .

يضاف إلى هذا أن إحدى العقبات التى تحول دون الإنتفاع بالتكنولوجيا الحديثة داخل الدول النامية ، هي إنعدام القدرة على إستيعابها وإستخدامها بكفاءة نظرا لعدم توافر أطقم الفنيين المدربين عليها أو عدم توافر الكوادر التنظيمية و الإدارية والفنية اللازمة . وهذه المشكلة ترجع إلى طبيعة ونوعية الجهاز التعليمى في تلك المجتمعات ، وإلى إنتشار الأمية الفكرية والهجائية داخلها . ويشير "فرانسيس إلين" إلى أنه يمكن لهذه الدول أن تسير على الأسلوب الغربى خطوة خطوة ، من خلال الإنتقال من العصر

الحرفى إلى عصر التكنولوجيا الحديثة على مراحل متتابعة . غير أنه يرى أن هذا الأسلوب البطىء فى التحول الإقتصادى أمر مرفوض لدى هذه الدول التى تتطلع إلى اللحاق بعالم النصف الثانى من القرن العشرين بكل ملامحه التكنولوجية والفنية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية . وهو يرى أنه لا مناص من إستعانة هذه الدول بالقروض والخبرات والمعونات الخارجية من أجل إطلاق برامج طموحه للتصنيع .

وعلى الرغم من أهمية التركيز على تنمية قطاع الصناعة ، إلا أنه يجب الاهتمام بنفس القدر بقطاع الزراعة – التى يعتبرها البعض صناعة بيولوجية – ذلك لأن هذا القطاع يلعب دوراً حيوياً فى عملية التنمية والتحول الصناعى ذاته .

فالناتج الزراعى في أغلب الدول النامية يشكل نسبة كبيرة من الصادرات وهي الأساس الأول فى جلب الأموال التى توظف فى شراء معدات التنمية من الدول المتقدمه هذا إلى جانب أنها تمثل نسبة كبيرة من المواد الأولية للصناعة كما أنها هى التى تمد الأهالى بإحتياجاتهم المتزايدة من الطعام والمواد الغذائية التى يتزايد الطلب عليها مع إرتفاع المستوى المعيشى . يضاف إلى هذا أن تحديث الإنتاج الزراعى من خلال الإستعانة بالتكنولوجيا الزراعية الحديثة سوف يحدث تغيرات فى نوع وهيكل العمالة داخل المجتمع سواء من حيث الكم والكيف . فمن حيث الكيف سوف ترتفع المستويات المهارية والتخصصية للعمال الزراعيين الأمر الذى يزيد من كفايتهم الإنتاجية . ومن ناحية الكم فإن ميكنة الزراعة سوف تتيح فائضا من عمال الزراعة يمكن توجيههم إلى العمل في مجالات إنتاجية مطلوبة مثل إنشاء الطرق والسدود ومحطات القوى والعمل الصناعى ..... ألخ ، وذلك بعد تدريبهم مهنيا بما يتلاءم مع متطلبات الأعمال الجديدة (٦).

والواقع أن تحديث المجتمعات الريفية فى الدول النامية يتطلب عدة إصلاحات تكنولوجية وتنظيمية . وتتمثل الأولى فى تصنيع الريف وإمداده بالقوى الكهربية ومحاولة إعادة تنظيمه عمرانياً وتحديث الزراعة داخله ...ألخ أما الإصلاحات التنظيمية ففى مقدمتها الإصلاح الزراعى وتغيير نظم الملكية الزراعية وإصلاح العلاقة بين الملاك والمستأجرين ، وتحسين أساليب إستغلال الأرض من خلال الأخذ بنظم التجميع الزراعى بشكل يسمح بالإنتفاع بالتكنولوجيا الزراعية الحديثة ، والقضاء على ظاهرة التفتت الملاحظة – كذلك يجب الإستعانة فى هذا الصدد بتطبيق نظم التعاون الزراعى المتقدمة

ويشير "الين" إلى أن هذه التحولات الإقتصادية والثقافية سوف تواجه داخل المجتمعات التقليدية بمقاومة عنيفة من النظم القائمة ذات التاريخ الطويل ، كما أنها تواجه بعقبات من بناء القوة السياسى والإقتصادى والإجتماعى القديم المتمثل فى طبقة الإقطاعيين أصحاب السلطة التقليدية ، غير أن هذه المقاومة سوف تزول أو تخف حدتها مع إستمرار فرض النظم الجديدة وتطبيقها . والواقع أنه لا يمكن تحقيق التنمية الإقتصادية داخل أى مجتمع مع إستمرار النظام الإقطاعى داخله بما يتضمنه من إنفاق بذخى ومضاربة بالأرض وعدم ترشيد الإنفاق وتخلف أساليب الإنتاج الزراعى . ويجب هنا أن نشير إلى صعوبة التغيير أو التحديث الحضارى للمجتمعات الزراعية . وقد أوضحت "باربارا وارد" B. Ward فى دراسة لها عن الأمم الغنية والأمم الفقيرة (٧) ، أن أهالى المجتمعات التقليدية يرتبطون بمجموعة من التقاليد والأصول التاريخية المعوقة للتقدم ، والتى ظلوا يتوارثونها عبر آلاف السنين ، وهذا هو ما يكسب النظم والقيم والعلاقات داخلها نوعاً من القداسة فى نظر الأهالى . ولهذا فإن محاولة إقناع الفلاح في الدول النامية بتغيير الأساليب التقليدية فى الزراعة أو فى المعيشة أو فى تربية أولاده أو فى علاقاته مع الآخرين ، مسألة تواجه بالعديد من الصعوبات والمعوقات ، بالمقارنة بأهالى المجتمعات الحضرية الصناعية الحديثة . ويشير "الين" إلى أن إتساع حجم السوق وتزايد الطلب علي المنتجات الزراعية – سواء الغذائية أو المواد الخام – من شأنه أن يمد الفلاحين بحافز كاف لزيادة إنتاجهم طلبا للمزيد من الربح . وهذا يدفعهم إلى قبول الأخذ بمقتضيات التحديث الزراعى (الميكنة الزراعية والبذور المنتقاة والأسمدة الكيماوية والأساليب المستحدثة والمواعيد الجديدة ... ألخ)

ومن غير المتوقع أن يتم هذا التحول فى فترة زمنية قصيرة ، فهو كتحول فكرى وسلوكى يتطلب فترة طويلة نسبياً من الزمن .

ويمكن القول بأن إطلاق عمليات التصنيع داخل أى مجتمع نام ، أمر يتوقف إلى عدة متغيرات مترابطة ، منها تحديث الزراعة بحيث يمكنها أن تحقق من خلال التصدير – رأس المال اللازم لإستيراد أجهزة التقدم أو التكنولوجيا الصناعية الحديثة ، وتحقيق التراكم الرأسمالى المنشود ، وإمداد الصناعة بالمواد الخام اللازمة للصناعات الاستهلاكية والوسيطة . كذلك فإن تحديث الزراعة يحرر الكثير من الأيدى العاملة المطلوبة فى قطاعات الصناعة وإرساء دعائم البناء الأسفل لاقتصاديات المجتمع . وتتطلب التنمية الصناعية كذلك قدراً كبيراً من الإدخار وتوسيع الأسواق وتحقيق التراكم

الرأسمالى وتدريب العاملين والأخذ بنظم الإدارة الحديثة وتطوير النظم التعليمية الحديثة وتوظيف التعليم فى خدمة برامج التنمية الشاملة . يضاف إلى هذا كله أن عمليات التصنيع تفترض إحداث تحولات فى نموذج الشخصية السائد لدى الأهالى ، حيث يجب إحداث تغير في نموذج الفلاح القديم المتخلف Old time peasant type فى إتجاه النموذج الموجه للإنجاز والإبتكار Innovative achievement oriented type وهذا التغيير هو مسئولية أجهزة الإتصال والتربية والتنشئة الإجتماعية بوجه عام .

هذه المتغيرات أو غيرها أمر يحدث بالفعل داخل الدول النامية بمعدلات وبدرجات متفاوتة من الكفاءة . ويمكن النظر إلى التصنيع على أنه مرحلة أو عملية داخل خطة التنمية الشاملة ، وإن كان يعد حجر الزاوية فيها . وبناء على هذا فإنه لا يمكن القول بأن التصنيع هو العامل الوحيد فى التحديث الحضارى أو بأنه مرادف له ، أو بأن الناتج الصناعى هو المؤشر الوحيد لتحديث المجتمع . بل أن محاولة إستحداث بعض الصناعات داخل المدن دون تحديث الزراعة والقيم والنظام السياسى والتعليمى ... من شأنه أن يخلق مشاكل إجتماعية وإقتصادية ، وهي ما يطلق عليه الثنائية الإقتصادية Dual economy أو مشكلة الثنائية التكنولوجية أو الإيكولوجية ، ويحول دون تكامل المجتمع . فالتصنيع يجب أن يرتكز علي أساس تعليمى وقيمى وإدارى وثقافى ملائم وأن يتم – داخل الدول النامية – فى ظل خطة التحديث الحضارى الشامل .

التنمية الاقتصادية وأثرها على الحياة الاجتماعية :

إذا كانت التنمية الإقتصادية هى وسيلة المجتمع المتخلف الأساسية لبلوغ أهدافه الإجتماعية المنشودة ، فإننا يجب أن نكون على وعى بأثر هذه التنمية النوعية ، على بناء المجتمع وما يسوده من نظم وعلاقات وتنظيمات . والواقع أن التصنيع – بمعناه الواسع الذى يشمل الميكنة الزراعية بإعتبار أن الزراعة وتربية الحيوان صناعة بيولوجية – هو لب التنمية الإقتصادية ولذا يحسن أن ندرس الجوانب الإجتماعية للتصنيع . ولا يجب أن يفهم من هذا أن التنمية الصناعية سوف تحدث نفس الآثار بشكل واحد داخل كل المجتمعات . فلا شك أن هذه الآثار تحدث بدرجات متفاوتة داخل كل مجتمع على حدة . ويرجع الإختلاف النسبى إلى إختلاف الثقافات والأصول التاريخية وإختلاف الظروف السائدة قبل التحول الإنمائى فى إتجاه التحديث إلى جانب الأطر القيمية والإقتصادية والسياسية للمجتمعات . وعلى الرغم من ذلك فإن الدراسات الميدانية فى مجال علم الإجتماع والعلوم المتداخلة معه ، قد كشفت عن وجود مجموعة

من الآثار المتشابهة إلى حد كبير التصنيع على الحياة الإجتماعية وعلى بناء الشخصية وعلى العلاقات بين الناس وبين التنظيمات وسوف نناقش أهم هذه الآثار فيما يلى :

أولاً : التنمية الاقتصادية والبناء الاقتصادى :

هناك العديد من الآثار الإقتصادية للتصنيع ، في مقدمتها إعادة توزيع نظام العمالة داخل المجتمع حيث تقل نسبة العاملين فى الزراعة والحرف الأولية ، وترتفع نسبة العاملين فى الصناعة والخدمات . كذلك فسوف يزداد الطلب على العمالة المتخصصة والأيدى العاملة الفنية الماهرة ، ويقل الطلب على الأميين وغير المهرة ، يضاف إلى هذا أنه سوف يزداد الطلب على أصحاب المهن التخصصية العليا كرجال الإدارة وخبراء التخطيط والمهندسين والمنظمين والأطباء ، ومن شأن العمليات الصناعية أن تحدث تنوعاً كبيراً فى الأعمال والتخصصات والمهن سواء على مستوى العمل اليدوى أو على مستوى العمل الكتابى أو الإدارى أو الفنى . وهذا ما يؤدى بدوره إلى تعقد نسق المكانات والأدوار والأوضاع الإجتماعية ، الأمر الذى يفسح الطريق إلى تزايد معدلات الحراك المهنى والإجتماعى والطبقى داخل المجتمع . ولا شك أن العلاقة بين التنمية الصناعية والدخل القومى علاقة واضحة ، فهذه التنمية تزيد من الدخل القومى ، الأمر الذى ينعكس بالتالى على متوسط الدخل الفردى وعلى مستوى السلع والخدمات التي يستهلكها الأفراد وعادة ما يسهم التصنيع فى تزايد حجم الإستثمار ، عن طريق إعادة إستثمار جزء من العائد الصناعى سواء من قبل المستثمرين الأفراد أو من قبل الدولة كصاحبة بعض الصناعات أو من خلال تدخل الدولة عن طريق النظم الضريبية التي تفرضها على المستثمرين . وترتبط حركة التنمية الصناعية داخل المجتمع بما يمكن أن نطلق عليه الحضارة الصناعية ، وتعدى مرحلة إقتصاديات الكفاف إلى ظهور نماذج جديدة من الإستهلاك فى مجال السلع والخدمات .

التنمية الاقتصادية والبناء الديموجرافى :

هناك مجموعة من الإرتباطات أو الآثار المتبادلة أو الفعل أو رد الفعل بين حركة التنمية الإقتصادية وبين واقع البناء الديموجرافى داخل المجتمعات . وقد ظهرت بعض النظريات لتفسير هذه العلاقة ، من أهمها نظرية التحول الديموجرافىDemographic transition التى تحاول توضيح الإرتباط بين حجم السكان وبين عمليات التنمية الإقتصادية وتذهب هذه النظرية إلى أن إنخفاض معدلات الوفيات العالية – يسبق

إنخفاض معدلات المواليد والخصوبة داخل الدول النامية فإنخفاض معدل الوفيات يحدث بفعل إستحداث نظم الوقاية والعلاج الحديث وفرضها بقوة القانون والإقناع . وهذا لا يستغرق وقتاً طويلاً أما إنخفاض معدل المواليد فهو مسألة تتعلق بالقيم والعادات والنظم التى لا تتغير إلا مع تقدم عمليات التنمية الإقتصادية والتربوية والإتصالية وإتساع نطاق التحضر والتصنع وتغير المناخ العام لثقافة الفقر . وينجم عن إنخفاض معدل الوفيات مع إبقاء معدل الخصوبة علي ما هو عليه من الإرتفاع ، مرحلة النمو الإنتقالى Transional growth تمثل عبئاً كبيراً على برامج التنمية . وقد كشفت دراسات واقعية كثيرة عن إرتباط معدل الخصوبة بعوامل إقتصادية وسيكولوجية وتعليمية وثقافية تتعلق بالمعتقدات والقيم . فقد وجد أن حجم الأسرة يتناسب تناسبا عكسيا مع المستوي الإقتصادى والتعليمى الذى يكون عليه الشخص كذلك كشفت الدراسات عن إرتباط ظاهرة الخصوبة بظاهرة الريفية والحضرية وبطبيعة الأعمال التى يمارسها الشخص . وهذا يعنى أن هناك إرتباطا بين نمو السكان كظاهرة ديموجرافية وبين الظواهر الإيكولوجية . ومع تقدم التنمية الإقتصادية يتسع نطاق الحضرية وتقل معدلات الخصوبة . ولكن يجب ألا يفهم من هذا أن الإرتباط تام بين الحضرية والتنمية الإقتصادية فقد كشفت بعض الدراسات مثل دراسة "بارك" عن إنتشار ظاهرة التحضر الزائد أو المفرط Overurbanization داخل بعض الدول النامية . وتتمثل هذه الظاهرة في أن إرتفاع معدل التحضر (نسبة سكان المدن إلى العدد الكلى للسكان) لا يرجع إلى التنمية الإقتصادية أو إتساع نطاق التصنيع ، وإنما يرجع إلى تزايد الهجرة من المجتمعات الريفية والمحلية لعدم وجود فرص العمل والإرتزاق داخلها

ومثل هذا النوع من التحضر يمثل ظاهرة مرضية ويؤدى إلى ظهور العديد من المشكلات الحضرية مثل الإحتقان الحضرى والبطالة وأزمات المواصلات والإسكان ويؤدى إلى ظهور المناطق المتخلفة وإلى العديد من ألوان الإنحراف والسلوك الإجرامى . كذلك فإن هذه الهجرات تلقى مزيداً من الأعباء على أجهزة الرعاية الإجتماعية والصحية وتثير مشكلات التوافق والتفكك ..... ألخ (٩) . ولا شك أن هذه الظاهرة المرضية تعوق عمليات التنمية . وعلى الرغم من صدق نظرية التحول السكانى بوجه عام إلا أنه قد ثبت فسادها عند التطبيق على بعض المجتمعات النامية التى إنطلقت عمليات التنمية داخلها منذ أكثر من ربع قرن ، ومع هذا إستمرت معدلات الخصوبة عالية داخلها . ولهذا فإنه من المتوقع – كما تشير "الين" أن يؤدى تحسن الأوضاع الإقتصادية وإرتفاع المستويات التعليمية وإرتفاع مستويات الطموح وإتساع نطاق الحضرية – داخل الدول النامية إلى

تقليل حجم الأسرة وظهور الأسر الزواجية الصغيرة وإنخفاض معدل الخصوبة داخلها كما حدث في الدول المتقدمة .

التنمية الاقتصادية والبناء الاجتماعي:

وإلى جانب هذه الآثار التى يتركها التصنيع على البناء الإقتصادى والبناء السكانى فإنه يؤثر بلا شك على مكونات البناء الإجتماعى بالمعنى الإصطلاحى الضيق . وهى النظم والعلاقات والجماعات الإجتماعية . وعلى سبيل المثال فقد كشفت الدراسات الواقعية عن إرتباط التصنيع ببناء الأسرة ووظائفها .. فقد ثبتت أن إنتشار التصنيع يؤدى إلى إختفاء نظم الأسرة الممتدة والمركبة وإلى ظهور وإنتشار الأسر الصغيرة المكونة من الزوج والزوجة والأبناء القصر فقط . ونظم الأسرة الممتدة والمركبة من النظم التى تميز المجتمعات الريفية التقليدية ، والتى تمثل معوقاً وظيفياً Dysfunctional بالنسبة للتنمية الصناعية وتتعارض مع متطلبات الحضرية . وتتساءل "باربارا وارد" عن السبب الذى يدفع الفلاح - فى ظل النظم القبلية أو العشائرية أو فى ظل نظم الأسر الممتدة أو المركبة - إلى الإبتكار والإجتهاد والإنجاز ، إذا كان يعلم أن محصلة عمله لا تذهب إليه وإلى زوجته و أبنائه فحسب ، وإنما ستوزع على إخوته وأبناء أخوته وأعمامه وأبنائهم ..... الخ . هذا إلى جانب أن طبيعة الحياة الصناعية والحضرية من شأنها أن تحدث تفككاً فى الأسر كبيرة الحجم نتيجة لظهور الروح الفردية والمنافسة الشديدة والضغوط النفسية والإقتصادية والروح الإستقلالية فالأشخاص فى ظل المجتمعات الحضرية والصناعية يرفضون الخضوع للآباء فى مجال الزواج ، ويصرون على حرية إختيار الزوج أو الزوجة وهذه ظاهرة تنمو مع ما يصاحب التصنيع والتحضر من إتساع نطاق التعليم بالنسبة للفتاة وخروجها للعمل وحصولها على إستقلالها الإقتصادى ومطالبتها بالمساواة والحقوق السياسية والإجتماعية .

ومع نمو المجتمع الصناعى والحضرى يحدث تحول في أسلوب التربية حيث يتجه الأسلوب التسلطى إلى الإختفاء ليحل محله أسلوب ديمقراطى تحررى .

ومع إتساع نطاق التصنيع والتحضر تفقد الأسرة العديد من وظائفها التقليدية مثل الوظيفة الإقتصادية الدينية والسياسية . ويحدث هذا نتيجة لنمو التنظيمات المتخصصة كالمدارس والنوادى ودور العبادة والتنظيمات السياسية ويتزايد إفتقاد الأسرة لوظائفها حتى أنها فى المجتمعات الصناعية المتقدمة تفقد وظيفتها التربوية

حيث تنشر حضانات متخصصة تتولى رعاية الأطفال منذ مرحلة الرضاعة حتى دخول المدارس . والمجتمع الصناعى مجتمع متغير متحول بسرعة ، وهذا هو ما يتيح الفرصة للصراع بين القديم والجديد أو ما يطلق عليه صراع القيم أو صراع الأجيال . يضاف إلى هذا أن نمو حركة التصنيع تسهم فى إتاحة الفرصة أمام النساء للتعليم والدخول فى سوق العمل ، الأمر الذى يترك آثار واضحة على بناء الأسرة ووظائفها والعلاقة بين أفرادها . وهذا يعنى أن تغير دور ومركز المرأة فى المجتمع يؤدى إلى تغير دورها ومركزها داخل الأسرة ، كما يؤدى إلى حدوث تغير فى العلاقة بينها وبين زوجها وأبنائها ، وفى أساليب تربية الأبناء .... ألخ .

وإذا ما إنتقلنا إلى عمليات الضبط الإجتماعى نجد أن حركة التصنيع تسهم فى إختفاء بعض أساليب الضبط وظهور أساليب جديدة لضبط سلوك الناس وعلاقاتهم . فمع نمو حركة التصنيع فى بعض الدول تضعف الأساليب غير الرسمية في الضبط الإجتماعى كالقيم والدين والسمعة والجيرة والتقاليد ... ألخ ، وتعلو قيمة الأساليب الرسمية للضبط الإجتماعى وأهمها القانون الوضعى والمؤسسات المنفذة له مثل مؤسسات الشرطة والقضاء والنيابة ، والمؤسسات العقابية كالسجون ومؤسسات الأحداث المنحرفين . ويمكن القول بأن تحول العلاقات الإجتماعية داخل المجتمع الصناعى إلى النوع الثانوى وغياب إرتباطات الصداقة والجيرة والألفة التى تسود المجتمعات التقليدية وغلبة العلاقات التعاقدية محل ظاهرة الشرف والإلتزام الدينى والإنسانى . ونمو حجم التوترات والصراعات ... كل هذه التغيرات المصاحبة للمجتمع الصناعى ، من شأنها أن تترك آثاراً سيئة على سيكولوجية الفرد وعلى صحته النفسية وعلى علاقاته مع غيره سواء فى دائرة أسرته الضيقة أو فى دائرة عمله . بل وتترك كذلك أثراً سيئاً على إنتاجيته فى عمله . وقد تؤدى هذه العوامل إلى العديد من الظواهر المرضية مثل اللامبالاة والإغتراب وإدمان المخدرات والمشروبات الكحولية والعديد من ألوان الإنحراف . وتظهر مثل هذه الظواهر المرضية بشكل واضح أثناء فترات التحول السريع نحو التحديث أو التصنيع والتحضير ، بحيث لا يكون أما أعضاء المجتمع التقليدى فرصة كافية للتوافق مع المواقف الجديدة المتغيرة داخل المجتمع .

ومع تحول المجتمع فى إتجاه التحديث الحضارى تبرز الحاجة إلى التعليم الفنى ورفع المستويات المهارية للعمال . ويذهب المشتغلون بالتعليم إلى أن التحول الإنمائى يقتضى القيام بحركة تعليم وتربية شامله Overall education داخل المجتمع ، وهو

ما يطلق عليه التعليم الوظيفي . وهذا هو ما يقتضى من مخططى التعليم إعادة صياغة نظم التعليم ومناهجه ومراحله وأساليب الدراسة بما يخدم برامج التنمية الإقتصادية والإجتماعية .

ويؤكد "إدوارد شيلز" E. Chils في دراسة له عن "التحديث والتعليم العالى" أهمية التعليم العالى من أجل توظيفه فى خدمة برامج التنمية . فهذا النوع من التعليم هو الذى يمد قطاعات الخطة الشاملة بالكوادر المتخصصة كالمهندسين والفنيين والإداريين والأطباء والمعلمين .... ألخ . وعلى الرغم من أن أعداداً كبيرة من طلبة الدول النامية يذهبون إلى الدول الغربية والشرقية من أجل الحصول على شهادات ، إلا أن المهمة الأساسية في تخريج الكوادر والفنيين تظل ملقاة على الجامعات وأجهزة التعليم المتخصصة الوطنية . ويجب أن نخطط البعثات العلمية إلى الخارج ما يخدم حاجات التنمية من المتخصصين .

ويؤدى التحول من التقليدية إلى الحداثة ، أو من المجتمع التقليدى إلى المجتمع الصناعى إلى تعاظم الدور الذي تلعبه أجهزة الإتصال فى حياة الجماهير كوسيلة للإعلام والتثقيف وتكوين وتعديل وتغيير الآراء والإتجاهات ويشير "بول لازار سفيد" إلى أنه على الرغم من تعاظم أهمية أساليب الإتصال الشخصية . وقد كشفت أغلب الدراسات الواقعية عن أهمية دور أساليب الإتصال الشخصية فى تكوين وتغيير الآراء والإتجاهات والممارسات والقيم . كذلك كشفت بعض الدراسات - مثل دراسات "كاتز" Katz و"لازارسفيلد" Lazarsfeld عن أهمية الدور الذي يلعبه قادة الرأى Openinn leader فى عملية التحول الإنمائى ، حيث أنهم يمارسون نفوذا كبيرا على الأهالى داخل مجتمعهم المحلى . هذا إلى جانب أنهم غالباً ما يكونون على صلة بأجهزة الإعلام والإتصال الجماهيرية وقد وضع "لازارسفيلد" وزميله فرض الإتصال على مرحلتين . فقادة الرأى يتلقون الأفكار والمفاهيم الجديدة من خلال أجهزة الإتصال العامة كالإذاعة والصحافة ... ، ثم يتولون نقلها من خلال الإتصال الشخصى - إلى أهالى المجتمع المحلى (١٠) .

ويحدد "إلين" و"لازار سفيلد" أهم خصائص نظام الإتصال داخل المجتمع الصناعى كما يلى

أولاً التخطيط ، فالإتصال بالجماهير داخل المجتمع الصناعى هو في جوهره

إتصال مخطط من خلال أجهزة وتنظيمات محددة .

ثانياً : سرعة الإتصال ، حيث يتم نشر الأنباء والأحداث عقب وقوعها بساعات قليلة .

ثالثاً : توسيع مجال إدراك وإهتمام الجماهير حيث ينقل إليهم أنباء العالم التى تقع فى مناطق تتعدى مجتمعهم المحلى أو القومى ، هذا إلى جانب تنوع المادة الإتصالية .

رابعاً : تسهم أجهزة الإتصال فى تحقيق التكامل الإجتماعى والسياسى حيث أنها تسهم فى توحيد الفكر والمفاهيم ومجالات الإهتمام السياسى والإجتماعى بين الجماهير .

ويذهب خبراء التنمية السياسية إلى أنه يمكن تحقيق الوعى السياسى والمشاركة الجماهيرية في صنع القرارات السياسية ، والولاء المشترك للسلطة المركزية والتكامل السياسى داخل المجتمع ... ، من خلال تضافر الجهد بين مؤسسات الإتصال داخل المجتمع .

التنمية الإقتصادية وبناء الشخصية الإنسانية :

ولا تقتصر آثار التنمية الإقتصادية على النظم الإقتصادية والأسرية والتربوية والإتصالية والسياسية فحسب ، ولكنها تمتد إلى نموذج الشخصية ويشير "الين" إلى أنه يجب أن نميز بين أثر التنمية الصناعية - بإعتبارها جوهر التنمية الإقتصادية - على الإنسان ، وبين الخصائص الشخصية التى يجب العمل على توافرها تمهيداً لإنطلاق حركة التصنيع أو دورة التقدم الاقتصادى ، والتى صدرت بصددها مجموعة من النظريات مثل نظريات "ماكليلاند" و"هيجن" و"كنكيل" ، والواقع أن العلاقة بين التنمية الإقتصادية وسمات الشخصية علاقة دائرية ومتبادلة . فهناك خصائص يجب العمل على تنميتها لنجاح عمليات التنمية الإقتصادية ، كما أن هذه العمليات الأخيرة من شأنها أن تدعم هذه السمات أو الخصائص . وقد صدر فى هذا الصدد العديد من الدراسات والنظريات التى سوف نتعرض لها بإيجاز في الفصل القادم . ويهمنا هنا أن نناقش مجموعة الخصائص التى تميز الإنسان الحديث Modern man ، والتى تفصل بينه وبين الإنسان التقليدى والمتخلف . وفى مقدمة هذه الخصائص ما يتسم به الإنسان

الحديث من عقلية إيجابية فعالة Active mindedness . فهو يؤمن بإمكانية التحكم فى بيئته الطبيعية والإجتماعية وبإمكان التحكم فى الحاضر والمستقبل من خلال التخطيط وتطبيق المنهج العلمى والأخذ بالأساليب التكنولوجية الحديثة . كذلك فهو يؤمن بأهمية المشاركة في الحياة السياسية والإقتصادية لمجتمعه

ويمكن القول بأنه مع تحول المجتمع من التقليدية إلى الحداثة يحدث تحول عميق فى نموذج الشخصية لدى أهالى المجتمع حيث يكتسب الإنسان مجموعة جديدة من السمات والخصائص . وقد أجريت عدة دراسات واقعية لتحديد أهم هذه السمات أو خصائص النموذج الحديث للشخصية . ومن أهم هذه الدراسات تلك التى قام بها "الكس إنكلز" A. Inkeles ورفاقه * فى جامعة هارفارد فى ست دول وهى الأرجنتين ، وشيلى ، وإسرائيل ، ونيجيريا ، وباكستان الشرقية ، والهند . واستطاع فريق الدراسة بإشراف "إنكلز" التوصل إلى مقياس للحداثة الشاملة أطلق عليه Measure of over all modernity ويختصر بما يلى : / The O. M. Scale (١١ ، ١٢)

ويستهدف هذا المقياس تحديد موقع الشخص المفحوص على متصل التقليدية - الحداثة ، وتحديد مقدار الحداثة السيكولوجية . وقد كان حجم العينة الكلية لدراستهم ٦٠٠٠ شخص بمعدل ١٠٠٠ شخص لكل دولة ، وحاول الباحثون على حد تعبيرهم تمثيل قارات آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية فى الدراسة . وهى القارات التى تقع داخلها أغلب الدول المتخلفة والنامية فى العالم ، كذلك فقد حاولوا تحقيق أكثر قدر ممكن من الضبط المنهجي ، وقد إحتوي جدول المقابلة الذى طبقوه على ٣٠٠ سؤال ، وتم تطبيق البحث بين ١٩٦٢ - ١٩٦٤ . ويمكن إعتمادا على هذه الدراسة أن نحدد أهم خصائص الإنسان الحديث فيما يلى

أولاً : الإنفتاح على التجارب الجديدة سواء فى مجال معرفة البشر (سرعة التكيف والتوافق) أو فى مجال الإقدام على نماذج سلوكية جديدة مثل الإقدام على العلاج الطبى وعلى تخطيط مستقبل الأبناء وتنظيم الأسرة أو المشاركة فى مشروعات المجتمع وفي التنظيم السياسى في المجتمع ... الخ

---

*وهم ، دافيد سميث ، D. Smith و ، هاوارد شومان ، H. Schuman و ، إدوارد ريان ، E. Ryan

ثانياً : التحرر من ضغوط السلطة التقليدية مثل سلطات الآباء والأسرة ورجال الدين * ، والخضوع للسلطات التى تتمثل فى التنظيمات الحديثة سواء فى المجال الاقتصادى أو السياسى أو الاجتماعى .

ثالثاً : الإيمان بالعلم والتكنولوجيا الحديثة وبمقدرتها على مواجهة مشكلات الإنسان .

رابعاً : الإيجابية فى مواجهة المشكلات وفى المشاركة فى مشروعات المجتمع المحلى .

خامساً : إرتفاع مستوى الطموح والتطلع سواء بالنسبة للذات أو الأبناء على كافة المستويات التعليمية والمهنية والإقتصادية .

سادساً : الإنفتاح على أجهزة الإتصال والإهتمام بمعرفة أحدث الأنباء والأخبار سواء على المستوى المحلى أو القومى أو العالمى .

سابعاً : الإهتمام بعنصر الزمن وضبط المواعيد وتخطيط المستقبل والأحداث بشكل علمى .

ويضيف "إنكلز" فى دراسة له بعنوان "تحديث الإنسان" مجموعة أخرى من أبعاد التحديث السيكولوجى والإجتماعى أهمها سيادة الإتجاه نحو الزمن الحاضر والمستقبل بشكل أوضح من الإهتمام بالماضى . هذا إلى جانب الإيمان بالديمقراطية وإحترام أراء الآخرين ووجهات نظرهم . يضاف إلى ذلك أن الإنسان الحديث يؤمن - على حد زعم "إنكلز" - بقضية أيديولوجية تتمثل فى عدالة التوزيع . وهذا يعنى - فى نظره - أن هذا الإنسان يؤمن بضرورة توازى العائد مع ما يقدمه الإنسان من جهد وإنجاز ، لا على أساس الإنتماءات الطبقية أو الأسرية أو العرقية أو الدينية .

---

* هذا الرأ ى يحتاج إلى مراجعه فى ظل المنهج الإسلامى فى بناء المجتمع وتنميته سنتعرض لها فى فصل قادم .

التحديث التكنولوجى والتحديث التربوى:

وتكشف لنا مختلف الدراسات النظرية الميدانية هي قيام التحديث الحضارى على أساس محورين أساسيين ، محور التحديث التكنولوجى ومحور التحديث التربوى .

ولا شك أن التنمية الإقتصادية تقوم فى جوهرها على أساس التصنيع (بمعناه الواسع الذى يضمن الزراعة والسياحة .. ألخ) . وهذا يعنى أن هذه التنمية تعتمد على التحديث التكنولوجى ، وعلى إستيعاب التكنولوجيا المستحدثة سواء من خلال الإختراع أو الإقتباس . وتجدر الإشارة هنا إلى أن الإقدام على التحديث والتكنولوجيا مسألة تعتمد على أهداف المجتمع العليا ، وعلى نسق القيم السائدة والموجهة للممارسات السلوكية لأعضاء المجتمع ، كما تعتمد على مدى توافر التعليم الفنى والكوادر الفنية والتنظيمية القادرة على الإستفادة من التكنولوجيا الحديثة . ويذهب "وليز" فى دراسة له بعنوان "تحديث التكنولوجيا" إلى أن أكثر من ثلثى الزيادة في الدخل القومى فى العالم يرجع إلى زيادة متغيرى رأس المال والعمل (١٣) . وهذا يعنى أن الدول الفقيرة فى مواردها تستطيع أن تحرز تقدماً إقتصادياً هائلا من خلال الإستعانة بالتكنولوجيا .

ويعد المجتمع اليابانى من أبرز الأمثلة على الدول التى إستطاعت أن تصل إلى قمة التقدم الإقتصادى فى وقت قصير نسبياً على الرغم من فقرها النسبى فى الموارد ، وذلك بفضل التكنولوجيا

ويرتبط التحديث التكنولوجى داخل المجتمع بمجموعة من العوامل ، أهمها القدرة على إستيعاب وإدارة التكنولوجيا الحديثة . وهذا يعنى ضرورة إعادة صياغة النظام التعليمى داخل المجتمعات النامية بحيث يخرج الفنيين والكوادر الإدارية والإشرافية والتنظيمية ذات الكفاءة العليا . وهذا يعنى ضرورة تحقيق التوازن بين العملية الإدارية والتعليمية وبين النمو فى تكنيكات الإنتاج . ويجب على كل دولة أن ترسم سياستها التنموية وأن تقوم بعملية الإختيار التكنولوجى بما يلائم ظروفها الخاصة . فهل ترسم الدولة سياستها على أساس استخدام التكنولوجيا ذات الكثافة الرأسمالية العالية وهى تكنولوجيا وصلت إلى مراحل متقدمة من الآلية ولا تحتاج إلى حجم كبير من العمالة وتدر إنتاجاً عالياً ، أم تقدم الدولة على إستخدام التكنولوجيا ذات كثافة العمل العالية وهى التى تتطلب حجماً كبيراً من العمالة ؟ ولا شك أن الاختيار سوف يتوقف على عدة متغيرات أهمها مدى توافر الأيدى العاملة ، وحجم البطالة المقنعة داخل الدولة ، كذلك

فهو يتوقف على مدى توافر رؤوس الأموال اللازمة لشراء معدات التنمية وحجم القروض المعروضة والشروط المفروضة على الدولة مقابل إمدادها بالتكنولوجيا المتقدمة - إذا كانت هناك شروط - هذا إلى جانب أن الإختيار التكنولوجي يحكمه مدى توافر الفنيين والإداريين القادرين على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة . يضاف إلى هذا كله أن عملية الإختيار التكنولوجي تتوقف على السياسة الإنمائية الشاملة للدولة فهل ستبدأ بالتصنيع الثقيل (ذى الكثافة الرأسمالية العالية) ؟ . ولا شك أن أنسب السياسات لمجتمع ما يمكن أن تكون غير مناسبة لمجتمع أخر .

وهناك العديد من المعوقات التى تعترض التنمية الإقتصادية من خلال التحديث التكنولوجي أهمها ما سبق أن أشرنا إليه من نقص التكوين الرأسمالي وعدم توافر الكفاءات التنظيمية والإدارية والفنية . هذا إلى جانب الضغوط الدولية التى تمارسها الدول المتقدمة والتى تملك التكنولوجيا الحديثة . يضاف إلى هذا أن إحدى المشكلات الرئيسية التى تقف حائلا دون تحقيق التقدم الإقتصادى بمعدلات عالية ، هو إرتفاع معدلات النمو السكانى داخل الدول الناميه . ويذهب "كنجزلى دافيز" إلى أنه منذ سنة ١٩٣٠ صار معدل التزايد السكانى داخل الدول النامية ضعف المعدل المقابل داخل الدول الصناعية المتقدمة . ويقول "دافيز" إنه مما يدهش الإنسان أن نسبة البالغين فى الدول النامية تمثل ٦٩٪ من مجموع البالغين في العالم ، فى حين أن نسبة الأطفال داخلها يمثل ٨٠٪ من مجموع الأطفال فى العالم . ويمكن القول بأن إرتفاع نسبة الإعالة (أو نسبة المستهلكين فقط إلى المستهلكين و المنتجين معاً) وإنخفاض نسبة قوة العمل وإنخفاض توقعات الحياة وإرتفاع معدلات الخصوبة والزيادة الطبيعية للسكان .... كل هذه العوامل تحتم على الدول النامية الإستعانة بالتكنولوجيا الإنتاجية المتقدمة ، بإعتبارها المفتاح الأساسى للتنمية الإقتصادية . هذا بالطبع إلى جانب أهمية رسم وتنفيذ سياسات إجتماعية بعيدة المدى للتحديث القيمى وتغيير الإتجاهات وتنفيذ برامج لتنظيم الأسرة حسب ظروف كل دولة .

ومن أهم معوقات الإنطلاق الإقتصادى والإجتماعى أمام الدول النامية التخلف الكبير في مواردها البشرية . ويشير "جون كنت جالبرث" J. K. Galbraith فى دراسة بعنوان "التنمية الإقتصادية فى المنظور" Economicdevelopment in perspective إلى أن تطوير نظم التربية والتعليم مسألة على درجة كبيرة من الأهمية داخل الدول النامية سواء بالنسبة لتحسين مستوى الناس وزيادة وعيهم ، أو كشكل من أشكال

الإستثمار الإنتاجي ذى العائد الإقتصادى الكبير فى المستقبل (١٤) . وهو ينكر أن تثقيف أهالى المجتمعات التقليدية سواء من خلال برامج محو الأمية وتعليم الكبار أو من خلال تطوير أساليب التعليم النظامى ، أمر حيوى بالنسبة لبرامج التنمية سواء فى المجال الإقتصادى (الزراعى والصناعي) أو فى المجال السياسى (المشاركة فى شئون المجتمع) وهو يؤكد أن الأمية - سواء الهجائية أو الفنية - تعد أكبر معوق للتقدم الإجتماعى والإقتصادى . ويؤكد "هانز سنجر" H. Singer أن المشكلة الكبرى أمام الدول المتخلفة لا تتمثل فى كيفية الحصول على ثروة ، فقد يتحقق هذا عن ظهور ثروة مفاجئة وإنما تتمثل فى كيفية خلق القدرة الذاتية علي صنع الثروة . وهنا يمكن للنظم التعليمية والتربوية أن تسهم فى إيجاد هذه القدرة ، بشرط أن تكون برامج التعليم والتربية من النوع الذى ينمى عند الإنسان عادات التفكير الإستقلالى وينمى ملكات الخلق والإبداع ، وألا يكون من النوع القامع التسلطى الذى يفرض على الشخص آراء معدة سلفاً بحيث يطمس لديه القدرة على التجديد والإبتكار . ويؤكد بعض الباحثين العلاقة الإيجابية بين هذه القدرة الأخيرة وبين التقدم الإقتصادى والإجتماعى ، وفى مقدمتهم "شومبيتر" و"هيجن" وسوف نعرض آراء كل منهما فى الفصل القدم . ويؤكد بعض علماء الإقتصاد الحديث أن من أهم خصائص التقدم الإقتصادى إرتفاع متوسط الدخل الفردى ، على أن يتسم هذا الإرتفاع بالإستمرار والشمول بمعنى أنه لا يكون إرتفاعاً طارئاً بسبب عوامل مفاجئة ، وأن يكون عاماً بين كافة فئات المجتمع وطبقاته . ويعد النظام التربوى والعليمى الكفء هو الضمان الأساسى لإستمرار التقدم الإقتصادى . حيث أنه المسئول عن إعداد الفنيين ورجال الخبرة القادرين على متابعة التطورات العلمية والتكنولوجية العالمية ، وإستيعاب ما يظهر منها فى الدول المتقدمة ، وإبتكار ما يتلائم مع ظروف دولهم وما يحقق أهداف خطط التنمية فى بلادهم .

ولا شك أنه على كل دولة نامية أن تضع لنفسها إستراتيجية تعليمية وتربوية معينة تحقق أهدافها فى النمو والتقدم ، ويذهب "فردريك هاربيسون" F. Habison فى دراسة له بعنوان " التربة من أجل التنمية " Education for Development إلى أنه على النظام التربوى فى كل مجتمع أن يأخذ فى إعتباره طبيعة البناء الثقافي للمجتمع من حيث نسق القيم وتقاليد الأهالى ، كما أنه يجب أن يتلائم مع مرحلة النمو الإقتصادى التى يوجد عليها المجتمع . هذا إلى جانب أن مناهج الدراسة فى المدارس والجامعات داخل الدول النامية يجب أن تتلائم مع خطط التنمية فى هذه الدول . وهذا يعنى أنها يجب ألا تصاغ بشكل يجعل منها صورة كربونية من تلك المناهج التى تدرس

فى العالم الغربى المتقدم الذى تختلف ظروفه تماماً عن تلك الظروف الموضوعية والتاريخية المميزة للدول النامية . وبوجه عام نستطيع القول بأن الإستراتيجية التربوية داخل الدول النامية يجب أن تحتل الأولوية كأساس جوهرى للتحديث الحضارى الشامل

وتعد القيادة كذلك من العوامل الجوهرية التى تلعب دوراً أساسياً فى عملية التحديث . فالقيادة السياسية العليا في الدولة هى المسئولة عن إتخاذ قرارات التحديث وتحديد أسلوبه وخططه وبرامجه ، أما القيادات المحلية فهى المسئولة عن إقناع الأهالى بالأفكار والممارسات المستحدثة والمنشودة طبقا لخطة التنمية . كذلك فإن القيادات سواء على المستوى القومى أو الإقليمى أو المحلى هى المسئولة عن تحقيق المشاركة الشعبية فى صنع وصياغة وتنفيذ الخطة .

وبدون هذه المشاركة لا يمكن لتلك الخطة أن يتم تنفيذها بنجاح . ويؤكد "هيلبرونز" Heilbroner أن كافة الشواهد النظرية والتطبيقية تؤكد الأهمية الكبرى والحاسمة للقيادات السياسية فى إطلاق وتوجيه وإدارة عمليات التغير الإجتماعي المخطط والتحولات الثقافية المستهدفة داخل الدول النامية . وتلعب القيادات دوراً هاماً فى مجال إعادة بناء وصياغة المعايير والقيم التي تحكم حركة الناس وفكرهم وسلوكهم فى المجتمع . وهذا يعنى أن للقيادة دوراً تربوياً أساسياً فى عملية التحول الإنمائى . والدول النامية ليست فى حاجة إلى قيادات على مستوى عال من الكفاءة فى إتخاذ القرارات وترشيد فكر وسلوك الجماهير ودفعهم إلى المشاركة المسئولة فى عملية التنمية فحسب ، ولكنها فى حاجة كذلك إلى طبقة الكوادر الادارية والفنية القادرة على إدارة التنظيمات البيروقراطية المتنامية مع تقدم المجتمع الإقتصادى والإجتماعي . وتلعب هذه الكوادر الإدارية دوراً كبيراً فى إحداث التقدم ذاته . وقد ذهب بعض الدارسين إلى أن هذه الكوادر والمنظمين الذين يتمتعون بدرجة عالية من القدرة الإبتكارية والإبداع ، هم العنصر الأساسى الذى يقود عملية التنمية الإقتصادية .

مراحل النمو الاقتصادى وموقع الدول النامية علي المتصل الاقتصادي

يمكننا أن نناقش قضية التحديث بوصفها عملية مستمرة ومتتابعة ومتعددة الأوجه والأبعاد ، وبإعتبارها الطريق الوحيد للإنتقال بمجتمعات العالم الثالث من إنخفاض المستوى الإقتصادى وسيادة الأمية والفكر الخرافى والعلاقات القائمة على المراكز المنسوبة وضعف حوافز العمل والإستثمار والإنجاز ، وإنعدام إرادة التغيير .... ألخ ،

إلى مجتمعات متقدمة إقتصادياً وإجتماعياً وسياسياً وإدارياً وحضارياً . ويقول آخر فإن عملية التحديث تسعى نحو إحلال النموذج الحضرى محل النموذج الريفى التقليدى السائد داخل المجتمعات التقليدية فى العلم الثالث .

ومن أهم سمات النموذج الحضرى النزعة العقلية وعلاقات الأدوار والتخصص وشيوع الإنقسام المهنى والحراك الإجتماعى والإيمان بالعلم وبقدرة الإنسان على تغيير واقعه ، إلى جانب إرتفاع المستوى المعيشى . ولا شك أن التحول الإنمائى المخطط داخل مجتمعات العالم الثالث لا يمكن أن يتحقق فى ظل جيل أو جيلين وإنما سيتطلب فترات زمنية طويلة نسبياً . ولعل هذا هو ما يسبب القلق لدى المسئولين عن بعض هذه المجتمعات ، خاصة وأن الهوة التى تفصل بينها وبين المجتمعات المتقدمة فى إتساع متزايد ، وأن مسيرة التنمية داخلها تعترضها العديد من المعوقات الداخلية والدولية .

وقد استطاع "والت ويتمان رستو" W. W. Rostow - هو عالم إقتصاد أمريكى - أن يوضح لنا المراحل الطويلة والمتتابعة للنمو الإقتصادى خلال دراسة له بعنوان " مراحل النمو الإقتصادى " The stages of economic . ويؤكد هذا الباحث على التماثل الذى يحدث بين الدول والمجتمعات أثناء مراحل التحديث أو النمو المتتابعة .

ولكن هذا لم يمنعه - كما يشير "ألين" - من إدراك تميز التجارب الوطنية والقومية داخل كل مجتمع ، وقد حاول فى نظريته عن مراحل النمو أن يقدم لنا تاريخاً لعملية التحديث داخل الدول المتقدمة . ثم عمم هذه المراحل وجعل منها قانوناً عاماً لخط سير التنمية داخل جميع المجتمعات . وقد صار جدل كبير حول تلك النظرية من حيث مدى إنطباقها على مجتمعات العالم الثالث ، أو من حيث صدقها التعميمى ، أو من حيث الخلفية الأيديولوجية والسياسية لها . وعلى الرغم من مختلف أوجه النقد التى وجهت إلى النظرية المذكورة ، إلا أنها ما زالت محل إهتمام كبير فى الأوساط العلمية . ولهذا فإنه يحسن بنا أن نعرضها بإيجاز بوصفها إحدى النظريات الإقتصادية المطروحة بصدد مراحل نمو الدول النامية ، ثم نحاول بعد ذلك مناقشتها بإيجاز .. ويذهب "روستو" فى نظريته إلى أن عملية النمو الإقتصادى تمر عبر مراحل خمس وهى :

١ - مرحلة المجتمع التقليدى — The traditional society

٢ - مرحلة التهيؤ للإنطلاق — The preconditions of take off

٣ - مرحلة الإنطلاق The take off

٤ - مرحلة الإقتراب من النضج The drive of maturity

٥ - مرحلة عصر الإستهلاك الواسع The age of high mass consumption

وسوف نوجز القول فى كل مرحلة من هذه المراحل حسبما تصورها "روستو"

اولا: مرحلة المجتمع التقليدى:

ويذهب الباحث المذكور إلى أن من أهم خصائص المجتمع التقليدى أن أغلب سكانه يعملون فى الزراعة والحرف الأولية ، وأن إنتاجية العاملين فى هذه المجالات منخفضة . ومتوسط الدخل الفردى هنا يقترب من الكفاف بحيث يتعذر الإدخار ، وهوالأساس الأول للإستثمار ... ويتسم هذا المجتمع كذلك بسيادة الأمية ، وبناء إنتاجى ينمو ببطء شديد نتيجة لقيامه على أساس نموذج من المعرفة والتكنولوجيا يماثل ذلك الذى وجد قبل عصر "نيوتن" أو قبل تطور العلم الطبيعى . وهذا لا يعنى أن المجتمع التقليدى متحجر أو إستاتيكى تماماً . ولكن يلاحظ أن هناك حدوداً محددة لا يمكن أن يتخطاها فى النمو ، نظراً لتخلف الإمكانيات العلمية والتكنولوجية وبساطتها . ومن ناحية البناء العائلى يتسم هذا المجتمع بسيادة الوحدات العائلية كبيرة الحجم ، مثل الأسر الممتدة والمركبة والبدنات .... ألخ .

ثانيا: مرحلة ما قبل الإنطلاق:

وتتميز هذه المرحلة فى جوهرها بأنها مرحلة إنتقالية . فالمجتمع التقليدى لا يمكن أن ينتقل إلى مجتمع صناعى متقدم دفعة واحدة ، أو بصورة مفاجئة ، فهناك مجموعة من الشروط الأساسية التى يجب تحقيقها تمهيدا لهذا الإنتقال . وفى مقدمة هذه الشروط بدأ ظهور الإيمان بأن التقدم الإقتصادى ليس أمراً مرغوباً فيه فحسب ، ولكنه أمر ممكن وضرورى من أجل تحقيق الأهداف المرغوب فيها داخل المجتمع ، سواء على المستوى الفردى مثل الربح أو على المستوى الإجتماعى مثل الرفاهية وتحقيق الظروف الحياتية الأفضل للأطفال والأجيال التالية ، أو على المستوى القومى مثل كرامة الوطن وإستقلاله

وخلال هذه المرحلة يتغير نظام التعليم ، وتظهر طائفة من المنظمين والإقتصاديين

لقيادة مشروعات إقتصادية – سواء على المستوى الفردى أو الحكومى . وهذه الطائفة يكون لديها خصائص محددة مثل الخبرة الإقتصادية والقدرة على تحمل المخاطرة والقدرات التنظيمية والإدارية . وهنا نأخذ البنوك ومؤسسات التحويل وبعض المؤسسات الصناعية التى تسهم فى تحقيق التراكم الرأسمالى وهو أساس أولى للنمو الإقتصادى. غير أن التغير في الأنشطة الإقتصادية يكون بطيئاً في هذه المرحلة بسبب المعوقات المتمثلة فى التقاليد والقيم والأفكار والممارسات ونماذج الأسرة والعلاقات التقليدية البالية. وأهم خاصية تميز هذه المرحلة الانتقالية هذا النظام الإقتصادى والإجتماعي التقليدى ، وتغير النظام السياسى بظهور الدولة القومية المركزية وهو أساس أول للتنمية السياسية كما أنه شرط جوهرى لإنتقال المجتمع إلى مرحلة الإنطلاق .

ثالثا: مرحلة الإنطلاق:

وينتقل المجتمع إلى هذه المرحلة عندما يتم التغلب على معوقات التحديث والقضاء على المقاومة التقليدية التى تقف أمام الإنطلاق الإقتصادى ، وعندما تسود قوى التغير ويصير النمو هو الحالة الطبيعية . ويذهب "روستو" إلى أن التكنولوجيا كانت هى المثير الأساسى – وإن لم يكن الوحيد – للإنطلاق الإقتصادى داخل بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا وإنجلترا . ويتحقق خلال هذه المرحلة تراكم فى رأس المال ، ونمو فى التكنولوجيا المستخدمة فى الصناعة والزراعة . كذلك تبرز خلال هذه المرحلة جماعة قوة Power group تؤمن بالتحديث أو التغيير الإجتماعى والإقتصادى التقدمى . وتعمل علي تطبيقه بالفعل . وعادة ما يرتفع معدل الإستثمار والإدخار خلال تلك الفترة بمعدل يتراوح بين ٥٪ – الي ١٠٪ أو أكثر من الدخل القومى ، ويحدث توسع في بعض الصناعات ، كما تستحدث بعض الأنواع من الصناعات الأخرى الجديدة . يضاف إلى هذا ظهور التحديث فى مجال الزراعة حيث تظهر أساليب جديدة فى الزراعة وتستخدم الميكنة فى هذا القطاع ، ويحدث تغير في طريقة حياة الفلاحين ، ويتم إضفاء الطابع التجارى علي الزراعة ، حيث لا يتحقق الإنتاج الزراعى للإستهلاك الذاتى المباشر ، وإنما لتسويقه والإتجار فيه ، على عكس ما هو سائد فى العصر الإقطاعى .

ويؤرخ "روستو" لبدء هذه المرحلة فى بريطانيا بعد سنة ١٧٨٢ ، وفى فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية حوالى سنة ١٨٤٠ وفى روسيا بحوالي سنة ١٨٩٠ وفي الهند والصين بحوالي سنة ١٩٥٠

رابعاً: مرحلة الاقتراب من النضج:

ويتجه الإقتصاد فى تلك المرحلة إلى الأخذ بالأساليب التكنولوجية المتقدمة داخل جميع القطاعات، ويرتفع معدل الإستثمار ليصل إلى ما بين ١٠ - ٢٠ ٪ من مجموع الدخل القومى، ويرتفع معدل النمو الإقتصادى بشكل يتجاوز معدل النمو السكانى .

ويختفى خلال هذه المرحلة الكثير من الصناعات التقليدية المتخلفة ويتزايد ظهور الصناعات الجديدة المتقدمة . ويحتل الإقتصاد الوطنى فى هذه المرحلة مكانة هامة داخل النظام الإقتصادى العالمى . ويقدر "روستو" المدة التى تفصل بين مرحلة الإنطلاق ومرحلة الإقتراب من النضج بستين عاماً من بدء دخول المجتمع مرحلة الإنطلاق . ومن أهم سمات هذه المرحلة القدرة على تجاوز الصناعات التقليدية ونمو القدرة على إستيعاب التكنولوجيا الحديثة وتطبيقها فى جميع القطاعات .

خامساً: عصر الاستهلاك على نطاق واسع:

ويتجه القطاعات الرائدة فى الإقتصاد الوطنى - خلال هذه المرحلة، إلى إنتاج السلع والخدمات المعمرة ،ويصبح لدى أغلب الناس دخل يمكنهم من تجاوز الضروريات إلى إستهلاك الكماليات . ويرتفع معدل التحضر خلال هذه المرحلة كلما تتزايد العمالة الصناعية والفنية وفى مجالات الإدارة والخدمات . ويتجه المجتمع إلى تخصيص جزء كبير من موارده للرعاية والتامينات الإجتماعية للمواطنين . ويتحول المجتمع خلال هذه المرحلة إلى دولة الرفاهية ، حيث ينتشر إستخدام السلع المعمرة كالثلاجات والسيارات والأجهزة الحديثة .... ألخ . ويعتقد "روستو" أن الولايات المتحدة الأمريكية قد دخلت إلى هذه المرحلة سنة ١٩٢٠ ، وأن أوروبا واليابان وصلا إليها سنة ١٩٥٠ . أما الإتحاد السوفيتى فهو لم يصل إليها بعد وإن كان على وشك الوصول إليها .

ولم تقتصر أراء "روستو" على تحديد مراحل النمو الإقتصادى فحسب ، وإنما تطرق إلى الموضوعات كثيرة منها أثر الإقتصاد المتقدم على الجوانب المعنوية والروحية للإنسان . فهل سوف يؤدى إقتصاد الوفرة إلى نوع من الركود الروحى-Spritual stagnation وماهو نوع القيم والإتجاهات التى سوف تظهر فى ظل هذا النوع من الإقتصاد ؟ وقد تعرضت للكثير من مناقشات "روستو" لهذه الأمور فى كتاب علم إجتماع التنمية ولا داعى لتكرارها هنا . ومن الواضح أنه قصد بهذه النظرية أن تكون بناء نظرياً يقف فى مواجهة النظرية الماركسية ذات المراحل الخمس والتطور المادى الجدلى

للمجتمعات.

ولعل هذا يتضح فى العنوان الفرعى لدراسته عن مراحل النمو وهو "بيان غير شيوعى" . وقد قام بعقد مقارنة بين النمو الإقتصادى فى كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية وأوضح التناقض الجوهرى بين البناء الإقتصادى فى كل منهما . وحرص "روستو" خلال عرضه لنظريته على توضيح جوانب الإختلاف الأساسية بينها وبين النظرية الماركسية ، مما لا يتسع المجال لعرضه هنا .

مناقشة نظرية مراحل النمو ونقد النموذج الغربي في التنمية

أثارت نظرية "روستو" إهتمام العديد من الباحثين فى الإقتصاد والسياسة والإجتماع والتاريخ ، كما أثارت إهتمام المسئولين عن برامج التنمية فى دول العالم الثالث . وقد إنقسم الفكر النقدى إزاءها بين مؤيد ومحايد ومعارض . وفى مقدمة المناصرين لها "أدولف بيرل" A. Berl حيث يرى أن هذه النظرية تتفق مع الواقع التاريخى للعديد من الدول ، إلى جانب أنها قادرة على توضيح الرؤية أمام مخططى برامج التنمية والتحديث الحضارى داخل المجتمعات التقليدية . ويشير "بيرل" أن "روستو" استطاع بالفعل أن يفند النظرية الماركسية فى التطور الإجتماعى ، وأن يقدم لنا نظرية بديلة لها صدقها الواقعى .

وقد بلغ من إهتمام المفكرين بنظرية "روستو" أن عقدت الجمعية الدولية للإقتصاد مؤتمر ضم العديد من رجال الإقتصاد والتاريخ والسياسة والإجتماع لمناقشة تلك النظرية . وقد دارت عدة مناقشات فى هذا المؤتمر ، منها ما أثاره "كوزنتز" S. Kuznets من ضرورة إدراج مرحلة مستقلة للإنطلاق على أساس أن عملية النمو هى فى الواقع عملية مستمرة لا يمكن – فى رأيه – تقسيمها إلى مراحل متميزة .

ويتفق هذا الإعتراض الذى قدمه "كوزنتز" مع ما يذهب إليه "أهلين" Ohlin من عدم وجود فلسفة لوضع مراحل زمنية دقيقة لعملية النمو الإقتصادى والإجتماعى . فإذا كان النمو Process عملية متتابعة ومتداخلة الحلقات ، فكيف يمكن أن نحدد مراحل مستقلة لها بداية ونهاية داخلها ؟ . وعلى أى حال فإن المؤتمر المذكور بما تضمنه من أبحاث حول النموالإقتصادى والنمو السكانى والتحديث الزراعى والصناعى والتقدم التكنولوجى ..... ، لم يستطع أن يقطع برأى حول الأهمية النظرية أو التطبيقية لتقسيم النمو إلى مراحل . وأبرز أعضاء المؤتمر المذكور أهمية نقطتين أساسيين وهما (١٦) .

١- أن هناك إختلافاً قائماً بالفعل بين التجارب الوطنية فى مجال التنمية الأمر الذى يدحض فكرة وجود نموذج واحد جامد ينطبق على كافة الدول والمجتمعات بغض النظر عن إختلاف ظروفها التاريخية والثقافية .

٢- أهمية الدور الذى تلعبه التكنولوجيا الحديثة في التقدم الإقتصادى والإجتماعى .

ويقدم عالم الإجتماع الأمريكى "روبرت نسبت" R. Nisbet نقداً منهجياً هاماً إلى نظرية "روستو" من خلال دراسته عن " التغير الإجتماعى والتاريخ " وينصب هذا النقد حول فكرة المراحل التاريخية للنمو الإقتصادى . فهو يرى أن المحاولة التى قام بها "روستو" لوضع قضايا عامة ومحددة حول النمو الإقتصادى ، تعد نوعاً من الشطط الفكرى . فلا يمكن وضع قانون عام للنمو الإقتصادى ينطبق على كل دولة مع وجود إختلافات فى الظروف التاريخية وفى الثقافات وفى الأبنية الإجتماعية . ويذهب "نسبت" إلى أنه لو كان قد تحدث عن قضية النموالإقتصادى على مستوى البشرية ككل ، لأعفى نفسه من هذا النقد . ولكن المشكلة أنه حاول تطبيق هذه النظرية علي كافة المجتمعات الجزئية . وهذا هو ما يعرضه للنقد المنهجى الذي يتعلق بإمكانية التنبؤ الدقيق بمسار النشاط الإقتصادى داخل مجتمع محدد إعتماداً على هذه النظرية . ومن شروط النظرية العلمية الصحيحة أن تسهم فى توضيح ما سوف يتحقق في ظل ظروف محددة توضحها النظرية ذاتها ، أما إطلاق القول بالشكل الذى فعله "روستو" فهو أمر أقرب إلى فلسفة التاريخ لا إلى النظرية العلمية .

ونستطيع القول - مع "رازار سفيلد" J. R. Raser بأنه لا يمكننا في العلوم الإجتماعية أن نتنبأ بحوادث فردية نظراً لعدم إمكان التوصل إلى قوانين مضبوطة كما يحدث فى العلوم المضبوطه فالعلوم الإجتماعيه ذات صبغة إحتمالية ، حيث يكون التنبؤ بعمليات أو بإتجاهات عامة ، لا بوقائع فردية محددة سلفاً (١٧) .

والواقع أن "روستو"وضع نظريته إستناداً إلى التجربة الأوروبية فى التنمية ، وهى تجربة تلقائية تمت فى ظروف تاريخية تتعلق بالقرنين الثامن عشر والتاسع عشر . وهذا ما يجعلها عاجزة عن أن تفيدنا فى التطبيق على تجارب التنمية فى الدول النامية التى تتم فى إطار من التخطيط المحكم والبعيد عن العفوية التى تميزت بها التجربة الأوربية ، كما أنها تتم من منطلقات حكومية أو موجهة على عكس التجربة الأوروبية التى تمت من

منطلقات فردية . إلى جانب أنها تتحقق فى ظل مناخ تاريخى وإقتصادى ودولى مختلف تماماً . ويمكن لنا أن ندرك الهدف الذى صيغت من أجله نظرية "روستو" إذا ما عرفنا أنها صيغت على هذا النحو بتكليف خاص من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية. والواقع أنه كان يهدف إلى تفنيد النظرية الماركسية ، فالمجتمع لا يتجه نحو الإشتراكية أو الشيوعية وإنما يتجه نحو مرحلة الإستهلاك الواسع . هذا بالإضافة إلى أن المجتمع الصناعي المتقدم ليس بالضرورة أن يكون رأسمالياً أو إشتراكياً لأن التناقضات الطبقية السابقة تفقد معناها وأهميتها مع التقدم الصناعى ، هذا إلى جانب أن الدولة هى التى تلعب الدور الحاسم فى التنمية بما تملكه من إمكانيات فنية وبشرية .

ويهمنا الآن مناقشة مدى كفاءة هذه النظرية فى فهم وتفسير حركة التنمية فى دول العالم الثالث فهذه الدول تقع - طبقاً للمراحل التى حددها "روستو" - فى المرحلة الثانية والثالثة . وهو يرى أن غالبية تلك الدول تقع فى المرحلة الثانية حيث أنها ما زالت فى مرحلة إرساء الأساس الإقتصادى (بناء الهياكل الأساسية) والإجتماعى (تغيير القيم والاتجاهات المتخلفة وتنفيذ برامج التعليم الفنى المتخصص ..... ألخ) . من أجل الإنتقال إلى مرحلة الإنطلاق وهى المرحلة الثالثة .

فهذه الدول تمر الآن فى مرحلة تحول تعاني خلاله من مجموعة كبيرة من الأزمات والمشكلات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والثقافية . وتنطبق هذه الملاحظة على الدول المستقلة حديثاً ، وعلى تلك التى ما زالت تناضل من أجل الإستقلال السياسى . ويلاحظ الباحثون أن الإستقلال السياسى هو الأساس الأول والممهد للإستقلال الإقتصادى داخل مجموعة دول العالم الثالث .

ونحن نتفق مع "روستو" فى أن عملية التحول الإنمائى داخل المجتمعات النامية والمتخلفة تتطلب الإنتقال من مرحلة إلى أخرى أى أنها لا تتم فجاة ، بل على مراحل متتابعة . كذلك تتفق معه فى ربط التنمية الإقتصادية بمجموعة من المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية ، مثل إرساء الهياكل الأساسية كالطرق والمواصلات وشبكات الإتصال والمؤسسات المالية كالبنوك والمؤسسات المختلفة المسئولة عن تعبئة وتوظيف رؤس الأموال فى مشروعات إستثمارية . كذلك فالتنمية ترتبط بإتساع نطاق التحضر والتصنيع والتعليم وتغير القيم والإتجاهات المعوقة وظهور كوادر إدارية وفنية وتنظيمية ، إلى جانب أنها ترتبط أساساً بالمركزية السياسية وتحقق الوحدة والتكامل داخل المجتمع ولا شك فى صدق ما يذهب إليه "روستو" من أهمية البعد التكنولوجى فى التنمية

الإقتصادية ، وأن التغير الإقتصادى يحدث تحولات إجتماعية وحضارية واسعة النطاق . ولكن هذا الإتفاق مع "روستو" فى كل ما سبق لا يعنى تأييد نظريته فى المراحل . فالمشكلة الأساسية التى وقع فيها كما سبق أن أشرنا - هو أنه حاول وضع قانون عام للمراحل الإنمائية ينطبق على جميع الدول . وهذا هو ما يقف دونه العديد من العقبات المنهجية والثقافية والواقعية . فلا يمكن تعميم خطوات التجربة الأوروبية على جميع الدول ، بل لا يمكن تعميم خبرة دولة معاصرة من دول العالم الثالث على جميع الدول الأخرى التى تنتمى إلى نفس المجموعة . فكل دولة تنفرد فى واقعها التاريخى وبنائها الإجتماعى والثقافى فى مشكلاتها المعينة.

وهناك من باحثى الغرب من يعتمدون على نظرية "روستو" وغيرها من النظريات المماثلة فى الخروج بتوجيهات أو بوجهات نظر محددة يرون أنها السبل لتخلص الدول المتخلفة من واقعها الإقتصادى والإجتماعى السىء . ويوجز "شارل بتلهايم" ، بعض هذه التوجيهات فيما يلى :

أولاً : لا يمكن للدول المتخلفة أن تخرج من وضعها الحالى إلا بالإستعانة برءوس الأموال الأجنبية ، لأنه بدون هذه الإستثمارات لن يتجه الفارق بين متوسطات الدخل الفردى بين الدول الفقيرة والدول الغنية إلى الانخفاض بل إلى التزايد .

ثانياً : ينبغى تشجيع زيادة الفروق بين الدخول ، لأن أصحاب الدخول المرتفعة وحدهم هم القادرون علي الإدخار وتوظيف مدخراتهم فى مشروعات إنتاجية . تسهم فى إرتفاع الدخل القومى الذى ينعكس بدوره على الدخول الفردية .

ثالثاً : لما كانت عادات الإدخار والإستثمار ضعيفة عند أبناء الطبقات العليا داخل الدول المتخلفة ، فإنه يلزم العمل على تشجيع نمو طبقة من المنظمين الرأسماليين فى المجتمعات المحلية - الريفية والحضرية . وهذه الطبقة تحتل أهمية إستراتيجية فى عملية النمو لأنها هى التى سوف تسهم فى إطلاق حركة النمو الإقتصادى ، خاصة إذا ما قدمت الدولة إليها التسهيلات اللازمة من الناحية المادية فى شكل بناء شبكة قوية من الطرق والمواصلات والإتصالات السريعة ومحطات القوى الكهربائية وإقامة البنوك والسدود ... ألخ ، ومن الناحية المالية فى شكل تسهيل الإستيراد والتصدير والنظم الجمركية وتطبيق بعض نظم المحاباة الضريبية .

رابعاً البدء بالصناعات الخفيفة التى لا تحتاج إلى كثافة رأسمالية عالية ، ولا

تحتاج إلى خبرة فنية متقدمة ، مع محاولة تطبيق نظم التخصص الصناعي حيث تحاول كل دولة أن تركز على بعض الصناعات التى تروج داخلها بسبب ظروفها .

ولا شك أن هذه التوجهات صدرت عن واقع التجربة الأوروبية التى لا يمكن الإعتماد عليها فى تنمية الدول النامية حالياً . فقد أدت الطبقية فى هذه الدول - ومنها مصر قبل الثورة - إلى الصراع الإجتماعى المدمر وإلى توجيه فائض الأموال لدى الطبقات الإقطاعية إلى الإنفاق البذخى لاإلى الإستثمار الإنتاجى . هذا إلى جانب أن التنمية بالأسلوب الرأسمالى الغربى لم يعد مناسباً للدول النامية فى ظل المناخ العالمي المتغير . هذا فضلاً عن أن الرأسمالية بصورتها التقليدية التى رسمها فلاسفة ذلك النظام فى القرن التاسع عشر لم يعد لها وجود في عالم اليوم حتى فى لدول الغربية نفسها . وهناك العديد من الفروق الجوهرية بين ظروف الدول النامية اليوم وبين ظروف الدول الغربية فى مرحلة التحول الإنمائى فى القرن الماضى . وهذا هو ما يفند الرأى الذاهب إلى أن النموذج الغربى هو النموذج الوحيد والذى يجب على الدول النامية الأخذ به إذا ما إبتغت تنمية حقيقية . ويمكننا إيجاز أهم تلك الفروق فيما يلى :

أولاً : أن الدول الغربية المتقدمة لم تكن خلال المرحلة المماثلة تابعة إقتصادياً ولم تكن تعانى من مشكلة تضخم فى بعض القطاعات الإقتصادية نتيجة للإرتباط بالأسواق العالمية وبعض الإحتكارات الأجنبية كما هو الحال بالنسبة للدول النامية حالياً .

ثانياً : لم تبدأ مجتمعات الغرب مرحلة التنمية ببناء إقتصادى مشوه ومستنزف تابع لدول أجنبية ، ومعتمداً إعتماداً كاملاً على ظروف وتقلبات السوق العالمية كما هو الحال بالنسبة للدول النامية حالياً . ويرجع هذا إلى أن دول الغرب لم تعانى من الإستعمار لقرون طويلة كما هو الحال بالنسبة لمجموعة دول العالم الثالث اليوم .

ثالثاً : لم يكن على الدول الغربية خلال مرحلة إنطلاقها الإنمائى أن تتحمل عبء الإلتزامات المالية الباهظة إزاء الخارج في صورة فوائد أو أرباح أو عائدات تدفع للأجانب كما هو الحال بالنسبة للدول النامية اليوم .

رابعاً : لم تواجه الصناعات الوليدة للدول الغربية خلال مرحلة الإنطلاق الإنمائى بها ، صعوبات من جانب إحتكارات وصناعات متقدمة لدول أجنبية كما هو الحال بالنسبة للدول النامية اليوم ، وذلك لعدم وجود نظم صناعية منافسة .

خامساً : أن الدول النامية اليوم تضطر إلى الإعتماد على الدول المتقدمة فى إستيراد التكنولوجيا المتقدمة والحصول على قروض مالية ومادية بشروط مقبولة ، وهذا ما يجعلها تخضع للعديد من الضغوط الإقتصادية والسياسية التى لم تواجه بها الدول الغربية في بداية القرن الماضى .

سادساً : إعتمدت عملية النموالإقتصادى والإجتماعى للدول الغربية على إستنزاف المستعمرات ، وهو عامل غير متاح للدول النامية حالياً إلى جانب أنه مرفوض تماماً فى ظل أخلاقيات القرن العشرين والوعى الدولى المعاصر .

سابعاً : تواجه الدول النامية حالياً بمشكلة عويصة تتمثل فى حدوث الفجوة الديموجرافية (الإنخفاض السريع فى معدل الوفيات مع إستمرار معدل المواليد على إرتفاعه) داخلها فى بداية الأخذ بسياسة التنمية نتيجة إستخدام العقاقير الطبية الحديثة المستوردة من الخارج وتطبيق نظم فعالة للعلاج والوقاية والإرشاد الطبى . وهذا يحدث قبل حدوث التقدم الإقتصادى مما يحد من معدلات النموالإقتصادى ، أو على الأقل تمتص جزءاً كبيراً منه . وهذه المشكلة لم تواجه الدول الغربية في بداية تقدمها الإقتصادى لأن إنخفاض معدلات الوفيات لم يحدث إلا بعد فترة طويلة من بدء التنمية ، وكان فى الواقع وظيفة أو نتيجة للتنمية الإقتصادية ولم يسبقها . وخلال تلك الفترة كانت معدلات المواليد قد إنخفضت هي الأخرى نتيجة لإتساع نطاق الصناعة والتعليم والتحضر ... ألخ ، الأمر الذى أدى إلى إنخفاض معدل التزايد السكانى بها .

ثامناً : وفوق هذا كله فإن الدول النامية تأخذ طريقها للتقدم الإقتصادى فى عصر ظهرت فيه مفاهيم حقوق الإنسان ودولة الرفاهية والتأمينات الإجتماعية ..... ألخ ، الأمر الذى يلقى على عاتق تلك الدول مسئولية مزدوجة وهى ما عبر عنه ميثاقنا الوطنى بالمعادلة الصعبة . فمطلوب من هذه الدول أن ترفع معدلات الاستهلاك وتعميم الرعاية الإجتماعية الشاملة للمواطنين تعويضاً لهم عما عانوه من حرمان تاريخى طويل . وهذه المشكلة لم تواجه الدول الغربية خلال بداية فترة نموها الإقتصادى ، فقد حدث هذا النمو على حساب آلاف وملايين العاملين كما يحدثنا التاريخ وكما يصفه بعض الكتاب الموضوعين فى القرنين التاسع عشر والعشرين .

ومن أجل هذا كله وغيره ، فإن نموذج التحول الإنمائى داخل الدول النامية يجب أن يكون مختلفاً عن النموذج الغربى من عدة جوانب . أبرزها أن التنمية فى تلك الدول

يجب أن تستند إلى خطة تصنعها الدولة إستناداً إلى قطاع عام قوى وقادر على أن يقود عملية التنمية . وهذا لا يتعارض مع إتاحة دور مسئول وموجه للقطاع الخاص فى إطار الخطة السيادية الشاملة للدولة . هذا إلى جانب ضرورة مشاركة الشعب من خلال تنظيماته السياسية والتشريعية ورجال الفكر وأهل العلم فى مناقشة الخطة وإقرارها والإشراف على تنفيذها ومتابعتها . وهذا يعنى تطبيق نظام الإقتصاد الحر الموجه والمنضبط فى إطار خطة سيادية ملزمة لكل القطاعات الخاصة والحكومية والمشتركة والتعاونية . ويمكننا الإستفادة من توجهات الإقتصاد الإسلامى فى هذا الصدد .

ويجب علينا فى النهاية أن نبرز أن رحلة التحديث الحضارى داخل الدول النامية طويلة وشاقة ولا يمكن تحديد مسارها فى شكل مراحل تأخذ شكل القانون العام . ولكنها تتضمن بوجه عام عدة أمور لخصها "هيلبرونز" في أنه يجب أن يتحول الفلاحون الأميون إلى طائفة مثقفة متعلمة ، وأن يتحول ساكنوا الأحياء المتخلفة داخل المدن إلى عمال فنيين داخل المصانع ، هذا إلى جانب رفع مستوى دخول الناس والقضاء على الصفوات الإقطاعية والتقليدية التى ترتبط بتخلف المجتمع ، وظهور صفوات جديدة تتمثل فى رجال العلم والإدارة والسياسة والتنظيم . ويؤكد "إيزنشتادت" أهمية التحلل من التقاليد المعوقة Detraditionalisation وهو أمر يحدث فى نظره كنتيجة لانتشار التصنيع والتعليم وإتساع نطاق الحضرية وخروج المرأة للعمل وتغير بناء العمل أو المهن . وهو ينبه إلى خطورة وقوع المجتمع أثناء فترة التنمية فى خطر النظم الديكتاتورية أو التسلطية كما حدث فى بعض الدول ، نتيجة لعدم مواكبة النظام السياسى للتغيرات البنائية أو السوسيو - ديموجرافية داخل المجتمع وهو يشخص هذه الحالة المرضية في ضوء نظرية "دوركايم" فهذه الحالة تشير إلى فشل فى إقامة مستويات جديدة من التضامن وهو يطلق على فشل النظام السياسى فى مواكبة عمليات التحديث الإقتصادى و الإجتماعى (وهو يعنى بذلك ظهور التحول الإقتصادى التقدمى فى ظل نظم سياسية تسلطية) مصطلح "حدوث تصدع داخل عملية التحديث" Breakowns in modernization وهذا هو عنوان مقالته التى عرض خلالها لهذا الرأى (١٨). ويؤكد "فرانسيس الين" F. Allen نفس الرأى ، حيث ينبه إلى خطورة وقوع المجتمعات فى براثن الشيوعية أثناء فترة التحول الإجتماعى نحو الحداثة أو التقدم ، خاصة وأن الدعاية الشيوعية عادة ماتكون براقة وخادعة لجماهير تلك الدول الذين يتسمون بالأمية الهجائية والفكرية والسياسية . ويذهب "هيلبرونز" إلى أن شعوب دول العالم الثالث خضعوا على مدى قرون طويلة للإستبعاد ولم يألفوا الحرية السياسية ، الأمر الذى

افتقدوا معه النضج السياسي . وهذا هو ما يعرضهم لخطر الوقوع فى براثن القيادات الشيوعية . وإذا ما تحقق هذا المنزلق الخطير فإنهم يجدون أنفسهم يستبدلون سيداً بسيداً آخر . وهكذا يقعون فى شكل أكثر خطورة من التخلف والإستبداد والإستعباد

ولعل كل هذه الآراء تنبثق من أن فكرة التنمية تتعارض مع تسلط أية طبقة معينة أياً كانت هذه الطبقة . فمن أولويات التنمية السياسية تنمية الوعى وممارسة الشورى الديموقراطية داخل المجتمع وإتاحة الفرصة أمام جميع قوى الشعب أو المجتمع للمشاركة الإيجابية فى صنع القرارات السياسية العليا ومتابعة تنفيذها . وهذا يرتبط بالنظام التربوى أو التنشئة الإجتماعية بكافة ميادينها الإجتماعية والإقتصادية والسياسية.

والواقع أن قضية التحديث الحضارى هى على حد قول "ماريون ليفى" M. Levy للتحدى الأعظم الذى يواجه الدول النامية ، والذى يجب خوضه سواء أكانت قيادات هذه الدول على وعى بذلك أم لا . فمسألة التنمية هى بالنسبة لهذه الدول مسألة حياة أو موت . فليس هناك خيار فى أن ننمى أو لا ننمى ، أما حجم التنمية ومعدلات التقدم الإقتصادى وأولويات التخطيط وطبيعة النظام السياسى الذى يقود التحول الإنمائى ونوعية النظام الإقتصادى الأقدر على تحقيق أسرع معدل للتنمية فى ظل نسق القيم القائم داخل المجتمع .. ألخ ، كل هذه الأمور يجب أن تتحدد فى ظل ظروف كل مجتمع على حدة ، وفى ضوء أنساق المعتقدات والقيم والبناءات المعيارية الموجهة للعلاقة بين التقليدية والحداثة ومسارات التحديث

هل هناك مسار واحد للتنمية ، أم مسارات متعددة ؟

يذهب بعض الدارسين لقضية التحديث والتنمية إلى أن هناك مساراً واحداً للتحديث سوف تتجه إليه كل المجتمعات ، وأنها بالتالى سوف تصبح نسخاً متشابهة مع إستمرار عمليات التحديث والتنمية الشاملة داخلها . وعلى الرغم من أن الدراسات الواقعية تكشف عن وجود أوجه للإلتقاء بين المجتمعات الممارسة لعمليات التحديث ، طالما أن التحديث الإقتصادى والسياسى والإجتماعى أو الحضارى بشكل عام يتطلب حدوث تغيرات بنائية ووظيفية فى المجالات الإنتاجية والتكنولوجية والتعليمية والصحية والنفسية والإجتماعية ، غير أن هذا لا يعنى أن كل المجتمعات النامية سوف تصبح نسخاً متطابقة من حيث الأطر الثقافية والإجتماعية والبنائية والنظامية ويمكننا أن نضرب على هذا مثلا بفكرة الإنسان الحديث Modern man فإنها تتضمن مجموعة من

المواصفات العامة - القيمية والسلوكية والفكرية (الإيمان بقيم الوقت والعمل والإنجاز والضبط والإنتاجية والعلم والتخطيط والتجديد ...) ولكن هذا لا يعنى حتمية فرض شكل موحد على كل المجتمعات التى تمر بعملية التحديث . فلا يوجد هدف محدد للتنمية في كل المجتمعات ، كذلك لا يوجد مسار محدد لها . ويضرب لنا "لوير" بعض الأمثلة التطبيقية على هذه الفكرة التى يؤمن بها .

ويمكن القول أن أنصار فكرة أحادية إتجاه التحديث (القول بصياغة غربية أو أمريكية أو ماركسية أو خلافه) ينطلقون من إفتراض يدور حول الثنائية بين التحديث والتقليد Di-chotomy of tradition - modernism. وطبقاً للعديد من النظريات فأن عملية التحديث تسهم فى القضاء على الجوانب التقليدية للثقافة أو إحداث إضطرابات وتحولات أساسية فيها ، ويرون أن هذا التحول أمر حتمى . وعلى الرغم من وجود إختلاف بين ما هو تقليدى وما هو حديث ، فإن عملية التحديث لا تعنى إختفاء الجوانب التقليدية بالضرورة ، فالعلاقة بين التقليدى والحديث تأخذ فى الواقع عدة أشكال ومظاهر وأنماط من التفاعل ، وليس شكلا واحداً كما يزعم بعض الدارسين (١٩).

ويجب أن نشير فى هذا الصدد أن التقاليد فى ذاتها ليست وحدة إستاتيكية Stat-ic unit ، فهى فى حالة دينامية وتتغير بشكل مستقل عن التحديث ، فالتغير عامل أساسى في الوجود الإجتماعى والثقافى ، وهو عندما يتم بشكل تلقائى يظهر التغير بطيئاً وغير ملحوظ على الفترات الزمنية القصيرة نسبياً .

والتغير على المستوى العام المجرد يبدوا بطيئاً ، ولكن على مستوى التفاعل فى الحياة اليومية يتحقق بمعدلات أسرع . ويضرب "لوير" مثالاً على هذا بالعلاقة بين السيد الإقطاعى و بين أقنان الأرض فى أوربا خلال مرحلة القرون الوسطى- Superordinate subordinale Relation . فقد إستمر النمط التقليدى العام لهذه العلاقة داخل المجتمع الأوربى على مدى مئات السنين ، أما على مستوى التفاعل اليومى Every day tife بين السادة والأقنان، فإن أساليب التفاعل كانت فى حالة تغير مستمر ، وقد إستمر هذا التغير يتراكم إلى أن أحدث تحولاً فى النمط التقليدى العام لهذه العلاقة . ففى دراسة قام بها "ميخائيل ميكلين" M. Micklin "التحضر والتكنولوجيا والقيم التقليدية فى جواتيمالا بعض نتائج البناء الإجتماعى المتغير" (٢٠) . وركز فيها على دراسة القيم التقليدية ، وجد أن الجوانب التقليدية فى ثقافة المجتمع تتغير بسرعة أكبر من سرعة

التغير في الجوانب التقليدية ولا يمكن تفسيرها في ضوء برامج التحديث ، وجد أن نسبة كبيرة من الناس ترفض التمسك بهذه القيم ، على الرغم من عدم حدوث تغيرات ذات بال في مجال التحضر أو التصنيع أو التعليم على مدى أكثر من خمسين سنة . وقد دارت القيم التى قام بقياسها حول الصداقة ، ومجالات التفضيل فى مجتمع القرية، والثقة فى الناس عموماً ، وإحترام كبار السن ، والإلتزامات القرابية ، والتقبل الإيجابى أو السلبى لنصيب الإنسان من الحياة . وقد كشفت الدراسة عن علاقة ضعيفة بين السن والتوجه التقليدى على الرغم من أن كبار السن أكثر توجهاً نحو التقليدية بالمقارنة بصغار السن وإن كانت الفروق ليست كبيرة . كذلك فقد كشفت دراسة "ميكلين" عن أن العلاقة بين التعليم والتوجه التقليدى ، علاقة سلبية وإن كانت ليست بدرجة كبيرة، كذلك الأمر بالنسبة للوضع المهنى والتوجه التقليدى . وعموماً فقد كشفت الدراسة أنه كلما قل عمر الشخص وإرتفع مستواه التعليمى ، وإحتل مكانة مهنية أعلى ، كان أقل توجها للتقليدية . والنقطة الأساسية التى تهمنا هنا هى أن هذه التغيرات فى الإتجاهات Attitudinal changes قد حدثت بمعزل عن برامج التحديث ، بمعنى أنها لم تكن وظيفة لأى منها .

ويخلص "لوير" بإستنتاج مؤداه أنه إذا كانت التقاليد يمكن أن تتغير بشكل تلقائى بعيداً عن برامج وعمليات التحديث (التصنيع - التعليم - التحضر - الميكنة الزراعية ....) فإن التحديث يمكن أن يتحقق دون إحداث تحولات جوهرية فى الجوانب التقليدية على المستوى الفكرى أو السلوكى داخل المجتمع (٢١) . وهذا يعنى أن التصنيع لا يؤدى بالضرورة إلى إعادة صياغة الحياة الإجتماعية (النظم والقيم والنماذج الفكرية والسلوكية ....) طبقاً لما هو سائد فى أوربا أو أمريكا أو الإتحاد السوفيتى ... ، فقد يتعاصر التصنيع (التحديث) مع الأساليب التقليدية فى الحياة الإجتماعية ، وهذا هو ما حدث فى إحدى التجارب الصناعية فى المكسيك ، ففى منطقة هناك تسمى « المنطقة الصناعية بكوداد » Ciudad Industrial ، وهى مدينة تم بناؤها خلال سنة ١٩٥٠ ، قام بدراستها « جون بوجى» J. Poggie وقام بدراسه مقارنة بين إتجاهات وقيم الناس داخل المدينة الحديثة وبين إتجاهات وقيم الفلاحين فى المناطق الريفية المجاورة لها . وطبق دراسته على ٩٧ عاملاً فى مصانع المدينة ، و١٨٥ فلاحاً من القرى المجاورة وقد إستهدفت الدراسة الكشف عن أثر التصنيع على القيم والإتجاهات الإجتماعية . وهذا هو ماجعله يأخذ عينة من الريف المجاور لها من أجل الفصل بين أثر التصنيع وأثر التحضر . وتم تقسيم الفلاحين إلى مجموعتين ، مجموعة من كبارالسن ، وأخرى من

صغار السن . وكان متوسط السن في المجموعة الأولى (٥٠) سنة ، ومتوسط العمر في الثانية (٣٥) سنة .أما عينة العمال الصناعيين فقد كان متوسط السن فيها (٣٢) سنة . وقد وجد أن المجموعات الثلاث متباينة بشكل له دلالة من حيث التحصيل التعليمي ، فمتوسط عدد سنوات تعليم العمال ٣.٩ سنة ، ومتوسط عدد سنوات تعليم صغار السن من الفلاحين ٨.١سنة ، وكبار السن من الفلاحين ٧.٠ سنة دراسة . كذلك كانت هناك فروقاً دالة إحصائياً في مجال الدخل ، حيث كان أقل دخل سنوى للعامل يعادل على الأقل ضعف دخل أقل فلاح . وكشف البحث عن أن العمال كانت لديهم تطلعات تعليمية أعلى بالنسبة لأولادهم بالمقارنة بالفلاحين وعلى الرغم من هذه الفروق في محل الإقامة والمهن وسنوات التعليم والتطلعات بالنسبة للأبناء والسن .. ، إلا أن البحث وضح أن الفروق بين الفلاحين والعمال بالنسبة للقيم والإتجاهات قليلة جداً ، حيث يتبنى الفلاحين والعمال معاً إتجاهات محافظة تجاه الأدوار المتعلقة بالجنس والحياة الأسرية Family Life . وإذا كان العمال أكثر حداثة نسبياً ، فإن الفرق ليس بالصورة التي يتوقعها الباحثون من قراءة الأبحاث التي تبالغ في أثر التصنيع في إحداث تغيرات جذرية في الجوانب التقليدية في المجتمع . فقد كشف البحث عن أن ٩٤ ٪ من كل المدروسين (عمال وفلاحين) وافقوا على الرأى الذاهب إلى أن الزوجة يجب أن تطيع زوجها طاعة عمياء في كل الأمور . وإذا كان أعضاء عينة الدراسة قد عبروا عن آراء تعد حديثة - في بعض الأحيان - فإن نسبة الفلاحين والعمال في هذا الصدد كانت متماثلة - مثل التأكيد على أهمية التعليم والتدريب والتخطيط والتفاؤل إزاء المستقبل Future orienta-lio.

وقد أوجز « بوجى» محصلة بحثه بقوله أن «تجربة العمل في المصانع والحصول على المزيد من الأموال لشراء السلع الكمالية ، لها أثرها على حياة الناس ولكنها لم تؤد إلى حدوث إنقسام حاد بين تقليديين Traditionals ومحدثين Moderns . ومن الواضح أن تجربة العمل الصناعي لا تقود الناس بشكل آلي إلى الإنفصال عن ثقافتهم وأن يصبحوا مختلفين بشكل حاد عن الفلاحين الممارسين للزراعة ، إذا إستمر الجميع يعيشون داخل نفس القرى التقليدية ، وقد وجد أن الناس داخل بلدة «سيداد» Ciudad الصناعية والبلاد الريفية المجاورة لها، يتغيرون في ثقافتهم المادية واللامادية - بشكل متماثل . كذلك فإنهم يحتفظون جميعاً بجانب من الفكر والممارسات السلوكية التقليدية . وقد وجد أن التغير لم يكن متوازياً في كل جوانب الثقافة حيث كان التغير في بعض الجوانب أسرع من جوانب أخرى . وهذا يعني أن تجربة العمل الصناعي لم تؤد إلى

تغيرات فارقة فى مجال الثقافة اللامادية (٢٢) .

ويؤكد «لوير» أن بعض الجيوب التقليدية Pockets of traditionalism تظل قائمة ولها القدرة علي مقاومة التغيرات التى تحدث فى المجتمع .

وهذا ما تؤكده دراسة «إميليو ويلمز» E. Willems بعنوان «الريفية والمدنية: الإستمرار والتغير الثقافى من المنظور التاريخي : الحالة الأوربية » (٢٣) وقد كشفت الدراسة عن أن قرية «نيل» Neyl و هى قرية صغيرة قريبة من مدينة «كولون» Co-logne الصناعية إستمر أهلها محافظين على الأساليب التقليدية في الفكر والسلوك علي مدى سبعين سنة، على الرغم من حدوث تغيرات كبرى على مستوى المجتمع الألمانى العام حيث إنتقل المجتمع خلال هذه الفترة من مرحلة ما قبل التصنيع إلى مرحلة التصنيع الواسع . وقد إحتفظت هذه القرية ببنائها الثقافى التقليدى على الرغم من تفاعلاتها وعلاقاتها المستمرة مع المدن المجاورة ، خاصة مدينة «كولون» الصناعية ، تلك العلاقة التى تمتد إلى القرن الثالث عشر الميلادى . فمنتجات القرية - الزراعية والسمكية يتم تسويقها من خلال سوق المدينة وقد حدثت تغيرات كبيرة فى مدينة «كولون» فى ثقافتها المادية والمعنوية ،وهنا يكون السؤال هو : ما هو تأثير هذا التغير على قرية «نيل» ؟ تشير الدراسة أن نمو المدينة صناعياً ساعد القرية إقتصادياً نتيجة لإتساع حجم السوق ، الأمر الذى أدى إلى إزدهار الحياة الإقتصادية فى القرية . يضاف إلى هذا أن القرويين صاروا يقبلون على التجديدات التكنولوجية والعلمية فى المجال الزراعى ، الأمر الذى ساهم فى رفع المستوى الإنتاجى وبالتالى المستوى الإقتصادى للقرويين . ولكن على الرغم من هذا الإحتكاك الثقافى التاريخى والمعاصر والمكثف ، إلا أن القرويين رفضوا طريقة الحياة الحضرية وظلوا محافظين على علاقاتهم التقليدية القديمة وأساليبهم التقليدية في التفكير والسلوك ، ولم تستحوذ عليهم الطريقة الحضرية للحياة Urban way of life . ويؤكد "ولمز" أن التباين بين طريقة الحياة الريفية فى «نيل» وبين طريقة الحياة الحضرية فى «كولون» ظل قائماً على الرغم من ظهور عدة متغيرات كان يفترض أنها تسهم فى حدوث تحول فى طريقة الحياة التقليدية فى القرية ، أهمها زيادة الإحتكاك الثقافى مع «كولون» من خلال إنشاء خط جديد وسريع للمواصلات بينهما ، وزيادة عدد سكان القرية أربعة أضعاف بين عامى ١٨٧١ ، ١٩٢٥ ، وحدوث تحولات فى إستخدام الأرض ، حيث خصصت أجزاء من أرض القرية للتدريب العسكرى ، وللسباق ، ولإنشاء محطة للصرف الصحى .... الأمر الذى أدى بأصحاب هذه الأراضى

إلى الإلتحاق بالعمل الصناعى فى «كولون» ومن الغريب أن «ويلمز» يشير إلى أن هذه التغيرات ساعدت القرويين على الحفاظ على طريقتهم التقليدية فى الحياة ، وقد وظفوا دخولهم الجديدة أو الزيادة فى دخولهم فى دعم هذه الطريقة - أساليب اللبس وبناء المنازل وعادات الطعام والعلاقات الإجتماعية والإرتباط بالأرض ونمط الصداقات التقليدية وتفضيل إنتاج الطعام الذى يستهلكونه فى منازلهم وعدم شرائه من الخارج . كذلك ظل القرويون ينظرون إلى التعليم بنفس النظرة التقليدية ، حيث لا يحتل لديهم قيمة عالية . وظلت الممارسات التقليدية سائدة فى مجال الدين والطب والترويح (الشرب ولعب الورق والرقص فى حانات القرية .... ، وهذا يعنى أن القرويين إستخدموا الحضارة الصناعية للمدن المجاورة فى دعم بناء الثقافة التقليدية للقرية (٢٤) .

وهناك العديد من الدراسات الميدانية التى تكشف عن دعم التحديث الإقتصادى للأنماط التقليدية للفكر والسلوك داخل بعض المجتمعات ومثال هذا دراسة « هويتكر » Whitaker فى شمال « نيجيريا » بعنوان « عملية إختلال التوازن فى مجال التغير السياسى » (٢٥) . وقدمت الدراسة عدة أمثلة على إستمرار التقليدية فى ظل التحديث، ونكتفى هنا بمثال واحد . فعند محاولة فحص الوضع الإجتماعى لأعضاء المجلس النيابى مابين سنة ١٩٥٦ ، ١٩٦١ ، وجد أن ٧٥ ٪ من الأعضاء المنتجين ينتمون إلى الأسر الحاكمة التقريرية (وكان المعيار الذى قاس عليه الخلفية الإجتماعية المكانة الإجتماعية للاباء) . وفى مابين عامى ١٩٦٠ ، ١٩٦٦ وجد أن نسبة المنتخبين للمجلس النيابى من القيادات التقليدية أو أعضاء الأسر التقليدية الحاكمة قد إرتفعت . وهذا يعنى أن الأسر الحاكمة التقليدية إحتفظت بموقعها كصفوة سياسية Elite position على الرغم من حدوث تغيرات إجتماعية تحديثية فى « نيجيريا » ويفسر « هويتاكر » هذه الظاهرة بأن أبناء الأسر المذكورة إستطاعوا دعم مراكزهم المنسوبة Ascribed بمنجزات حولت مراكزهم التقليدية إلى مراكز قائمة على الإنجاز إلى جانب كونها مراكز منسوبة . ولعل ما ساعده على ذلك تميزهم التعليمى حيث أنهم يمثلون صفوة المتعلمين . وتبرز هذه النقطة إذا علمنا أن نسبة المتعلمين فى « نيجيريا » لم تصل إلى ٢٪ بين سنة ١٩٥٦ ، ١٩٦٠ بينما كانت النسبة بين أعضاء البرلمان لنفس المدة ٥ر٧ ٪ . وهذا يعنى أن النظام التعليمى دعم قوة أبناء الطبقة الحاكمة التقليدية هناك .

هذه الدراسات وغيرها تؤكد عدم وجود مسار محدد للتحديث ، وأن البناء الثقافى التقليدى يمكن أن يتغير بمعزل عن عمليات التحديث . وهذه العمليات يمكن أن تدعم البناء التقلىدى ، أو تحول دون تغيره أو حتى تقلل من معدلات هذا التغير . وهذا لايعنى

إنكار إرتباط التحديث بمجموعة من المتغيرات النمطية المحددة ، ولكن يعنى إنكار القول بوجود مسار واحد للتحديث أو القول بأن التحديث سوف يؤدى إلى صياغة متماثلة للبناء والنظم والتنظيمات الإجتماعية وللأنساق الثقافية ونمط الشخصية فى كل المجتمعات الإنسانية . فهناك عدة مسارات وأنماط متباينة للتحديث وهذا يرجع إلى عدة أسباب منها تباين الأنساق التقليدية التى تنبثق من خلالها عمليات التحديث ، وتباين الأسس التى تقوم عليها هذه العمليات . وتباين أهدافها ومنطلقاتها الأيديولوجية أوالعقائدية أو الفلسفات الإجتماعية التى توجهها .

وبقول آخر فإن إتجاه التحديث وأهدافه ليست ذات طبيعة نمطية عامة ولكنها تعتمد على السياق الثقافى والإجتماعى والتاريخى للمجتمع ، أو على مايطلق عليه «لويد فوارز» L. Fallers الميراث التقليدى Traditional heritage لكل مجتمع . وقد قام الباحث المذكور بدراسة ركز فيها على الطريقة التى يتغير من خلالها نسق التدرج الإجتماعى أثناء عمليات التحديث وذلك فى غرب أفريقيا . فقد وجد أن الديمقراطية السياسية هناك التى إرتبطت بالتحديث لم تنبثق أساساً من عمليات التحديث ولكنها إرتبطت فى المحل الأول بالتقاليد الخاصة بالمنطقة وإنبثقت عنها وليس عن عمليات التحديث المستخدمة فى المنطقة . (٢٦) ويشير «فوارز» إلى أن هذه الديمقراطية السياسية التى صاحبت عملية التحديث صدرت عن التقاليد التى تركز على مبدأ المساواة بين البشر Traditional egalitarianis فى غرب أفريقيا بغض النظر عن الإختلافات الطبقية والإقتصادية . . . وهذا على عكس الجمود والتحجر الطبقى والتمايز الإجتماعى الصارم الذى ساد أوربا خلال فترة القرون الوسطى . ويشير بعض المحللين إلى أن الديمقراطية الغربية ظهرت كرد فعل مضاد للتسلط الكنسى والجمود الطبقى والتمايز الإجتماعى الصارم خلال الفترة المذكورة ، وهو ما لم يوجد فى غرب أفريقيا (٢٧) . وقد إرتبطت برامج التحديث فى أفريقيا بنظام الحزب الواحد وبالمركزية الحكومية الشديدة . ذلك لأن أغلب الدول الأفريقية تتألف من مجموعة متباينة من التجمعات القبلية ، تجمع بينها حدود سياسية فرضتها القوى الإستعمارية بشكل تعسفى ، كذلك جمع بينها النضال المشترك ضد هذه القوى الاستعمارية . ويلاحظ أن هناك صراعات تقليدية لها جذورها التاريخية بين هذه القبائل ، الأمر الذى يجعل وحدة الأمة فى أحسن الأحوال وحدة مزعزعة قابلة للإنفصال فى أى وقت . وهذا هو سبب المركزية الحكومية الشديدة وتركيز الحكومة علي برامج التحديث والتنمية تحقيقاً للإستقرار والأمن السياسى والإجتماعى ولعل هذا هو ما جعل الصفوة فى هذه

المجتمعات تتألف فى غالبيتها من الموظفين البيروقراطيين وليس من رجال الأعمال ذوى القدرات الريادية وهذا على عكس ما حدث فى تجربة التحديث والتنمية فى أوربا .

وإلى جانب هذه الفروق السابقة ، هناك فروق بين تجربة التحديث فى أوربا وأفريقيا تتصل بطبيعة الجماعات المهنية . فالعاملون فى الصناعة الأوربية لم يكن أمامهم غير هذا العمل لكسب الرزق ، فلم يكونوا أساساً فلاحين . أما فى تجربة التصنيع فى أفريقيا فقد دخلت الصناعة فى منافسة مع مزارع المحاصيل المدرة لعائد نقدى كبير ، من حيث محاولة إجتذاب اليد العاملة . فهناك مزارع القطن والبن والكاكاو .... بكثرة ، وهى مزارع مربحة للغاية . وقد وجدت نسبة كبيرة من العمالة غيرمستقرة حيث كانت تتذبذب بين العمل الصناعى والعمل الزراعى ، أو بين العمل الحضرى والعمل الريفى . وهذا يعنى أن الصناعة فى أفريقيا إفتقدت العمالة الملتزمة المنضبطة (٢٨) .

وبالإضافة إلى السياق التقليدى Traditional conlext المختلف عن السياق الغربى نجد أن الأمم الأفريقية تنطلق فى عملية التحديث من أسس متباينة . وقد ميز «كوداك» Chodack فى دراسة له بعنوان « التنمية المجتمعية » (٢٩) بين ثلاثة أشكال للتحديث طبقت فى أفريقيا جنوب الصحراء وهى على النحو التالى بإيجاز :

١ - تحديث ناجم عن التصنيع .

٢ - تحديث تلقائى ناجم عن تحدى أو مواجهة الدول المتقدمة .

٣ - تحديث مخطط ناجم عن أنشطة حكومة مقصودة .

ويطلق بعض الباحثين مثل «كير» Kerr على الشكل الثانى من أشكال التحديث «الإجبار على المقارنة » Commpulsion of comparison وهذا يعنى أن الوعى بجوانب التقدم لدى الدول الأكثر تطورا وهى فى هذه الحالة الدول المستعمرة ، كان بمثابة المثير والحافز على التحديث والتنمية تخلصاً من الإستعمار بكافة صوره وأشكاله. وهذا يعنى إمكان تفسير التحديث فى ضوء مايطلق عليه «أرنولد توينبى» التحدى والإستجابة Chalenge and responce . وفى ضوء هذا التصور يتحقق التحديث من خلال الإنتشار Diffusion والتفاعل الثقافى Acculturation أو التحديث الناجم عن التفاعل الثقافى (٣٠) Acculturalive modernization.

ويمكننا في هذه الفكرة تفسير ظاهرة الهامشية الثقافية لدى بعض الأفارقة ، حيث صاروا مغتربين عن أساليبهم القبلية التقليدية ، في الوقت الذي لم يتحولوا إلى الطابع الغربي فكراً وعقيدة وسلوكاً أما النمط الثالث من التحديث وهو مايطلق عليه «كودك» التحديث الموجه أو المستثار والذي يتحقق من خلال جهود مقصودة لتطوير كافة الأجهزة الحكومية والأهلية داخل المجتمع كالإدارة والتعليم والزراعة والجامعات ومراكز البحوث .. وتحديث التنظيمات السياسية وأساليب الممارسات السياسية - مثل تعميم حق الإقتراع العام - وتحديث أساليب الإتصال .... ويشير «كودك» إلى أن جوانب التحديث هذه تستثار وتتحقق قبل إكتمال جوانب التنمية الصناعية داخل الدولة (٣١) .

ويمكن التاريخ لبداية التحديث المستثار أو الموجه في أفريقيا بالعصر الإستعماري، وبعض جوانب التحديث تبنتها الأجهزة الإستعمارية ذاتها تحقيقا لمصالحها الإقتصادية . وكانت إحدى المشكلات الكبيرة التي كان على الحكومات الأفريقية مواجهتها - كما يشير إلى ذلك «كودك» هي مشكلة التمزق الإجتماعي والصراع القبلي ، أو مشكلة الإنتماء والولاء السياسي . ولهذا فقد ركزت هذه الحكومات بشكل كبير على بناء ودعم الذاتية الوطنية أو الهوية القومية National identity.

وتمثل التجربة التنزانية محاولة تحقيق التحديث دون اللجوء إلى التصنيع وهذه التجربة تلقى ضوءاً على النقطة الثالثة والتي تتعلق بتباين الأيديولوجيات الموجهة لبرامج التحديث . وقد كانت هناك أيديولوجيا متميزة ووجهت تجربة التحديث في تنزانيا ، صاغها مؤسس الدول وأول رئيس لها وهو «جوليوس نيريري» وتدور هذه الأيديولوجيا حول الفكرة التي تعبر عنها اللغة السواحيلية Ujamaa وتشير إلى دعم النمط القرابي التقليدي Traditional kinship pattern وهو أساس التنمية التنزانية . وقد مزج « نيريري» بين هذا النمط وبين تصوره عن الإشتراكية مركزا على أيديولوجية أفريقية متميزة تركز على التحديث بمعزل عن التصنيع . وهذه الأيديولوجيا تعارض النظام الرأسمالي بشكله الغربي ، كما تعارض النظام الإشتراكي بشكله الماركسي Doctronaire socialism . وتقوم هذه الأيديولوجيا الأفريقية عند «نيريري» على التركيز على أن المجتمع العام ليس إلا إمتداداً للنسق العائلي ، والتركيز على مفهوم الأسرة الأفريقية التي تضم كل الأفارقة وليس أبناء «تنزانيا» وحدهم . وتؤكد هذه الأيديولوجيا أن التحديث ينطلق من مفهوم التعاون الأسري وليس من الإستغلال الرأسمالي ، ولا الصراع في كل أشكاله كما هو في الإشتراكية الدجماطيقية ، وتركز

على أن الأمة (كل الشعب) هي الموجه لحركة التنمية . وعلى الأمة أن تبحث عن الحلول لمشكلات المجتمع من واقع الثقافة التقليدية حتى تكون الحلول أصيلة ونابعة من الواقع وليست مستوردة من الخارج .

وإستناداً على هذه الأيديولوجيا التي تركز على الأصالة الأفريقية كان التركيز على التنمية الزراعية ، وتطوير المجتمعات الريفية ، تجنباً للتشويه الإجتماعي والإقتصادي والثقافي الذي يحدث عادة من التركيز على تنمية المناطق الحضرية وإهمال المناطق الريفية .

وهذا يعني أن الأيديولوجيا التنزانية سارت بالتنمية في مسارات تختلف تماما عن المسارات الغربية مما يؤكد تعدد هذه المسارات والأهداف بتعدد الأيديولوجيات .

ويمكننا أن نلقى مزيداً من الأضواء حول العلاقة بين التحديث والجوانب الثقافية التقليدية داخل المجتمع ، من خلال دراسة التجربة الهندية في القارة الأسيوية . ويكفي أن ندرس محصلة التحديث في إحدى المدن الهندية وهي «مدراس» من خلال الصورة الشمولية التي قدمها لنا أحد الباحثين الهنود وهو «ملتون سنجر» ويذهب الباحث المذكور إلى «أن هناك تعاوناً متبادلاً بين الإتجاهات التقليدية والتحديثية في المدنية ، فلا تناقض بين الإثنين ، مما يدحض النظريات الثنائية Dichotomy المطروحة في الفكر الغربي . فالتقليدية في بعض المجتمعات تدعم التحديث ، كما أن التغيرات التحديثية تدعم في حالات كثيرة الثقافة التقليدية القائمة داخل المجتمع . ولايشير التحديث إلى كل ماهو مستورد من الخارج ، لأن هناك الكثير من التجديدات التحديثية تنبثق من البناء الثقافي الداخلي أو من داخل النسق الإجتماعي ، وهذا هو معنى أن التغير أمر طبيعي ومستمر. ويعالج «سنجر» أمر شديد الصلة بالبناء التقليدي للمجتمع الهندي وهو علاقة الدين بالتنمية أو التحديث ، حيث يري أن التساؤل حول موقف الدين الهندي من التنمية دعماً أو تعويقاً شغل الكثير من الدارسين لهذا المجتمع . ويؤكد الباحث المذكور أن أولئك الذين خرجوا من دراساتهم إلى أن الدين الهندي قد عوق التغير الإجتماعي التنموي بنوا أحكامهم وإستنتاجاتهم على فهم خاطىء للكتب المقدسة لدى طائفة الهندوسHindu scriptures وذلك لأن الباحثين الغربيين يفشلون عادةً في فهم دلالات المعاني والمفاهيم الواردة في هذه الكتب ، وفهم كيفية تأثير هذه المعاني على فكر وسلوك الهنود . كذلك فإن أغلب الباحثين الغربيين فشلوا في فهم الخصائص الفريدة للديانية الهندية Indi-vidualism of india

ويذهب بعض الدارسين مثل «فيبر» Weber إلى أن هناك جانبان أساسيان من جوانب الديانة الهندية يمثلان معوقا أساسياً أمام التغير الإنمائى فى المجتمع الهندى وهما :

أ - الجانب المتعلق بالنظام والطقوس الطائفية Cast ritualism.

ب - بعض المعتقدات خاصة مثل تلك التى تتعلق بالإيمان بالقدر وإعادة الميلاد أو البعث Rebirth ، والواجب ، والخلاص Salvation من خلال الهروب من العالم الحالى.

ويذهب «ماكس فيبر» إلى أنه فى ظل هذا النسق العقائدى الهندوسى يستحيل تحقيق العقلانية والرشد فى النظام الإقتصادى (الذى يرتبط عنده بالنظام الرأسمالى القادر على تحقيق النمو الإقتصادى والإجتماعى) . ويؤكد علماء الدين الهندى أن «فيبر» أخطأ فى فهم الهندوسية ، فإذا كان هذه الفهم الفيبرى صحيحا ، فكيف نفسر الإنجازات الكبرى لدى الهندوس مثل بناء المعابد والسفن وإقامة الإمبراطورية والدخول فى العديد من الحروب والإنتصار فيها وإحراز تقدم كبير فى الزراعة والصناعة الحرفية وفى التجارة ... ؟ كذلك فإن هؤلاء العلماء يرون أن «فيبر» فشل فى فهم العلاقة بين البناء العقائدى والشعائرى وبين الحياة اليومية للهنود (٣٣)

ويطرح «سنجر» سؤالاً بصدد هذه القضية وهو : إذا كانت المعتقدات والممارسات الدينية التقليدية لاتتسق مع متطلبات التحديث والتنمية ، فماذا يحدث للبناء التقليدى الهندوسي عندما يحاول المسؤلين إدخال عملية التحديث داخل البناء الإجتماعى لمجتمع الهندى ؟ - ويناقش «سنجر» هذا السؤال من خلال التركيز على علاقة التحديث بنمط الأسرة الممتدة Joint family أو الأسرة الكبيرة الممتدة ومصيرها فى ظل العمليات التحديثية . ويذهب إلى أنه على عكس توقعات الغربيين ، وعلى عكس التجربة الغربية ، فإن هذا النمط الأسرى لم يتفكك ولم يتحول إلى أسر صغيرة أو بسيطة أو نواة -Nucle ar Family ، ذلك لأن أعضاء الأسر الكبيرة الذين إضطروا للعمل فى الصناعة فى المناطق الحضرية إحتفظوا بكل علاقاتهم وإلتزاماتهم وولاءاتهم لأسرهم الكبيرة فى المناطق الريفية . وهو يلاحظ بدأ حدوث بعض التحولات فى بناء هذه الأسر فى المناطق الحضرية ، غير أنه يؤكد أن هذا النمط الأسرى لا يتناقض مع متطلبات الحياة الحضرية أو العمل الصناعى . وعلى العكس فإن هذا النمط يدعم الحضرية والحياة الصناعية من بعض الجوانب ، مثل الإسهام فى تقديم متطلبات تعليم أعضاء الأسرة

وإعدادهم مهنياً وعلمياً ، هذا إلى جانب الإسهام فى تقديم رأس مال تعاونى لإقامة مشروعات صناعية ريادية فى بعض المجالات .

ويشير «سنجر» إلى أن نصف القيادات الصناعية فى « مدراس من طائفة «البراهمة» Brahmans ، على الرغم من أن من يقرأ عن هذه الطائفة من غير المعايشين لها – من خارج الهند – ربما يستنتج أن متطلبات الطقوس اليومية لهذه الديانة تتطلب وقتاً يومياً طويلاً مما يتعارض مع نظام العمل والحياة الصناعية . وهو يؤكد أن هذة القيادات الصناعية قادرة على التوفيق ببساطة بين متطلبات النظام الصناعى من جهة ومتطلبات النظام العقائدى والشعائرى من جهة أخرى ولاصراع أو تناقض بين النظامين .

ويذهب «سنجر» إلى أن العلاقة بين النظامين تشبه العلاقة التى تحدث عنها «فيبر» بين النظام الرأسمالى وأخلاقيات المحتجين خاصة أتباع « كالفين» . فقد إعتادت هذه القيادات الفصل بين جوانب العمل الصناعى وبين الجوانب المحلية والعائلية ، على أساس أن الجانب الأول يمثل التحديث الذى لا تخلوا من عناصر تقليدية ، وأن الثانية تمثل التقاليد التى لا تخلوا من جوانب حديثة .

وقد أدت محاولات التوفيق بين جانبى التقليد والحداثة فى المجتمع الهندى إلى ظهور بعض المتغيرات الجديدة فى مواقف العمل ، تختلف عن تلك التى توجد خارج مواقف العمل . فأبناء الهندوس الذين يعملون فى الصناعة يزاملون أبناء الطوائف الأخرى ويتعاونون معهم ويشاركونهم فى العمل وفى تناول الطعام وفى كل الأنشطة الأخرى ، ولكنهم هم أنفسهم لا يفعلون ذلك خارج نطاق العمل حيث يطبقون بعض الضوابط التقليدية المتعلقة بتحريم الإتصال بين أبناء هذه الطائفة وأبناء الطوائف الأخرى والمتعلقة بممارسة طقوس إزالة النجاسة فى حالة حدوث الإختلاط . وهذا يعنى أن أبناء الهندوس أصبحوا يفصلون بين مواقف العمل بمتطلباتها الجديدة ، ومواقف الحياة العامة بضوابطها التقليدية . ففى المواقف الأولى تعطل بعض الممارسات الدينية أو الطائفية بينما تطبق تماماً فى المواقف الثانية . وهذا يعنى أن التصورات ونسق الأفكار التى تطبق فى مواقف العمل ، يخلعها الإنسان عندما يخرج من العمل . تماماً كما يخلع ملابس العمل المهنية ويرتدى الملابس المحلية التقليدية . وهذا الفصل بين المواقف Compartmentalization ميكانزم مألوف لدى كثير من المجتمعات وليس وقفاً على الهند ، ففى الولايات المتحدة الأمريكية نجد نفس الأمر بالنسبة للعلاقة بين البيض

والزنوج - فهم يتعاونون معاً فى مواقف العمل من حيث ممارسة العمل والأكل وكل الأنشطة الترفيهية - فى الوقت الذى يرفض البيض السكن بجوارهم أو مجالستهم أو مشاركتهم فى الحياة الإجتماعية خارج مواقف العمل (٢٤) .

وبتطبيق ميكانزم الفصل بين المواقف ، ينظر الهندوس فى الهند إلى مواقف العمل على أنها مواقف محايدة طقوسياً Ritually neutralized لا ينطبق عليها المعايير المتعلقة بالإتصال الطائفى ولا بالتطهر من النجاسة . ويشير «سنجر» إلى أن هؤلاء القادة الصناعيين من الهندوس يحتفظون بالإلتزام الدينى ، وأن قل وقت الممارسات الدينية من جهة ، وظهرت بعض المتغيرات المستحدثة مثل ظهور فكرة الإنابة فى ممارسة الشعائر الدينية Vicarious Ritualization من جهة أخرى . فبدلاً من قضاء من ٤ - ٦ ساعات يومياً فى الممارسات الدينية ، إكتفى بربع ساعة إلى نصف ساعة فقط . كذلك فإن بعض القيادات يستيقظون مبكراً لأداء هذه الطقوس ، وبعضهم يؤديها خلال فترة حلاقة الذقن والإغتسال ، وبعضهم يؤجل أداؤها لحين بلوغ سن متقدمة . وهذا يشير إلى حدوث تغيرات كيفية في نسق الممارسات الدينية حدثت من أجل التوفيق بين النسق العقائدى من جهة والنسق الصناعى من جهة أخرى . . . ونوجز سنها أهم هذه التغيرات التكيفية فيمايلى : (٢٥)

١ - تتجه القيادات الصناعية إلى التحديث من خلال قبول وتطبيق التجديدات الحضرية الناجمة عن الحياة الصناعية .

٢ - تتجه هذه القيادات إلى إعادة صياغة الأساليب التقليدية لحياتهم من أجل الإبقاء على ما يعتقدون أنه جوهر ثقافتهم التقليدية ودعمها .

٣ - حدث تغير ملحوظ فى أساليب الممارسات الطقوسية ، وفى بعض الجوانب التقليدية الأخرى ، غير أن أقل تغير حدث كان فى مجال البناء والعلاقات الأسرية .

٤ - حدث تغير كبير فى مجال الصناعة والمهن وأساليب الحياة ، مع الإحتفاظ بجوهر الممارسات الثقافية التقليدية .

٥ - وعلى الرغم من عمليات التحضر والتصنيع الجارية في مدينة "مدراس" فإن هذا لا يعنى أنها تحولت أو سوف تتحول إلى مدينة صناعية على النسق الغربى .

٦ - هناك حرص من أبناء المجتمع على قبول وإدماج التغيرات التجديدية فى إطار الثقافة المحلية ، أو تطبيع التجديدات مع الحفاظ على الثقافة المحلية الطبيعية التى تجمع بين التقليدية والحداثة .

٧ - ومع قبول التجديدات التكنولوجية تعاد صياغة بعض العناصر الثقافية التقليدية Indigioous culture وبعض الممارسات ، مثال هذا ظهور فكرة التفويض فى الممارسات الثقافية والروحيه محل بعض الطقوس القديمة . . .

ويمكننا إيجاز أهم نتائج دراسة «سنجر» فى أنه ينظر إلى التقاليد فى المجتمع الهندى على أنه نسق ثقافى له ذاتيته الخاصة ، يحدث من خلاله القبول الإنتقائى للتجديدات والتكيف مع المتغيرات المستحدثة . ولا تقبل المتغيرات الجديدة ، إلا من خلال منحها الشرعية والمعنى من جانب هذا النسق الثقافى . وهذا النسق هو الذي يشكل التجديدات ويصبغها بصبغة فريدة ، وفى نفس الوقت يتأثر هذا النسق بدوره بهذه التجديدات مما يشير إلى علاقة جدلية بينهما . وبقول آخر فإن ظهور الحياة الصناعية الحضرية الحديثة لا يعنى إلغاء التقاليد أو القضاء عليها كما يزعم أنصار الثنائيات - ذلك لأن الجوانب التقليدية والحديثة يتعايشان معاً وينموان معاً ويدعم كل منهما الآخر ويتساندان فى شكل تأثير متبادل .

وإذا إنتقلنا إلى اليابان فإننا نجدها أكبر مثل على خطأ فكرة وجود إتجاه واحد يتجه إليه البناء الإجتماعى والثقافى للمجتمع تحت تأثير التحديث والتنمية ، حيث ضرب هذا المجتمع أكبر مثل على إمكان تحقيق أقصى درجة للنمو والتحديث تفوق الحد الأوربى والأمريكى ، فى الوقت الذى يحتفظ فيه بالبناء التقليدى في ظل التوجهات العقائدية والأيديولوجية القديمة الخاصة بهذا المجتمع - ويكفى أن نرجع الي الدراسات الإجتماعية التى أجريت حول هذا المجتمع - مثل دراسة « تشى ناكانى » عن الإنسان اليابانى ، ودراسة « بريان بيدهام » بعنوان « اليابان قوة عظمى من نوع جديد » *

* أوضحت آراء هذين الكاتبين فى الفصل الخامس فى فقرة مشكلة التطابق أو إنعدام التطابق بين التقليديه والحداثه .

مراجع الفصل الثانى

(1) Allen , F.op cit p. 343 .

(2) Ibid .

(3) DeSola Pool , Ithiel ' The role of communication ın the process of modernization and technological change . See Allen op. cit , p 344
(4) Allen : op . cit . p . 352 .

(5) Heilbroner , Robert : The great acsent : N. Y. Harper and Row 1963 p. 104 .

(6) Allen : op . cit p. 354 .

(7) Ward , Barbara : The rich nations and the poor nations , N. Y. W. W. Norton , 1962 .

(8) Allen : Ibid p . 355 .

(٩) دكتور نبيل السمالوطى : علم إجتماع التنميه – الفصل لأول – مدخل التحضر .

(١٠) من أهم من تحدثوا عن الإتصال ذى المرحلتين « اليوكانز » وبول لازار سفيلد وأهم دراسه لهما هى :

Personal influence . N. Y. The Free press 1949 .

(١١) هناك العديد من الدراسات التى أجراها « إنكلز » ورفاقه فى جامعة «هارفارد » وهى مذكوره فى دراسه « الين » وأهم هذه الدراسات :

Inkeles , Alex : Making men modern : On the causes and consequences of individual change in six developing countries - American Journal of sociology - Vo 1 -75 .

No . 2 (September 1969) 203 - 225 . Inkeles : The modernization of men : in Weiner , Myron (ed) Modernization ; The dynamics of growth

: N. Y. Basic Books Inc 1966 .

(12) Smith . D. H. and Inkeles . A : The OM scale : A comparative socio - psychological measure of individual modernity - in - Sociometry - Vol 29 - 1969 pp . 358 - 377 - see also - Inkeles - Participant cilizenship in six developing countries : The American political science review - Vol L XIII - 4 - December 1969 .

(13) Wellisz . Stanisiaw : The modernization of technology ; chapter I in Weiner ; op . cit .

(14) Galbrith ; Economic development in perspective : Cambridge - Harvard university press 1962 p . 49 .

(15) Rostow . Walt W. The stages of economic growth : Cambridg university press 1960 .

(16) See the proceedings of the confrence held by the international economic N. Y. Martin's press 1963 .

(17) Nisbet . Robert A Social change and history : Oxford university press 1969 .

(18) Eisenstadt : Breakdowns in modernization : in Economic development and cultural change - Vol - Xii - No . 5 July 1964 - 315 - 367 .

(19) Robert . H. Lauer : prespectives on social change : Allen and Bacon Inc Boston . London . Sydny . Toronto 1977 P. 322 .

(20) Michael Micklin : Urbanization . Technology and traditional Values in Guatemala : some consequences of a changing social structure : Social Forces 47 - 1969 pp. 438 - 446 .

(21) Lauer op . cit . 322 .

(22) Ibid . p . 324 .

(23) Emilio Wellems : Peasantry and city : Cultural persistence and

change : A European case : American Anthropologist 72 - 1970 - pp. 528 - 544 .

(24) Lauer - op. cit . P. 324 .

(25) S. C. Whitaker : A dysrhithmic process of political change : World Politics 29 1967 pp 190 - 217 .

(26) Lioyd Fallers : Iniquality : Social stratification reconidered : Chicago : University of Chicago press 1973 pp. 89 - 148 .

(27) Lauer - op. cit . p. 326 .

(28) Ibid .

(29) Szymon Chodack : Socittal development . N. Y. Oxford university press 1973 pp. 172 - 173 .

(30) Lauer : op . cit .

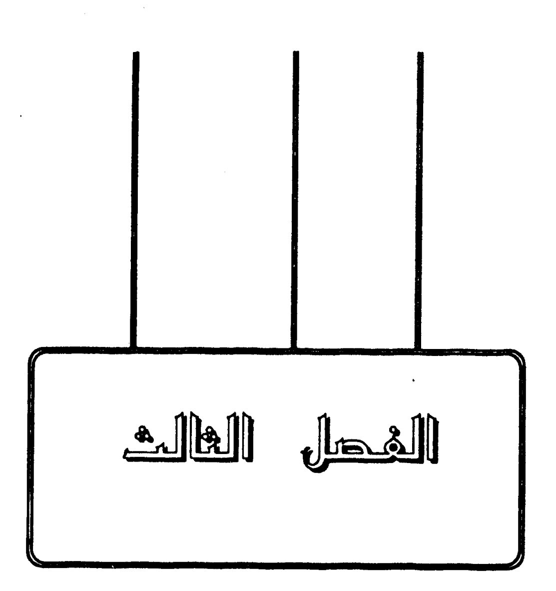
(31) S. Chodack . op . cit . p. 260 - 268 .

(32) Milton Singer : When a great tradition modernizes N. Y. Paraeger publishers 1972 .

(33) Ibid . p. 275 .

(34) R. Lauer . op . cit p. 329 .

(35) Ibid .


الفصل الثالث

الفصل الثالث

الجوانب النفسية للتنمية الإقتصادية

١ - مقدمة .

٢ - التنمية والتحديث السيكولوجي .

٣ - العوامل البشرية فى التنمية .

٤ - الشروط النفسية والإجتماعية فى التنمية .

٥ - نظرية القدرات الريادية والتنظيمية (شومبيتر) .

٦ - نظرية الدافعية للإنجاز (ماكليلاند) .

٧ - نظرية نماذج الشخصية (هيجن) .

٨ - النظرية السلوكية فى التنمية الإقتصادية (كنكيل) .

٩ - مناقشة عامة للنظريات السيكولوجية .

١٠ - مراجع الفصل الثالث .

مقدمة :

إذا كان الإقتصاد يلعب دوراً محورياً فى حياة الشعوب ، فإننا لا يمكننا أن نفصل النظام الإقتصادى داخل أى مجتمع عن البناء الإجتماعى والحضارى لذلك المجتمع . ولا يمكننا فهم النظام الإقتصادى داخل أى مجتمع إلا بوصفه إفرازاً إجتماعياً وتاريخياً لهذا المجتمع . وبنفس المنطق يمكن القول بأنه إذا كانت التنمية الإقتصادية هى المحور الأساسى الذى تدور حوله التنمية الشاملة أو التحديث الحضارى للمجتمعات التقليدية ، فإنه لا يمكن إطلاق برامج فعالة للتنمية الإقتصادية دون فهم موضوعى للواقع الإجتماعى والتاريخى لذلك المجتمع ، ودون إستحداث شبكة من التحولات الأساسية فى جميع نظم ومتغيرات المجتمع المدعمة للتخلف سواء على المستوى الأسرى والسياسى أو الإقتصادى أو الإدارى . . . ألخ . ويؤكد أغلب الباحثين أن الصناعة هى المفتاح الأساسى للتنمية الإقتصادية وبالتالى للتنمية الشاملة (١) . ويشير « هولاند هنتر » H . Hunter إلى أن التنمية الإقتصادية هى فى جوهرها عملية تغيير شامل فى كافة جوانب المجتمع حيث أنها تتطلب إحداث تحولات فى مجموعة من الأبعاد الإجتماعية كالبعد السياسى والسوسيولوجى والسيكولوجى والثقافى . . ألخ ، التى لا تقل أهمية عن البعد الإقتصادى نفسه (٢) .

ويمكن أن نحدد مفهوم التصنيع بأنه المحاولة الإنسانية المستمرة لزيادة إنتاجية العمل من خلال التجديدات التكنولوجية والأجهزة الحديثة ومن خلال تحقيق التنظيم الرشيد لقوة العمل (تقسيم المجتمع وتحديد المهام والمسئوليات والسلطات بوضوح ووجود نظام واضح للسلطة والمراكز المندرجة ونظم فعالة للإشراف والتوجيه والمتابعة والتقييم والإتصال . . . ألخ وهذا يعنى أن التصنيع يتضمن جانبين : الأول - تكنولوجى ، والثانى - إجتماعى ونفسى . وهو بهذا يعد أحد جوانب التنمية الإقتصادية ذات الإتصال الوثيق بمختلف جوانب التنمية النوعية الأخرى المتداخلة مع التنمية . أما مفهوم التنمية الإقتصادية بالمعنى الإصطلاحى فإنه يشير إلى تجميع وتوظيف مختلف العوامل الإقتصادية بما يخدم زيادة الدخل القومى والمستوى المعيشى العام وأعضاء المجتمع أو الإقليم وتحقيق رفاهيتهم (٣) . وتفترض التنمية الإقتصادية - طبقاً لجميع النماذج المطروحة مثل نموذج «روستو» - وجود حجم معقول من المدخرات وتوافر الهياكل الإجتماعية الأساسية ووجود نظم مصرفية ومؤسسات تمويل ذات كفاءة عالية ونظم للتأمينات وسيادة نموذج معين للتفكير والإتجاهات والقيم والتعليم . . . ألخ داخل

المجتمع . ولا شك فى أن هناك علاقة دائرية بين عمليات التنمية الإقتصادية أو برامج الإستثمار الإنتاجي وبين شروط إنطلاق هذه العمليات بالكفاءة المنشودة . فبرامج التعليم وتوفير الهياكل الإجتماعية أو الأساس الأسفل - مثل شبكات الطرق والمواصلات والإتصال والمصارف ، وتغيير نماذج الشخصية التقليدية المعوق للتقدم . . . ألخ . كل هذه التغيرات تتطلب قدراً من الإستثمار المتضمن في برامج التنمية الإقتصادية . يضاف إلى هذا أن مسيرة التنمية الإقتصادية يمكن أن تحقق بدورها ما يمكن أن نطلق عليه حلقات التقدم الدائرية فى مقابل الحلقات الخبيثة للفقر سواء على مستوى العرض أو الطلب التى تحدث عنها « رنجر نركس » R. Nurkse (٤) .

التنمية والتحديث الحضارى والسيكولوجى

يقصد بمصطلحى التنمية أو التحديث مجموعة من العمليات والمتغيرات الإقتصادية - مثل عمليات الإستثمار والتصنيع وميكنة الزراعة وتحقيق الرفاهية لأبناء المجتمع وزيادة الدخل القومى والفردى - ، والمتغيرات السياسية مثا نمو الروح الديموقراطية وظهور المؤسسات الشعبية وتزايد المشاركة الشعبية فى الحكم وصنع القرارات الأساسية فى المجتمع ، والمتغيرات الإجتماعية مثل نمو حركة التعليم وخاصة الذى يدعم حركة النمو الإقتصادى والسياسى للمجتمع ونمو حركة التحضر وظهور نموذج من الشخصية المشاركة المؤمنة بقيمة العلم والعمل والتخطيط والجهد البشرى . . . . ألخ . ويمكن القول بأن التنمية أو التحديث تعنى المحاولة البشرية لتحسين ظروف الحياة الجمعية والفردية بما يتفق مع نسق القيم القائم .

ويلاحظ أن الكثير من الباحثين يستخدمون المصطلحين - تنمية وتحديث - بمعنى واحد ، ولكن يجب علينا أن نميز بينهما على أساس أن التحديث يعنى تخليص المجتمع من الطابع التقليدى المدعم للتخلف وذلك من خلال الأخذ بالأساليب العلمية الحديثة فى مجالات الإقتصاد والإدارة والصحة والتعليم والعمران . . . ألخ . وهذا يعنى أن مسألة التحديث هى فى جوهرها مسألة علمية أو تكنولوجية خالصة . أما التنمية الإجتماعية أو الحضارية الشاملة . خاصة كما تتطلبها مجتمعات العالم الثالث - فإنها تستغرق إلى جانب التحديث بالمعنى السابق عاملاً آخر يتمثل فى أسلوب توظيف أو توزيع عائد التنمية ، خاصة ذلك الجزء الذى لا يعاد إستثماره وإنما يخصص لإستهلاك البشر . فالتنمية الإجتماعية الشاملة بهذا المعنى ليست قضية علم فحسب ، ولكنها قضية علمية وإنسانية أو قضية علم وسياسة وهكذا تصبح التنمية كما نفضل أن نتصورها مفهوماً

متعدد الأبعاد يدور فى إطار محورين أساسيين ، أحدهما علمى يتعلق بالتحديث والآخر فلسفى أو أيديولوجى أو إجتماعى يتعلق بفلسفة أو إجتماعيات التوزيع (٥) . وهناك مجموعة من الملاحظات التى يجب أن نبديها بصدد مفهوم التنمية نوجزها فيما يلى :

أولاً : يتضمن مفهوم التنمية بالضرورة مجموعة من الأحكام المعيارية Normative judgements كما يتضمن مقياساً معيناً للقيم Scale of values. فالإقتصادى قد يعتبر أن الرغبة فى رفع المستوى المعيشى وزيادة الدخل القومى والفردى على أنها حقيقة أو مسألة بديهية ، كذلك قد يعتبر المنمى السياسى أن الرغبة فى حرية الفكر والرأى وفى المشاركة فى الحكم أو إدارة المجتمع مسألة طبيعية أو بديهية . ونفس الشيء بالنسبة للمنمى الصحى الذى يعتبر أن إقبال الناس على العلاج الطبى أمراً محققاً ؛ وكذلك المنمى التربوى والعمرانى . . ألخ . غير أن دراسات علم الإجتماع قد أثبتت غير ذلك حيث كشفت الدراسات عن رفض الكثير من أهالى المجتمعات المتخلفة للتكنولوجييات الحديثة وللأساليب الحديثة فى الإنتاج على الرغم من إقتناعهم بفائدتها الإقتصادية (٦) . كذلك فقد كشفت عن رفض أهالى بعض المجتمعات القروية فى الهند للأساليب الديموقراطية فى حكم القرية أو إدارتها ، على أساس أنها أساليب ضعيفة وفضلوا عليها الأساليب الأتوقراطية التقليدية (٧) . وهذا يعنى أن تحديث المجتمع المتخلف أو تنميته مسألة لا تتوقف على معدل التصنيع وإمكانيات التنمية الإقتصادية داخله فحسب ، ولكنها تتوقف كذلك - وربما بقدر أكبر - على تصور أعضاء المجتمع لما هو مرغوب فيه وتطلعاتهم وطبيعة الحياة المنشودة لديهم ونظام القيم القائمة ونوعية القيادات السياسية وطبيعة بناء القوة داخل ذلك المجتمع . ويمكن القول بأن عملية التنمية - حتى فى جانبها الإقتصادى - تفترض حدوث مجموعة من التحولات السلوكية الكبرى داخل المجتمع التقليدى المتخلف ، حيث تتطلب نموذجاً معيناً من الشخصية والقيم والإتجاهات والممارسات والقيادات والمعتقدات والتطلعات وتصور الذات والآخرين .. ألخ . ولعل هذا هو ما يلقى على المسئولين عن عملية التحول الإنمائى داخل المجتمعات المتخلفة أعباء مزدوجة . فهم فى الوقت الذى يطالبون فيه بتخطى العقبات الإقتصادية الكبرى التى تعانى منها مجتمعاتهم بفعل العوامل التاريخية والموضوعية ، وفى مقدمتها ضعف التكوين الرأسمالى وعدم توافر الهياكل الأساسية وضعف البناء الصناعى وضيق حجم السوق وضعف الدافز على الإستثمار وعدم توافر الأجهزة الفنية والإدارية والتنظيمية اللازمة لإنطلاق برامج التنمية ، إلى جانب الضغوط الخارجية ومشكلات التبعية الإقتصادية . ألخ فإنهم مطالبون كذلك بالتغلب على نظام القيم

والمعتقدات وبناء القوة ونموذج الشخصية ونوعية تصور الذات والإتجاهات والتطلعات المعوقة للتقدم الإقتصادى والإجتماعى . ويكمن الطابع القيمى للتنمية فى مجال أخر وهو أن كل مجتمع يعقد مقارنات مستمرة بين مستواه الإجتماعى والإقتصادى ، وبين مجتمعات أخرى يرغب فى الوصول إلى مستواها بإعتبارها النموذج المنشود . ومثال هذا أن المجتمعات الأوربية تنشد الوصول إلى المستوى الإقتصادى والتكنولوجى الأمريكى ، كما تنشد مجتمعات العالم الثالث إستيعاب تكنولوجيات الغرب وتضييق الهوة الإقتصادية التى تفصلها عنه وهكذا .

ثانياً : أن التنمية فى جوهرها عملية تسعى نحو تحقيق التوازن بين ما يتطلع الناس إليه - سواء بشكل تلقائى أو مستثار - وبين ما يمكن تحقيقه فى حدود ما هو متاح بالفعل . وهى بهذا الشكل عملية تسعى لمواجهة التوترات وجوانب الصراع بين مختلف أبعاد الحياة الإنسانية . والتنمية لهذا السبب ليست قاصرة على المجتمعات المتخلفة وحدها ، ولكنها تمتد لتشمل المجتمعات المتقدمة التى يسودها العديد من الصراعات والتناقضات ، التى يفسرها البعض بأن التقدم الأخلاقى لم يستطع ملاحقة التقدم التكنولوجى ، أو أن ثقافة الجموع قد تخلفت عن التقدم الذى أحرزته أساليب الإتصال الحديثة ، كما أن البعض يحب أن يفسرها فى ضوء طبيعة البناء الطبقى والصراعات الإقتصادية والإحتكارات وسوء التوزيع داخل داخل مجتمعات الغرب المتقدمة إقتصادياً . وهذا يعنى أن هناك حاجة إنسانية مستمرة لتحقيق التوازن بين مختلف جوانب الحياة الإجتماعية ، أو إلى تحقيق نوع من الحياة الإجتماعية يتفق مع القيم التى يؤمن بها أعضاء المجتمع ومع تعريف معيارى معين للإنسان .

ثالثاً : لابد وأن يتفق مسار التنمية ومنطلقاتها وأساليبها مع ظروف كل مجتمع ونوعية المناخ الداخلى والخارجى والعالمى الذى يتم خلاله . ومن هنا يجب الحذر من نقل نماذج جاهزة للتنمية نجحت داخل مجتمعات مختلفة أو فى ظل فترات تاريخية مختلفة .

رابعاً : تعد عملية التنمية عملية مستمرة داخل كل المجتمعات المتخلفة والمتقدمة على السواء ، حيث لا يوجد مجتمع يدعى أنه وصل إلى المرحلة النهائية للتنمية فطالما كان هناك تطلع إنسانى وجدت برامج التنمية والتطوير.

العامل الإنسانى فى التنمية الشاملة :

يتضح مما سبق - كما يتضح من مختلف دراسات التنمية سواء على المستوى النظرى أو التطبيقى - أن التنمية الشاملة ليست مسألة موارد إقتصادية ورأس مال فحسب ولكنها مسألة بشرية وثقافية بالدرجة الأولى . فهى ترتبط بنوع التراث الثقافى وتاريخ المجتمع ونوعية القيم والإتجاهات ونموذج الشخصية وحجم ونوعية التعليم السائد وطبيعة القيادات العامة والمتخصصة السائدة فى المجتمع ، وطبيعة التنظيم الإجتماعى القائم .. ألخ ومن أبرز الأمثلة على صدق هذا القول المجتمع اليابانى الفقير فى الموارد نسبياً ومع هذا فقد أصبح عملاقاً إقتصادياً بسبب طبيعة بنائه الثقافى ونوعية الشخصية اليابانية حصيلة هذا التراث . ونفس الشىء ينطبق على المجتمع الألمانى الذى إستطاع أن يسترد موقعه الإقتصادى على الرغم من خروجه مدمراً فى حربين متواليتين. ويجب أن نؤكد هنا أن القضية فى جوهرها قضية ثقافية وتاريخية وليست مسألة عرقية كما يزعم بعض المنحازين من الباحثين .

وهناك العديد من المتغيرات والعوامل البشرية المؤثرة فى التنمية الشاملة لأى مجتمع فى مقدمتها نوعية التعليم السائد وحجم العمالة ونوعيتها ومدى توفر التنظيمات الرشيدة فى مجال الصناعة والعمل ومدى توافر العناصر التنظيمية والإدارية والريادية القادرة على إدارة المشروعات الإقتصادية والإجتماعية حسب الأصول العلمية الحديثة . كما يدخل فى هذه العوامل المستويات الصحية لجماهير المجتمع وطبيعة التكوين السكانى له من حيث نسبة من هم تحت سن العمل أو نسبة الإعالة إلى نسبة العاملين ومتوسطات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية والخصوبة ، وتوقعات الأعمار والمستويات الصحية للسكان يضاف إلى هذا كله إلى جانب طبيعة التكوين الطبقى للمجتمع وأساليب توزيع الثروة ومدى شيوع الأمن النفسى الإجتماعى والإقتصادى والإستقرار السياسى داخل المجتمع . . . . ألخ . ولا يمكن لنا بطبيعة الحال معالجة كل هذه العوامل فى إطار هذه الدراسة بحجمها الراهن . ولذا فإننا سوف نركز فى هذا الفصل على بعض المتغيرات النفسية والإجتماعية أو السيكو - إجتماعية التى ترتبط بالتخلف والتنمية الشاملة . وبقول أخر فإننا سوف نتناول بناء الشخصية وإرتباطه بالبناء الإجتماعى من جهة ، وبقضية التخلف والتقدم من جهة أخرى ، وذلك من خلال أراء بعض المشتغلين بهذه القضايا

الشروط النفسية والإجتماعية للتنمية أو التحديث الحضارى :

يتعين علينا هنا ألا نفصل هذه الشروط عن الواقع الإجتماعى والإقتصادى والتاريخى للمجتمع فبناء الشخصية المدعم أو المعوق للتنمية هو في جوهره إفراز إجتماعى وتاريخى لبناء ثقافى متميز . وقد كشفت الدراسات المختلفة عن أن هناك نموذجاً معيناً من الشخصية ومن القيم والجوانب السلوكية يجب على المخططين للتنمية العمل على إستحداثه أو تشجيع ظهوره من خلال كافة الوسائل الإتصالية والتربوية ومؤسسات التنشئة الإجتماعية . وفى مقدمة هذه المتغيرات تنمية الدافعية القوية للإنجاز Development of high achievement motivation وتنمية أساليب التفكير الرشيد مع تثبيته وجعله الأسلوب النظامى المستقر للتفكير لدى أعضاء المجتمع . وتحقيق الإنفتاح العقلى على الجديد ، وإستثارة الرغبة فى التحرك والعمل لديهم . . . ألخ . وسوف نعرض فيما يلى بعض النظريات الحديثة المطروحة فى تراث العلوم الإجتماعية بهذا الصدد (١٨) .

نظرية القدرات الريادية أو التنظيمية :

يؤكد بعض الباحثين فى علو الإقتصاد والإجتماع وفى مقدمتهم «جوزيف شومبيتر» J. Schumepeler و« توماس إيستر بروك » W. T. Easterbrook و« برت هوزيلتز » B. Hoselitze ، أهمية إستثارة الروح الريادية والعمل على إظهار وتنمية القدرات الريادية لدى أعضاء المجتمع . كخطوة أساسية لإنطلاقه الإنمائى . والمقصود بالروح الريادية تلك الروح التى يتمتع بها رجال الأعمال Spirit of interpreneurs. ويؤكد « شومبيتر» على إبراز الصلة الوثيقة بين القدرة الريادية والتنظيمية والإبتكارية والقدرة على المخاطرة وتصميم المشروعات وتحمل المسئولية فى تطبيقها ، ويذهب هذا المفكر فى نظريته الشهيرة عن الرياديه إلى التمييز بين دور المنظم ودور المدير . فالأول هو مصمم المشروعات والذى يتمتع بالقدرة الإبتكارية القادرة علي فتح أبواب جديدة للإستثمار أوتطوير الأساليب القائمة والتجديد فى مجال النشاط الإنتاجى ، وتتمثل هذه التجديدات فى إنتاج سلعة جديدة أو تحقيق وضع إقتصادى جديد مثل الحصول على وضع إحتكارى ، أو إستحداث أسواق جديدة أو مصادر و موارد إقتصادية جديدة . أما المدير فى نظرية « شومبيتر » فإن مهمته الأساسية تنفيذ المشروعات التى يصممها ويبتكرها المنظم (٩) . كذلك فإن « توماس إيستربروك » يربط فى نظريته بين الوظيفة الريادية أو التنظيمية وبين إنطلاق التغيرات التكنولوجية والاقتصادية (١٠) .

ويحاول « هوزيلتز » الربط بين نمو النظمين المجددين أو الرواد الإقتصاديين والإجتماعيين وبين مفهوم الإنحراف . فعادة ما يكون الرواد الأول فى مجال النشاط الإقتصادى والإجتماعى منحرفين عن المعايير والممارسات التقليدية القائمة داخل مجتمعاتهم ويكون الإنحراف Deviance هنا بالمفهوم الإحصائى . وهناك من يناقش قضية التجديد فى إطار مسألة الهامشية الإجتماعية أو الهامشية الثقافى Social marginality . فالمجدد الإجتماعى يعد فى نظر البعض شخصاً هامشياً بالنسبة لثقافته حيث يتخطى حدود ما هو مألوف داخلها . ومهما يكن شأن المجددين سواء فى إطار مفهوم الإنحراف أو الهامشية . فإنه يمكن القول بأن للإنحراف دورا أساسياً فى التطور الإجتماعى وهو ما يؤكده « دوركايم فى نظريته عن الإنحراف والسلوك الإنحرافى (١١) .

نظرية الدافعية للإنجاز:

يؤكد بعض الباحثين مثل « بارسونز » T. Parsons أن من أهم سمات المجتمع المتقدم سيادة العمومية Universalism فى مقابل الخصوصية Particularism التى تميز المجتمعات المتخلفة . فقد أوضح الباحث المذكور أن المراكز الإجتماعية تقيم فى المجتمعات المتخلفة على أساس لا دخل للإنسان فيه كالطبقة أو الطائفة أو مركز الأسرأو الديانة . . ألخ ، وعلى العكس من ذلك فإن المجتمع الحديث المتقدم يقيم أعضاءه على أساس إنجازاتهم ومدى ما يحرزونه من تقدم بعملهم وجهدهم وتعليمهم . . ألخ . وهذا يبرز أهمية عامل الإنجاز كمعيار للتقدم والتخلف. ويوضح «ماكليلاند» Mac-lelland فى دراسة له عن المجتمع المنجز The achieving society (١٢) أن الحاجة أو الدافع للإنجاز تعد الأساس الأول للتنمية الإقتصادية . وقد حاول فى هذه الدراسة المذكورة إثبات فرض محدد وهو أن الدافع للإنجاز يعد -جزئياً- مسئولاً عن النمو الإقتصادى داخل أى مجتمع . ولا شك أنه فى ذلك قد تأثر بنظري « ماكس فيبر » M. Weber الذى ربط بين أخلاقيات حركة المحتجين (البروتستانت) فى الديانة المسيحية وبين ظهور الروح الرأسمالية فى العالم الغربى .

فهذه الروح إستطاعت أن تخلق نموذجاً معيناً من الشخصية المشبعة بمجموعة من القيم والدوافع التى ساهمت فى ظهور حركة الرأسمالية الصناعية الحديثة . وقد حاول « ماكليلاند » إعتماداً على رأى فيبر أن يركز على العامل السيكولوجى وأثره على النمو الإقتصادى ، وأن يبرز لنا العمليات الدينامية الداخلية التى صاحبت النموالإقتصادى

فى الغرب . فقد حاول أن يفسر الإرتباط بين حركة البروتستانت وبين ظهور الرأسمالية فى ضوء الثورة التى حدثت فى المجال الأسرى ، حيث صارت الأسر تنشىء الأبناء على أساس التمثيل الداخلى القوى لقيم الإنجاز والعمل والجهد الشخصى من أجل الإنتاج (١٣) ويحاول ماكليلاند أن يربط بإستمرار بين الحاجة إلى الإنجاز (مقاسة بحجم كتب القراءة المخصصة للأطفال أو مقاسة بأى إختبار من إختبارات الإنجاز سواء اللفظية أو الأدائية) وبين مستوى التنمية الإقتصادية المتحقق فعلاً (والذى يمكن قياسه بمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومى ومن الطاقة ... ألخ) وقد أجرى هذا الربط فى دراسة له أجراها عن بعض الدول الحديثة خلال الفترة من ١٩٢٥ - ١٩٥٠ .

ويبرز « ماكليلاند » إرتباط الحاجة إلى الإنجاز (وهى مفتاح التنمية الإقتصادية) بأسلوب التنشئة الإجتماعية ، على أساس أن ظهور هذه الحاجة لا يتم إلا بناء على أساليب تربوية محددة . وهو يطرح تساؤلاً حول سبب إختلاف المجتمعات أو الشعوب من حيث قوة وضعف الدافعية أو الحجة إلى الإنجاز . ويقول أخر لماذا نجد هذا الدافع قوياً لدى أبناء مجتمع معين فى حين نجده ضعيفاً لدى أبناء مجتمع أخر ؟ ثم ماهى محركات تغيير الدافع الضعيف بدافع قوى ؟ وهو فى الإجابة على هذه الأسئلة يستعين بدراسات « ونتربوتوم » Winterbottom و« روزين » Rosen حول الدافعية الفردية. ويخلص من أبحاثه الى أن هناك إرتباطاً قوياً بين أسلوب التربية والخصائص اسيكولوجية والإجتماعية للوالدين من ناحية وبين الحاجة إلى الإنجاز من ناحية أخرى . فقد كشفت الأبحاث الواقعية عن أن أمهات الأبناء ذوى الحاجة العليا إلى الإنجاز أكثر تمتعاً بالثقة والتحكم فى الذات ، بالمقارنة بأمهات الأبناء ذوى الحاجة المنخفضة للإنجاز يتسمون بدرجة منخفضة من السلوك التسلطى ، على عكس أباء الأشخاص ذوى الحاجة المنخفضة للإنجاز فقد وجد أنهم يتسمون بدرجة عالية من التسلط فى سلوكهم .

وقد إستنتج « ماكليلاند » من هذه الدراسات أن هناك إرتباطاً بين الحاجة إلى الإنجاز وبين أسلوب التربية ، كما أن هناك إرتباطاً عالياً بين أسلوب التربية وخصائص الوالدين . وقد حاول أن يطبق هذا الفرض فى فحص بعض الجماعات ذات الخصائص المعينة مثل جماعات اليهود والزنوج والمتحدثين بالفرنسية فى كندا . . . ألخ . ويؤكد هذا الباحث أن أبناء اليهود يعكسون درجة عالية من الإنجاز . ويشير إلى أنه على الرغم من إمكان تفسير هذه الظاهرة فى ضوء معتقداتهم الدينية ، إلا أنه يمكننا كذلك أن نفسرها بالرجوع إلى طابع الحياة داخل الأسر اليهودية الذى يقوم على أساس الدفء

الأسرى وإرتفاع مستويات تطلع الآباء بالنسبة للأبناء وإختفاء طابع القسوة والتسلط في معاملة الأبناء ، على الأقل بالمقارنة بالجماعات الأثنية الأخرى في أوربا (١٤) .

نظريات النماذج التسلطية والإبتكارية للشخصية :

ويحاول بعض الباحثين – مثل هيجن « Hagen بحث العلاقات بين العوامل السيكولوجية والتنمية الإقتصادية ، من خلال تحليل نموذج الشخصية السائد . فقد أكد الباحث المذكور أن تحول المجتمع من الطابع التقليدى إلى الطابع الحديث يتطلب إحداث تحول أساسى فى نوعية الشخصية التى تميز أبناء المجتمع الأول . ويشير إلى أن النموذج المميز للمجتمعات التقليدية المتخلفة هو النموذج التسلطى Authoritarian الذى يفرض أراءه على الغير ولا يتيح فرصة للرأى والمناقشة أو لظهور الروح الديمقراطية أو الإستقلالية لدى الأبناء .

أما المجتمع النامى الحديث فيتميز أبناؤه بنوع خاص من بناء الشخصية وهو ما يطلق عليه النموذج الإبتكارى أو التجديدى Innovative type (١٥) . وبعد أن يعرض هيجين طبيعة وعملية تشكيل كل نموذج من هذين النموذجين للشخصية يطرح سؤالاً حول عملية التغير وهو : إذا كان التحول من النموذج التسلطى إلى النموذج التجديدى مسألة أساسية ومطلوبة فى عملية التحديث أو التنمية مع العلم بأن المجتمع التقليدى يتسم فى الغالب بالثبات والإستاتيكية النسبية ، فما هى القوى أو العوامل القادرة على إطلاق التغيرات الجوهرية المطلوبة فى مجال الشخصية والقيم ؟ .

ويجيب « هيجين » على هذا السؤال بأن هناك العديد من العوامل التى يمكن أن تسهم فى إحداث تغيرات فى سمات شخصية أبناء المجتمع وطبيعة ونوعية القيم التى يؤمنون بها وتطلعاتهم للمستقبل ونوعية المستقبل الذى يسعون إلى تحقيقه . وفى مقدمة هذه العوامل تحقيق إهتزاز صورة الناس لمراكزهم بحيث يصلون إلى عدم إحترام أوضاعهم التقليدية ويسعون إلى تغييرها . وهذا ما يطلق عليه هيجين إختفاء إحترام المركز Withdrawal of status respect . ومن أهم محركات رغبة الناس فى تغيير أوضاعهم عند « هيجين » تزايد وعيهم بتخلفهم وبما يعانونه من مشكلات التى تتصل بالظلم وبالأوضاع الأكثر تقدماً لجماعات أخرى داخل نفس المجتمع أو لمجتمعات أخرى. وقد يتحقق التغيير نتيجة لتزايد إدراك أعضاء بعض الجماعات داخل المجتمع بأن أهدافهم وقيمهم فى الحياة لا تلقى إحترام أعضاء جماعات أخرى داخل نفس المجتمع،

بشرط أن يكون أعضاء الجماعات الأولى يقدرون آراء وتقييم أبناء الجماعات الثانية . كذلك قد يتحقق التغيير نتيجة حدوث تغيرات سياسية أو فى بناء القوة داخل المجتمع أو فى مستوى طموح الناس وتطلعاتهم نتيجة للإحتكاك الثقافى بمجتمعات الغرب . وهو يفسر الثورات تفسيراً سيكولوجياً فى ضوء فكرة الشعور بالنقص . فإحتكاك أبناء المجتمعات المتخلفة بأبناء المجتمعات المتقدمة - سواء بطريق مباشر أو من خلال وسائط الإتصال المختلفة أو من خلال المنتجات التكنولوجية الغربية . . . - من شأنه أن يثير الشعور بالنقص لدى أبناء المجتمعات الأولى . وهو يرى أن الشعور له عدة مراحل ومراتب . فالصفوات الوطنية Native elites تشعر بالنقص إزاء صفوات المجتمعات الغربية ، وترجع سوء أوضاعهم النسبية إلى سوء أحوال الطبقات الدنيا التى تشعر بدورها بالنقص إزاء الصفوات الوطنية القائمة ويتزايد شعورها بالظلم الواقع عليها وبإنعدام الفهم المتعاطف لظروفهم الأمر الذى يدفعهم إلى الثورة طلباً للتغيير وهو بهذا التفسير السيكولوجى يحاول فهم الانفجارات الإجتماعية أو الثورات الحادثة فى دول العالم . وهذا التفسير يحتاج إلى مراجعة وتقويم ليس هنا بمجاله .

ويشير « هيجين » إلى أن فقدان الناس إحترامهم لمراكزهم أو لواقعهم أو لأوضاعهم الإجتماعية يؤدى بهم إلى محاولة الهروب من هذا الواقع وبالتالى إلى ظهور نوع من السلوك الإنسحابى أو الإنطوائى Retreatist behaviour . ويمهد هذا النوع من السلوك لظهور السلوك التجديدى أو محاولة تغيير الواقع الإجتماعى وتحسين الأحوال الإجتماعية . فكأن سلسلة التغير عند هيجين تسير من السلوك التسلطى إلى فقدان إحترام الناس لأوضاعهم ، ثم إلى ظهور السلوك الإنطوائى أو الإنسحابى ، وأخيراً يصل الناس إلى النموذج التجديدى للسلوك . وهو يشرح خطوات الانتقال من كل مرحلة إلى التالية لها فى ضوء عوامل تربوية . وهكذا فإن « هيجين » يؤكد بأن منطلقات التغير تكمن فى أن واقع بناء المجتمع يقود إلى التغير فى الشخصية الذى يسهم بدوره فى تعميق التغير الإجتماعى .

وقد ووجهت نظرية « هيجين » بالعديد من الإنتقادات ، منها أنه وقع فيما يشبه الدور المنطقى . فهو يفسر التغير فى الشخصية بالتغير فى بناء المجتمع ، ثم يفسر هذا الأخير بالتغير فى بناء الشخصية . حقيقة هناك تأثير متبادل بين هذين النوعين من التغير ، ولكن من المهم بالنسبة للباحث أن يوضح لنا فى نظريته حول التغيير المخطط منطلقات التغير ومحركاته .

يضاف إلى هذا سلسلة التغيرات التى ذكرها من التسلطية إلى فقدان إحترام المركز إلى الإنسحاب إلى التجديد ، سلسلة غير مفهومة . وهو لم يستطيع تفسير كيفية الإنتقال تفسيراً منطقياً . إلى جانب أنه لم يعتمد على دراسات واقعية تؤيد صدق زعمه. ويشير « فرانسيس الين » إلى أنه يصعب علينا إجراء توقعات صادقة إعتماداً على ذلك التتابع السلوكى المرحلى الذى طرحه « هيجن » فى نظريته . ويذهب « الين » Allen إلى أن هناك الكثير من جوانب النقص فى نظرية « ماكيلاند » حول الحاجة إلى الإنجاز ، ولكن هذا الباحث الأخير يحاول دعم نظريته من خلال تقديم بعض الشواهد الإحصائية . وهذا هو المفتقد بالنسبة لنظرية هيجن بل إن الشواهد التاريخية لا تؤيدها .

ويذهب « موزيلتز » إلى أن « هيجن » حاول تقديم وقائع تاريخية معينة لدعم نظريته بينما تجاهل وقائع أخرى يمكن أن تكذبها (١٦) . ويتساءل «الين» عن تلك القوة السحرية التى حاول " هيجن » إضفاءها على فقدان إحترام الناس لمراكزهم وهو يؤكد أن هذا العامل لا يمكن أن يفسر لنا التغيرات فى إتجاه التجديد والتنمية داخل أى مجتمع فى الوقت الذى يمكن تفسير التغير الإنمائى داخل أى مجتمع فى ظل ميكانزمات الاستثارة ورفع مستوى طموح الناس وخلق تطلعات جديدة لديهم . . . الخ .

يضاف إلى هذا أن هناك الكثير من جوانب النقص فى معالجة «هيجن» لمفهوم البناء الإجتماعى . فهو لا يتصور هذا البناء كنسق فى حد ذاته ، ولكنه يتصوره على أنه إنعكاس لنموذج الشخصية السائد . وقد قصر النماذج على إثنين فقط وهما التسلطى والتجديدى . ولا شك أن بناء المجتمع لا يمكن فهمه إلا على أنه محصلة مجموعة من النظم والقوى الإقتصادية والدينية والسياسية والسيكولوجية . . الخ . وبغض النظر عن صدق هذا الرأى فإننا لايمكن أن نفهم كيف أن فقدان الناس إحترامهم لمراكزهم هو المحرك الأساسى للتنمية الإقتصادية داخل أى مجتمع . ويدافع « ماكلينان » عن نظرية « هيجن » ، أو عما يطلق عليه هذا الأخير قانون خضوع الجماعة Law of group subordination . فيقول «ماكلينان » أن الجماعات التى تشعر بالضغط تحاول عادة العمل على تعويض ما تشعر به من نقص إزاء الجماعات الضاغطة . وقد إستخدم « هيجن » هذه الفكرة لتفسير إنطلاق عمليات التنمية الإقتصادية . ولكن « ماكليلاند » يحاول تفسير هذه القضية فى ضوء نظريته عن الدافعية إلى الإنجاز Achievement motivation . فهو يقول أن الاستجابة للتبعية والضغوط من جانب أعضاء الجماعة أو المجتمع ، تتوقف على مستوى دافعية الإنجاز

لديهم . فإذا كان هذا المستوى مرتفعاً (كما هو الحال بين جماعات اليهود فى أمريكا) ، فإن الإستجابة سوف تكون قوية فى إتجاه التنمية والتطوير . أما إذا كان مستوى الدافعية لدى أعضاء الجماعة منخفضاً - كما هو الحال بين زنوج أمريكا - فإن الاستجابة سوف تتسم باللامبالاة أو الإنسحاب . ويؤكد ماكيلاند أن نوعية التحدى الذى يوجه إلى الجماعة ودرجته ، أمر مؤثر على نوعية الاستجابة . فكأن الاستجابة تتأثر بعاملين الأول هو مستوى الدافعية لدى أعضاء الجماعة ، والثانى هو نوع ودرجة التحدى الذى يواجهها . ويلاحظ أن مستوى الدافعية للإنجاز The level of achievement motivation يختلف بإختلاف الزمن لدى أعضاء نفس الجماعة ، ومثال هذا أن هذا المستوى قد إرتفع لدى زنوج أمريكا الآن بالمقارنة بجيل أو عدة أجيال مضت (١٧) . وعلى الرغم من الصدق الأمبريقى لآراء « ماكيلاند » إلا أنها فشلت فى إدراك الأبعاد التاريخية والاقتصادية للمتغيرات السيكولوجية التي إعتبروها الأساس الأول الذى يفسر التخلف والتقدم .

النظرية السلوكية فى التنمية الاقتصادية :

يعد « جون كنكيل » J. H. Kunkel من أهم ممثلى الإتجاه السلوكى فى فهم وتفسير التنمية الإقتصادية . وقد أودع نظريته هذه فى دراسة له بعنوان « المجتمع والتنمية الإقتصادية » (١٨) . ويقوم مدخل هذا الباحث فى دراسة التنمية على أساس علم النفس ، وذلك على العكس من المداخل التى إستخدمها «ماكيلاند» و«هيجن» والتى تعتمد على نموذج الديناميات السيكولوجية الداخلية للإنسان . ويستند النموذج السلوكى Behavioral model إلى أنه يمكن تشكيل وتغيير السلوك الإنسانى من الخارج عن طريق المكافآت أو العقوبات أو الدعم . ويرتبط هذا المجال بمفهوم الضبط الإجتماعى فى علم الإجتماع . وإذا ما حاولنا إحداث تغيرات فى السلوك فإنه يجب البدء بإحداث تحولات فى المثيرات التدعيمية للسلوك Reinforcing stimuli أو إستحداث مرغبات فى السلوك الجديد . ومن خلال هذه العملية يحدث إنطفاء السلوك القديم غير المرغوب فيه ، مما يجعله يتجه نحو الاختفاء . ويمكننا هنا الإستعانة بنظريات التعلم وبنظرية التفريغ القيمى (تفريغ النماذج السلوكية غير المرغوب فيها من القيم المدعمة لها ، مع ربط هذه القيم بالنماذج السلوكية المطلوب إستحداثها) ويمكن بناء على هذا الأساس أعادة تقييم الأدوار والممارسات السلوكية داخل المجتمع على حسب علاقتها بعمليات التنمية الإقتصادية وأهدافها . ويشير « كنكيل » إلى أن هناك

العديد من الدول التي نجحت فى برامجها للتنمية نتيجة إستنادها إلى هذا النموذج السلوكى ، مثل المجتمع الباكستانى الذى يشجع طبقة المنظمين والقيادات الإدارية والمشروعات الفردية من خلال مختلف الحوافز .

ويؤكد « كنكيل » أن المنظور السلوكى يتفق مع نظرية الإتساق فالمجتمعات المتخلفة هى فى جوهرها أنساق مغلقة . ومع بدء نموها تأخذ فى الإنفتاح على الخارج . وتتوقف التنمية على الفعل ورد الفعل سواء من جانب أعضاء النسق أو من جانب الأنساق الخارجية . فكلما كانت ردود الفعل مشجعة كانت التنمية أسرع . والواقع أنه مع سلامة النظرية السلوكية في التنمية إلا أنها تبالغ في تبسيط الأمور بطريقة مسرفة فالتنمية لا تعتمد فقط على النماذج السلوكية ، ذلك أن هذه النماذج الأخيرة هي محصلة مجموعة متشابكة من النماذج المعقدة كالنموذج الاقتصادى والسياسى والقيمى والدينى . وبهذا الشكل لا تكون النماذج السلوكية هى نقطة الإنطلاق فى التحليل . وإنما يجب أن يتسع التحليل ليشمل مركب النماذج المتفاعلة معاً .

خاتمه :

نكتفى بهذا العرض الموجز لبعض النظريات السيكو - إجتماعية المفسرة لقضية التخلف والتنمية ، ذلك لأن هناك العديد من النظريات الأخرى مثل نظريات « كلينارد » و « رالف بيريز » و « أوسكار لويس » وغيرهم ، ويلاحظ أن المشكلة الأساسية فى الكثير من النظريات السيكولوجية فى التنمية أنها تنطلق فى التحليل والتفسير من مجموعة من المتغيرات النفسية ، دون محاولة رد ، وهذه المتغيرات ذاتها إلى أصولها التاريخية والموضوعية .

ومن الملاحظ أن الكثير من علماء الغرب يركزون علي إبراز خصائص المجتمعات المتخلفة وخصائص المجتمعات المتقدمة ، خاصة فيما يتعلق بنماذج الشخصية والقيم والإتجاهات والممارسة السلوكية ، مع محاولة إرجاع سبب التخلف إلى هذه المتغيرات . فالمجتمعات المتخلفة - فى نظر أغلبهم - قد تخلفت بسبب عدم توافر الرشد الإقتصادى أو الإنفتاح العقلى أو تقبل التجديدات أو عدم وجود وعى تخطيطى أو بسبب سيادة التصور الإنهزامى للذات أو بسبب عدم شيوع الروح الديمقراطية . . ألخ ، وهذا يعنى أن الشعوب المتخلفة هى المسئولة عن تخلفها . ولا شك أن هذا الزعم فيه قدر كبير من الخطأ ، وأنه يصدر إما عن جهل بالتاريخ وإما عن تجاهل له نتيجة لأهداف معينة ،

وما يهمنا هنا أن تبرزه هو أن التحليل السيكولوجى لا يمكن أن يكون نقطة الإنطلاق فى فهم قضية التخلف والتقدم . وذلك لأن الخصائص السيكولوجية ذاتها هى محصلة لمجموعة متشابكة من العوامل والضغوط الثقافية والإقتصادية والسياسية ، وهو ما سنوضحه فى الفصول التاليه .

مراجع الفصل الثالث

(1)Allen - Francis R. socio - cultural dynamics - An introduction to social change - The MacMillan commpany N. Y. 1971 - P. 343 .
(2) Ibid . P. 343 .

(3)Robertson R. Industriatizoton,development or modernization british journal of sociology (17) September 1966 pp. 272 - 91 .

(4) Nurkese , Ranger : Problem of capital formation in Underdeveloped countries : Oxford 1955 p. 4.

(٥) يمكن لمن يرغب فى الحصول على مزيد من المعلومات حول قضية التنمية فى العالم الثالث أن يرجع الى كتابى عن « علم اجتماع التنمية » الدار القومية ١٩٧٤ .

(6)Dube . S; India,s changing villages : Human factores in community development : Rooutledge and Kagan paul London 19669 . pp 20 - 42 .

(7) Ibid .

(8)Allen F. R. op . cit p. 343 .

(٩) السمالوطى - نبيل محمد توفيق - دكتيور - نماذج التنمية والتحديث الحضارى في العالم الثالث مع تحليل نموذج للتوازن - بحث قدم فى المؤتمر التربوى الأول للتربويين العرب ببغداد فى الفترة من ٥ -١٥ يونيو سنة ١٩٧٥ .

(10) Easlerbrook , W. T. Einterprenanrial function in relation to technological and economic change , Chaptter (3) in Hoselitz B. and Moor , W. (eds) Industrialization and socity : The Hague - Unesco Mouton 1963 p. 345 .

(١١) السمالوطى - نبيل محمد توفيق - دكتور - البناء النظرى لعلم الإجتماع . هواة الكتب - الاسكندرية ١٩٧٤ .

(12) Macclilland , David C , The ashieving society : Princiton 1961.

(13) Ibid See Allen - p. 347 .

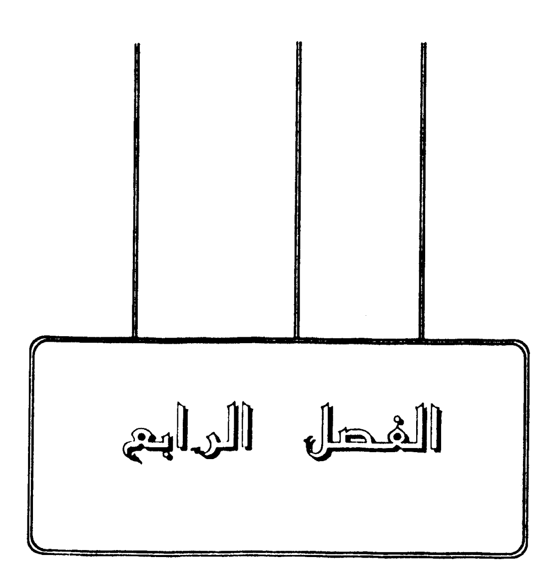
(14) Allen : op . cit . p. 348 .

(15) Hahen Everett E. On the theory of social change How economic growth begins : Homewood - The Dorsey press 1962 .

(16) Allen , op. cit . p. 350 .

(17) Mac Clilland : op . cit . p. 339 .

(18) Kunkel , J, H, - Society and economic development N. Y. Oxford university press 1970 .


الفصل الرابع

الفصل الرابع

التغير الاجتماعى والتحديث الحضارى

مقدمه

يوجد داخل كل تجمع بشرى منظم ، سواء كان ذلك التجمع جماعة أو مجتمعاً محلياً أو عاماً ، نوعان من العمليات والقوى الإجتماعية . النوع الأول يتمثل فى تلك العمليات التى تحاول الحفاظ على الإستمرار البنائى للنسق أو الجماعة أو المجتمع . أما النوع الثانى فإنه يتمثل فى تلك العمليات التى تحاول تغيير بعض العلاقات أو القيم أو النظم السائدة داخل الجماعة أو المجتمع . ومن أبرز الأمثلة على العمليات الأولى ، عملية التنشئة الإجتماعية وعملية الضبط الإجتماعى . ومن أبرز الأمثلة على العمليات الثانية عمليات الإختراع والتجديد سواء فى المجال المادى أو الإجتماعى .

ويذهب « جونسون » إلى عدم وجود خط فاصل بين هذين النوعين من العمليات . ففى ظل وجود تجديدات أو حركات إجتماعية داخل مجتمع من المجتمعات ، فإن الآباء يحاولون تنشئة أبنائهم على مجموعة من القيم ونماذج السلوك المستهدفة فى ظل الأوضاع المتغيرة ، وبقول آخر فإن مضمون عملية التنشئة الإجتماعية فى هذه الحالة سوف يكون مختلفاً عن ذلك المضمون الذى نشأ عليه الآباء . ويمكن القول فى هذه الحالة أن عملية التنشئة الإجتماعية تسهم فى نقل ثقافة المجتمع إلى الأجيال القادمة ، كما تسهم فى نفس الوقت فى إعادة تشكيل المجتمع وإستحداث متغيرات ثقافية جديدة (١).

ومع أن عمليات التغير تعنى من حيث اللغة إحداث تغير داخل الجماعة أو المجتمع أو النسق الإجتماعى ، إلا أن هذه العمليات قد تكون فى بعض الأحيان ضرورة حيوية للحفاظ على الجماعة أو النسق ، فالجماعة تحتاج فى مواجهة ظروف جديدة إلى أن تحدث نوعاً من التغير فى تنظيمها الداخلى أو فى أدوارها الوظيفية من أجل البقاء وسط هذه الظروف المتغيرة . فهذا التغير ربما يمكنها من الإحتفاظ بتكاملها كنسق متميز . بعكس الحال لو أنها ظلت على أوضاعها القديمة ، لأن هذا الجمود يمكن أن يعرضها للإنحلال أو التفكك (٢) .

طبيعة التغير الإجتماعى وأنواعه :

يعالج التغير الإجتماعى ، أو ما يطلق عليه بعض الباحثين علم الديناميات الإجتماعية Social dynamics ، نشأة وإنحلال الأشكال الإجتماعية ، والأساليب التى

تنشأ من خلالها الجماعات الإجتماعية وتستقر وتتغير . كذلك فإن هذا العلم يدرس أساليب ظهور العلاقات المتبادلة بين الجماعات ، وكيفية وصول هذه العلاقات إلى درجة الإستقرار والتوازن ، وأخيراً يبحث فى الأسباب التى تؤدى إلى تغيرها (٣) .

والواقع أن التفاعل الإجتماعى يتضمن بالضرورة معنى التغير . ويمكن القول بأن التغير فى معناه الحرفى يشير إلى إنخراط عدد كبير من أعضاء الجماعة أو المجتمع فى أنشطة تختلف عن تلك التى كانوا يمارسونها ، أو كان يمارسها آباؤهم من قبل .

وعلى مستوى أكثر تجريداً يمكن القول بأن التغير الإجتماعى يعنى التغير فى البناء الإجتماعى * .

وفى مقدمة هذه التغيرات البنائية ما يلى :

(ا) التغير فى المراكز والأدوار الإجتماعية داخل الجماعة أو المجتمع .

ومن أهم التغيرات التى يمكن قياسها فى مجال المراكز الإجتماعية ، مكان الإقامة والمركز الزواجى والعائلى ، والمستوى التعليمى والمستوى المهنى ومستوى الدخول وأنواع الملكية . . ألخ (٤) . وقد يتغير مضمون دور المدرس أو المدير أو الطبيب ، كذلك قد تتغير المراكز من قيامها على أساس منسوب إلى العمل والإنجاز الشخصى . كذلك قد تظهر أدوار جديدة لبعض قطاعات المجتمع كالمرأة نتيجة لتعلمها وخروجها للعمل . ومن الجدير بالذكر أن المراكز المنسوبة والمكتسبة متغيران لا يخلو منهما أى مجتمع ، ويكون التغير فى الاهمية النسبية لكل منهما .

---

* هناك عدة تعريفات ومعالجات مختلفه لمعنى البناء فى علم الإجتماع ، من أبرزها معالجة « لورى ألدون » الذى يذهب إلى بناء النسق الإجتماعى يتضمن العناصر التاليه :

(أ) مختلف نماذج المجتمعات التى ترتبط بعلاقات متبادله تحكمها معايير معينه .

(ب) مختلف نماذج الأدوار الإجتماعيه داخل النسق العام أو الجماعات الفرعيه المكونه له .

(ج) المعايير المنظمه التى تحكم الجماعات الفرعيه والأدوار .

(د) القيم المنافيه : أنظر « نلسون » ص ٥١ .

(ب) التغير فى القيم الاجتماعية :

ويذهب بعض الباحثين إلى أن التغير في بناء المعايير والقيم يعد من أهم التغييرات البنائية داخل المجتمع . ونحن لا نقصد القيم المجردة وإنما نقصد بالقيم هنا تلك القيم التى تؤثر مباشرة على مضمون الأدوار والعلاقات الإجتماعية . ويضرب لنا « جونسون » مثالاً على التغيرات القيمية ، بالتحول من المجتمع الإقطاعى إلى المجتمع الصناعى . فقيم المجتمع الإقطاعى (الأرض والنبالة . .) تختلف عن قيم المجتمع الصناعى الإنتاج ورأس المال والعمل والنجاح) كذلك قد يتحول المجتمع من الخصوصية Particularism إلى العمومية Universalism ، أو من تقييم الأشخاص على أساس معايير ذاتية كالطبقة أو الطائفة أو القبيلة . إلى قيام هذا التقييم على أساس معايير موضوعية كالمهارة والتعليم والجهد والخدمة العامة ، ونستطيع القول بأن مجتمعات العالم الثالث تتحقق داخلها تغيرات من هذا النوع .

(جـ) التغير فى النظم الإجتماعية :

ويقصد بالتغيرات النظامية ، التغير فى البناءات المحددة كالأدوار والتنظيمات ومضامين الأدوار ، والتغير فى النظم الإجتماعية داخل المجتمع ، كالتحول من نظام تعدد الأزواج والزوجات إلى نظام أحادية الزوج والزوجة ، ومثل التحول من نظام سياسى إلى نظام اخر ، والتحول من النظام الإقطاعى إلى النظام الرأسمالى أو الإشتراكى فى بعض المجتمعات .

ويحدث التجديد فى البداية على مستوى فردى ، ثم تتزايد أهميته مع تكاثر عدد الأفراد والجماعات الآخذة به . ويحدث التغير فى الأدوار والمعايير المتضمنة فى النظم في حالتين : **الأولى** إذا تم إستحداث أدوار ومعايير جديدة داخل المجتمع كما هو الحال في إستحداث دور الطبيب أو المدرس أو المهندس داخل مجتمع بدائى أو تقليدى . أما **الحالة الثانية** فإنها تتمثل فى تغير التركيز النسبى على بعض الأدوار والمعايير. مثل التركيز على أهمية العمل اليدوى بعد أن كان ينظر إليه على أنه عمل محتقر .

(د) التغير فى العلاقات الإجتماعية :

مثل تغير علاقة الزوج بالزوجة أو علاقة العامل بصاحب العمل نتيجة إستحداث تنظيمات عمالية جديدة أو علاقة الحاكم بالجماهير . والواقع أن التغير فى العلاقات

الإجتماعية أمر متضمن فى التغير فى النظم الإجتماعية.

وبوجه عام نستطيع أن نعتبر كل تغير فى القيم التى يؤمن بها أعضاء المجتمع أو فى العلاقات السائدة بين أعضاء أو جماعات أو تنظيمات المجتمع ، أو فى المعايير التى تحكم هذه العلاقات كما تحكم الأفعال والنماذج السلوكية لأعضاء المجتمع ، أو فى الأوضاع الإجتماعية التى تتضمن نسق الأدوار والمراكز داخل الجماعة ، على أنه تغير إجتماعى وثقافى . ويحاول البعض أن يفرق بين التغير الإجتماعى والتغير الثقافى على أساس أن الأول يتمثل فى تغير نماذج العلاقات والجماعات والتنظيمات السائدة داخل الجاعة إلى جانب التغير فى بناء الأدوار والمراكز الإجتماعية . وأن التغير الثقافى يتمثل فى التغير فى الأفكار والمعايير والقيم والعلم والتكنولوجيا . ولكن الواقع أن هناك تداخلاً وإعتماداً متبادلاً بين هذين النوعين من التغير لدرجة عدم إمكان الفصل بينهما إلا على المستوى التحليلى فحسب .

وهناك مجموعة أخرى من التغيرات الإجتماعية ينظر إليها بعض الباحثين على أنها تغيرات شبه بنائية ، لأنها أقل فى أهميتها من التغيرات السابقة . وأهمها مايلى:

أولا: التغير فى الشخصيات أو شاغلى المراكز الاجتماعية :

فكل جماعة أو مجتمع يحدث داخلها تغير مستمر فى شاغلى الأدوار والمراكز الإجتماعية بإستمرار من خلال سن الأعضاء أو وفاتهم وتولى غيرهم ما كانوا يشغلونه من مراكز وأدوار .

ويمكن القول أنه على المستوى الواقعى المباشر فإن أداء الدور يتأثر بشاغل المركز لأن لكل إنسان طابعه وشخصيته . ولكن على مستوى أكثر تجريداً يمكن القول بأن تغير الأشخاص لا يعد تغيراً بنائياً طالما أن بناء الأدوار والمراكز ثابت ومستقر . ولكن يمكن أن يحدث تغير فى معايير إختيار شاغلى المركز . كأن يشترط أن يكون حاملاً لشهادة معينة وخبرة لعدد معين من السنوات ، وأن يجتاز إختباراً معيناً .. إلخ بعد أن لم يكن هناك شروط لشغل مثل هذه المراكز من قبل . وتتمثل أهمية هذا التغيير فى مدى ما يمارسه من أثر على أداء الدور نفسه وعلى مضمونه .

ويحاول بعض الدارسين مثل « جونسون » إطلاق بعض التعميمات بشأن أثر تغير شاغلى الأدوار على أداء النسق أو الجماعة أو التنظيم لوظائفه ويمكن إيجاز أهم هذه

التعميمات فيما يلي :

١ - كلما كان النسق أو الجماعة صغيرة كلما عظم الدور الذى يلعبه الفرد داخلها ولهذا فإن تغير الأشخاص أو شاغلى الأدوار والمراكز داخلها يمكن أن يؤدى إلى تغيرات ملموسة بطريقة أكثر وضوحاً من تلك التى يحدثها تغير الشخصيات داخل الأنساق أو الجماعات الأكبر .

٢ - إن تغير الشخصيات أو شاغلى المراكز العليا داخل أى تنظيم أو جماعة ، يعد أكثر أهمية من حيث التأثير على سلوك الآخرين وأداء التنظيم لوظائفه . وذلك بالمقارنة بتغير الشخصيات أو شاغلى المراكز الدنيا داخل ذلك التنظيم أو تلك الجماعة .

٣- ولكن التغيرات التى يحدثها تغير الأشخاص أو شاغلى المراكز فى الحالات السابقة يكون أقوى إذا كانت المراكز الإجتماعية يتم شغلها داخل الجماعة من خلال العوامل المنسوبة Ascribed أو تقوم على أساس القرابة والعوامل الذاتية . وعلى العكس من ذلك فإن هذه التغيرات سوف تقل أهميتها إذا ما كانت المراكز الإجتماعية ترتكز على العمل والإنجاز والمعايير الموضوعية . ففى هذه الحالة الأخيرة سوف يقل مجال الاختلاف بين شاغلى نفس المركز إلى أقل حد ممكن .

٤ - إن التغير فى الشخصيات يمكن أن يعد مسألة بيولوجية تتعلق بكبر السن أو التقاعد أو الوفاة . وبالتالى ليس له أهمية من الناحية السوسيولوجية . ولكنه يمكن أن يصبح ذو أهمية سوسيولوجية إذا كان هذا التغير مفضياً إلى تغيرات فى أسلوب أداء الدور أو فى التوقعات المعيارية من جانب الآخرين . فعندما تكون عوامل الضبط الإجتماعى ضعيفة بحيث لا تجبر شاغل الدور أو القائم به على أدائه بالشكل الذى يتوقعه الآخرون بناء على المعايير الإجتماعية السائدة ، فإن هذا الأمر مع مضى الوقت يمكن أن يحدث تغيراً فى مضمون الدور وفى نظام التوقعات ذاته .

ثانيا: التغير فى قدرات وإتجاهات الشخصيات:

وما قلناه عن التغير فى الشخصيات ينطبق أيضاً على تغير قدرات وإتجاهات نفس الأشخاص . فهذه التغيرات لا تؤدى بذاتها إلى تغيرات بنائية ، ولكنها قد تسهم فى إحداث مثل هذه التغيرات البنائية .

وبوجه عام نستطيع القول بأن التغير الإجتماعى إما أن يكون تغيراً بنائياً أو تغير شبه بنائى . وبقول آخر فإنه عبارة عن التغير الذى يحدث فى الجوانب البنائية أو الجوانب شبه البنائية للنسق أو المجتمع . ويمكن لنا أن نقسم التغير إلى نوعين أساسيين هما :

(أ) التغير الكيفى Qualitative : ويحدث هذا التغير عنما يستحدث عنصر بنائى جديد داخل النسق أو المجتمع ، مما يتطلب حدوث توافق بقية العناصر البنائية الأخرى معه . مثل إستحداث نظام الميكنة الزراعية داخل إحدى القرى التقليدية .

(ب) التغير الكمى Quantitative : ويحدث عندما يحدث نمواً وتدهوراً لبعض العناصر القائمة داخل النسق ، ويمكن القول بأنه لا يوجد مجتمع ثابت أو جامد تماماً ، كذلك لا يوجد مجتمع دينامى أو يتغير بطريقة مسرفة ، وإلا لما أمكن أن يتوافر له أسس التكامل والثبات . ولكن المجتمعات تختلف فى معدلات تغيرها وفى نوعية التغير ومضمونه وفى العوامل المؤدية إليه .

ويهتم بعض الباحثين مثل « ولبرت مور » W. Moore بمعالجة عدة موضوعات أساسية وعند تناولها لقضية التغير الإجتماعى نوجزها فيما يلى (٦) :

(أ) معدل التغير .　　　(ب) نتائج التغير .

(جـ) تخطيط التغير .　　　(د) الأثر التراكمى للتغير .

(هـ) مدى إستواء التغير أو سيره فى المسار أو الإتجاه الطبيعى .

ومهما كان من سرعة التغير فى المجتمع الذى نعيش فيه ، فإن أغلب أعضائه لا يغيرون من مراكزهم ، وإنما يتضح هذا التغير بعد فترة من الزمن قد تستوعب جيلاً أو أكثر .

التغير الثقافي :

وعلى الرغم من صعوبة التفرقة بين الثقافة والمجتمع ، إلا أنه من اللازم أن نميز بينهما ، وبين التغير الثقافي و الإجتماعي لأغراض تحليلية . فالثقافة تشير إلى كل ما يكتسبه الإنسان بإعتباره عضواً داخل المجتمع ؛ وفي مقدمة ما يكتسبه المعايير والقيم والمعتقدات واللغة وأساليب التعامل مع الآخرين . أما المجتمع فإنه يشير كمصطلح إلى النماذج البنائية والمستقرة للتفاعل الإجتماعي داخل الجماعة أو النسق ، مثل الأدوار والمراكز والطبقات .

ونتيجة لهذا التمييز فإنه يمكن القول بأن التغير الثقافي يشير إلى التغير في العلم والمعرفة والقيم والمعايير والتكنولوجيا والمعتقدات الدينية أو الإجتماعية . .ألخ . أما التغير الإجتماعي بالمعنى الإصطلاحي فانه يشير إلى التغير في بناء الأدوار والمراكز أو في البناء الطبقي أو في نماذج التفاعلات والعلاقات المستقرة داخل النسق أو المجتمع (٧) .

ولا شك أن هناك تفاعلاً وتأثيراً متبادلاً بين هذين النوعين من التغير ، الإجتماعي والثقافي .

فالثورة الصناعية : أدت إلى تغيرات كبيرة في المراكز والأدوار والطبقات والعلاقات والأفعال الإجتماعية كما أدت إلى تغيرات كبيرة في مجال الجماعات الإجتماعية والعلاقات بينهما . . . إلخ ، هذه الثورة نجمت في الأصل عن تغيرات حدثت في الثقافة المادية للمجتمع أو في مجال التكنولوجيا والعلم . وبالمثل فإن ما حدث في المجتمعات الغربية (وما يحدث حالياً من تغير في دول العالم الثالث) من تغير في المعايير الإجتماعية داخل الأسرة كان نتيجة لتغير مركز ودور المرأة في المجتمع إلى جانب عوامل أخرى .

وبوجه عام يشير أغلب علماء الإجتماع إلى أن التغير في المعايير الثقافية أصعب من التغير في عمليات التفاعل الإجتماعي (٨) .

عوامل التغير الاجتماعي :

توجد عدة أراء مطروحة في مجال علم الإجتماع تحاول تفسير التغير الإجتماعي والوقوف على عوامله الأساسية . ويمكن أن نعرض لبعض هذه الأراء فيما يلي (٩) :

١ - يؤكد « برتراند » Bertrand أن التغير الإجتماعى ينبثق أساساً داخل أى مجتمع نتيجة للتوترات والصراعات التى توجد داخله . وهكذا يفسر التغير فى ضوء فكرة التوتر والصراع .

٢ - يذهب « بوك » Bock إلى أن التغير الإجتماعى يحدث نتيجة لإضافة عناصر ثقافية جديدة داخل النسق ، أو نتيجة لإحداث تغيرات فى عناصر ثقافية قائمة فعلاً . ويعطى على هذا مثلاً بالتغير فى مجال الدين أو التكنولوجيا أو الإقتصاد أو الصناعة .

٣ - يذهب « دون مارتندیل » D. Mertindale إلى أن السبب الأساسى فى حدوث التغير يرجع إلى أعضاء المجتمع أنفسهم ، خاصة المفكرين Intellectuals ، تلك الفئة المسئولة عن حدوث التجديدات الكبرى داخل المجتمع سواء فى المجال المادى أو الإجتماعى .

ولا شك أن أى من هذه الآراء منفردة لا يمكن أن تعطينا التفسير العلمى الصحيح لظاهرة التغير . تلك الظاهرة التى لا يمكن لنا إرجاعها إلى عامل واحد فحسب .

ويشير « جونسون » إلى أن هناك عدة أسباب محتملة للتغير الإجتماعى يمكن إدراجها تحت ثلاثة نماذج أساسية هى (١٠) :

أولاً: أسباب كامنة فى الأنساق الإجتماعية بوجه عام:

أو داخل أنساق إجتماعية معينة . وفى مقدمة هذه الأسباب الصراعات الموجودة داخل كل مجتمع على المصالح بين الأعضاء . وهناك عدة ألوان من الصراع كالصراع السياسى والإقتصادى والأسرى . . . ، صراع القيم (تعليم البنت وخروجها للعمل أم لا وفى أى المجالات) صراع الأجيال . . . الخ .

ثانياً: أسباب ترجع إلى تأثير البيئة الإجتماعية:

على النسق الإجتماعى موضع الدراسة مثل تأثير مجتمع الدولة على أحد المجتمعات المحلية داخله ، أو تأثير الإختراعات والإنتشار الثقافى على إحداث تغيرات داخل المجتمع .

ثالثاً: أسباب ترجع إلى تأثير البيئة غير الإجتماعية :

كالبيئة الطبيعية أو البيولوجية . فقد يتزايد عدد السكان إلى حد يؤدى إلى ضرورة إستحداث تغيرات توافقية ، كذلك قد يتم إكتشاف موارد طبيعية جديدة تسهم على إحداث تغيرات توافقية ، كذلك قد يتم إكتشاف موارد طبيعية جديدة تسهم على إحداث سلسلة من التغيرات الإجتماعية .

ولما كان كل نسق إجتماعى يتألف أساساً من عدة أجزاء مترابطة ومتفاعلة ، فإن أى تغير فى أى جانب من جوانب النسق سوف يؤدى بالتبعية إلى عدة تغيرات مصاحبة فى الجوانب الأخرى .

فنقطة الإنطلاق فى التغير قد يكون إستحداث نوع جديد من الآلات الصناعية ، ثم يؤدى هذا إلى سلسلة من التغيرات فى العديد من المجالات الأخرى مثل مجال العمالة ومجال الإدارة ومجال الإستهلاك والإنتاج والعلاقات بين العمال وأصحاب الأعمال . . . ألخ .

ويؤكد أغلب علماء الإجتماع مثل « ميريل » F. Merrill و « ستجلش » Steglish وغيرهم أن أهم العوامل التى تؤدى إلى التغير الثقافى (الذى يسهم بدوره فى إحداث تغيرات إجتماعية واسعة النطاق) هى التجديد والإختراع من ناحية ، والإنتشار من ناحية أخرى .

أولاً: التجديد الاجتماعى والتكنولوجى: Social and technological innova-tion

يتمثل التجديد فى تجميع عدة عناصر ثقافية قائمة لإنتاج شىء جديد . وينطبق هذا التفسير على الأخلاق والفن والإدارة وعلى مختلف الظواهر الإجتماعية ، كما ينطبق على الثقافة المادية أو التكنولوجيا . وهناك مصدران أساسيان للتجديد هما (١١)

(أ) **الثقافة القائمة** : وهذه تتضمن مجموعة الأفكار والمعارف القائمة والتى يعرفها المخترع .

(ب) **القدرات الخاصة للمخترع نفسه** : فهذه القدرات هى التى تمكنه من إعادة تجميع هذه العناصر الثقافية القائمة فى شكل جديد لإستحداث شىء جديد .

والتى يعرفها المخترع .

(ب) **القدرات الخاصة للمخترع نفسه** : فهذه القدرات هي التى تمكنه من إعادة تجميع هذه العناصر الثقافية القائمة فى شكل جديد لإستحداث شيء جديد .

وتتزايد سرعة توالى الإختراعات المادية أو الإجتماعية على مدى التاريخ . ويمكن إعطاء مثل هذه الإختراعات المادية بإختراع الراديو والطائرة ، كذلك يمكن إعطاء مثل على الإختراعات الإجتماعية بظهور أساليب جديدة فى الحكم أو فى الإدارة أو فى التنظيم الإجتماعى . . . الخ .

وقد أصبح الإختراع والتجديد اليوم عملاً نظامياً يتم من خلال فريق من الباحثين داخل تنظيمات بيروقراطية متخصصة ، بعد أن كان يمارس فى الماضى بأسلوب فردى . فهناك اليوم الجامعات ومراكز البحوث المستقلة أو الملحقة بالمؤسسات الصناعية الكبرى . . . ألخ .

ولما كان الإختراع المادى أوضح أثراً فى حياة الأفراد والجماعات ، إلى جانب أنه لا يمس عادة معايير الجماعة ومعتقداتها ، فإنه يلاحظ أن المخترع فى هذا المجال المادى ينال عادة تقدير الجماعة سواء من الناحية المادية أو المعنوية ، بعكس الحال بالنسبة للمخترع الإجتماعى الذى يحاول إرساء معايير أو قيم أو تقديم أفكار جديدة . فعادة لا يقبل أعضاء الجماعة التجديدات الإجتماعية بنفس السهولة وسرعة تقبلهم للتجديدات المادية ، بسبب إرتباطهم بذواتهم ووجداناتهم ومصالحهم وأمنهم .

ثانياً: الانتشار الثقافى: Cultural diffusion

يمكننا أن نعرف الإنتشار بانها العملية التى تنتقل من خلالها سمة أو نمط ثقافى من فرد أو جماعة أو مجتمع لآخر . ومثال هذا إنتشار الملابس الأوربية فى الدول الأفريقية ، وإنتشار اللغات والثقافات وإستخدام الأجهزة الصناعية كالراديو والتليفزيون . . . إلخ . ويتم إنتشار الثقافات من خلال عدة طرق مثل التجارة والإحتكاك الثقافى بين المجتمعات والجماعات وتبادل الزواج وتبادل الآداب والفنون والرحلات والصحافة ومختلف أجهزة الإتصال الأخرى .

وقد كان علماء الأنثروبولوجيا هم أول من درسوا لنا ظاهرة الإنتشار نتيجة لقيامهم

بدراسة المجتمعات البدائية التى كانت تتغير بفعل إنتشار ثقافة الدول المستعمرة داخلها بفعل الإحتكاك الثقافى أثناء الاستعمار .

وتشير أغلب الدراسات إلى إستعارة العناصر الثقافية المادية عادة تكون أسرع وأسهل ، وبالتالى أكثر إنتشاراً بالمقارنة بالعناصر الإجتماعية أو اللامادية . كذلك يؤكد أغلب العلماء أن عملية الإنتشار أصبحت شائعة لدرجة كبيرة . فلا يوجد مجتمع تقوم ثقافته كلها على أساس الاختراع وحده فقد أكد « لنتون » أن ما هو مخترع داخل أمريكا من الثقافة الكلية السائدة داخلها لا يتجاوز ١٠ ٪ فقط .

وعندما تنتقل سمة ثقافية (كالراديو) من مجتمع الى اخر ، فإنها تحدث عادة مجموعة من الآثار المباشرة والآثار المشتقة . أما الاثار المباشرة للراديو فهى الإستمتاع والإستماع إلى الأخبار والبرامج . ولكن الآثار المشتقة Derivative effects فتمتد إلى أكثر من هذا لما قد يمارسه من أثر على الأفكار والقيم والعلاقات الأسرية وأساليب تربية الأبناء . . . إلخ . وقد تتبع بعض الدارسين مثل « أجبرن » آثار بعض العناصر الثقافية الجديدة على بناء ونظم المجتمع ، كالسيارة أو الراديو مثلاً .

وبوجه عام نستطيع أن نرجع أسباب التغير الإجتماعى والثقافى إلى عدة عوامل فى مقدمتها :

١ - التجديد المادى .

٢ - التجديد التكنولوجى .

٣ - الإنتشار الثقافى .

٤ - التغير فى البناء الديموجرافى فى مثل ظهور جماعات أو إختفاء أخرى ، أو تغير البناء العمرى للسكان أو تغير مستوياتهم التعليمية أو المهنية أو تغير توزيع السكان على المكان ، أو الهجرات الداخلية والخارجية نتيجة لعوامل متقدمة .

٥ - حدوث تغيرات فى البيئة الطبيعية ، كظهور ثروات جديدة أو حدوث زلازل وبراكين .

٦ - ولا يجب أن نتجاهل أثر القيادات والزعامات القوية على تاريخ المجتمعات ،

صغيرة له بعنوان «نظرية التغير الإجتماعي» (١٢) . وسوف نعرض النظريات فيما يلي بإيجاز شديد كما عرضها الباحث المذكور .

أولا: النظرية الماركسية :

وعلى الرغم من فساد هذه النظرية إلا أننا نعرضها لأنها نظرية مطروحة فى التراث . وتفسر هذه النظرية ما يحدث من تغيرات داخل المجتمع . وقد سبق أن تعرضنا لنظرية ماركس فى الطبقة فى دراسة سابقة وهو يرى أن الصراع بين الطبقات هو محرك التاريخ . ففى كل مجتمع توجد طبقتين ، طبقة مستغِلة وأخرى مُستغلة . وتحاول الطبقة الأولى الإبقاء على إستغلالها وعلى الأوضاع الإجتماعية التى تحقق لها ذلك ، فى حين تحاول الأخرى تغيير هذه الأوضاع تخلصاً من الإستغلال . فكل نظام إجتماعى يجمع بين المتناقضات ويحمل بذور هدمه داخله . ويرجع ماركس التغير الإجتماعي إلى العامل الإقتصادى أو إلى أسلوب الإنتاج السائد . ففى مرحلة معينة يكون هناك توازن بين قوى الإنتاج وبين علاقات الإنتاج . ولكن نتيجة لسرعة التغير فى قوى الإنتاج بالمقارنة بالتغير فى علاقات الإنتاج يحدث إختلال فى التوازن التقليدى . وهنا يتطلب الأمر إستحداث تغير مقابل فى علاقات الإنتاج وفى مقدمتها علاقات الملكية حتى يتحقق التوازن على مستوى جديد (١٣) .

وبوجه عام نستطيع القول بأن نظرية التغير عند أنصار الإتجاه الماركسى تستند إلى التفسير المادى للتاريخ وعلى المنهج الجدلى وعلى الحتمية الإقتصادية ومفهوم الثورة الإجتماعية .

وقد أخطأت هذه النظرية فى الإقتصار على عامل واحد فى تفسير التغير ، كما سقطت تنبؤاتها حول إتجاهات التغير المستقبلية ، وذهب البعض إلى أنها ليست سوى أيديولوجية لتفسير وتبرير الصراع وإستثارة كل أشكاله وبالتالى تخرج عن دائرة العلم .

ثانيا: نظرية التوازن الاجتماعى او النظرية الوظيفية (مالينوفسكى):

تقوم هذه النظرية على أساس أن كافة العمليات الإجتماعية والعلاقات التفاعلية التى تقوم داخل المجتمع ، محكومة من خلال نسق علمى صارم. ويشير« مالينوفسكى » إلى أن أهم محددات الثقافة هو قانون البقاء . فلا يمكن لأى نسق إجتماعى أن يوجد أو يستمر ما لم يشبع حاجات أعضائه ، كذلك لا يمكن لأى مجموعة من الأنشطة أن تستمر

دون أن تكون مرتبطة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بالحاجات الإنسانية وأساليب إشباعها .

ومن خلال هذا الفهم يمكن تفسير الثقافة والتغير الثقافى والإجتماعى من خلال ربط كافة أوجه التغير بمحاولة الإنسان المستمرة لإشباع حاجاته البيولوجية المباشرة أو حاجاته المشتقة وهى الحاجات الثقافية . وقد صنف «مالينوفسكى» الحاجات الإنسانية إلى أربعة هى :

(أ) الحاجات البيولوجية : كالمأكل والملبس والمأوى والدفء والجنس . . . الخ .

(ب) الحاجات المشتقة أو الوسائلية : وهى الحاجات الإقتصادية والمعيارية والتربوية والسياسية .

(جـ) الحاجات التكاملية : كالحاجة إلى العلم والدين والسحر ، وهى تلك التى تحقق التكامل داخل النسق .

(د) الحاجات الترفيهية : كالحاجة إلى اللعب والإستمتاع والتجمع .... إلخ. وهو يربط بين التغير وبين إشباع هذه الحاجات . فكل نظام إجتماعى يتألف عند مالينوفسكى من مجموعة من المكونات الثقافية هى الأعضاء أو الشخصيات (وتتضمن الأدوار والمراكز والسلطة . .) ، والقواعد أو المعايير التى تحكم سلوك هؤلاء الأعضاء ، والأنشطة التى يقومون بها ، وما يقوم النظام به من دور أو وظيفة ، وأخيراً الجهاز المادى الذى يستخدمه الأشخاص كالآلات والأدوات . . . إلخ (١٤) .

وعندما يعالج بعض أنصار النظرية الوظيفية التغير الإجتماعى ، فإنهم يستخدمون إلى جانب مبدأ الوظيفة ، مبدأين أخرين هما التطور والإنتشار. ويشير «مالينوفسكى » إلى أنه لا يمكن أن يحدث أى تغير ثقافى سواء فى شكل إختراع أو ثورة أو تغير عقلى أو ظهور نظام جديد من المعتقدات العقلية أو إستعارة عناصر ثقافية من الخارج ، إلا لإشباع حاجات جديدة .

وتخضع التجديدات والعناصر المستعارة لقانون الإنتخاب الطبيعى ، فأقدر التجديدات والعناصر الثقافية على إشباع حاجات أعضاء النسق هى التى تستمر

« إلى أنه لا يمكن أن يحدث أى تغير ثقافى سواء فى شكل إختراع أو ثورة أو تغير عقلى أو ظهور نظام جديد من المعتقدات العقلية أو إستعارة عناصر ثقافية من الخارج ، إلا لإشباع حاجات جديدة .

وتخضع التجديدات والعناصر المستعارة لقانون الإنتخاب الطبيعى ، فالقدر التجديدات والعناصر الثقافية على إشباع حاجات أعضاء النسق هى التى تستمر وتتكامل مع بقية العناصر القائمة بالفعل فى المواقف . فأى تجديد أو إستعارة لابد وأن يلقى ترحيباً جماعياً من جانب أعضاء النسق حتى يتكامل مع بقية المكونات الثقافية الأخرى . وهذا لن يحدث ما لم يكن التجديد أو العنصر المستعار قادراً بالفعل على إشباع حاجة ثقافية يشعر بها أعضاء النسق . وهذه الحاجات الثقافية متجددة حيث تعتمد على ما يتمتع به الإنسان من مرونة وتطلع مستمران .

هذه هى أهم ملامح المنظور الوظيفى للتغير الإجتماعى عند «مالينوفسكى» وقد تأثر فى صياغته بدراسته المتعمقة لمجتمع « التروبرياند » على مدى أربع سنوات متتالية. ويختلف هذا الباحث عن أنصار الإتجاه الكلاسيكى فى الإنتشار الثقافى ، مثل « راتزل » Ratzel و« جرابنر » Graebner و« شمدت » Schimidit وغيرهم ، أى أنه لا يذهب إلى أن الإنتشار يحدث من خلال هجرة بعض السمات أو مركبات السمات من ثقافة معينة إلى ثقافة أخرى ، بحيث تصبح عناصر غريبة داخل الثقافة المستقبلة ، ولكنه يتصور عملية الإنتشار داخل إطار عملية تفاعلية دينامية أوسع فالعناصر الثقافية المستعارة تكتسب معنى جديداً ، وتؤدى وظيفة جديدة داخل الثقافة المستعيرة .

ثالثاً: نظرية التحليل النفسى وبناء الشخصية (تايلور):

وقد تأثر بعض الباحثين الإجتماعيين بالإتجاه السيكولوجى ، مثل «تايلور» Tylor ويعتمد أنصار الإتجاه السيكولوجى فى تفسير التغير الإجتماعى على نظرية « فرويد » فى التحليل النفسى ، تلك النظرية التى تحاول فهم السلوك الإجتماعى من خلال مفهوم الصراع اللاشعورى . وتؤكد هذه النظرية أن جذور هذا الصراع ترجع إلى مرحلة الطفولة المبكرة ، وبوجه خاص إلى الدوافع اللاشعورية المتناقضة . تلك التى تتراوح بين الحب والعدوان تجاه الأبوين .

ويربط « تايلور » بين عقدة أوديب وعقدة الكترا وبين التغير الإجتماعى . فقد يتعرض الطفل لمواقف مؤلمة من أمه كالفطام المفاجىء والقسوة . وهنا تتحول كافة

مشاعر الحب نحو الأب ويحدث التوحد به ، وهو ما يطلق عليه « فلوجل » Flugel مصطلح «الأبوية » Paternalism .

ويؤثر هذا الإتجاه على بعض الإتجاهات والممارسات السلوكية لدى الراشدين مثل الميل إلى النظم التسلطية وإعتبار أن المرأة أقل من الرجل ، وسيادة قيمة الذكورة (١٥)

وهناك حالات أخرى يتم من خلالها التوحد بالأم نتيجة ما تبديه من مشاعر رقيقة وحماية للطفل . وهذا يؤدى الي ظهور الأمومة Malenalism .

ويربط « تايلور » بين سيادة الأبوية وبين التسلط الإجتماعي والسياسى والإبداع الفني والعلمي وحب التملك . . . ألخ .

كذلك يربط بين سيادة الأمومة وبين ظهور الإتجاهات الليرالية والسياسة والدين والمسائل الإجتماعية .

ويرى تايلور أن التاريخ هو عبارة عن تأرجح بين مراحل سيادة الأبوة والأمومة . وبوجه عام يذهب هذا الباحث إلى أن الشخصية التى تتكون خلال مرحلة التنشئة الإجتماعية أثناء مرحلة الطفولة هي القوة الحقيقية الدافعة والمحركة للتغير والتاريخ .

رابعاً: نظرية الفعل الإجتماعى (بارسونز):

تقوم هذه النظرية التي يتزعمها « بارسونز » فى أمريكا على إتخاذ مفهوم النسق الاجتماعي نقطة الانطلاق فى دراسة المجتمع . ويتألف النسق الاجتماعي من مجموعة الأشخاص النين يدخلون مع بعضهم في تفاعلات وعلاقات متشابكة بهدف تحقيق أقصى حد ممكن من الإشباع ، والذين تتحد علاقاتهم بالموقف وببعضهم البعض في ضوء نسق من الرموز المشتركة ذات بناء ثقافى مشترك .

وإذا كان النسق يتألف من أجزاء متفاعلة ، فإن هناك ثلاثة أنساق أخرى الي جانب النسق الاجتماعى ويمكن التمثيل بالشكل التالى :

الطبيعه أو النسق العضوى	الثقافه أو النسق الثقافى
الإنسان أونسق الشخصيه	المجتمع أو النسق الإجتماعى

أولاً : نسق فرعى يحقق وظيفة التكيف Adoplive subsystem ويرمز بالرمز A ويعمل هذا النسق على تحقيق تكيف النسق مع الظروف المحيطة به .

ثانياً : نسق فرعى يحقق وظيفة تحقيق الهدف Gool achievement ويرمز بالرمز G .

ثالثاً : نسق فرعى يحقق الحفاظ على النموذج القائم Pattern maintainance ويرمز له بالحرف L ويعمل على تنظيم الطاقه الداخليه والحفاظ على إستمرار النسق .

رابعاً : نسق فرعى يحقق التكامل بين أجزاء النسق Integrative subsystem ويرمز له بالرمز I.

ويمكن توضيح هذا الجزء من نظرية « بارسونز » بالشكل التالى

النسق الفرعى للتكيف A	النسق الفرعى لتحقيق الهدف G
النسق الفرعى للتكامل I	النسق الفرعى للحفاظ على النمط L

ويذهب بارسونز إلى أن أى نسق إجتماعى أو ثقافى ، هو نسق للأفعال الإجتماعية ، والفعل الإجتماعى عنده يكون دائماً متجهاً نحو تحقيق هدف له قيمة من الناحية الإجتماعية . ويستمر « بارسونز » فى التحليل حيث يشير إلى إمكان تقسيم كل نسق من هذه الأنساق الفرعية إلى أربعة أقسام أخرى Sub Sub System. ومثال هذا أن النسق الفرعى للتكيف ، ينقسم بدوره إلى أنساق أكثر فرعية التكامل والتكيف والحفاظ على النمط وتحقيق الهدف . ويتحقق التوازن داخل كل نسق بطريقة تلقائية .

ويظهر التغير الإجتماعى عندما يختل التوازن الذى يقوم النسق فى ظله بأداء وظائفه بطريقة عادية . ويصنف « بارسونز » التوازن إلى ثلاثة أنواع كما هو الحال فى العلوم الطبيعية وهى :

أولاً : التوازن الثابت أو المستقر . Stable

ثانياً : التوازن الجزئى . Partial

ثالثاً : التوازن غير الثابت . Unstable

وعندما يختل التوازن فى الحالة الأولى يستطيع النسق إستعادة توازنه بطريقة سريعة وتلقائية . وعندما يختل التوازن فى الحالة الثانية ، نجد أن بعض أجزاء النسق تستطيع التوافق مع الموقف الجديد ، وبعضها يعجز عن تحقيق هذا التوافق . أما فى الحالة الأخيرة فإن كل عناصر النسق تستطيع التوافق بإستمرار مع الظروف المتغيرة. وعند تحليل النسق الإجتماعى يجب أن نحدث تغييراً فى هذا التصنيف للتوازن ، ذلك لأنه لا يوجد نسق إجتماعى فى حالة ثبات كامل . ولهذا فإنه عندما يختل التوازن داخل النسق فإنه لا يمكن إستعادة التوازن بالصورة التقليدية تماماً دون إحداث أى تعديل داخل النسق . وغالباً ما يكون النسق الإجتماعى فى حالة التوازن غير المستقر Un- stable Equilibruim فهناك تغيرات مستمرة داخل أى نسق من أبرز الأمثلة عليها تزايد السكان وتباينهم إجتماعياً . وهذا هو أحد أسباب إختلال التوازن . كذلك فإن النسق الإجتماعى يدخل بإستمرار فى علاقات وتفاعلات مع الأنساق الخارجية (الطبيعية والثقافة والشخصية) .

ويظهر التغير الإجتماعى عندما يختل التوازن داخل النسق بفعل عوامل داخلية أو خارجية ، أى من داخل النسق مثل ظهور إختراعات أو تغيرات فى التركيب السكانى، أو من خارج النسق أى من جانب نسق الشخصية (أثر الشخصيات القيادية) أو نسق الطبيعة (كظهور ثروات جديدة أو حدوث نكبات طبيعية أو بسبب الاحتكاك الثقافى بمجتمعات أخرى) وهناك تفاعل مستمر بين هذين النوعين من التغير . فالتغيرات التى تحدث بفعل مصدر خارجى تستثير عدة تغيرات داخلية ، والعكس صحيح . فظهور الثروات الجديدة فى الطبيعة يؤدى إلى ظهور تكنولوجيات مادية وإجتماعية جديدة لإستثمارها . كذلك فإن ظهور مثل هذه التكنولوجيات يمكن أن يسهم فى تحقيق المزيد من السيطرة على الطبيعة . وهناك العديد من العوامل الخارجية التى تؤثر على النسق الإجتماعى مثل التغيرات السكانية والتكنولوجية .

أما التغيرات الداخلية فقد تتمثل فى الإختراع أو نتائج عمليات الصراع والضغوط التى تحدث داخل ذلك النسق .

وقد تؤدى هذه التغيرات إلى إعادة تنظيم للأدوار والعلاقات . فقد تظهر أدوار

جديدة ، أو يكتفى بإجراء بعض التعديلات على مضامينها . ولا يوجد فى النظرية «البارسونية » عامل سيادى يفسر من خلاله التغير ، كما هو الحال بالنسبة للنظرية الماركسية . بل أن « بارسونز » يرفض النظرية الماركسية التى تجعل من العامل الإقتصادى الأساس الأول الذى يمكن أن يفسر لنا التغيرات فى المجتمع والتاريخ .

ويتضح من سياق دراسة « بارسونز » تركيزه على العامل القيمى أو عامل الأخلاق عند دراسة وتفسير التغير - شأنه فى ذلك شأن أغلب أنصار الإتجاه الوظيفى فى علم الإجتماع الغربى . ولكنه يعود بإستمرار إلى التأكيد على ضرورة الإلتزام بعدم التعميم والقيام بدراسة كل حالة على حدة ، وتوضيح العوامل التى أدت إلى إحداث التغير فى كل منها .

ويشير « بارسونز » إلى أن أعمق أنواع التغير هى تلك التى تحدث فى النسق الفرعى للتكامل أو فى مجال القيم والمعتقدات . لأن هذه التغيرات تسهم فى فقدان النسق لتكامله أو تماسكه . ويذهب هذا الباحث إلى أن الانساق تقاوم بشدة التغير فى هذا النسق الفرعى . ولكن على الرغم من ذلك فإنه قابل للتغير بفعل عوامل خارجية مثل ظهور أنساق شخصية جديدة مثل القيادات الدينية الملهمة . وهو هنا يتفق إلى حد كبير مع « ماكس فيبر » .

وبوجه عام يمكن القول بأن النظرية السوسيولوجية عند بارسونز على درجة عالية من التجريد . وتركز على بعض المفاهيم كالتوازن والتكامل والتساند الوظيفى وعلى العوامل القيمية والأخلاقية كعوامل أولى فى إحداث التغير بعكس الحال بالنسبة للنظرية الماركسية .

نظريات أخرى فى التغير :

وإلى جانب هذه النظريات الأربع هناك مجموعة أخرى من النظريات طرحت فى مجال التغير لمحاولة تفسير أسبابه ونتائجه وأهمها :

أولاً : نظرية التغير فى خط مستقيم .

ثانياً : نظرية التغير فى شكل دائرى أو نصف دائرى .

ثالثاً : النظريات الحتمية فى تفسير سبب التغير .

رابعاً : نظرية التخلف الثقافي أو التغيير غير المتوازى لعناصر الثقافة .

خامساً : نظرية التغير المتوازى لعناصر الثقافة .

وسوف نتناول كل من هذه النظريات بشيء من التفصيل :

أولا: نظرية التغير فى خط مستقيم:

ترجع هذه النظرية تاريخياً إلى الفكر الفلسفى ، أو ما نطلق عليه فلسفة التاريخ . كذلك فإنها ترجع إلى الفكر الأنثربولوجى المبكر . فعندما أختلط المفكرون فى أوربا بالشعوب المتخلفة بعد عملية الإستعمار . حاولوا ترتيب المجتمعات على سلم حضارى من أدنى درجات التخلف والتى تمثلها هذه الشعوب البدائية - فى نظرهم - إلى أقصى درجات التقدم - وتمثلها المجتمعات الأوربية ثم زعموا أن هذه المراحل التطورية هى مراحل حتمية فى التغير الإجتماعى . وتقوم نظرية التطور فى خط مستقيم Unilinear على أساس تحديد مجموعة من المراحل الإجتماعية أو الحضارية ، والقول بأنها هى مراحل التغير التقدمى للمجتمعات . ويمثل هذه النظرية مجموعة من فلاسفة التاريخ مثل « فيكو » و«كوندرسيه » و« تيرجو » ، وبعض علماء الأنثربولوجيا الإجتماعية مثل « لويس مورجان » .

وعلى الرغم من عدم علمية هذه النظريات وغلبة الطابع الفلسفى عليها ، نتيجة لتحديد المراحل وإطلاق التعميمات دون الإستناد على دراسات إمبريقية مقارنة ، ونتيجة الخلط بين التغير والتقدم ، أقول أنه على الرغم من كل ذلك إلا أن هناك مجموعة من علماء الإجتماع تأثروا تأثراً واضحاً بهذا الإتجاه الفلسفى . ولعل فى مقدمتهم رواد علم الإجتماع الأول ، فقد ذهب « أوجست كومت » إلى أن المجتمعات تسير فى ثلاثة مراحل هي المرحلة الثيولوجية ، والمرحلة الميتافيزيقية ، وأخيراً يصل المجتمع إلى المرحلة الوضعية .

ويمكن إدراج نظرية « هربرت سبنسر » ضمن هذا الإتجاه ، حيث أنه يذهب إلى أن المجتمعات تتقدم من الحالة الحربية إلى الحالة الصناعية .

ثانيا: نظرية الدورة فى التغير الاجتماعى:

يذهب أنصار هذه النظرية إلى أن المجتمعات لا تتغير فى إتجاه مستقيم ، ولكنها

تتغير في شكل دائرى أو في شكل نصف دائرى . وتقع هذه النظرية في عداد فلسفة التاريخ نتيجة لقيامها على أساس تأمل فلسفي أو على إطلاق تعميمات لا تستند إلى دراسات مقارنة محققة إمبريقياً . وترتد هذه النظرية تاريخياً إلى إبن خلدون الذى ذهب في مقدمته أن المجتمعات تتغير في شكل نصف دائرى من الناحية السياسية ، حيث تنتقل الأسرة المالكة من طور الظفر بالبغية إلى طور الإنفراد بالمجد إلى طور الفراغ والدعة إلى طور القنوع والمسالمة وأخيراً تصل إلى طور الإسراف والتبذير ، وهنا تظهر أسرة أو جماعة جديدة تنتزع الملك . وقد حدد عمر الدولة بثلاثة أجيال . ويمثل هذه النظرية « شبنجلر » في الفلسفة و« أرنولد توينبى » في التاريخ .

وهناك مجموعة من علماء الإجتماع تأثروا بهذا الإتجاه الفلسفي ، وفي مقدمتهم « بيتريم سوروكين » عالم الإجتماع الأمريكي فقد قام هذا الباحث بعرض نظرية في التغير تقوم على أن المجتمع يتحول من الثقافة الحسية إلى الثقافة المثالية إلى الثقافة الذهنية ثم تعود الدورة مرة ثانية . وقد حاول إثبات صحة هذه النظرية من خلال إستعراض التاريخ الأوربى . ويتميز كل طراز من هذه الثقافات الثلاثة بمجموعة من الخصائص في مختلف المجالات السياسية والأدبية والفنية . . . ألخ .

ثالثاً: النظريات الحتمية في التغير الاجتماعي:

تقوم هذه النظريات على أساس إبراز أثر عامل واحد كمحرك للتغير الإجتماعى ، كالعامل الإقتصادى أو الجغرافى أو التكنولوجي . ومن هذه الزاوية يعد « ماركس » من أنصار الحتمية الإقتصادية ، و« راتزل » من أنصار الحتمية الجغرافية ، و« أجبرن » من أنصار الحتمية التكنولوجية ، ويمكن القول إستنتاجاً أن « ماكس فيبر » يعد من أنصار الحتمية القيمية . ونظراً لتعقد الظواهر الإجتماعية أو مكونات المجتمع ، فإن هذه النظريات تعجز عن تفسير التغير لرجوعه إلى مجموعة عوامل وليس إلى عامل واحد.

رابعاً: نظرية التخلف الثقافي أو التغير غير المتوازى:

يذهب « وليم اجبرن » إلى أن دراسة التغير الإجتماعى تتضمن بالضرورة التغير الثقافى . والثقافة عند هذا الباحث تنقسم إلى قسمين ، قسم مادى واخر لا مادى . ويتضمن القسم الأول المبانى والتكنولوجيا وكافة الأشياء المادية التى يستخدمها أعضاء المجتمع ، أما القسم الثانى فإنه يتضمن المعايير والقيم والمعتقدات . . . إلخ . ويذهب

« اجبرن » إلى أن التغير لا يتم بمعدلات متساوية أو بطريقة متوازية بين هذين القسمين . فالقسم المادى أيسر وأسرع تغيراً من القسم اللامادى . ويرجع السبب فى ذلك إلى أن التغير فى الثقافة المادية يعتمد على توالى الإختراعات ، وعلى سهولة إقتناع الناس بفائدتها وسهولة إستخدامها وتجريبها . يضاف إلى ذلك أن مجموعة من المعوقات التى تقف فى وجه التغير فى الجانب اللامادى من الثقافة أهمها ما يلى : (١٧)

(أ) الطبيعة المحافظة للشخصية الإنسانية وللثقافة . فالقيم والمعتقدات تصبح جزءاً من الشخصية نتيجة عملية التنشئة الإجتماعية .

(ب) بهاظة التكاليف الإقتصادية للتغير اللامادى .

(جـ) الخوف من الجديد .

(د) أصحاب المصالح الخاصة الذين يحاولون إبقاء الأوضاع على ماهى عليه نتيجة لما تحققه لهم من منفعة .

والواقع أن هناك العديد من الباحثين فى علم الإجتماع يناصرون هذه النظرية في صور متعددة . « فكارل ماركس » يرى أن التغير فى قوى الإنتاج (القوى البشرية والتكنولوجيا) يسبق التغير فى علاقات الإنتاج وفي مقدمتها علاقات الملكية وأسلوب التوزيع . ويذهب «رينيه موني » إلى أن الطبقات الدنيا أكثر ميلاً وتقبلاً للتجديدات التكنولوجية ، فى حين أننا نجد أن أبناء الطبقات العليا أكثر ميلاً نحو تقبل التجديدات الفكرية الصادرة عن المجتمعات الأكثر تقدماً .

خامساً: نظرية التغير المتوازي لعناصر الثقافة :

يناصر هذه النظرية بعض علماء الإجتماع وفى مقدمتهم « بترم سوروكين » P. Sorokin، الذى يرفض تماماً فكرة إنقسام الثقافة إلى قسمين – مادى ولا مادى . ويقول هذا الباحث ، أنه لو سلمنا جدلاً بهذه القسمة لما وجدنا أن الجزء المادى أسرع أنتشاراً من الجزء اللامادى أو الأيديولوجى ، بل على العكس فإننا نجد أن هذا الجزء الأخير أسرع إنتشاراً . ويمكننا أن نوجز أهم إعتراضات « سوروكين » على نظرية التخلف الثقافى فيمايلى :

١ – أن الجوانب الفكرية تميل إلى الإنتقال بطريقة أسرع من الجوانب المادية ، وكذلك تسبق هذه الجوانب الفكرية الجوانب المادية من حيث الإنتقال والتغير . فأياً كانت الظاهرة ثقافية أو دينية أو علمية أو فنية أو إقتصادية ، فإن فكرتها أو معناها يصل إلى الآخرين قبل أن تصل إليهم العناصر المادية ذاتها . فيجب أن تصل فكرة الراديو أو الثلاجة إلى الآخرين أولاً قبل إستخدام هذه الأجهزة والإقبال عليها .

٢ – أن نسبية التغير فى بعض أجزاء الثقافة لا تمثل عاملاً كافياً فى القسمة الحاسمة بين جانب مادى وجانب لا مادىي، والقول بسبق أحدهما وتخلف الآخر .

٣ – إن القول بالإنقسام والتخلف يفترض وجود حالة معينة من التوازن بين جانبى الثقافة وإذا كان القياس أمراً ميسوراً بالنسبة للجانب المادى ، فإنه أمر صعب ومتعذر بالنسبة للجانب اللامادى ، إلى جانب أنها لا تخضع لأحكام القيمة.

٤ – هناك العديد من الأمثلة على سبق التغيرات اللامادية لبعض المتغيرات المادية، وبقول آخر فإن التغيرات المادية أو بعض أجزاء الثقافة المادية تتخلف أحياناً عن بعض عناصر الثقافة اللامادية ، مما لا يمكننا من التعميم .

٥ – إن مقياس السبق واللحوق أو الحدوث فى وقت واحد أمر نسبى لأنه قد يعنى اللحظة نفسها ، كما قد يعنى دورة طولها مئات السنين . وهذا أمر تقديرى متروك للباحث نفسه .

٦ – إن القول بإنقسام الثقافة ، ودراسة كل جزء على حدة يعنى تفتيت الظاهرة الثقافية وبالتالى يستحيل فهمها فى سياقها الكلى . ويشبه هذا التفتيت قيام البيولوجى بإنتزاع القلب والمعدة من الجسم الحى بهدف الدراسة وفهم العلاقة بينهما . وهو فى هذه الحالة سوف لا يتمكن من فهم هذه العلاقة على الإطلاق .

٧ – إن الثقافة كل متكامل بحيث يؤدى أى تغير فى الجزء إلى تغير فى الكل ، والعكس صحيح .

ويخرج «سوروكين» من هذه المناقشة إلى القول بأن الثقافة كل متكامل ، وأنها عند التغير تتغير فى معية كاملة Togetherness (١٨) .

كذلك يعترض « كنجزلى دافيز » K. Davis على إمكانية إجراء المقارنة بين

السرعات النسبية لقسمي الثقافة المادية واللامادية ، على أساس أن كلاً منهما يختلف عن الآخر إختلافاً نوعياً . فنحن يمكننا إجراء دراسة مقارنة بين الثقافة المادية لمجتمعين أو للمجتمع الواحد خلال فترتين تاريخيتين ، ولكن لا يمكننا إجراء أية مقارنة بين الثقافة المادية والثقافة اللامادية لنفس المجتمع ، نتيجة لعدم وجود أساس مشترك للمقارنة (١٩) .

المشكلات العلمية والمنهجية في دراسات التغير :

يفتقد علم الإجتماع حتى الآن ، وعلى الرغم من أن هذا العدد الضخم من النظريات ، إلى نظرية ثابتة موثوق بها ومحققة علمياً . وبعبارة أخرى أكثر تحديداً فإن علم الإجتماع لا يعاني من قلة الدراسات والنظريات المطروحة في مجال التغير ، بقدر ما يعاني من كثرتها وتضاربها .

فهناك النظرية الماركسية التي ترجع التغير إلى العامل الإقتصادي ، وفي مقابلها توجد نظرية « فيبر » التي ترجع التغير إلى العامل القيمي . وهناك نظرية التغير غير المتوازي العناصر الثقافية ، وفي مقابلها توجد نظرية التغير المتوازي العناصر الثقافية . . . إلخ .

ولكن هناك مجموعة من العلماء يتجهون الآن إلى دراسة التغير بطريقة أكثر واقعية أو كما يحدث بالفعل داخل النماذج المختلفة من التنظيمات الإجتماعية . ومثال هذا دراسة « تيودور نيو كومب T. Newcomb» في كلية البنات « برفرمونت » . فقد حاول هذا الباحث أن يكشف عن تغير إتجاهات بعض الطالبات من النزعة المحافظة إلى النزعة التحررية السائدة داخل الكلية . كذلك حاول الكشف عن سبب تمسك بعضهن بالنزعة المحافظة . وقد كشفت هذه الدراسة عن إتسام الفتيات اللائي غيرن إتجاهاتهن بالإستقلال عن الوالدين وبالكفاية الشخصية والقدرة على تكوين علاقات إجتماعية سريعة مع الآخرين . . . إلخ (٢٠) .

وظهر إهتمام من جانب بعض علماء إجتماع اليوم بدراسة التغير في مجال النظم الإجتماعية ، خاصة مجال الأسرة . وقد طرح الباحثون السؤال التالي على سبيل المثال : ماهي التغيرات التي تحدث في مجال الأسرة تحت تأثير التحضر والتحديث الإقتصادي Economic modernisation ؟ . وقد بذلت عدة محاولات من جانب العديد من علماء الإجتماع في العديد من دول العالم للإجابة على مثل هذا التساؤل . وقدم

العديد من الإجابات التى تنطبق على كثير من المجتمعات والحالات ، التى تتعرض لنفس المؤثر . فقد وجد على سبيل المثال أن عمليات التحديث تميل إلى إحداث تغير فى مجال الأسرة ، حيث تختفى الأشكال المركبة والممتدة وتظهر الأسر النواة Nuclear Fami-lies، وتتزايد المسئولية المشتركة للزوجين ، وتتزايد حرية وإختيار الزوج والزوجة .

وهناك عدة محاولات معاصرة لدراسة أثر عمليات التصنيع على العلاقات الإجتماعية والعناصر الثقافية داخل المجتمعات التقليدية . ويشير «ولبرت مور» W. Moore و «فيلدمان» A. Feldman إلى وجود نوع من الإرتباط بين ظاهرة التصنيع وبين عدة ظواهر إجتماعية أخرى مثل سيادة نظام المصنع فى الإنتاج وتزايد نسب التحضر ونمو الإتجاه نحو المعرفة والعلم ، ونمو بعض التوجيهات القيمية التى من أهمها قيمة الإنجاز والعمل والجهد الشخصى (٢١) . وقد كشفت الكثير من الدراسات تماثلاً عندما تصل إلى درجة مماثلة من التصنيع إلا أن « مور » يعترض . ولعل ما يدعم هذا الرأى فى نظره هو أن التصنيع والنمو الصناعى يتحقق فى ظل مجتمعات متناقضة من حيث النظم الإقتصادية والإجتماعية ، ومن حيث الفلسفة الإجتماعية أو الأيديولوجية .

يضاف إلى ذلك أن هناك العديد من الدراسات الحديثة والمعاصرة ، أجريت فى بعض مجتمعات العالم الثالث سواء على مستوى المجتمعات المحلية أو مجتمعات الدول من أبرزها دراسة « دوبى » Dube لبعض القرى الهندية ودراسة « يانج » لبعض القرى الصينية ، ودراسة « جون إمبرى » لبعض القرى اليابانية . كذلك هناك مجموعة كبيرة من الدراسات السوسيولوجية ، حاولت الكشف عن أثر برامج التنمية فى إحداث تغيرات فى العلاقات والنظم والمكونات الثقافية داخل بعض مجتمعات العالم الثالث . ومن أبرز هذه الدراسات، دراسة « لاكشمانارو » L. Roo لأثر برامج الإتصال فى تغير بعض القرى الهندية . وقد قامت الأجهزة المتخصصة فى الأمم المتحدة بعدة دراسات فى هذا الصدد . كذلك قام المؤلف بدراسة من هذا القبيل لبعض القرى المصرية (٢٢) .

وعلى الرغم من تنوع دراسات التغير وتعددها ، إلا أن هناك مجموعة من المشكلات العامة تعترض كافة هذه الدراسات نعرض أهمها فيما يلى :

أولاً : عدم تحديد وحدة التغير Unit of change. فعندما ندرس التغير فهل سيكون تركيزنا على الثقافة الكلية للمجتمع المدروس ، أم على أحد النظم المعينة ، أم

على العلاقات ، أم على الجماعات الإجتماعية ، أم على الإتجاهات ، أم على مجموعة من أعضاء المجتمع كالقيادات . . . إلخ ؟

ثانياً : عدم تحديد العناصر المتغيرة . فعندما ندرس التغير لدى بعض أعضاء المجتمع ، فهل ينصب بحثنا حول الإتجاهات أم القيم أم النماذج السلوكية (مثل السلوك الانتخابى) أم على الوضع الإجتماعى . . إلخ .

ثالثاً : عدم وجود تحديد واضح لما يمكن إعتبارها تغيراً وما لا يمكن إعتباره كذلك . وعلى سبيل المثال هل نعتبر بعض التغيرات البسيطة فى معدل الحراك الإجتماعى على أنها تغيرات جوهرية ، أم ننظر إليها على أنها تعبيرات جديدة عن الخصائص القديمة .

رابعاً : عدم إمكان القياس الكمى لمعدل التغير وإتجاهه . وإذا كان هذا القياس أمراً ميسوراً بالنسبة لبعض العوامل كالدخل الفردى أو نمو السكان أو معدل النمو التكنولوجى ، فإنه يصعب قياس التغير فى بعض الجوانب اللامادية للثقافة مثل القيم والإتجاهات والمعتقدات ، بطريقة موضوعية سليمة .

خامساً : عدم إمكان تحديد العوامل العلية فى التغير ، ومعرفة ما إذا كان التغير يحدث بطريقة متوازية بين كافة المكونات الثقافية للمجتمع ، أم أنه يكون أسرع فى بعض الأجزاء .

سادساً : صعوبة إجراء دراسات موضوعية مضبوطة فى مجال التغير بنفس أسلوب الدراسات الطبيعية ، حيث يستحيل عزل بعض العوامل لمعرفة أثرها العلى على عوامل أخرى . وبقول آخر يستحيل الضبط المنهجى فى دراسات التغير .

والواقع أنه مع تقدم علم الإجتماع ذاته ، وتقدم إستخدام الأساليب الإحصائية فى الدراسات السوسيولوجية ، سوف يمكننا تفهم ودراسة ظاهرة التغير بطريقة أدق وأكثر موضوعية . وهناك ما يدل على إتجاه العلماء إلى التخلى عن النظريات الفلسفية أو التعميمية فى هذا المجال ، وبدأ تركيزهم على دراسة وحدات إجتماعية محددة بهدف الكشف عن عوامل التغير وإتجاهاته ونتائجه داخل تلك الوحدات . كذلك فقد تخلى العديد من العلماء عن طرح بعض التساؤلات القديمة مثل : هل تتجه الإنسانية إلى التقدم أم إلى النكوص ؟ وما هى مراحل تغير المجتمعات ؟ وبدلاً من ذلك فقد بدأ العلماء

يطرحون تساؤلات أكثر تحديداً وأقل شمولاً مثل : هل تتزايد نسبة التحضر مع نمو عمليات التصنيع ؟ وهل هناك علاقة بين التحضر وبين تزايد الإعتماد المتبادل بين الأعضاء ؟ وهل هناك علاقة بين التحديث الإقتصادى وبين الشكل الأسرى السائد ؟ . . . إلخ .

وإذا كان هذا الإتجاه النامى فى الدراسات السوسيولوجية المعاصرة يتخلى عن بناء نظريات كبرى مثل تلك النظريات التى طرحها بعض فلاسفة التاريخ وعلماء الإجتماع المتأثرين بهذا الإتجاه . فإن علماء الإجتماع يتوصلون فى مقابل ذلك إلى نظريات محدودة ولكن أكثر صدقاً وثباتاً وواقعية ، وهى ما يمكن أن نطلق عليه النظريات متوسطة المدى Midlle tem theories.

مراجع الفصل الرابع

(1) H.Johnson : op .cit pp 625 - 626 .

(2) Ibid .

(3)Steglish : op .cit p 155 .

(4)Ibid . p 155 .

(5)H.Johnson : op . cit . p 630

(6)Steglish . op . cit .

(7)Ibid . P.15

(8) Ibid .

(9) Ibid .

(10) H.Johnson : op . cit . pp.633 - 638.

(11) W. Ogburn and Nimcoff . op.cit .

(12) Jhon Me Leish : The theory of social change : four viwes con- cidered : Routledge and Kagan Paul 1969 .

(13) Ibid . p. 14 .

ولمعرفة النقد الموجه للنظرية الماركسية الى دراسة للمؤلف بعنوان « الدين والبناء الاجتماعى » – دار الشروق – جدة .

(14) Ibid .pp.18 - 22 .

(15) Ibid pp. 34 - 37 .

(16) Ibid . pp . 52 - 58 .

W. Ogbum . pp . 587 - 515

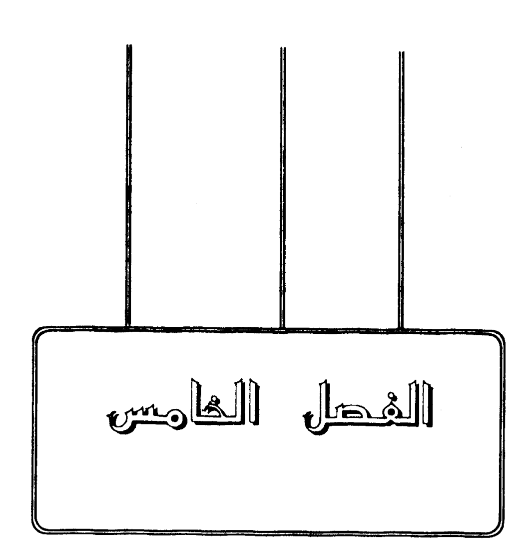
(١٨) د. محمد عاطف غيث : علم الإجتماع . دار المعارف سنة ١٩٦٣ ص ٥٤٧ - ٥٧١ .

J.Ponsion . National development : A Sociological (19)

contribution : Moriton the Hague 1968 . pp 48 - 60 .
(20) T. New Comb : Personality and social change . N.Y.Dryden 1948 p. 176 .

(21)W.Moore and A.Feldman . Industrialisation and industrialism Convergence and differentiation . The Fifth world congress of sociology 1962 .

(٢٢) د. نبيل السمالوطى : علم إجتماع التنمية - دراسة فى إجتماعيات العالم الثالث - دار النهضة - بيروت ١٩٨١ .


الفصل الخامس

ساقط من أصل المصدر

الفصل الخامس

نموذج تحليلى للتغيرات المرتبطه بالتحديث الحضارى للمجتمعات المتخلفه

١- مقدمة الفصل .

٢ - التحديث والتغيرات النمطية فى البعد الإقتصادى .

- إستثمار رأس المال .

- تحويل وتعبئة القوى العاملة .

- التغيرات البنائية فى هيكل الإقتصاد القومى .

- نموذج التنمية الصناعية .

٣ - التحديث والتغيرات النمطية فى البعد السكانى .

٤ - التحديث والتغيرات النمطية فى البعد الإجتماعى .

- إرتفاع معدل التحضر .

- نمو الحراك الجغرافى والمهنى .

- تغير نموذج الاسرة ونماذج الولاءات .

- تغير المكانة الإجتماعية للمرأة .

- تغير المكانة الإجتماعية للشباب وكبار السن وحوار الاجيال .

- نمو التنظيمات الطوعية .

- تعقد نظام التدرج الإجتماعى .

- التحديث والتغيرات النمطية فى مجال التعليم .
- التحديث والتغيرات النمطية فى القيم والإتجاهات الشخصية .

٥ - التحديث والتغيرات النمطية فى المجال السياسى .
- بروز الدور الذى تلعبه الدولة فى التنمية .
- تنمية التنظيمات وتبنى التحديث السياسى .
- الصفوات الجديدة والتقليدية .

٦ - التحديث والتغيرات النمطية فى المجال الثقافى .
- الأيديولوجية الإقتصادية .
- الأيديولوجية السياسية .

٧ - مناقشة عامة للنموذج المطروح .

٨ - مشكلة النموذج الأحادى الإتجاه فى عرض مسار التنمية .

٩ - مشكلة التطابق أو إنعدام التطابق بين التقليدية والحداثة .

١٠ - التكامل بين التقليد والتحديث .

١١ - تنوع صور التخلف .

١٢ - تصنيف « جالبريث » للدول النامية - معيار معوقات التنمية .
- نموذج المجتمعات الأفريقية جنوب الصحراء .
- نموذج مجتمعات أمريكا اللاتينية .
- نموذج مجتمعات جنوب شرق آسيا .

١٣ - تعقيب وخاتمة .

١٤ - مصادر الفصل الخامس .

مقدمة :

إعتماداً على تحديدنا السابق للمفاهيم نستطيع الإنتقال إلى تحليل نوع محدد من التنمية وهو الذى يتعلق بالدول النامية والمتخلفة الذى يهمنا فى مصر وفى الدول المماثلة التى تكون ما نطلق عليه اليوم مجموعة دول العالم الثالث .

وتمر هذه الدول حالياً بمرحلة تغيير عميق أو تحول جذرى لنظمها وبنائها الحضارى تحت تأثير التصنيع وتبنى برامج مخططة للتحديث في مختلف قطاعات الحياة الإجتماعية . ويمكننا أن نقدم نموذجاً لأهم التحولات الجارية ، فى تلك الدول ، فى كل من هذه القطاعات .

ويجب علينا أن نلاحظ هنا أن مثل هذا النموذج سوف يتخذ بالضرورة صفة العمومية أو شكل النموذج المثالى إلى حد كبير، فهو لا يمكنه بالقطع أخذ مختلف المواقف الواقعية المتنوعة فى الإعتبار ، تلك المواقف التى لا يمكن الكشف عنها إلا من خلال الدراسة الواقعية لكل مجتمع على حدة ، كذلك فليس من اللازم إنطباق كل فقرات النموذج على كل الدول النامية – فكل دولة لها تميزها و تفردها .

ومن الممكن أن نلاحظ على سبيل المثال ، أن هناك بعض الدول النامية تتسم بقدرات أكبر على التحول الصناعى بالمقارنة بغيرها من الدول ذات الظروف التاريخية المماثلة نتيجة لتوافر الموارد الطبيعية داخلها ، أو نتيجة لموقعها الجغرافي المواتى ، أو نتيجة لتوافر قوى العمل المطلوبة أو نتيجة لتوافر أساس صناعى مبدئى ، أو هياكل إقتصادية تسهم فى إنطلاق خطط التصنيع بمعدلات سريعة ، إلى غير ذلك من العوامل الفارقة ، مثل الاختلافات العقائدية والسياسية والإقتصادية والجغرافية والتاريخية ...

يضاف إلى هذا ، أن معوقات التنمية تختلف بين الدول النامية من حيث الدرجة والشدة إختلافاً واضحاً . ذلك أن بعض الدول النامية لا يعوزها رأس المال مثل بعض دول البترول فى العالم العربى وإن كان يعوزها الكوادر الإدارية والفنية والقيادات التنظيمية فى بعض الأحيان، فى حين نجد أن بعض الدول الأخرى تفتقر إلى العاملين معاً . ولعل هذا هو ما يفسر لنا – جنباً إلى جنب مع عوامل أخرى – إختلاف معدلات التحديث والتنمية من حيث السرعة والبطء من مجتمع إلى اخر .

ويشير « لوير » بحق إلى أن هناك مجموعة من التغيرات ألصقها الدارسون خطأ

بمضامين التحديث . فمهما كان تصور الباحثين لمفهوم التحديث ومضامينه وعملياته ، فإنه لا يعنى كما لا يتطلب حدوث تطابق كامل بين مختلف المجتمعات والشعوب ونموذج الشخصية السائد فى المجتمعات المختلفة Uniformily ، كما أن التحديث لا يعنى بالتأكيد أن كل مجتمعات وشعوب العالم ستصبح يوماً ما مماثلة تماماً لمجتمعات العالم الغربى الحديث ، ذلك لأن التحديث له مجموعة متباينة تماماً من الأنماط والمسارات والتوجهات الأيديولوجية والأهداف . . . (١)

وعلى الرغم من هذه الإختلافات فى الأيديولوجيات والفلسفات التنموية وفى الأهداف وفى صياغة النظم وفى تحديد الأهداف وفى مسارات التنمية أو التحديث Paths of modernization (٢) . فإن هناك مجموعة من الملامح المشتركة للتحديث تنطبق على كافة الدول النامية ، الأمر الذى يسمح لنا بالحديث عن نموذج موحد من التغيرات النمطية له صفة العمومية ، ويتسم بدرجة عالية نسبياً من الصدق الأمبريقى (طبقاً للعديد من الدراسات الميدانية المقارنة) (٣) . وسوف نصنف التغيرات فى النموذج المقترح إلى خمسة أبعاد أساسية يتضمن كل منها مجموعة من الأبعاد الفرعية . وهذه الأبعاد الأساسية هى : البعد الإقتصادى والبعد الديموجرافى والبعد الإجتماعى ، أو البعد السياسى والبعد الثقافى - وهذا يعنى أننا سنعالج أهم التغيرات النمطية التى تنجم عن التحديث فى أغلب الدول النامية داخل البناءات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية .

وسوف تنصب المعالجة هنا على التغيرات النمطية . وهذا لا يعنى بأية حال من الأحوال الإشارة إلى أنها ضرورية الحدوث أو أنها حتمية الوقوع Determined . فهناك مسارات متباينة للتحديث والتنمية ، كما أن التغيرات المصاحبة لهما قد تأخذ فى المستقبل مسارات مختلفة عن تلك التى نعالجها فى هذا النموذج وهناك بالفعل تجارب عديدة فى التحديث والتنمية إتخذت مسارات غير نمطية ، ومن أبرز الأمثلة على ذلك تجارب التنمية فى اليابان وفى المملكة العربية السعودية وفى الصين الشعبية (مع إختلاف المنطلقات الأيديولوجية وإختلاف المسارات والأهداف وتباينها بشكل جوهرى بين هذه الدول) . ويشير « لوير » إلى أن هناك ستة مجالات كبرى للتغيرات الأساسية التى تنجم عن التحديث ، يحددها فيما يلى (٤) .

أولاً : المجال الديموجرافى أو السكانى Demography

ثانياً : نسق التدرج الإجتماعى Stratification system

ثالثاً : النسق السياسى Political system

رابعاً : مجال التربية والتعليم أو النسق التربوى Edacalional system

خامساً : مجال الأسرة والعلاقات القرابية Kin system

سادساً : مجال القيم والإتجاهات الشخصية .

وهو يعالج التغير فى هذه المجالات أو الأنساق من خلال إرتباطها بثلاثة أنماط من العمليات Types of processes التى ترتبط بدورها بالتنمية والتحديث الشامل وهى :

ا - عملية الصياغة الحضرية للمجتمعات من خلال إتساع نطاق المدن والهجرات الريفية (أو البدوية) إلى المدن ، وإكتساب القرى طابع المجتمعات الحضرية Urbanization

ب - عملية الصياغة العقلانية للمفاهيم والأفكار وإستخدام الأسلوب العلمى فى التفكير والتحليل (فى مجال الظواهر الدنيوية) Secularism

جـ - عملية الصياغة البيروقراطية للتنظيمات من خلال إتساع حجمها وظهور تنظيمات مستحدثة (صناعية وتربوية وسياسية وتجارية . . إلخ) Bureacratization

وسوف نعالج هذه المتغيرات ضمن النموذج الذي سوف أقدمه :-

اولا: التحديث والتغيرات النمطية فى البعد الإقتصادى:

تستهدف برامج التنمية أساساً القضاء على نظام الإقتصاد التقليدى الذى يرتبط بإقتصاديات الكفاف Subsistence economy ، والذى يتسم بإنخفاض الإنتاجية ، وبتوجيه الإنتاج لتلبية مطالب الإستهلاك المحلى المحدودة والقصيرة المدى ، ولمواجهة الضروريات الأساسية للحياة .

وتسعى هذه الدراسة إلى إحلال إقتصاديات الإنتاج الصناعى الذى يعتمد على

التكنولوجيا المتقدمة والتنظيم الإجتماعى الرشيد ، وتطبيق الأساليب العلمية فى الإنتاج والإدارة والإشراف .. إلخ . وهذا يعنى أن التنمية والتحديث الإقتصادى ترتبط بشكل رئيسى بالتصنيع ونقل التكنولوجيا وإستيعابها وتطبيق ما يتفق منها مع واقع وظروف كل مجتمع ، كما ترتبط بأشكال ومضامين الإنتاج وكمه ونوعه وأساليب توظيفه . . . كما ترتبط بالسياسة العامة فى المجتمع ، تلك التى تخطط النمو الصناعى والتكنولوجى والإدارى والفنى وتوجهه بشكل يتفق مع الإستراتيجية العليا فى المجتمع التى تتأسس على نسق المعتقدات الدينية والقيم والغايات العليا فى المجال الأخلاقى والسياسى والإجتماعى .

وسوف نتناول فيمايلى أهم المتغيرات فى الأبعاد الفرعية للبناء الإقتصادى التى تصاحب عادة عمليات التنمية والتحديث الحضارى الشامل داخل المجتمع :

١ - إستثمار رأس المال Capital investment

يتطلب التصنيع إحداث تحولات أساسية فى توجيه رأس المال من المجالات غير الإنتاجية مثل شراء الأراضى والإنفاق البذخى كالإحتفالات والطقوس الدينية أو السحرية المكلفة (وهى أمور تشيع داخل المجتمعات البدائية والمتخلفة) لتستثمر فى المجالات الإنتاجية المتمثلة فى شراء التكنولوجيا الحديثة للتصنيع وتدريب العمال وتكوين القيادات الفنية والإدارية كذلك فإنه يجب أن يوجه قدر كبير من رأس المال لبناء الهياكل الأساسية أو ما يطلق عليه رأس المال الإجتماعى كالطرق والمواصلات ومحطات القوى والتعليم . . .إلخ . هذا إلى جانب توجيه قدر من رأس المال لبناء مؤسسات قوية للتمويل أو التسويق والتخزين . . . إلخ . ولا شك أن الدول النامية تعانى من نقص كبير فى ما نطلق عليه « نركس » R. Nurkse عمليات التكوين الرأسمالى بسبب إفتقارها إلى المشروعات الإنتاجية الكبرى .

ويضاف إلى هذا أن الطبقة المالكة لرأس المال ، غالباً ما تكون صفوة إقطاعية من ملاك الأراضى ، ترفض فى الغالب تحويل إستغلال رأس المال من الإنفاق على شراء الأرض والمضاربة بها والإنفاق البذخى ، إلى مجالات إنتاجية صناعية . ويرجع هذا إلى طبيعة بناء هذه المجتمعات المتخلفة التى يستند المركز والمكانة الإجتماعية فيها على حجم الملكية الزراعية ، كما يرجع إلى عدم توافر الخبرة التنظيمية والصناعية لديهم ، وإفتقارها إلى روح المخاطرة المطلوبة فى المشروعات الرأسمالية لدى رجال

الاعمال هذا إلى جانب أن صغار المدخرين فى تلك الدول يفضلون إستغلال أموالهم فى عمليات إكتنازية غير إستثمارية مثل شراء الذهب والمعادن القيمة . ومن الصعب تحويلهم من مكتنزين إلى مستثمرين أو حملة أسهم . وهذه العوامل إلى جانب مجموعة أخرى من العوامل ، هى التى تضطر الدول النامية إلى الإستعانة برأس المال الأجنبى وبالقروض الأمر الذى يقابل بضغوط سياسية وإقتصادية ويطرح مسألة الأشكال المختلفة من الإستعمار الجديد فى كافة مظاهره الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والثقافية . وهذا هو ما يحتم بناء خطط للتنمية تقودها الدولة بإمكاناتها ومواردها المتعددة إلى جانب المشروعات الخاصة التى يجب أن تشجعها الدولة وتوجهها .

(ب) تحويل وتعبئة القوى العاملة :

The transfare and recuitment of labour force

كذلك فإن التنمية الإقتصادية تتطلب إحداث تغيرات أساسية فى البناء المهنى أو فى تكوين القوى العاملة داخل المجتمع . فمن المعروف أن غالبية سكان الدول المتخلفة يعملون في الإنتاج الزراعى الأولى والحرفى المتخلف بحيث تصل هذه النسبة فى بعض الأحيان إلى أكثر من ٨٠٪ من القوى العاملة كلها . ومع بدء حدوث عملية التصنيع فإنه يجب توجيه جزء كبير من هذه القوة تجاه الصناعة والخدمات التى تتطلبها ونحو المهن الفنية العليا التى تتطلبها عمليات التنمية الشاملة .

ويجب أن نشير إلى أن أغلب الدول النامية تعانى من بطالة مقنعة فى الزراعة وهذا يعنى أن تحويل جزء من القوى العاملة فى الزراعة للإنتفاع بها فى الصناعة والخدمات لا يترتب عليه إنخفاض فى الإنتاجية الزراعية . وحتى لو أدى التحول فى بناء قوة العمل إلى مساس الإنتاجية الزراعية ، فإن البديل العلمى يتمثل فى تحديث الزراعة ، بمعى إحلال أجهزة ميكانيكية للإنتاج محل العمل اليدوى مع إستخدام أساليب زراعية متقدمة تتفق مع عمليات الميكنة ، مثل مشروعات التجميع الزراعى والدورات الزراعية .. إلخ وتواجه الدول النامية مشكلة كبرى تتعلق بتعبئة القوى العاملة من أجل إمداد التصنيع بحاجاته من العمل المتخصص . ولا تتمثل المشكلة فى قلة المعروض من العمل ، بقدر ما تتمثل فى عدم توافر العمالة المتخصصة أو الفنية القادرة على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة . وهذا هو ما يلقى عبئاً كبيراً على أجهزة التعليم والتدريب التى يجب أن توظف في خدمة برامج التنمية الإقتصادية والإجتماعية :

التغيرات البنائية فى هيكل الإقتصاد القومى :

يقاس التقدم بالعديد من المعايير ، ومن أهمها تغيير هيكل الإقتصاد القومى . وفي مقدمة هذا التغير سيادة الإنتاج الصناعى المتقدم محل الإنتاج الزراعى والأولى والحرفي التقليدى . ولا شك أن التصنيع هو الأساس الأول للنمو الإقتصادى والصناعى، فكما يقول « ماركس » فإن البلاد الصناعية تمثل بالنسبة للبلاد المتخلفة صورة من مستقبلها . وبإستعراض كافة الدول المتقدمة نجد أنها دول متقدمة فى الصناعة داخلها . ويمكن القول بأن التصنيع داخل الدول المتقدمة حالياً قد إتخذ أحد سبيلين :

الأول : يتمثل فى نموذج النمو الصناعى التلقائى الذى إقتضاه التغير فى بناء الطلب ، أو تحت ضغط إتساع حجم السوق . وهذا هو النموذج الغربى فى النمو ، حيث إنتقل التحول الصناعى من الصناعات الإستهلاكية إلى صناعة السلع الوسيطة ، وإنتهت إلى صناعة أدوات الإنتاج . وهذا هو التدرج الذى تم فى البلاد الغربية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر . ويمكن تفسير هذا النموذج فى ضوء قانون «إنجل» (نسبة إلى إحصائى ألمانى ظهر فى القرن الماضى وهو « أرنست إنجل ») . ومؤدى هذا القانون أنه بعد تخطى مستوى معين من الدخل الفردى الحقيقى ، تكون الزيادة فى الدخل الفردى الحقيقى مصحوبة بإنخفاض نسبة ما يخصص من الزيادة فى الدخل للإنفاق على الغذاء . وبعبارة أخرى تتناقص المرونة الداخلية للطلب على المواد الغذائية . وهذا يعنى الإقبال على إنفاق نسبة أكبر على السلع الصناعية وعلى الخدمات، مما يحدث تغيراً فى بناء الطلب بالتالى يدفع المستثمرين إلى المزيد من الإستثمارات فى هذه الميادين .

الثانى : ويتمثل فى نموذج النمو الصناعى المخطط ، والذى يتحقق وفقاً لنظام محدد من الأولويات تحتل داخله الصناعات الأساسية أو الثقيلة المرتبة الأولى . وخير من يمثل هذا النموذج الإتحاد السوفيتى ودول شرق أوربا .

وقد سبق أن أوضحت فى فصل سابق أن النموذج الغربى التلقائى لا يصلح لقيادة النمو فى الدول النامية ، لأنه يحتاج إلى وقت طويل كما أنه يبدد الكثير من الموارد . هذا إلى جانب أنه لا يصلح فى ظل الظروف الدولية المتغيرة فى القرن العشرين . وبوجه عام فإن أهم تغير جوهرى تقدمى فى بناء الإقتصاد القومى هو إزدياد نسبة الناتج الصناعى إلى جملة الناتج القومى ، يضاف إلى هذا عدة متغيرات أخرى مثل زيادة

نسبة العاملين فى الصناعة والخدمات الى الحجم الكلى لحجم قوة العمل الوطنية ، وزيادة الطلب على العمالة الفنية وعلى الكوادر الإدارية المتخصصة .

وهناك عدة متغيرات بنائية فى هيكل الإقتصاد القومى يجب أن تتحقق ، منها تغير معامل : رأس المال / العامل وهو يعنى مقدار رأس المال اللازم لتشغيل عامل واحد . وهذا العامل يختلف من قطاع إلى اخر أو من صناعة لأخرى داخل نفس القطاع ويختلف هذا العامل لأن مقدار رأس المال اللازم لتشغيل عامل واحد بالقطاع الصناعى الذى يستخدم التكنولوجيا الحديثة يرتفع كثيراً بالمقارنة بمقدار رأس المال اللازم لتشغيل عامل واحد فى الزراعة أو الخدمات . ويمكن عقد مقارنة توضح الأختلاف فى رأس المال / العامل بين قطاعات الصناعة الثقيلة والوسيطة والإستهلاكية . ويمكن حساب المعامل المتوسط لرأس المال / العامل بالنسبة للإقتصاد القومى ككل بقسمة رأس المال القومى على جملة العاملين . أما المعامل الحدى لرأس المال / العامل فإنه يحسب بمقدار الزيادة فى رأس المال القومى اللازم لتشغيل عامل إضافى واحد . ومن الواضح أن هذا المعامل يرتفع مع التقدم الإقتصادى ويقل فى الدول المتخلفة (٥) .

وبالإضافة إلى العامل المذكور فإن هناك معاملاً يعد معياراً هاماً فى التفرقة بين التقدم والتخلف الإقتصادى ، إلى جانب أنه يتغير بالضرورة خلال مرحلة النمو ، وهو معامل : رأس المال / الدخل أو الناتج . والمقصود برأس المال هنا رأس المال الممكن إعادة إنتاجه ، وبهذا يخرج من الحساب الموارد الطبيعية كالأراضى الصالحة للزراعة والغابات والمناجم على المستوى القومى .

ويمكن حساب المعامل المتوسط لرأس المال إلى الدخل بإستخراج نسبة رأس المال القومى إلى ما يدره من دخل أو ناتج سنوى . ويقدر أن رصيد البلاد الصناعية المتقدمة من رؤوس الأموال المنتجة يتجاوز ثلاثة أمثال الدخل القومى السنوى بها . أما فى البلاد المتخلفة فتقدر نسبة رأس المال القومى ب ١ : ١ تقريباً (٦) . أما المعامل الحدى لرأس المال / الدخل فإنه يتمثل فى العلاقة بين الزيادة فى رأس المال القومى والزيادة المتولدة فى الدخل . وهذا ما يطلق عليه أحياناً معامل الإستثمار . فإذا كانت إضافة وحدة واحدة سنوياً للدخل القومى تقتضى زيادة الإستثمار القومى بمقدار ٣٪ من الدخل القومى . ويفيدنا هذا المعامل فى معرفة إنتاجية رأس المال . فإذا كان معامل الإستثمار = ٣/١ . فإن مقلوب هذا المعامل يعطينا إنتاجية رأس المال وهو ١/٣ . ويفيدنا هذا المعامل أيضاً فى تحديد نسبة ما يجب إستثماره من الدخل القومى للحصول على

معدلات محددة للتنمية .

ومن الملاحظ أن هذا المعامل يرتفع فى الدول المتخلفة بينما ينخفض مع تقدم المسيرة الإنمائية بعد إستكمال الهياكل الأساسية .

ويمكن حساب معدل النمو الإقتصادى أو معدل التغير فى الدخل الفردى إذا ما عرفنا معامل الإستثمار ، ومعدل الإدخار القومى الصافى ، ومعدل التزايد السكانى حسب المعادلة التالية :

$$\text{معدل التغير فى الدخل الفردى} = \frac{\text{معدل الإدخار الصافى الجارى}}{\text{المعامل الحدى لرأس المال / الدخل}}$$

– معدل التغير فى حجم السكان .

وهذا يعنى أن إرتفاع معدل النمو السكانى يستوجب تخصيص نسبة كبيرة من الدخل القومى يعاد إستثمارها لتثبيت المستوى القائم على ما هو عليه يطلق عليها إستثمارات التوازن الإستاتيكى (٧) ، هذا فضلاً عن تخصيص نسبة أخرى لإستثمارات النمو الإقتصادى . فإذا كان معدل النمو السكانى ٢٪ . ومعامل الإستثمار ٣ ، فإن هذا يستوجب إستثمار ٢×٣ = ٦٪ من الدخل القومى لمواجهة الزيادة السكانية فقط (٨) .

ويذهب الباحثون فى التنمية الإقتصادية إلى أنه إلى جانب تغير نسبة الناتج الصناعى إلى جملة الناتج القومى ، وتغير نسبة العمالة فى الصناعة إلى جملة العمالة الكلية ، وتغير معاملات رأس المال إلى العامل أو الدخل ، فإن هناك بعض التغيرات البنائية الأساسية تصاحب عمليات التنمية من أهمها زيادة الأهمية النسبية لقطاع الخدمات وإتساع نطاق الحضر . ويتضمن قطاع الخدمات بالمفهوم الإقتصادى العديد من الأنشطة الإقتصادية كالنقل والمواصلات والتجارة والمال والإدارة العامة والدفاع والخدمات المهنية كالطب والهندسة والمحاسبة والمحاماة ، والخدمات الشخصية . ويذهب

الإقتصاديون إلى أن الطلب على هذه الخدمات يتزايد مع إرتفاع الدخل القومى . وهذا هو ما يؤدى إلى إرتفاع نسبة العمالة فى هذا القطاع مع نمو المجتمع إقتصادياً . أما عن إتساع نطاق الحضر فسوف نتحدث عنه فى فقرة لاحقة .

نموذج التنمية الصناعية :

وقد ظهرت عدة دراسات لبيان التتابع الزمنى لأنواع الصناعات فى العالم الغربى والشرقى وداخل دول العالم النامى . وقد إنتقلت الصناعات فى العالم الغربى من الصناعات الإستهلاكية إلى صناعة السلع الوسيطة ثم إلى صناعة أدوات الإنتاج . وقد إعتمد هذا التتابع على عدة أمور أهمها حجم السوق والطلب ، إلى جانب المبادرة الفردية . أما النموذج الشرقى المخطط للتنمية الصناعية فقد إهتم فى البداية بالصناعات الثقيلة أو صناعة السلع الرأسمالية . وتشير بعض دراسات الأمم المتحدة إلى أن عملية النمو الصناعى بالدول المتخلفة تسير فى ثلاث مراحل وهى (٩) :

أولاً : تبنى صناعات تجهيز المواد الأولية للتصدير ، إلى جانب تنمية الإنتاج الصناعى للسوق الداخلية ، مع التركيز على سلع الإستهلاك غير الدائمة ، مثل الصناعات الغذائية وصناعات الغزل والنسيج والأحذية . وهذا يعنى أن هذه المرحلة ليست سوى جزء من عملية إحلال الإنتاج بالمصانع محل الصناعات الحرفية القديمة . ومحل بعض الواردات .

ثانياً : تبنى بعض صناعات السلع الرأسمالية الوسيطة كالأسمنت والمخصبات الزراعية وتكرير البترول ، هذا بالإضافة إلى بعض صناعات سلع الإستهلاك الأخرى مثل صناعات الأدوية . . . إلخ .

ثالثاً : تقدم الدولة خلال هذه المرحلة على تبنى أشكال أكثر تعقيداً من التنظيم الصناعى . ويتميز النمو الصناعى هذا بالسير فى عدة إتجاهات فى نفس الوقت . ومثال هذا البدء بإنشاء مصانع لتجميع بعض المنتجات الهندسية كالسيارات والثلاجات والأجهزة الميكانيكية والكهربية ، هذا إلى جانب إنشاء صناعات معدنية وكيميائية . وهنا تخدم الصناعات بعضها البعض بشكل متكامل .

والواقع أنه لا يوجد نموذج واحد للنمو الصناعى يمكن تعميمه على كل الدول النامية . فنموذج التنمية داخل كل دولة يختلف حسب ظروفها الإقتصادية والإجتماعية

والحضارية . ومن الأمثلة على هذا مدى توافر المواد الأولية داخلها ، ومدى توافر الأيدى العاملة فيها . وموقعها الجغرافى وإمكانيات إستيراد ما يلزمها من الخارج ، ومدى توافر النقد الأجنبى لديها ومدى إمكان تصريف منتجاتها ، وطبيعة الضغوط التى تتعرض لها ، وطبيعة النظم الإقتصادية والسياسية السائدة داخلها . . . إلخ . وعلى الرغم من أهمية السلع الإستهلاكية إلا أن إنتاج السلع الرأسمالية يجب أن يحتل مكانة حيوية فى خطط الدول النامية – سواء قريبة المدى أو بعيدة المدى حسب ظروفها – لأن هذا النوع من الصناعات هو القادر على تحويل الإقتصاد الوطنى من إقتصاد تابع إلى إقتصاد مستقل .

ثانياً: التحديث والتغيرات النمطية في البعد السكاني:

تشير الدراسات والمسوح الواقعية في الدول النامية إلى أنه من أهم التغيرات النمطية التى صاحبت برامج التحديث والتنمية في أغلب المجتمعات تزايد النمو السكاني، الذى يحدث عادة بفعل إنخفاض معدل الوفيات نتيجة للأخذ بالأساليب المتقدمة فى مجال الصحة الوقائية والعلاجية والإرشادية . هذا إلى جانب تزايد الحراك الجغرافى للسكان من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية . وعادة ما يستغرق العمل الزراعى بالشكل البدائى الأولى والحرف الأولية حولى ٧٠٪ من حجم السكان فى المجتمعات التقليدية ، أما المجتمعات الأكثر نمواً – بالمعايير الاقتصادية – فتغلب عليها طابع الصياغة الحضرية Urbanization . ويصف لنا « جولد شيدر » Goldscheider الثورة فى مجال الوفيات التى أحدثتها حركة التصنيع بقوله ، أن معدلات الوفيات فى مجتمعات ما قبل التصنيع كانت عالية ، كما كانت فى حالة تذبذب كبير من مكان إلى آخر ، ومن مرحلة زمنية إلى أخرى . كذلك كان توقع الأعمار Life expectency خلال القرنين الثالث عشر والسابع عشر فى أوربا يتراوح بين ٢٠ – ٤٠ سنة . وقد حدث تغير جوهرى فى هذه المتغيرات مع قدوم الثورة الصناعية . فقد إرتفعت توقعات الحياة أو متوسطات الأعمار خلال مرحلة النمو بشكل ملحوظ . فقد إرتفعت من (٤٥ سنة) فى سنة ١٨٨٠ إلى (٥١ سنة) فى سنة ١٩٠٠ ، ووصلت إلى (٦٠ سنة) سنة ١٩٣٠ (١٠) وزادت عن ذلك الآن .

ولم يقتصر التغير على إنخفاض معدلات الوفيات وإرتفاع متوسط الأعمار فحسب ولكن حدث تحت تأثير نوبات الأمراض الوبائية ، وإنهيار بعض المحصولات الزراعية تحت تأثير عوامل جغرافية أو آفات زراعية مفاجئة يستحيل التحكم فيها فى ذلك الوقت.

وبعد السيطرة الكبيرة على الكثير من الأمراض البشرية وأمراض النباتات والحيوانات، والسيطرة على بعض العوامل الجغرافية والبيئية ، أمكن التحكم - إلى حد كبير - فى معدلات الوفيات وما يحدث فيها من تذبذب كبير ، الأمر الذى جعل من تزايد عدد السكان ظاهرة عامة تصاحب التحديث فى أغلب المجتمعات .

يضاف إلى هذا البعد أن التحديث يسهم فى حدوث تحولات كبيرة فى البناء الديموجرافى للمجتمع من حيث التوزيع المكانى ، إلى جانب التغيرات التى يحدثها فى معدلات الوفيات والزيادة الطبيعية وتوقعات الأعمار - بفعل برامج التحديث التى تؤدى إلى حدوث تغيرات كبيرة فى حجم الأسرة ، حيث عادة ما يتزايد فى بداية برامج التنمية ثم تقل بعد ذلك نتيجة للأخذ بفكرة الأسرة المخططة أو تنظيم الأسرة . وينعكس هذا أيضاً على النسب المختلفة لفئات الأعمار (نسبة الأطفال إلى الراشدين إلى الشيوخ - نسبة العالين إلى المنتجين) وعادة ما تزداد نسبة الإعالة Dependency rates فى الدول الأخذة فى النمو نتيجة لتزايد السكان بنسب أسرع ، ونتيجة لطول فترة إعداد الإنسان للعمل المنتج نتيجة للأخذ بنظم التعليم العام والتعليم العالى والإعداد المهنى المتقدم .

وقد ظهرت العديد من النظريات التى حاولت ربط ديناميات البناء الديموجرافى بحركة التنمية ومتغيرات البناء الإجتماعى والثقافى داخل المجتمع . ومن أبرز هذه المحاولات نظرية « فيليب هورز » P. Hores التى تقسم تاريخ التحول السكانى إلى ثلاثة فترات أساسية وهى (١١) :

أولاً: الديناميات السكانية لمجتمع ما قبل التصنيع:

وهنا تكون معدلات المواليد والوفيات مرتفعة مما تنخفض معه نسبة الزيادة الطبيعية ويتحقق التوازن السكانى على مستوى متخلف ، ومن خلال العملية التدميرية . وترجع الخصوبة العالية فى نظر « هورز إلى أن الدافع الجنسى ملح ودائم . على حد قول « مالتوس » أما أسباب إرتفاع الوفيات فهو إنتشار المجاعات وسوء التغذيه وسيادة الأمراض الوبائيه والمتوطنه وإنتشار الصراعات والحروب .

ثانياً: الديناميات السكانية خلال المرحلة الإنتقالية:

وتتسم هذه المرحلة بإنخفاض معدل الوفيات مع إستمرار معدل الخصوبة عالياً ،

الأمر الذى يؤدى إلى ظهور الفجوة الديموجرافية ومصدر هذه الفجوة الفرق بين معدلات المواليد المستمرة فى الإرتفاع ومعدلات الوفيات الآخذة فى التناقض بفعل تنفيذ برامج صحية مستوردة من دول متقدمة ولعل هذا هو ما يفسر الزيادة النسبية فى أعداد سكان أوربا وأمريكا خلال الثلاثة قرون الماضية ، وهو ما يفسر بدرجة أكبر تزايد السكان فى الدول اللمتخلفة الآخذة فى النمو

ثالثاً: الديناميات السكانية خلال المرحلة الصناعية:

ويتسم هذه المرحلة بإتجاه معدلات المواليد إلى الإنخفاض تحت تأثير التحولات الثقافية والقيمية والتغير فى موجهات السلوك لدى الأفراد بفعل عمليات التعليم والتحضر والتوعية وتغير البناء الدافعى لدى الأفراد . وهنا يحدث إنخفاض فى معدل الوفيات وتظهر فكرة الأسرة المخططة وفكرة التحكم فى معدل الخصوبة . وهذا من شأنه إستعادة التوازن السكانى بين المواليد والخصوبة من جهة وبين الوفيات من جهة أخرى ، ولكن على مستوى أكثر تطوراً من مستوى ما قبل التصنيع والتحديث الحضارى .

وقد ظهرت العديد من التصنيفات المماثلة لذلك التصنيف الذى قدمه « فيليب هورز» مثال هذا محاولة تصنيف الدول على حسب طاقتها فى النمو السكانى إلى ثلاثة أقسام

أولاً: مرحلة النموذات الطاقة المرتفعة Potential high growth

وتمثل هذه المرحلة معظم مجتمعات أفريقيا وآسيا (بإستثناء اليابان) الذين يمثلون ٢٥٪ من سكان العالم . ويتسم هذه المجتمعات ديموجرافياً بمعدل عال للمواليد يقترب من الطاقة القصوى للتناسل البشرى . كما تتسم هذه المجتمعات بإنخفاض المستوى التكنولوجى وسيادة الأمية وإنخفاض المستويات التعليمية والمهارية والإدارية والصحية ... إلخ

ثانياً: مرحلة النمو الإنتقالى Transitional growth

وتمثل هذه المرحلة بعض دول أمريكا اللاتينية مثل « شيلى والأرجنتين » وأرجواى وشبه جزيرة البلقان وروسيا وبعض دول شمال وجنوب أفريقيا - ويمكن إدراج اليابان ضمن هذه المجموعة . وتمثل هذه المجموعة حوالى ٢٠٪ من سكان العالم . ويتسم هذه

الدول ديموجرافياً بإرتفاع معدل المواليد وإن كان يتجه نحو الإنخفاض التدريجي حيث يتراوح بين ٣٥ - ٤٥ في الألف . ويلاحظ هنا إتجاه معدل الوفيات إلى التناقص السريع خاصة في نهاية هذه المرحلة التي تستغرق وقتاً طويلاً ، بفعل تكنولوجيا الطب الوقائي والعلاجي والإرشادي ، ونتيجة للتغيرات القيمية والتنظيمية والدافعية والإقتصادية المخططة . وتتفاوت الدول الواقعة في هذه المرحلة تفاوتاً كبيراً من حيث البناءات التنظيمية والإدارية والسياسية والإجتماعية والإقتصادية ، ومن حيث المستوى التكنولوجي والحياتي المعاش . . كما تتفاوت بشكل كبير من حيث موقعها على متصل التخلف - التحديث Backwardness - modernization continuum . ولعل البعد الوحيد الذي تشترك فيه هذه الدول هو إستمرار الدينامية الديموجرافية وعدم الوصول الى المرحلة الإستاتيكية الديموجرافية .

ثالثاً: مرحلة النمو المضبوط Controlled growth

ويمثل هذه المرحلة معظم الدول المتقدمة إقتصادياً وعلمياً وتكنولوجياً وإدارياً وتنظيمياً ، وتشمل دول أوربا وأمريكا الشمالية ونيوزيلنده وأستراليا ويقع في هذه الدول حوالي ٢٥٪ من سكان العالم . وأهم الخصائص الديموجرافية لهذه الدول إنخفاض معدل الزيادة الطبيعية بشكل ملحوظ نتيجة للأخذ بفكرة تخطيط الإنجاب أو التحكم في المواليد بفعل نسق معين من القيم والوعي الحضاري ، إلى جانب الإنخفاض إلى أدنى حد في معدل الوفيات . ويلاحظ هنا ثبات نسبة التزايد في بعض الأحيان إلى جزء من العشرة في المائة أو التلاشي كالسويد مثلاً (١٢) .

ويحاول أنصار « نظرية التحول السكاني » الربط بين التنمية الإقتصادية والبناء السكاني على إعتبار أن التنمية والتحديث الإقتصادي والإجتماعي له أثره الواضح على البناء السكاني من حيث المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية والخصوبة إلى جانب الخصائص التعليمية والمهنية والعمرية والتوزيع الجغرافي . . . إلخ . وهم يرون أن هناك ثلاثة عوامل تؤثر على حجم السكان وهي : الهجرة ، ومعدل المواليد ، ومعدل الوفيات . ويرون أنه على الرغم من أن الهجرة لعبت دوراً كبيراً في حركة النمو الإقتصادي لبعض الدول مثل أمريكا الشمالية وأستراليا وبعض دول أمريكا الجنوبية ، إلا أن دورها أخذ يتناقص بشكل ملحوظ في العصر الحديث نتيجة للقيود المفروضة على الهجرة الدولية لدواع سياسية وإقتصادية وأمنية وإجتماعية . ولعل هذا هو ما جعل أنصار نظرية التحول السكاني يركزون على العاملين الآخرين .

وتشير نظرية التحول السكانى إلى أن التنمية الإقتصادية تؤدى إلى إنخفاض معدل الوفيات نتيجة لإنتقال المجتمع من النمط الزراعى المتخلف تكنولوجياً وعلمياً وإقتصادياً إلى النمط الحضرى الصناعى الذى يسوده الأخذ بالعلم والتكنولوجيا الأكثر تطوراً ويسوده تقسيم العمل والمبادلات والأسواق وشبكة متطورة من أجهزة الإتصال المادى والفكرى . كما ترتفع داخله المستويات الإقتصادية وتنتشر داخله المراكز القائمة على الإنجاز ، كما تنتشر المساواة وسيادة القانون ، وتتقدم فيه النظم الطبية والأساليب الصحية والغذائية . . . وإلى جانب تأثير حركة التنمية على معدلات الوفيات ، فإنها تؤثر كذلك على معدلات المواليد – فى نظر أنصار نظرية التحول السكانى – حيث تتجه هذه المعدلات نحو الإنخفاض نتيجة للتحولات الفكرية والقيمية والسلوكية المصاحبة للتحول من التقليدية Traditionalism إلى الحداثة Modernity حيث يحدث تحول كبير فى قوى الإنتاج وعلاقاته وشكله وتتزايد مستويات التعليم والتحضر وتتغير أشكال الإقامة والسكانى ، الأمر الذى يؤدى إلى تناقص الأهمية التقليدية للأسرة كبيرة الحجم ، كما تتناقص الحاجة إلى الإنتماء إلى أسر ممتدة Extended Family أو أسر مركبة Complex Family . وهنا تتزايد أهمية التعليم والتدريب المهنى والتخصص ، كما تتزايد حركات التنقل الإجتماعى المكانى (الهجرات المؤقتة والدائمة) والحراك الإجتماعى بشكليه الأفقى والرأسى ، وتبرز أفكار الحرية الشخصية والإستقلالية فى المعيشة من قبل الأبناء وتتزايد أهمية المرأة فى الحياة الإجتماعية بعد خروجها للتعليم والعمل ، الأمر الذى يؤدى إلى تغير دورها ومركزها وسلطاتها داخل الأسرة وعلى مستوى المجتمع . يضاف إلى هذا أن طبيعة الحياة الصناعية والمهنية الحديثة والتزامات الحياة الحضرية والعلاقات الإجتماعية والثقافية داخل النسق الصناعى الحديث . . . يستلزم إعادة النظر فى حجم ونوع الأسرة . وهذا هو ما يؤكده أنصار نظرية التحول السكانى ، حيث يرون أن الأسر تتحول فى إتجاه صغير الحجم Nuclear Family .

وإذا كان للتنمية الإقتصادية والإجتماعية أثر مشترك على معدلات المواليد والوفيات، فإن المشكلة تكمن فى إختلاف السرعة النسبية ، وتوقيت حدوث كل إنخفاض. فمعدلات الوفيات عادة ما تأخذ فى الإنخفاض بمعدلات سريعة فى بداية تطبيق التنمية بعكس الحال بالنسبة لمعدلات المواليد التى تظل فترة طويلة على إرتفاعها حتى بعد إنطلاق برامج التنمية ، نتيجة لإرتباطها بالعديد من العوامل المعنوية صعبة التغيير مثل القيم والمعتقدات والإتجاهات والعادات والممارسات التقليدية ذات الثقل الوجدانى . ولعل هذا هو ما يفسر « الفجوة الديموجرافية » Demographic gap .

التى تؤدى بدورها إلى تزايد معدلات النمو خلال المرحلة الأولى من التنمية بشكل كبير . ويذهب أنصار هذه النظرية إلى أن الدول الأوربية قد مرت بالضرورة فى هذه المرحلة (١٣).

ويمكننا فى الواقع أن نطرح مجموعة من التساؤلات حول مدى عمومية هذه النظرية أو مدى إنطباقها على مجتمعات العالم الثالث ، والفروق بين الدول الأوربية ودول العالم الثالث بالنسبة لعملية التحول السكانى ؟ ثم ما هى القيمة التنبؤية لهذه النظرية عند التطبيق على الدول النامية ؟ وهذا يعنى أن هذه التساؤلات تدور حول مدى الصدق الأمبريقى لهذه النظرية ، وحول قيمتها فى مجال المقارنة والتنبؤ . فهل يمكن إعتبار نظرية التحول السكانى المستخلصة من دراسة التاريخ الأوربى ، صالحة للتطبيق عند الإنتقال إلى مجتمعات ذات بناء تاريخى وحضارى وإجتماعى متباين ؟

والواقع أن هذه النظرية لم تخضع بعد – وبشكل كاف – للدراسة المقارنة والإختبار الأمبريقى . ويمكن القول – بوجه عام أن هناك عدة ملاحظات عامة حول هذه النظرية ، يمكن من خلالها أن نجد بعض الإجابات على الأسئلة التى سبق أن طرحناها – ونوجز أهم هذه الملاحظات فيما يلى :

أولاً : إذا كان إنخفاض معدل الوفيات فى الدول الأوربية يعد متغيراً تابعاً لمتغير التنمية الإقتصادية – كمتغير مستقل – فإن إنخفاض المعدل الأول يمكن أن يتحقق – فى الدول النامية – دون إعتماد على متغير التنمية الإقتصادية ، نتيجة لإمكانية إستيراد وتطبيق وسائل الطب الوقائى والعلاجى والإرشادى قبل إطلاق عمليات وبرامج فعالة للتنمية الإقتصادية ، أو قبل أن تصل هذه العمليات والبرامج إلى الدرجة المطلوبة من الكفاية والفعالية .

ثانياً : إن التوقع المتعلق بإنخفاض معدل المواليد بعد فترة زمنية معينة من إطلاق برامج التنمية الإقتصادية ، أمر لم يتحقق بعد داخل الكثير من الدول النامية – ومثال هذا أن دولاً مثل « سيلان » و « تايوان » قد إنخفضت معدلات المواليد فيها بشكل ملحوظ . كذلك يلاحظ أن إنخفاض معدل المواليد فى بعض الدول النامية التى تتبنى برامج فعالة للتنمية الإقتصادية – كالهند ومصر – لم يحدث بشكل واضح خلال مراحل التنمية .

ثالثاً : ليس قاعدة أن يشجع المجتمع على تخفيض معدلات المواليد خلال مراحل التنمية الإقتصادية والإجتماعية ، فهناك بعض المجتمعات التى تشجع على رفع معدلات المواليد بسبب حاجتها إلى الأيدى العاملة المدربة والفنية والمهارات الإدارية بسبب إنخفاض عدد السكان مقارناً بالموارد الطبيعية والإقتصادية ومقارناً بالحاجة إلى العنصر البشرى خلال خطة التنمية .

رابعاً : صاحب مرحلة الفجوة السكانية ومرحلة التحول فى أوربا فتح باب الهجرات الدولية المكثفة إلى قارتين زاخرتين بموارد هائلة من الثروة الإقتصادية وهو ما لم ولن يتح للدول النامية المعاصرة .

خامساً : أن طبيعة التغيرات الإقتصادية والإجتماعية الشاملة التى تحققت فى المجتمع الأوربى قبل هبوط معدلات الوفيات (وأدت إلى الهبوط) أتاح أمامها الطريق لإرتفاع مستويات المعيشة ، ولتغيير بناء وتنظيم وقيم وسلوكيات أبناء المجتمع ، وذلك قبل أن تدخل المجتمعات الأوربية مرحلة التكاثر السكانى خلال مرحلة الفجوة السكانية ، وذلك بخلاف الحال بالنسبة للدول النامية التى تدخل مرحلة التحول السكانى ، دون حدوث تغيرات هيكلية فى النظم والتنظيمات والمستويات الإقتصادية والإجتماعية والقيمية .

سادساً : أنه قد صاحب مرحلة الفجوة الديموجرافية أو التحول السكانى فى أوربا تزايد المد الإستعمارى والإستنزاف الإقتصادى للمستعمرات مما تساهم فى رفع المستويات المعيشية لدول أوربا بطريقة غير طبيعية .

سابعاً : ساهمت الثورة الصناعية ونمو الحركة البرجوازية في أوربا فى تحطيم أساسيات التنظيم البنائى للمجتمع الإقطاعى ، الأمر الذى أدى إلى تحول إجتماعى ضخم وتغير جذرى فى القيم ونماذج التفكير وظهور العقلانية وترشيد الحياة الفردية والأسرية والجماعية والمجتمعية ، بحيث أصبح التركيز على قيم العمل والوقت والإنجاز والعلم والتعليم وتطبيق التكنولوجيا وإستيعابها . . . الأمر الذى ساهم فى المدى الطويل في التأثير على حجم الأسرة وتغيير نسق المكانات الإجتماعية للذكور والإناث وأوجد معايير جديدة للتقويم الإجتماعى على مستوى الفرد والجماعة والتنظيم .

ويطرح « فيليب هورز » تساؤلاً جوهرياً حول إمكان تحقيق الثورة التكنولوجية فى العالم النامى دون تحقق الثورة الديموجرافية Demographic revdution . فى

الوقت الذى تملك فيه هذه الدول أن تخفض وفياتها بفعل تكنولوجيا الطب التى لم تتح للدول الأوربية خلال المرحلة المماثلة لنموها ؟ (١٤) ويجيب « هورز » على هذا السؤال بالنفى ففى الوقت الذى تقدمت فيه الفنون الطبية - خاصة الأساليب الوقائية والمضادات الحيوية ، ومختلف أساليب التشخيص والعلاج . . . إلخ ، لم تحرز تكنولوجيات وتكنيكات الإتصال والتحول الفكرى وتغيير القيم والإتجاهات والسلوكيات تقدماً مماثلاً ، لأنها ترتبط بالذات العميقة للإنسان وبناءاته العقائدية ، كما ترتبط بالفهم المتعمق للنفس الإنسانية وديناميات الحياة الجماعية وميكانزمات الصياغة الإجتماعية والثقافية للشخصية من خلال مختلف ميكانزمات ومضامين وتنظيمات التنشئة الإجتماعية .

يضاف إلى هذا أنه لم تستنبط بعد أساليب خارقة لزيادة الإنتاج والنمو الإقتصادى تتجاوز إمكانات الدول النامية ، فضلاً عن مختلف المعوقات - سواء التلقائية أو المخططة - التى تحول دون إنطلاق برامج التنمية الإقتصادية والإجتماعية فى الدول النامية (ومن بين المعوقات المخططة مشكلة الديون وفوائدها والضغوط السياسية والأيديولوجية ، ومشكلة نقل التكنولوجيا وإستيعابها ، ومشكلة الخبرات الفنية والإدارية العليا ....إلخ) .

ويشير « كولين كلارك » Clark الإقتصادى البريطانى إلى أن النمو السكانى السريع أمر يسهم فى دعم عمليات التنميه الإقتصاديه - ويصدق هذا القول إذا أحسن توجيه أعضاء المجتمع تربوياً ومهنياً ، وإذا كانت هناك خطط فعاله لتوجيه القوى العامله بحيث يصبح كل إنسان جديد قوه عامله ومثمره فى المجتمع . وهذه الملاحظه تنطبق كذلك على المجتمعات التى يختل داخلها التوازن بين الموارد والسكان لصالح الموارد الأمر الذى يجعل هذه الدول تشجع على زيادة عدد السكان - وهى غالباً الدول المستقبله للهجرات الدائمه أو المؤقته - هجرات العمل وهجرات العقول ..

كذلك فإن هذه الملاحظه التى أبداها « كلارك » تنطبق على العالم الغربى فى بداية النمو الرقتصادى ، وتنطبق بشكل أخص على أمريكا الشماليه التى قامت حركة النمو داخلها إعتماداً على المهاجرين الأوربيين . ويشير « كنجزلى دافيز » إلى أن هذا القول لاينطبق على الكثير من الدول الناميه حالياً حيث يكون تزايد السكان أمراً معوقاً للتنميه الإقتصاديه داخلها فزيادة الزيدى العامله فى الزراعه قد يعوق الميكنه الزراعيه ، إلى جانب ظهور كافة أشكال البطاله السافره والمقنعه ، وإنخفاض الإنتاجيه نتيجه للخلل

الذى يصيب التوازن فى عوامل الإنتاج .

يضاف إلى هذا أن زيادة حجم السكان يحتم تزايد الإنفاق الإستهلاكى على مستويين - المستوى الأول مواجهة حاجات السكان الجدد ، والمستوى الثانى مواجهة التطلعات الجديده للسكان فى ضوء ثورة التطلعات المتزايده - نتيجه لتزايد المد الإتصالى والإحتكاك الثقافى وإطلاع أبناء المجتمعات الناميه على نماذج جديده للإستهلاك والسلوك الإستهلاكى لدى الدول المتقدمه .. وهذا ما يسبب تعويق برامج التنميه التى تتطلب توجيه جزء كبير من الدخل القومى للإستثمار الإنتاجى . ويشير « دافيز » إلى أنه إذا كان التقدم الإقتصادى يعنى زيادة كمية الرنتاج لكل وحدة عمل ادمى ، فإن هذا أمر يحتم الإستثمار فى مجالات التكنولوجيا وتحسين المستوى المهارى للقوى العامله ، وفى مجالات التخطيط والتنظيم الإدارى . وفى هذا الإطار يكون لتزايد السكان أثر إيجابى أو سلبى - على عمليات التنميه .

ويشير الدارسون لعمليات التنميه الإقتصاديه والإجتماعيه (١٥) إلى أن هناك مجمعه من العوامل التى تسهم فى تحديد نصيب الفرد من الدخل القومى ، وبالتالى فى تحديد مستوى المعيشع السائد ، وفى مقدمة هذه العوامل حجم السكان ومعدل تزايدهم، وتوزيعاتهم العمريه ، أى نسبة كل فئه من فئات السن إلى المجموع الكلى للسكان ، وتوزيع السكان داخل المجتمع ونسبة أهل الريف إلى أهل الحضر - ونسبة الموقع المأهول بالسكان إلى الحجم الكلى للمجتمع ، والكثافه السكانيه .. هذا إلى جانب خصائص السكان التعليميه والحرفيه أو المهنيه والمستويات المهاريه ... إلى جانب حجم الموارد وأساليب إستثمارها أو طبيعة المستوى التكنولوجى المستخدم ومدى الأخذ بأساليب التكنولوجيا الإجتماعيه (التخطيط والتنظيم والإداره بالأساليب العلميه) .

وهذا يعنى أن المتغير الديموجرافى واحد من أساسيات التخطيط للتنميه وواحد من العوامل المتغيره بفعل عوامل وبرامج التنميه - فالنمو السكانى قد يؤدى إلى إستاتيكية المستوى المعيشى أو حتى إلى تدهوره حتى مع توجيه حجم جزء من الدخل القومى إلى الإستثمار الإنتاجى . إذا كان معدل الزياده فى السكان أكبر من معدل النمو فى الدخل القومى . ولعل المشكله الأساسيه أن أغلب الدول الناميه قد تجاوزت الحجم الأمثل للسكان Optimum size of population ، مما يشير إلى أن أية زياده فى السكان تتطلب إستثمارات إضافيه لتزويد القوى العامله الجديده بالآلات والخدمات والإسكان والمواد الأخرى حتى يتساووا بالأعضاء الآخرين داخل المجتمع - فإذا فرضنا أن نمو

السكان ٢٪ سنوياً ، وأن معامل رأس المال ٣٪ فإن تزويد السكان الجدد بإحتياجاتهم يتطلب رفع الناتج القومى بمعدل ٢٪ وهذه تتطلب إستثمارات جديده ٢ X٣ = ٦٪ من الدخل القومى .

وهذا يعنى أن إستثمارات التوازن الإستاتيكى سوف تستنفذ نسبه كبيره من مدخرات المجتمع ، دون أن تسهم فى تحقيق تنميه فعليه . أما إذا أردنا زيادة متوسط دخل الفرد بمعدل ٤٪ - وهو هدف متواضع ، فإن هذه الزياده تستلزم تخصيص إستثمارات جديده تقدر بنسبة ٦ X ٣ = ١٨ ٪ من الدخل القومى . وهى نسبه كبيره . ويطلق عادة مصطلح الإستثمارات الديموجرافيه على تلك المبالغ التى يجب إنفاقها لمواجهة التزايد السكانى حتى يظل متوسط دخل الفرد كما هو دون تغير . وهناك مشكله أخرى تواجه الدول الناميه فى ظل إنطلاق برامج التنميه . خاصة فى بدايتها - فإنخفاض نسبة الوفيات وطول الاعمار مع بقاء مستوى الخصوبه على ما هو عليه يؤدى إلى إرتفاع نسبة الإعاله Dependency rate أى نسبة غير المنتجين (من الأطفال والنساء والشيوخ والمعوقين ..) إلى العمال أى من هم فى سن العمل المنتج مما يسهم بدوره فى تقليل نصيب الفرد من الدخل القومى .

لكل هذه الأسباب نجد أن هناك بعض الباحثين يرون أن أغلب الدول الناميه تقع فيما يسمونه « شرك السكان » Population trap على العكس من الدول المتقدمه صناعياً فى أوربا وأمريكا واليابان التى تقترب بعضها من الحد الأمثل للسكان مقاساً إلى الموارد والطاقه الإنتاجيه والحاجه إلى الأيدى والعقول العامله . وهذا الوضع الأخير ينطبق على بعض الدول الناميه التى حباها الله بثروات كبيره وتوظف هذه الثروات بشكل جديد فى شكل خطط وبرامج فعاله للتنميه الشامله مثل دول الخليج العربى (١٦)

ثالثا: التحديث والتغيرات النمطيه فى البناء الإجتماعى

يشير الباحثون مثل « لوير Lauer» و« دافيد ابتر» ..D. Apter وغيرهم إلى أن التحديث يؤدى إلى حدوث تحولات كبيره فى البناء الإجتماعى حيث يؤدى إلى تغيرات كبيره فى مجالات التحضر والحراك المكانى والتنقل الإجتماعى أو التدرج الإجتماعى ، وفى نماذج الأسره والولاءات القرابيه والمكانه الإجتماعيه للمرأه وللشباب وكبار السن - والتنظيمات الطوعيه وفى مجال التربيه والتعليم ومجال القيم ونماذج الشخصيه . .

١- إرتفاع معدل التحضر

يقصد بالتحضر إتساع حجم ونطاق المدن ، وتزايد أعداد ونسب المكان بها إلى مجموع سكان المجتمع . ويقاس معدل التحضر داخل المجتمع بقسمة عدد سكان المدن على عدد سكان المجتمع ككل مع الضرب X ١٠٠ . وقد صدرت عدة محاولات لتعريف المدينه مثل التعريف القانونى والتعريف الإحصائى والتعريف المهنى . وقد إنتهى بعض الباحثين مثل « سوروكين » و« زمرمان » إلى ضرورة تعريف المدينه وتمييزها عن الريف فى ضوء ثمانى خصائص يختلف بها العالم الحضرى عن العالم الريفى ، وهى المهنه والبيئه وحجم المجتمع المحلى وكثافة السكان وتجانس أو لاتجانس السكان والتمايز والتشريح الإجتماعيان والتنقل والحركه الإجتماعيه وأخيراً نسق التفاعل أو حجم وعدد نماذج الإتصالات التى يمارسها الناس فى حياتهم اليوميه . وربما كان التمايز الإجتماعى والمهنى هو أهم ما يميز مجتمع المدينه ، بحيث يمكن القول بأن المدينه هى أى تجمع سكانى مستقر يعمل أغلب سكانه فى مهن غير زراعيه وما يتصل بها من شئون . وينظر « لويس ورث » إلى الحضريه كطريقه للحياه . فاهم ما يميز المدينه طبقاً لنظرية « ورث » اللاتجانس والإعتماد المتبادل والمتشابك بين السكان ، والطابع الجزئى للعلاقات الإجتماعيه والإتجاه إلى إستخدام العقل فى التبرير المنطقى ، وعدم الإحساس بالرعتماد على الطبيعه ، والإعتماد فى الأغلب على بيئه صناعيه يتزايد فيها التحكم الإنسانى فى حياته ووقته وإنتاجه وعلاقاته .

وهناك من الباحثين من يحاول فهم التقدم والتخلف فى ضوء ظاهرتى الحضريه Urbanism والريفيه Ruralism ، على أساس أن التحديث الحضارى يسعى نحو توسيع نطاق الحضر سواء بتوسيع المدن القائمه أو إنشاء مدن جديده أو تحضير المجتمعات الريفيه المتخلفه . وقد كشفت بعض الدراسات عن أن معدلات التحضر فى الدول الصناعيه المتقدمه أعلى من مثيلاتها فى الدول الناميه والمتخلفه وترتبط معدلات التحضر ببناء العماله أو البناء المهنى داخل المجتمع فقد كشفت بعض الأبحاث عن أن الدول المتخلفه التى يعمل بها أكثر من ٥٠ ٪ من ذكورها بالعمل الزراعى تقدر نسبة سكان المدن بها بحوالى ٩ ٪ فقط ، أما معدلات التحضر فإنها ترتفع داخل الدول الصناعيه التى يعمل أغلب سكانها فى مجالات العمل الصناعى والخدمات(١٧) كذلك فقد أثبتت مختلف الدراسات العلاقه الإيجابيه بين التحضر وبين التصنيع وإنتشار التعليم وإرتفاع الدخول وتحسن مستويات المعيشه وظهور نظم الرعايه الصحيه والإجتماعيه ...

إلخ وهذا لايعنى أن المجتمعات الحضريه تخلو من المشكلات ، ذلك لأن هناك العديد من المشكلات الحضريه تصاحب التحضر وتنبثق عن واقع الحياه الحضريه سواء على المستوى النفسى أو الإقتصادى أو الثقافى أو الإجتماعى . غير أن هذه المشكلات – كما يذهب بعض الدارسين – هى ضريبة التقدم الإقتصادى ، إلى جتنب أنه يمكن العمل على التخفيف من خطورتها فى ظل المجتمع المخطط وبإتباع سياسه إجتماعيه قادره على تحقيق النمو الحضارى بأسلوب صحى .

وإذا كان بعض الباحثين – مثل « كنجزلى دافيز » K. Davis، وهلدا جولدن » H.H.Golden، وغيرهما – يربطون بين معدلات التحضر ومعدلات التنميه الإقتصاديه نظراً لما تحتله المدينه من ثقل إقتصادى وإجتماعى ، ونتيجه لما تستهدفه عمليات التحديث الحضارى من تحويل المجتمعات الريفيه والتقليديه إلى مجتمعات حضريه بالمفهوم السوسيولوجى ، فإن الإرتباط بين معدلات التحضر وبين النمو الإقتصادى ليس إيجابياً خالصاً فى كل الحالات .

فقد كشفت بعض الدراسات – مثل دراسة « روبرت بارك » R. Park فى مصر – عن وجود ظاهرة تحضر زائد أو مفرط Over-urbanization . وينتشر هذا النوع من التحضر داخل العديد من المجتمعات المتخلفه ، وهو تحضر غير صحى . ويشير هذا النوع إلى أن معدلات التحضر أعلى بكثير من معدلات التنميه الإقتصاديه ، بمعنى أن زيادة نسبة سكان المدن لاترجع إلى تزايد الحاجه إلى عماله داخلها نتيجه لظهور مشروعات صناعيه وإقتصاديه أو إجتماعيه جديده تستدعى وجود المزيد من الأيدى العامله داخلها ، وإنما ترجع إلى سوء أحوال المناطق الريفيه والمحليه المجاوره للمدن نتيجه لتزايد السكان بها وعدم وجود فرص للعمل والإرتزاق لهم ، الأمر الذى يدفعهم دفعاً إلى الهجره إلى الحضر أو المدن المجاوره لعلهم يجدون فيها فرصاً أفضل .

وتكون النتيجه مزيداً من المشكلات سواء بالنسبه للمهاجرين أنفسهم أو بالنسبه للمدن المهاجر إليها . ومن أهم ما يترتب على هذه الهجرات غير الصحيه وغير المخططه وغير المطلوبه ، مشكلات سوء التوافق وظهور البؤرات المتخلفه داخل المدن وظهور البطاله المقنعه فى الأعمال غير الماهره وظهور أزمات الإسكان والمواصلات والمواد الغذائيه ... إلى جانب ظهور أوكار الجريمه من بغاء وإدمان وسرقات ونشل ... إلخ (١٨)

٢- نمو الحراك الجغرافى والمهنى والإجتماعى

يقصد بالحراك الجغرافى إنتقال الناس فى المكان على شكل هجرات دائمه أو مؤقته أو موسميه – فرديه أو جماعيه ، من مجتمع لآخر ، ويقصد بالحراك المهنى تغيير الناس لأعمالهم من العمل الزراعى إلى العمل الصناعى أو العمل فى مجال الخدمات والعكس ، أما الحراك الإجتماعى فيشير إلى تغير فى المكانه الإجتماعيه أو الوضع الطبقى الذى يشغله الشخص سواء إلى أعلى أو إلى أسفل وقد كشفت بعض الدراسات عن أن هذه الأنواع من الحراك تزيد بمعدلات سريعه مع تزايد معدلات التنميه الإقتصاديه والإجتماعيه داخل المجتمع .

ويوضح لنا « جورج بالاندير « G. Balandier» فى دراسه له عن « برازافيل « Brazzaville» تزايد حجم الهجرات الريفيه الحضريه مع إنطلاق حركة النمو الإقتصادى داخلها . وقد قسم دوافع الهجرات إلى قسمين أساسيين وهما :

١- **الدوافع الإيجابيه** التى تجذب الناس من سكان المناطق الريفيه المتخلفه إلى المدن ، نتيجه لتوافر فرص أحسن للعمل فى ظل ظروف معيشيه أحسن وأجور أعلى ورعايه أفضل .

٢- **الدوافع السلبيه** التى تشجع أهالى تلك المجتمعات على ترك مجتمعاتهم والهجره إلى المدن . وتتمثل هذه الدوافع فى سوء الأحوال الصحيه والإجتماعيه والإقتصاديه وإنتشار ظاهرة البطاله المقنعه داخل المجتمعات الريفيه فى الدول الناميه . فحركة النمو الإقتصادى داخل الريف فى أغلب الدول الناميه لم تواكب حركة النمو السكانى ، الأمر الذى أدى إلى تدهور الأحوال المعيشيه لسكانها وإلى تفاقم ظاهرة البطاله المقنعه . يضاف إلى هذا كله أن الكثير من السلع الحرفيه التى تنتج داخل تلك المجتمعات يقل الإقبال عليها نتيجه لمنافسة السلع الأحسن والأكثر رخصاً الوارده من المدن .

٣- تغير نموذج الأسره ونماذج الولاءات :

من المعروف أن التجمعات القرابيه التى تسود داخل المجتمعات التقليديه والمتخلفه تأخذ شكل البدنات أو الأسر الممتده أو المركبه . وهذا يعنى سيادة التجمعات القرابيه أو الوحدات العائليه التى تضم أكثر من أسره صغيره وأكثر من جيل واحد وقد تصل إلى

مستوى جيلين أو ثلاثه . ولاشك أن هذا النموذج لا يتناسب مع المجتمعات الحضريه والصناعيه التى يتزايد نموها مع إنطلاق حركة التنميه والتحديث الحضارى الشامل داخل المجتمع .

فمع نمو عمليات التنميه الإقتصاديه بما يصحبها من إنتشار التعليم والتصنيع والحضريه ، تتجه هذه النماذج القرابيه والأسريه إلى الإختفاء ، ويحل محلها نموذج الأسره الزواجيه أو الصغيره التى تتألف من الزوج والزوجه وأبنائهما فقط . ولاشك أن هناك مجموعه كبيره من العوامل التى تقف وراء التحول ، فى مقدمتها طبيعة العمل الصناعى وظهور المسئوليه الفرديه وتعقد الحياه الإجتماعيه ونمو حركة التعليم وخروج المرأه للعمل ونمو الإتجاهات الفرديه وظهور العلاقات الرسميه والتعاقديه وإتساع نطاق المنافسه وإعادة نظام التقييم الإجتماعى ليقوم على أساس التعليم والقدرات الشخصيه والإنجاز والجهد الفردى ، وليس على أساس الحسب والنسب أو الإنتماءات القبليه أو الأسريه أو العرقيه فحسب .

ومن شأن هذه العوامل وغيرها أن تحدث تمزقاً فى الروابط والولاءات الأسريه أو القبليه أو المحليه أو الإقليميه أو العرقيه . وعلى الرغم من ذلك فإن الروابط الأسريه – خاصة على المستوى المحدود داخل الأسر الزواجيه أو حتى على مستوى الوحدات الأكبر – تستمر فى إحتلال أهميه كبرى داخل نسق العلاقات الكليه للمجتمع ككل وإن كانت تتعرض لبعض التغيرات بطبيعة الحال . وفى مقدمة هذه التغيرات تزايد حرية الفرد فى إنتقاء شريك حياته – خاصة بين الإناث وهى ظاهره لم تكن موجوده من قبل ، إلى جانب تغير العلاقه بين الزوج والزوجه لتقوم على أساس تقرب من المساواه وتسقط – إلى حد ما – فكرة سيادة الرجل سياده مطلقه نتيجه لتغير قيم الذكوره والأنوثه داخل المجتمع الصناعى والحضرى . يضاف إلى هذا إحداث تغير كبير فى علاقات المصاهره والنسب وفى أسلوب تربية الأبناء وعلاقة الأجيال داخل الأسره . فمن الملاحظ أن نمو حركة التعليم والإتصال داخل المجتمع الحضرى الصناعى ، إلى جانب التغير التكنولوجى والعلمى والإجتماعى السريع ، يخلق لدى الأبناء مجموعه من الأفكار والآراء والقيم تختلف عن تلك التى حصلها الآباء فى ظل ظروف متغيره ، ومن شأنه كذلك أن يغير نموذج العلاقه بين الآباء والأبناء من علاقة خضوع وسياده إلى علاقة حوار تربوى هادف ومحصلة هذا كله ظهور النموذج التحررى أو الديموقراطى فى التربيه محل النموذج التسلطى القامع الذى يسود داخل الأسر التقليديه . ويجب أن نؤكد فى هذا

الصدد ، أن حدوث كل هذه التغيرات فى نموذج الأسره ونوعية العلاقات داخلها وأسلوب التربيه ...، لايحدث بسرعه أو لا يواكب التغيرات الإقتصاديه بنفس المعدل أو الدرجه ، ولكنه – كتغير فى الثقافه اللاماديه – يحتاج إلى فترات زمنيه أطول ، كما يتضح من مختلف دراسات التنميه فى قارتى أفريقيا وآسيا (٢٠)

ويشير « لوير » Lauer إلى أنه عادة مايصاحب التحديث تغيرات فى البناء الأسرى ، من حيث التكوين والحجم ، ومن حيث الوظائف ، ومن حيث طبيعة وأنماط العلاقات الداخليه (نمط السلطه وإتخاذ القرار ، نمط التعاون بين الأقارب ، نمط الزيارات والمعونات المتبادله ، نمط التضامن الأسرى – الأنماط التربويه – أنماط الحقوق والواجبات – أشكال ومضامين وحدود التنشئه الإجتماعيه ... إلخ)

وعادة ما تصاحب عمليات التحديث تزايد الهجرات من الريف إلى الحضر ، الأمر الذى يضع قيوداً على إستمرار العلاقات القرابيه الممتده Extended kinship relations وعادة ماتتجه الأسر إلى الشكل الصغير Nuclear Family غير أن هذا لايعنى إختفاء العلاقات القرابيه التقليديه . ويذهب « لوير » إلى أن الفهم العلمى للعلاقه بين التحديث والتغير فى العلاقات القرابيه ونموذج الأسره ، يقتضى الفهم العلمى للأنواع المختلفه من الأسر التقليديه – البدنه والمركبه والممتده ... إلخ . ويذهب « برت أدمز » B. Adams فى دراسه له بعنوان « أنساق القرابه والتكيف مع التحديث » (٢١) إلى أن هناك جانبان مهمان للنسق القرابى يجب دراستهما عند محاولة فهم الإرتباط بين التحديث والتغير فى مجال الأسره – وهما :-

أ- أساليب الإحتفاظ بالملكيه والميراث .

Proberty - holding arrangments and inheritance .

ب- أنماط الإقامه — Residence patterns

ويشير أدمز إلى أن هناك ثلاثة أنواع من الملكيه هى الملكيه العامه Communal والملكيه القرابيه أو ملكية البدنه Lineage و الملكيه الأسريه أو (الزواجيه) Conjugal . أما بالنسبه للملكيه القرابيه أو ملكية البدنه فإنها تنتقل إما فى خط الذكور فقط أو الإناث فقط أو كليهما معاً فى بعض المجتمعات .

وبالنسبه للملكيه الأسريه فعادة ما يكون المالك الأساسي والمتصرف فيها هو رب الأسره الذكر وهو الذى يحدد لمن تذهب بعد وفاته (وذلك في العديد من المجتمعات خاصة البدائيه) كذلك تختلف أنماط الإقامه حيث تنقسم إلى عدة أقسام :-

أ- الوحده السكنيه الصغيره Nuclear unit ويضم الزوج والزوجه والأبناء القصر فقط

ب- المنزل الممتد Extended houshold ويضم إلى جانب الزوج والزوجه والأبناء القصر الآباء المسنين والأبناء المتزوجين وأسرهم .

ج- المنزل المشترك Joint houshold ويضم إثنان أو أكثر من الأسر Sibling Families ولا يوجد معهم المسنون

د- الوحده التنظيميه متعددة الأجيال Generational arrangement وهنا يقيم المسنون مع أحد الأبناء أو البنات المتزوجين وأحفادهم غير المتزوجين .

ويشير « آدمز » إلى أن درجة التغير في البناء الأسرى - بطئ أو سريع أو لايوجد تغير ، أمر يتوقف على عدة متغيرات من بينها طبيعة البناء الأسرى ذاته ودرجة تفاعله مع العوامل الأخرى مثل نمو الإقتصاد النقدى وأنماط الهجره ، ودرجة النمو الصناعى والتكنولوجى في المجتمع ، ومكانة الأسره - كأسره - داخل المجتمع - هل ينيط بها المجتمع قيمه عاليه أو متوسطه أم ينظر إليها على أنها قليلة الأهميه .

وتشير بعض الدراسات المقارنه إلى أن البناءات والأنساق القرابيه في بعض المجتمعات ، تمثل معوقاً كبيراً أمام برامج التنميه ، في حين أن بعض الأنساق الأخرى لاتشكل معوقاً أمامها . ويلعب عامل الهجره دوراً هاماً في إحداث التغيرات الأسريه . وهنا تجدر الإشاره إلى أن الهجره لاتؤدى إلى قطع العلاقه القرابيه بين المهاجر وعائلته، فالبعد المكانى لايعنى الإنفصال العاطفى أو القرابى في كل الأحوال . فالأسره تظل تلعب دوراً هاماً في حياة المهاجر ، سواء لأنها تساعده وتدعمه في هجرته المؤقته أو الدائمه - الداخليه أو الخارجيه ، أو لأنها تعتمد على مركزه ودخله في مساعدة الأقارب على الحراك المكانى بحثاً عن حياه أفضل ، أو الحراك الإجتماعى بحثاً عن مركز أفضل والواقع أن الإنتقال إلى الحضر لايعنى إختفاء أهمية العلاقات القرابيه ، وإن

كانت تتغير من حيث الدرجه والإتجاه

وتشير دراسة « دان شيكى » D. A. Chekki بعنوان « التحديث وشبكة العلاقات القرابيه فى مجتمع نام » (٢٢) والتى أجراها داخل مدينه متوسطه الحجم فى الهند . إلى أن التغيرات التى طرأت على نمط الأسره التقليديه كانت سطحيه للغايه ، كما لاحظ أن الأسره الصغيره أو النواه فى المدينه ، مازال ترتبط بشكل قوى بشبكة العلاقات القرابيه الممتده . كذلك وجد أن كلاً من الأسره صغيرة الحجم وكبيرة الحجم تحتفظ بعلاقات وثيقه بعدد كبير من أقارب الدم والمصاهره . وتتمثل هذه العلاقات فى الزيارات المتكرره والتضامن الإجتماعى وتبادل الخدمات والهدايا والدعم المتبادل والمساعده المتبادله . كذلك وجد أن أقرباء الدرجه الأولى عادة ما يستشارون فى بعض المسائل - مثل الإختيار للزواج . وما يزال الناس يؤمنون بالقول الذاهب إلى أن الأقارب أولاً ، وغير الأقارب بعد ذلك . Kin first and nonkin later

ولعل أحد التغيرات الأساسيه فى مجال الأسره التى تتسم بالعموميه بغض النظر عن الإختلافات السياسيه والثقافيه والأيديولوجيه ، هو تحول العديد من الوظائف التقليديه للأسره إلى وحدات إجتماعيه أخرى - كالوظائف الإقتصاديه والسياسيه والدينيه والتعليميه ... نتيجه لتطور نظام الحكم وظهور المؤسسات السياسيه والإقتصاديه والتربويه ... غير أن هذا لايعنى سحب هذه الوظائف كلية من الأسره حيث تظل هى المسئوله عن السكن النفسى وأداء الوظائف العاطفيه والمسئوله عن الإنجاب والتنشئه الإجتماعيه والدينيه .

٤- تغير المكانه الإجتماعيه للمرأه

ويمكن القول بأن تغير المكانه الإجتماعيه للمرأه هو سبب ونتيجه فى أن واحد للتغير فى بناء الأسره وفى وظائفها . فمن حيث البناء الأسرى تتجه الأسره تحت تأثير التحديث الحضارى إلى الشكل الزواجى صغير الحجم . ومن حيث الوظيفه تفقد العديد من وظائفها التقليديه نتيجه لظهور مؤسسات متخصصه تؤدى تلك الوظائف التى كانت تقوم بها الأسره بشكل غير متخصص . يضاف إلى هذا أن من طبيعة عملية التحديث الحضارى ذاتها تغيير معايير التقييم الإجتماعى ونسق المراكز والأدوار ، أما ما يطلق عليه «هارى جونسون» الأوضاع الإجتماعيه . فمع إتساع معدلات النمو الحضرى والتقدم الصناعى وإنتشار التعليم ، تتاح الفرص أمام النساء للتحرر والتعليم والعمل

وتحقيق قدر كبير من الإستقلال الإقتصادى سواء قبل الزواج أو حتى أثناء الزواج . هذا إلى جانب أن ظهور الخدمات المتخصصه فى رعاية الأطفال وإعداد الوجبات الغذائيه والخدمه المنزليه ... إلخ ، ساعد المرأه المتزوجه على تخصيص جزء كبير من وقتها للعمل. يضاف إلى هذا أن تزايد ضغوط الحياه الحضريه سواء من الناحيه الماديه أو من الناحيه النفسيه إستوجب خروج المرأه للعمل وجعل منه ضروره بالنسبه للكثير من الأسر هذا فضلاً عن تمسك المرأه بهذا الحق - حق التعليم والعمل والإستقلال عن الرجل ونضالها فى سبيل الحصول على حقوقها الإقتصاديه والسياسيه والإجتماعيه والمساواه الكامله بالرجل .

٥ تغير المكانه الإجتماعيه للشباب وكبار السن : حوار الاجيال

ويؤدى التحول الذى يحدث فى بناء الأسره وفى وظائفها وفى العلاقات والمعايير والقيم ونظام التقييم الإجتماعى فى ظل الحياه الحضريه إلى تحرر الشباب من العديد من الضوابط والضغوط التقليديه فالشاب الذى تتاح له فرصه متقدمه من التعليم ودرجه من الإستقلال الإقتصادى نتيجه لحصوله على دخل ثابت من عمله ، وعلى مركز إجتماعى - فى ظل نظام التقييم الإجتماعى المتغير - يفوق ذلك الذى حصل عليه أباؤه، والذى شب فى ظل مناخ حضرى أم متحول نحو الحضريه ... ، هذا الشاب يصبح بلا شك أكثر تحرراً وإستقلالاً عن أسرته الكبيره ، بالمقارنه بالشاب الريفى الذى ينشأ فى ظل نظام الأسره الممتده ، والذى تشكل دورة حياته على غرار دورة حياة أبائه وأجداده دون خيار منه . ومع نمو المجتمع - صناعياً وحضارياً وإقتصادياً - يضعف دور الأسره كضابط أو مشكل لسلوك الشباب ، نتيجه لتعرض النشء للعديد من الخبرات خارج نطاق الأسره تشارك فى صياغته إجتماعياً وثقافياً . وهكذا لاتصبح الأسره هى المؤسسه الوحيده أو المحوريه فى التنشئه الإجتماعيه كما هو الحال داخل المجتمعات التقليديه . وإن كان هذا لايعنى إلغاء دورها أو التقليل منه . وما نقصده هنا هو تغير دورها من حيث الدرجه .

وتؤدى عمليات التحول الإنمائى للمجتمع إلى تغير كبير فى المراكز التى يشغلها كبار السن . فمن المعروف أن كبار السن يحتلون مركزاً أساسياً فى المجتمعات التقليديه سواء الزراعيه أو القبليه . وغالباً ما تكون منهم الرئاسه السياسيه والدينيه والقياده الإجتماعيه وقيادة الرأى . وكذلك فعادة ما يكونون المرجع الأساسى لحسم الخلاف والمنازعات التى تنشب بين أعضاء المجتمع . وقد يكون هذا راجعاً إلى أن تقدم العمر

يعد هو المصدر الأساسى - إن لم يكن الوحيد - للخبره والدرايه والحنكه فى تلك المجتمعات ، إلى جانب ما يتضمنه السن من وقار وإحترام تقليدى .

غير أن هذه الأمور تتغير مع تحول المجتمع نحو التقدم الإقتصادى والحضارى ، حيث يفتقد كبار السن ما يتمتعون به من مركز وهيبه بعد إنتشار التعليم وتغير نظام التقييم الإجتماعى ليقوم على أساس الإنجاز وما يحتله الشخص من مكانه مهنيه وتعليميه وما يقدمه لمجتمعه من نفع ، لا على أسس منسوبه كالسن أو الجنس أو الإنتماءات الأسريه والطائفيه . غير أن كبار السن لايتخلون عن مواقعهم بسهوله ، ويظلون متمسكون بالماضى لسببين أساسيين وهما :

أولاً أن أمجادهم تنتمى إلى الماضى وليس إلى الحاضر أو المستقبل .

وثانياً لصعوبة التوافق مع الأوضاع والقيم والمواقف المتغيره بفعل عمليات التحديث الحضارى . وهذا هو ما يجعل من هذه الفئه العمريه معوقاً خطيراً لبرامج التغير التى من شأنها تهديد سلطاتهم التقليديه وذلك فى بعض المجتمعات . ويمكننا أن نفسر - فى ظل هذا التحليل ما يلاحظ داخل المجتمعات المتحوله إنمائياً من صراعات بين القديم والجديد أو ما يطلق عليه صراع الأجيال داخل الأسره وداخل تنظيمات العمل وداخل المجتمع بوجه عام ، وكلما كانت الوحده العقائديه والقيميه (الدينيه) داخل المجتمع أقوى ، خفت حدة هذه الصراعات وحسمت بسهوله .

٦- نمو التنظيمات الطوعيه

يذهب « جاى روشر » إلى أنه من الملاحظ أن التنظيمات والمؤسسات الطوعيه تزدهر فى الدول الناميه مع عمليات التحول والتنميه الإقتصاديه والتحديث الحضارى . وهو يفسر هذه الظاهره فى ضوء فقدان الناس فى تلك الدول - أثناء التحول الإنمائى - الدعم والسند الأسرى الذى تتيحه النظم التقليديه للأسره قبل تفككها بفعل عمليات التعليم والتحضر والتصنيع وخروج المرأه للتعليم والعمل وحصولها على الإستقلال الإقتصادى .

وتختلف هذه التنظيمات من حيث أهدافها بطبيعة الحال ، فقد تكون لها أهداف إقتصاديه أو سياسيه أو دينيه أو نقابيه أو ترفيهيه ... إلخ ، ولاشك أن ظهور هذه التنظيمات وتعدد أنواعها وأغراضها يرتبط بتعقد الحياه والعلاقات والمصالح

الإجتماعيه، ويمكننا أن نفسر نمو التنظيمات الطوعيه فى ظل التيار العام – والذى تدعمه عمليات التحديث والتنميه – نحو التخصص ، وفى ظل تعقد النظام الطبقى وتزايد التدرج والإنقسام الإجتماعى والمهنى والثقافى والإقتصادى ... فهذا الإنقسام والتعقد من شانه أن يشجع كل فئه متجانسه على تكوين تنظيم معين (نقابى أو إجتماعى) للدفاع عن حقوق أبنائه أو يكفل لهم الأمن والعون المتبادل ويسهم فى الترفيه عنهم . ومن أبرز هذه التنظيمات فى الدول الناميه النقابات المهنيه والعماليه والإتحادات التجاريه والجمعيات الشعبيه والنوادى ... إلخ ، ويذهب « روشر » إلى أن بعض هذه التنظيمات قد ظهرت داخل الدول الناميه تحت تأثير الأوروبيين ، وبعضها نشأ نتيجة ما إقتضته الظروف المحليه داخل كل مجتمع نام على حده (٢٣)

٧- تعقد نظام التدرج الإجتماعى

ويؤدى بناء العمل المتغير داخل المجتمع المتحول ، جنباً إلى جنب مع إتساع نطاق ظاهرة الحضريه والتنوع المهنى المتزايد بفعل مشروعات التنميه ، وتعقد الحياه الإجتماعيه وتعقد السلم التعليمى ... إلخ ، إلى بروز المزيد من الإنقسام أو التمايز الإجتماعى القائمه داخل المجتمع التقليدى (مثل تلك التى تقوم على أساس دينى أو قبلى أو عائلى والتى تتجه نحو الإنقراض) وتظهر معايير جديده للتمايز تقوم على أساس الوضع الإقتصادى والتعليمى أو المهنى والبيروقراطى أو ما يطلق عليه « روشر » التباين من حيث الهيبه أو المكانه البيروقراطيه Bureaucratic status ويقصد به المركز الذى يحتله الشخص داخل التنظيمات البيروقراطيه المتناميه داخل المجتمع .

ولاشك أن تباين الدخول وإختلاف الناس من حيث درجاتهم العلميه والتعليميه ومن حيث الاعمال أو المهن التى يمتهنونها ، وحجم السلطه التى يمارسونها على الآخرين ..، كل هذا يؤدى إلى التباين الطبقى . وعادة ما تظهر داخل المجتمعات الآخذه فى النمو مجموعه من معاييرللتدرج الإجتماعى تنتمى إلى المجتمع التقليدى المتحول وأخرى تنتمى إلى المجتمع الصناعى المستهدف . فمع تزايد عمليات التنميه الإقتصاديه والإجتماعيه تستحدث أدوار ومهن ومراكز وسلطات جديده لم تكن منتشره من قبل فى ظل مجتمع ماقبل الصناعه . وهنا تختلط المقاييس التقليديه – التى تقوم على أساس معايير منسوبه كالسن والدين والطائفه والإنتماءات التقليديه – مع المقاييس المستحدثه للقوه الإجتماعيه وللتقييم الإجتماعى كالتعليم والدخل والقدرات التنظيميه والإداريه والموقع البيروقراطى ... إلخ . ويظل الأمر على هذا النحو حتى يعاد صياغة نظام التدرج

الإجتماعى فى المجتمع على أسس جديده أكثر تعقيداً ، ويختلف نوعياً عن النظام التقليدى السابق .

ويشير « لوير » R. Lauer إلى أن هناك عدة تغيرات تحدث فى نظام التدرج الإجتماعى Stratification مصاحبه للتحديث ويحدد لنا « ميلفين تيومين » M. Tu-min فى دراسه له بعنوان « الأنساق المتنافسه للمراكز » Competing status sys-tems هذه التغيرات فى نظام التدرج الإجتماعى المصاحبه للتحول الصناعى فيما يلى (٢٤)

أولاً : يتجه تقسيم العمل إلى أن يكون أكثر تعقيداً مع تزايد أعداد المتخصصين.

ثانياً : تتجه المراكز الإجتماعيه إلى أن تكون قائمه على الإنجاز Achieve-ment بدلاً من قيامها كلية على أساس عوامل منسوبه Ascribed . على أن هذا لايعنى ألغاء هذه العوامل الأخيره كلية .

ثالثاً : يتجه الإهتمام داخل تنظيمات العمل Work organization الإنتاجيه إلى تحديد وسائل مناسبه لقياس الأداء . Measuring performance

رابعاً : يتحول العمل من مجرد كونه نشاط يحقق مجرد الإشباع المادى إلى نشاط وسائلى يستهدف تحقيق الإشباع المادى والمعنوى معاً . وهنا يصبح للمكافآت قيم معنويه إلى جانب قيمتها الماديه .

خامساً : تتزايد العوائد الماديه الناجمه عن العمليات الإنتاجيه والمعده للتوزيع ، الأمر الذى يؤدى إلى إرتفاع عام فى مستويات المعيشه .

سادساً : يتم توزيع المكافآت الماديه على العاملين بشكل أكثر عداله طبقاً لمبدأ حجم وكيف الإنجاز .

سابعاً : تحدث بعض التحولات فى فرص الحياه Life chances بالنسبه لمن يشغلون الشرائح الإجتماعيه المختلفه . Social strata

ثامناً : تحدث بعض التحولات فى توزيع المكانات أو الهيبه الإجتماعيه Social prestige . بحيث يكون أنساق المكانات فى المجتمع الجديد مختلفه عنها خلال المجتمع التقليدى .

تاسعاً : ومع إنتقال المجتمع من الطابع التقليدى إلى الطابع الحديث تحدث تغيرات فى توزيع القوه داخل المجتمع وفى ميكانزماتها وتوازناتها مما يؤدى إلى إثارة بعض المشكلات فى هذا الصدد .

ويذهب « لوير » إلى أن هذه التحولات تشير إلى إتساع نطاق الطبقات الوسطى والعليا خلال عملية التحديث ، وتضم هذه الطبقه الفنيين والإداريين والمهنيين والمثقفين ... ويعد هذا الإتساع وظيفه للبناء المهنى المتغير داخل المجتمع . وهذه المتغيرات تعنى بالتالى إتساع نطاق الحراك الإجتماعى وتزايد عوامله وفرصه ومعدلاته أمام أعضاء المجتمع . وعادة ما يكون أبناء الطبقه الوسطى لديهم توجهات إيجابيه نحو التغيير والتحديث ونقل وإستيعاب التكنولوجيا والأخذ بمقتضيات العلم فى الحياه الإجتماعيه ... ويضرب لنا « لوير » مثالاً على ذلك بالتجربه الإيرانيه قبل سنة ١٩٥٠ ، حيث قام أبناء الطبقه الوسطى (من المهنيين وأعضاء التنظيمات البيروقراطيه) بحركات إجتماعيه ونظموا تجمعات مثل « الجبهه الوطنيه » وحزب تودا الشيوعى Communist toda party (٢٥) وهذه التجمعات مارست ضغوطاً على الحكومه من أجل التحديث وتغيير المجتمع التقليدى .

ويقول أنه على الرغم من إخماد هذه الحركات فى منتصف سنة ١٩٥٠ إلا أن جهود أبناء الطبقه الوسطى إستمرت فى الضغط على الحكومه من أجل التحديث .

وتدعم دراسة « وليامسون » R. Williamson بعنوان « الطبقه الإجتماعيه والإتجاه نحو التغيير » (٢٦) والتى طبقها فى أحد مجتمعات أمريكا اللاتينيه ، هذا الفرض الذاهب إلى أن أبناء الطبقه الوسطى أكثر الطبقات تأييداً ودعماً للتحديث . فقد كشفت دراسته والتى أجراها على عينه مكونه من ٢٢٩ فرداً من سكان « بوجوتا Bo-gota » و « كولومبيا » عن أن هناك فروقاً داله إحصائياً بين المفحوصين من أبناء الطبقتين الدنيا والوسطى فيما يتعلق بالتوجيهات نحو التغيير والتحديث . فعندما وجه إليهم سؤالاً حول أهم المشكلات الوطنيه المحتاجه للحل أو المواجهه ذكرت نسبه كبيره من أبناء الطبقه الوسطى . التعليم وبناء مدارس أفضل وعندما وجه إليهم سؤال حول نوعية القيادات القادره فى نظرهم على مواجهة هذه المشاكل ، ذكر غالبية العينه من أبناء الطبقه الوسطى ، أن الحاكم يجب أن يكون من بين المشتغلين بالعلم أو الصناعه ، بينما

فضل أبناء الطبقات الدنيا أن يكون الحاكم من رجال الدين أو من ذوى السلطه

الدينيه * Religious authority .

كذلك فقد أبدى أبناء الطبقه الوسطى رغبه للإرتقاء الطبقى أو الحراك إلى أعلى Upward mobility وأكدوا رفضهم الأساليب التقليديه للحياه مثل الإرتباط القوى بالأسره Orientation towards family. والإذعان للسلطه ، والإتجاهات السلبيه إزاء التخطيط أو العشوائيه فى الحياه والتشاؤم بشأن إمكانية تحقيق حياه أفضل وتحسين أحوال الإنسان والترقى والإنتقال إلى طبقه أعلى ... إلخ .

وإذا كان التحديث الحضارى (الإقتصادى والإجتماعى والسياسى ...) يرتبط بنمو الطبقه الوسطى بحيث يصبح التحديث عمليه ذاتية الإنطلاق ، فإنه يتطلب حدوث تحولات عكسيه فى الإتجاهات التقليديه . ويشير « لوير » إلى أن الإتجاه فى المجتمعات التقليديه المتخلفه يتجه إلى دعم التفاوت الطبقى الكبير والفروق بين الناس وعلى العكس من هذا فإن التحديث يدعم الإتجاه المضاد حيث يسهم فى التقريب بين الناس وتحقيق المساواه فى توزيع فرص الحياه الماديه والمعنويه طبقاً لمعايير موضوعيه ، وإن كان هذا لايلغى – فى أى مجتمع – المراكز المنسوبه .

وهناك بعد أخر للتغير فى نسق التدرج الإجتماعى يتمثل فى حدوث تغير نسبى فى المراكز والأوضاع الإجتماعيه لبعض الفئات . فهناك فئات إجتماعيه يرتفع مركزها الإجتماعى ، وأخرى يتجه مركزها إلى الإنخفاض . وأبرز مثال للفئه الأولى المرأه والشباب . فمع خروج المرأه للتعليم والعمل والدخول فى السلك المهنى ترتفع مكانتها المهنيه والإقتصاديه والإجتماعيه ، كما ترتفع مكانة الشباب لأنهم هم عماد المهن الفنيه العليا من خلال العلم والتطبيق . ومن أبرز الأمثله على الفئه الثانيه كبار السن وشاغلى بعض الحرف والأعمال المنقرضه .

---

*يلاحظ فى العديد من الدراسات الإجتماعيه الغربيه ربط الدين بالفكر الخرافى ، وربط الإثنين بالتخلف والفساد ، ولعل مصدر هذا التجربه الدينيه القاسيه التى عاشتها أوروبا فى العصور حيث إقترن الدين بالظلم والفساد ، والتراث الإغريقى الوثنى الذى يصور الآلهه تحيك مؤامرات لإتعاس الناس . وقد تجاهل أغلب الدارسين الغربيين الإسلام عقيده وشريعه والتجربه الإسلاميه خلال عصر الحضاره الإسلاميه التى تجمع بين الإيمان والعدل والتقدم والعلم .

وعادة ما يرتبط التحديث الحضارى بإزدهار التنظيمات الإجتماعيه سواء ذات الطابع الرسمى Formal الحكومى أو الطوعى Voluntary وعادة ماتعكس هذه التنظيمات النمو المهنى والإدارى أو البيروقراطى ونمو المراكز القائمه على العلم والإنجاز . كذلك فإنها تعكس نمواً فى المشكلات التنظيميه ، سواء تلك التى تتعلق بتعقد المراكز والتداخل بينها أو تلك التى تتعلق بأمراض التنظيمات Bureapathology مثل تعقد الإجراءات وطول خطوط السلطه وضعف الإتصال وتحول الوسائل إلى غايات وضعف الإنجاز والصراع التنظيمى ... إلخ .

٨- التحديث والتغيرات النمطيه فى مجال التعليم

ويرتبط التحديث بحدوث تغير فى النظام التعليمى فى المجتمع من حيث الكم والكيف حيث تتزايد أعداد التنظيمات التربويه – من دور حضانه ومدارس ومعاهد وجامعات ، ويتزايد إقبال الناس على إلحاق أبنائهم وبناتهم بالمدارس وعادة ماتقدم الدول على تعميم قاعدة التعليم الإبتدائى وتجعله إجبارياً . كذلك تبذل المجتمعات جهوداً لتوسيع قاعدة التعليم الثانوى العام والفنى والجامعى كذلك . وتتغير النظره إلى التعليم من مجرد خدمه ورفاهيه إلى إستثمار إنتاجى طويل المدى يرتبط بتحديث كافة قطاعات المجتمع ، حيث يمد كل قطاع بحاجته من القوى العامله وفقاً لخصائص محدده، ووفقاً لخطه محدده لتنمية القوى البشريه وتلعب الوحدات المحليه – محافظات أو ولايات أو أقاليم أو مناطق أو محليات ... دوراً هاماً فى توسيع قاعدة التعليم ماقبل الجامعى وحتى بالنسبه للتعليم الجامعى كذلك . وتتنافس الولايات فى بعض الدول فى تحسين كم وكيف التعليم . ويمكن القول أن تقسيم العمل والتخصص المتزايد تعقيداً داخل المجتمعات الناميه إقتضى ظهور نسق تعليمى رسمى من أجل إعداد الناس لأداء أدوارهم المتخصصه داخل مختلف تنظيمات العمل الحكوميه والأهليه . وهذا يعنى ضرورة تغيير النسق التعليمى التقليدى ، سواء الذى نمى بشكل تلقائى أو فى ظل الحكم الإستعمارى فى بعض الدول . وقد إقتضى هذا التغيير حدوث تغيرات مصاحبه فى مراحل التعليم والمناهج وأساليب التدريس والإمتحانات وأساليب الأعداد والأنشطه وإعداد المدرس والإداره المدرسيه ...

وعادة ما تركز الدول الناميه على التعليم الفنى بوصفه التعليم الذى يؤهل لأداء الأدوارالفنيه فى التنظيمات المستحدثه بفعل برامج التنميه – من مصانع ومستشفيات ومزارع والإدارات الهندسيه وقطاعات الطرق والمواصلات والصيانه ... إلخ ، كذلك يتجه

التعيم إلى تنفيذ مناهج علميه حديثه وعدم الإقتصار على التعليم الدينى فحسب *

والواقع أن التعليم يعد جزءاً متكاملاً من التنميه الإقتصاديه حيث يودى وظائف إقتصاديه إلى جانب وظيفته الإنسانيه والإجتماعيه ، وتتمثل الوظيفه الإقتصاديه فى إعداد العماله الفنيه الماهره ونصف الماهره وأصحاب المهن العليا والكوادر المتخصصه على المستوى الفنى والإدارى ، وقد إتضح أن الإستثمار التعليمى . إذا أحسن توجيهه ، هو أعلى الإستثمارات عائداً على الإطلاق . أما الوظيفه الإجتماعيه للتعليم فتتمثل فى صياغة الإنسان الحديث بكل خصائصه السيكولوجيه والإجتماعيه والفكريه والسلوكيه التى أفاض فيها علماء النفس والإجتماع والتربية Modem man ولا شك أن هذه الشخصية تحدها الضوابط العقائدية التى تختلف بإختلاف المجتمعات .

ويذهب « بيسلى » Peaslee إلى أن هناك ثلاثة أوجه إرتباط بين التعليم الإبتدائى أو الأولى Elementary education وبين النمو الإقتصادى داخل المجتمع ، وهى على النحو التالى : (٢٧)

أولا : يسهم التعليم فى تغيير الطرق التقليدية فى الإنتاج – وفى النظر إلى الإنتاج والإستهلاك السلعى ، كما يسهم فى توسيع آفاق الناس وتعميق منظوراتهم وإمدادهم بالمعلومات التى تسهم فى ترشيد سلوكهم الإقتصادى والإجتماعى معاً .

ثانيا: يسهم التعليم فى إمداد المجتمع بجماعات متعلمة واعية قادرة على ممارسة النشاط الإقتصادى بشكل رشيد ، ولديه درجة لا بأس بها من أساسيات التفكير العلمى المنظم .

ثالثا: وتعد المتطلبات المالية للنظام التعليمى فى حد ذاتها دافعاً كافياً للنمو الإقتصادى (على الرغم من النفقات التعليمية يمكن أن تصبح معوقاً للتنمية الإقتصادية فى حالة التوسع السريع فى التعليم فى ظل أزمة الموارد) ويذهب « بيسلى » إلى أن النمو الإقتصادى لا يأخذ فى الإنطلاق إلا إذا كان ٦٪ على الأقل من السكان مقيدين

---

* تجدر هنا الإشاره إلى أن الإسلام يختلف عن كل الديانات الأخرى حيث يستوجب من المؤمن التعمق فى مجال الدين والدنيا معاً ويدعوا الإنسان إلىإعمال عقله وإلى التفكير فى كل خلق الله – ومعرفة سنن الله فى الطبيعه وفى المجتمع وفى النفس وفى التاريخ – وطلب العلم – بكل أصنافه (النافع) فريضه على كل مؤمن ومؤمنه .

بالتعليم الإبتدائى ، ويرى أن الدول التى حاولت توسيع مجال الإلتحاق بالتعليم الثانوى والجامعى ، دون توسيع مجال التعليم الأولى فشلت فى تحقيق نمط من التنمية الإقتصادية يتسم بالإستمرار والإضطراد . وهو يرى أن العلاقة بين نسبة الإلتحاق بالمدارس الثانوية والنمو الإقتصادى سوف لا تصل إلى مستوى ذات دلالة إيجابية إلا إذا كان من ٨ - ١٠٪ من السكان ملتحقون بالمرحلة الإبتدائية على الأقل .

ويقترح « بيسلى » أن يكون النموذج اليابانى فى التعليم هو النموذج المثالى الذى تحتذى به الدول النامية إذا أرادت أن تسلك سبيلاً جاداً للتنمية .

ويركز هذا النموذج على التعليم الأولى لمدة عشرة سنين ، ونتوسع بشكل كبير فى التسجيل للمرحلة الثانوية . وتعد التجربة اليابانية مثالاً جيداً على أثر التعليم فى تيسير عمليات النمو الإقتصادى عندما يتم التوسع التعليمى بشكل مناسب وموظف فى خدمة برامج التنمية .

ويذهب « إيتو ريوجى » Ito Ryoji فى دراسة له بعنوان « التعليم كعامل أساسى للنمو الإقتصادى فى اليابان » (٢٨) إلى أن النظام التعليمى الذى بدأ سنة ١٨٧٢ فى اليابان كان هو المحرك الأساسى للنمو الإقتصادى . وكان على اليابانين أن يتوسعوا فى نظامهم التعليمى بسرعة تفوق ما حدث فى التجربة الأوربية نتيجة للنمو المتعاظم فى عمليات التصنيع فى اليابان . وقد صاحب نمو الصناعات الثقيلة هناك ، نمواً مماثلاً فى نظم التعليم الثانوى والفنى أو المهنى . أما خلال الزمن القصير الذى أرسيت خلاله الصناعات الخفيفة ، فقد كان التركيز الأساسى على التعليم الإبتدائى .

وقد صاحب التوسع الكمى فى التعليم حدوث تحول كيفى فى نموذج التعليم اليابانى . ففى بداية القرن العشرين إمتدت فترة التعليم الإلزامى إلى ست سنوات ، وإمتدت المناهج لتشمل التاريخ والجغرافيا والعلوم والرياضيات . وخلال النصف الأول من القرن العشرين زادت عدد ساعات تدريس العلوم والرياضيات فى مناهج المرحلة الإلزامية . وقد كانت نسبة ما أنفقه اليابانيون على التعليم خلال هذه الفترة أكثر إرتفاعاً بالمقارنة ببعض الدول الأوربية التى كانت قد وصلت إلى مستويات عليا من النمو الإقتصادى مقارنة باليابان .

وعى الرغم من أن التوسع غير المحسوب فى مجال التعليم يمكن أن يعوق التنمية الإقتصادية (خلق بطالة وزيادة وعى وتطلعات وزيادة إنفاق ...) بدلاً من دعمها وتيسيرها ، إلا أن النظام التعليمى يظل هو العامل الحاسم المؤثر على برامج التنمية .

وهذا يتطلب إحداث تغيرات كمية وكيفية فى النظام التعليمى داخل الدول النامية - وتطوير قيم وإتجاهات وسلوكيات أبناء المجتمع فى الإتجاه الذى يدعم برامج التنمية الإقتصادية والإجتماعية - إلى جانب إمداد كل قطاعات التنمية بحاجتها من القوى البشرية المدربة ، وتنمية ولاء الناس وإلتزامهم بقضايا مجتمعهم وقضايا تنمية هذا المجتمع .

ويذهب « لوير » بحق إلى أنه على الرغم من تأكيد « بيسلى » على النموذج التعليمى اليابانى كنموذج مثالى يجب أن تحتذى به الدول النامية ، فالواقع أن تجربة شعب ما ونموذجه التعليمى - أيا كان - لا يمكن أن يكون نموذجاً لكل الشعوب والمجتمعات بغض النظر عن الإختلافات التاريخية والثقافية والعقائدية والرؤية المستقبلية والظروف المستقبلية والظروف الدولية . وهذا الأمر ينطبق على التجربة اليابانية ذاتها التى كانت متفردة حيث لم تستعير النموذج الأوربى فى التربية والتعليم ورغم هذا كانت هذه التجربة اليابانية رائدة وناضجة . والنقطة الأساسية هى أن التجربة التعليمية يجب أن تنطلق فى ظل الظروف العقائدية والثقافية والإقتصادية والإجتماعية والدولية الخاصة بالمجتمع ، ويجب أن يراعى التوسع التعليمى هذه المتغيرات . وهذا يتطلب بدوره التدرج فى الإهتمام أو نقاط التركيز - حيث يكون الإهتمام أولاً بالتعليم الإبتدائى ثم بالتعليم الثانوى ، ثم بالتعليم الجامعى ، ويجب أن يواكب التوسع التعليمى التوسع فى الأنشطة الإقتصادية الإنتاجية والخدمية ، وأن يخطط التعليم حسب إحتياجات القطاعات المختلفة وفقاً لخطة طويلة المدى ولا يمكن القول بوجود نموذج عام يجب أن يحتذى فى هذا الصدد .

٩ - التحديث والتغيرات النمطية فى الإتجاهات الشخصية

سبق أن عالجت الجوانب السيكولوجية للتنمية الإقتصادية ، وذكرت التغيرات النمطية فى القيم والإتجاهات لأن العديد من علماء الإجتماع يدرجون هذه التغيرات ضمن التحولات فى مكونات البناء الإجتماعى . وسوف نناقش هنا مجموعة من الأبعاد تختلف عن تلك التى سبق أن ناقشناها فى فقرات سابقة . ويشير « ليرنر » فى تحديده للجوانب الإجتماعية للتحديث فى دائرة معارف العلوم الإجتماعية ، إلى أن الإنسان الحديث يتسم بعدة سمات أهمها نمو الحاجة إلى الإنجاز والقدرة على تحديد العلاقة بين الذات من جهه والآخرين من جهه أخرى ، وقد أطلق « ليرنر » على هذه الخاصية الأخيرة مصطلح المشاركة الإنفعالية . ويشير هذا المفهوم إلى قدرة الشخص على رؤية ذاته من خلال مواقف الآخرين ، وهى فى نظر « ليرنر » ضرورية للخروج من الموقف التقليدى

والتحول إلى الإنسان الحديث . وتتصل هذه القدرة بمرونة السلوك الإنسانى من جهة ، وبكفاءة الإنسان على التعامل مع كل ما هو جديد - على المستوى الفكرى أو المادى - والتوافق معه وتعديل السلوك حسب مقتضيات المواقف المتغيرة أو حسب متغيرات كل موقف .

ويتفق « ليرنر » مع « ألكس إنكلز » Inkles فى النظر إلى القدرة على التعامل مع الجديد to Cope with the new على أنها أهم ما يميز الإنسان الحديث . وهذا الإنسان الأخير هو الذى يستطيع أن يلعب أدواراً متميزة وأن يتصرف بكفاءة بالمعيار الإقتصادى . وهو القادر على المشاركة فى قضايا مجتمعة ودعم وإنجاح برامج التنمية فى مجتمعه . كذلك فإنه يتسم بالقدرة على ترتيب وبناء وقراراته وفقاً لمعيار الرشد والعقلانية والعلمية Secular - Rational norms .

وهذه الصورة التى رسمها « إنكلز » للإنسان الحديث - وإن كانت تنطبق على بعض الدول مثل الصين واليابان والأرجنتين ... إلا أنها لا تعنى أن الناس سوف يصبحون نسخاً كربونية من نموذج بعينه ، كما أن هذا لا يعنى التمسك بصورة الإنسان الحديث فى تلك الدول التى كانت موضعاً للدراسة . فمسارات التنمية مختلفة ونموذج الشخصية الحديثة فى مجتمع ما تختلف بالضرورة عن نموذج الشخصية الحديثة فى مجتمع آخرمن المجتمعات التى خضعت للدراسة فهناك إختلاف كبير بين نموذج الشخصية الصينية ونموذج الشخصية اليابانية . وهناك العديد من المحددات التى تشكل النموذج وليس العامل العلمى أو ترشيد السلوك الإقتصادى إلا واحداً منها - فهناك المحددات العقائدية والتاريخية والتقليدية والثقافيه ولعل الجانب المشترك بين هذه المحددات هو تقبل التغيير أو التحديد والإلتزام به Commitment to change والإيمان بأهمية العلم والتكنولوجيا والنظر إلى المستقبل على أنه أمر يجب أن يختلف عن الماضى والحاضر . أما نوع هذا المستقبل كما هو فى تصور الناس فى المجتمعات المختلفه ، والذى يسعون إلى تحقيقه ، فهو أمر مختلف عليه أشد الإختلاف نتيجه للإختلافات والمحددات التنى سبق أن أشرنا إليها . والواقع كما يشير « لوير » فإن هناك مجموعه من النماذج الفكريه والسلوكيه الحقها الباحثون خطأ بالإنسان الحديث ، وهناك العديد من المتغيرات التى زلحقها الباحثون خطأ بالتحديث . ومهما كان تصور الباحثين للتحديث ولنموذج شخصيه الإنسان الحديث فإن هذا لايعنى التطابق Uniformity بين المجتمعات ، كما لايعنى التطابق بين شخصيات الإنسان فى المجتمعات الحديثه (٢٩) ، فهناك أنماط مختلفه للمجتمعات الحديثه وهناك أنماط متباينه لشخصية الإنسان الحديث

وإن كانت تشترك فى بعض الجوانب فحسب

وهناك عدة تغيرات سياسية تصاحب التنمية أو تسبقها وأهمها مايلى

(١) بروز الدور الذى تلعبه الدولة فى التنمية :

لقد أدت المساوئ والآثار المتعددة للنظام الرأسمالى فى العالم الغربى إلى ظهور الإقتصاد الموجه Controled economy، حيث يتزايد تدخل السلطات العامة فى مجال النشاط الإقتصادى . وقد يتم هذا التدخل بصورة مخففة ، فى شكل تنظيم القطاع الخاص ودعمه وحماية القائمين به كحماية الملكية الخاصة وخدمات الدفاع الخارجى وخدمات الأمن الداخلى وخدمات القضاء وإقامة المشروعات التى يعجز الأفراد عن القيام بها وإقامة المرافق العامة ... إلخ . كذلك قد يكون تدخل الدولة فى النشاط الإقتصادى ذات طابع علاجى ، كما حدث فى العالم الغربى بعد الحرب العالمية الثانية ويتم هذا التدخل من خلال إصدار التشريعات التى تكفل علاج المشاكل الإقتصادية كالتشريعات العمالية والتنظيمات الضريبية وتوفير الخدمات الإجتماعية بالمجان لذوى الدخول الضعيفة وحماية المستهلكين وعلاج النتائج السيئة للتقلبات الإقتصادية . (٣١)

ويستطيع المتابع للنشاط الإقتصادى الغربى أن يلحظ بوضوح كيف أن سياسة الإقتصاد الموجهة قد فشلت فى مواجهة مشكلات المجتمع الغربى الناجمة عن الأخذ بالنظام الرأسمالى . وكان آخر الحلول التى لجأ إليها المسئولون هناك ، هو الأخذ بنظام التخطيط .

غير أن هذا الحل هو الآخر لم يستطع تحقيق الأهداف المرجوة منه ، حيث كان على التخطيط هناك أن يأخذ الشكل المرن أو التأشيرى وألا يكون ملزماً . فهو لايمكن إلا أن يكون كذلك فى ظل نظام المشروع الحر . بالشكل المطبق فى الغرب . ويتضح من مختلف التجارب فى الدول النامية - ومنها مصر - أنه لايمكن أن تنطلق برامج فعالة للتنمية داخلها فى ظل النموذج الرأسمالى سواء بشكله التقليدى أو الموجه . فهذه الدول محتاجة إلى إعادة بناء إقتصادياتها المستنزفة والمخربة وأن تقف على قدميها وسط الإحتكارات والتكتلات الإقتصادية العالمية ، ووسط الضغوط العنيفة عليها من جانب القوى الإستعمارية . وهذا ما جعل السلطات العامة داخل بعض تلك الدول تكون قطاعاً عام وأن تسهم فى تأسيس وتطوير وإدارة بعض المشروعات الأساسية للإنتاج وأن تعد خطة سيادية شاملة ومركزية يشارك الشعب فى وضعها وتنفيذها ومتابعتها من خلال

الهيئات السياسية والدستورية والشعبية وهذا لم يمنع إطلاقاً من مشاركة القطاع الخاص أو أصحاب المشروعات الفردية فى الأنشطة الإقتصادية ، بل إن مثل هذا النشاط جنباً إلى جنب مع النشاط التعاونى – أمر ضرورى مرغوب فيه وتشجعه الكثير من الدول النامية ، بشرط أن يلتزم بضوابط الدولة وأن يتم فى إطار الخطة العامة لها وهذا يعنى تعاظم الدور الذى تلعبه الدولة والسلطات العامة فى عملية التحديث الحضارى داخل المجتمعات النامية ، بغض النظر عن طبيعة النظام السياسى أو الخلفية الأيديولوجية لكل دولة ، وقد حققت الشريعة الإسلامية كل مقومات التنمية الحضارية الشاملة من خلال تحدد دقيق لوظائف الدولة فى كل المجالات الإقتصادية والإجتماعية كما نوضح فى فصل لاحق

(ب) تنمية التنظيمات وتبنى التحديث السياسى :

تتحمل التنظيمات السياسية عبئاً كبيراً فى عملية التحول الإقتصادى والإجتماعى داخل الدول النامية . فالسلطات السياسية لاتستطيع فى ظل عمليات التحول الإنمائى أن تظل محصورة داخل مناطق إقليمية صغيرة أو محدودة أو داخل بعض الجوانب التشريعية البسيطة ، ذلك لأن التحديث الحضارى بالمعنى الصحيح يفترض إطلاق برامج فعالة للتنمية أو التحديث السياسى . وفى مقدمة عمليات التنمية السياسية ، توحيد مختلف الأقاليم والمناطق القبلية داخل المجتمع فى ظل سلطة مركزية قوية . وتتضح أهمية هذه النقطة داخل المجتمعات القبلية المتناثرة والتى يحكم كل جزء منها قواعد وأعراف قبلية بعيدة عن سلطة الدولة المركزية القوية ورسم السياسة الإجتماعية للدولة حتى تستطيع أن تحقق الإستقلال الإقتصادى ، وهو السند الأساسى للإستقلال السياسى (٣٢) وذلك من خلال تشكيل حكومة مركزية قوية قادرة على بسط سيادتها على كل أنحاء المجتمع .

ومن أهم جوانب التحديث السياسى تحقيق المساواة السياسية الكاملة بين أبناء المجتمع ، دون تمييز بينهم لإختلاف فى اللون أو الدين أو اللغة أو الإختلافات العرقية .

يضاف إلى هذا ضرورة تحقيق المشاركة الشعبية الكاملة فى صنع القرارات السياسية ، سواء على المستوى المحلى أو الإقليمى أو القومى وهناك أشكال مختلفة للمشاركة من خلال النواب أو أهل الحل والعقد أو التنظيمات . ولهذه المشاركة أهمية كبرى سواء من حيث تربية الجماهير على ممارسة العمل السياسى ، أو من حيث

إشعارهم بالولاء للدولة ، أو من حيث أهميتها فى إنجاح الأنشطة الإجتماعية والإقتصادية أو برامج خطة التنمية وتقع التربية السياسية للجماهير فى مقدمة أنشطة التحديث السياسى . حيث تعمل الدول على دعم التنظيمات السياسية وتدريب الجماهير على ممارسة العمل السياسى بالأسلوب الديموقراطى داخل تنظيمات دستورية (٣٣) وقد يحدث أحيانا - كما يشير " أيز نشتاوت " أن تتم عمليات التنمية فى ظل نظم سياسية دكتاتورية ، وهو يطلق على هذه الحاله « التصدع فى التحديث » Break-downs in modernization (٣٤) وهذا يعنى عدم مواكبة النظام السياسى أو فشله فى مواكبة التحديث الإقتصادى وعدم إمتداد التحديث إلى كافة جوانب بناء المجتمع وليست العبرة كما سبق أن أشرنا بالتقدم الإقتصادى فحسب ، وإنما العبرة بنضج الجماهير وإكتسابهم القدرات الذاتية على تحمل المسئولية وإتخاذ القرارات السياسية ، إلى جانب توظيف نتائج التنمية الإقتصادية بشكل يحقق العدالة الإجتماعية وهذا لن يتحقق إلا من خلال وصول برامج التحديث السياسى إلى أهدافها المحددة وتجدر الإشارة إلى أن التحديث الحضارى الشامل الإجتماعى والسياسى والإقتصادى لاترتبط بشكل معين من أشكال الدولة أو نظام سياسى بعينه ، وقد سبق أن بينت الشريعة الإسلامية مقومات التقدم الحضارى بالمعايير الإنسانية والإجتماعية والإقتصادية والسياسية والروحية وهذا ماسوف نوضحه فى فصل قادم إن شاء الله

(ج) الصفوات الجديدة والتقليدية :

يوجد عادة داخل المجتمعات التقليدية صفوة أو جماعة متميزة تتألف من زعماء القبائل ورؤساء العائلات ورجال الدين * السحرة والكهنة وكبار السن .. إلخ . كذلك توجد رئاسات سياسية وإدارية داخل المجتمعات التقليدية غالبا ماتتصل إلى تلك المواقع بأساليب رسمية لا بالأساليب الشعبية ومع حدوث تحولات إنمائية حضارية داخل المجتمع ، تبرز طائفة جديدة من العناصر المتميزة التى تقود عملية التنمية يطلق عليها الصفوة الجديدة وعادة مايحدث حوار وخلاف بين الصفوات القديمة والجديدة ، نتيجة لإختلاف كل منهما سواء من حيث طبيعة التكوين أو طبيعة القيم التى تتبناها أو من

---

* يختلف مفهوم رجل الدين فى الديانات الوضعيه عن رجل الدين فى الإسلام والمقصود هنا رجل الدين فى الديانات الوضعيه فالإسلام هو الدين الحق وهو دين الفطره ، والعقل والعلم ، و العمل والقوه والتقدم وهو مدعم التنميه الحقيقيه

حيث الهدف الذى تسعى إليه ، فالصفوات التقليدية تستند إلى قيم المجتمع التقليدى ومفاهيمه التى غالبا ماتكون لها موقفاً معيناً من التنمية ، أما الصفوات الجديدة فإنها تستند إلى قيم المجتمع التكنولوجى وإلى التنظيمات الجديدة التى تصاحب حركة التنمية والتحديث والتحضر ، والصراع هنا هو صراع بين القديم والجديد ، وهذا صراع على السلطة وعلى المفاهيم المرتبطة بالمجتمع ببنائه ونظمه وترتبط الصفوات الجديدة بالمؤسسات التكنولوجيا والأجهزة النقابية والجيوش الحديثة .. إلخ .

ومع إستمرار عملية التحول تتجه بعض الصفوات التقليدية إلى الإختفاء ليحل محلها الصفوات الجديدة التى تحتل موقعها داخل المجتمع بجهدها وبمقدار ماتقدمه لمجتمعها من إنجازات واضحة . ومن شأن عمليات وتشريعات التنمية فى الدول النامية أن تعيد صياغة الصفوات الإجتماعية والجماعات المتميزة أو أصحاب القوة والتأثير داخل المجتمع ، فبرامج وتشريعات الإصلاح الزراعى وتحديد حجم الملكيات الزراعية ، وقرارات تحديد العلاقة الإيجارية وتطبيق نظم التعاونيات الزراعية ... من شأنها أن تعيد صياغة الجماعات المتميزة فى المجتمع الريفى ، كذلك فإن قرارات التأميم وتحديد الحد الأعلى للأرباح والملكية الصناعية والمشروعات الإقتصادية فى بعض الدول من شأنها أن تحدث تغيراً فى الجماعات الإقتصادية المتميزة على مستوى المجتمع العام كله وهكذا، كما حدث فى التجربة المصريه . ويحل محل الصفوات الإقطاعية وكبار ملاك الأراضى (وهم الصفوة التقليدية) مجموعة أخرى من الصفوات أو الجماعات المؤثرة مثل فئة المنظمين ورجال الإدارة العليا والعلماء والمهندسين والمخططين وكبار الصحفيين .. إلخ . ولاشك أن الأخذ بنظم التعليم العام وإتاحة الفرصة التعليمية أمام الجميع كل حسب إستعداده ، والتوسع فى إرسال البعثات إلى الخارج .. من شأنه ظهور جماعات متميزة جديدة تحمل فكرا جديدا وتؤمن بأهمية التحديث الحضارى . ويجب هنا أن نشير إلى أن غالبية الجماعات المثقفة والمتعلمة فى الدول النامية سواء داخل الوطن أو خارجه ، عادة مايكونون من أبناء الطبقات العليا الثرية ، وهى غالبا ماتكون جماعات الإقطاعيين وأصحاب النفوذ التقليدى (وهذا الأمر لم ينطبق على بعض الدول مثل مصر بسبب الأخذ بنظم المجموع وتكافؤ الفرص أمام الجميع فى ظل مجانية التعليم) . ولاشك أن طبيعة الإنتماءات الطبقية للجماعات المثقفة أو للصفوات الجديدة ، يؤثر على إتجاهاتها الأمر الذى ينعكس على مسار التنمية .

غير أنه مع تقدم عمليات التنمية وحدوث حراك إجتماعى وإتاحة الفرصة أمام أبناء

الطبقات الدنيا للتعليم والوصول إلى المواقع القيادية ، سوف تتحقق المفاهيم الجديدة والمطلوب تثبيتها فى الدول النامية مثل الصالح العام وحل مشاكل الجماهير وتحقيق أمل وتطلعات أبناء الشعب وتحقيق الشورى أو النظام الديمقراطى السليم وإحلال العدل الإجتماعى محل التفاوت والصراع الإقتصادى .. وهكذا .

ويذهب "بوتومور" فى دراسة له عن الصفوة والمجتمع " إلى أن هناك خمسة نماذج الصفوات التى غالباً ماتقود عمليات التنمية الإقتصادية داخل المجتمعات المتخلفة والنامية وهى : رجال الإدارة من المستعمرين ، وأبناء الطبقة الوسطى ، وأولئك الذين يرتبطون بالحكام ، والمثقفون ، والقادة الوطنيون (٣٥) والواقع أن دور رجال الإدارة من المستعمرين وذوى العلاقات القوية بالحكام ، محدود الغايه فى إطلاق برامج فعالة للتنمية الإقتصادية .

حقيقة قد يلعب المستعمرون دوراً كبيراً فى التمهيد للتنمية الإقتصادية ، غير أنهم بما يخلقونه من مشكلات يسهمون فى تعويق الإنطلاق الحقيقى لتلك التنمية حتى بعد حصول الدولة على إستقلالها . أما الصفوه ذات العلاقة بالجماعات التقليدية فغالباً مايكون أبناؤها من الطبقة الأرستقراطية غير المشجعة للتنمية الصناعية والتى تفضل الإنفاق البذخى والمضاربة بالأرض . (فى الدول الزراعية القديمة) ولا شك أن القيادات الوطنية تلعب دورا أساسيا فى التحول الحضارى الإنمائى داخل الدول النامية ، خاصة وأن دورها الأساسى إنما يتمثل فى النضال من أجل الإستقلال الوطنى كمرحلة أولى ، ثم النضال من أجل أهداف أخرى بعد تحقيقه ، كالعدالة وتحقيق الوحدة الوطنية والتنمية والواقع أن بعض الدول النامية استطاعت أن تحقق إستقلالها من خلال النضال الوطنى بقيادة جماعه أو حزب وطنى ، ثم صار قادة هذا الحزب أو الجماعه يمثلون الصفوة الحاكمة إستناداً إلى نضالهم الوطنى ، وإلى تطلعاتهم بالنسبة لبلدهم ومواطنيهم . ولاشك فى أهمية الدور الذى يلعبه أبناء الطبقة الوسطى والمثقفون ذوى الميول التطورية فى حركة التنمية والتحديث الحضارى . فأبناء الطبقة الوسطى غالبا مايكونون من المثقفين وذوى التخصصات المهنية العليا والموظفين وهم يجمعون إلى جانب إتساع أفقهم وثقافتهم ، تبنيهم لقيم مدعمة للنمو والتحديث والتحضر . وبعضهم يتبنى بعض المشروعات الإقتصادية التى تسهم فى تزايد معدلات النمو الإقتصادى للمجتمع .
أما عن فئة المثقفين فإنهم الأساس الأول فى إحداث التحول الحضارى ، خاصة وأن التحديث أو التنمية تعتمد فى المحل الأول على الكوادر الفنية والإدارية والتنظيمية ، وهى

لايمكن أن تتوافر إلا داخل أوساط المتعلمين المثقفين . وهناك من يرى أن المثقفين بحكم ثقافتهم وإتساع آفاقهم ومداركهم ، يمكنهم التعبير عن بقية قطاعات المجتمع ، كما يمكنهم التخطيط لتنمية المجتمع بكل فئاته ويعملون على تحقيق العدالة الإجتماعية والدفاع عن الفئات المحرومة . ومن أبرز الأدلة على ذلك الموقع الذى أحتله المثقفون داخل الحركات الإجتماعية سواء فى العالم الغربى أو الشرقى أو النامى على السواء . كذلك كان المثقفون هم رواد الراديكالية والتحررية وزعماء الفكر فى العالم . وفى مقابل هذه الرؤية فإن هناك من يؤكد أن المثقفين غالبا مايكونون فئة مغلقة أو جماعة مصلحة تدافع عن مصالحها الخاصة دون إكتراث بمصالح الأخرين . وأيا كان الأمر فإنه لايمكننا أن ننكر الدور الحيوى والهام الذى يلعبه المثقفون – خاصة الملتزمون بقضايا مجتمعهم – فى حركة تحول المجتمع من التقليدية إلى الحداثة .

خامساً : التحديث والتغيرات النمطية فى المجال الثقافى :

ترتبط عمليات التنمية بمجموعة من التحولات الثقافية سواء على المستوى المادى أو اللامادى . فالتنمية الإقتصادية ترتبط بمجموعة من التغيرات التكنولوجية وتحديث التعليم وبرامج العمل وبرامج العمل والتدريب والإدارة والإشراف والإنتاج .. إلخ ، كما ترتبط كذلك بتحديث مصاحب فى مجال القيم والعلاقات والتعاملات والممارسات والأفكار . وقد سبق أن تحدثنا عن أهم التغيرات .

ونستطيع القول أن من بين أهم التغيرات السياسية المصاحبة للتحديث فى الكثير من دول العالم هو قيام الدولة المركزية ذات السيادة . وهنا تتجه الولاءات والإهتمامات المحلية Local interests and loyalties إلى الإختفاء لتحل محله ولاءات وطنية أو على مستوى الوطن أو الدولة أو المجتمع العام ككل Nationalism والواقع أن التنمية الإقتصادية ذاتها تتطلب حدوث هذا التغيير لأنها تقتضى إتساع حجم السوق Extensive markets كما تتطلب أساليب حديثة للإتصال والمواصلات . وهذا يعنى أن العزلة المحلية Local isolation داخل نفس المجتمع ، وسيادة الإهتمامات المحلية المحدودة ، وضيق الأفق وقصر مجالات الإهتمام على مناطق السكن فحسب (داخل مجتمع محلى أو مجتمع جيرة أو قرية أو كفر أو عزبة أو قبيلة أو مقاطعة . إلخ) ، أمر يتعارض مع مقتضيات التنمية الإقتصادية واسعة النطاق .

ويشير "لوير" Louer إلى إرتباط الكثير من تجارب التحديث فى بعض المجتمعات

بإتساع نطاق الصياغة الديموقراطية ومجالاتها ، فى إطار العملية السياسيه Demo-cratization of the political process * يضاف إلى هذا أن عمليات التحديث تؤدى إلى إتساع نطاق ومجالات توزيع القوة داخل المجتمع نتيجة لتزايد عدد الجماعات وعدد أنواع التنظيمات المتخصصة العمل وتزايد حركة التخصص والنمو التكنولوجى ، وبالتالى تزايد إعتماد المجتمع على الفنيين والإداريين . وهذا لايعنى إطلاقا تحقيق المساواة الكاملة فى توزيع القوة - فهذا أمر طوبائى مستحيل يتعارض مع طبيعة الحياة الإجتماعية وضروراتها الوظيفية والواقعية (٣٦)

وتختلف المجتمعات إختلافاً كبيراً من حيث أساليب تطبيق الصياغة الديموقراطية داخلها ، ومن حيث مدى هذا التطبيق ، كما قد يحدث إختلاف فى هذا الصدد ، داخل نفس المجتمع من مستوى لآخر . فالتغير يحدث فى المجتمعات المختلفة ، وداخل نفس المجتمع ، على مستويات وبدرجات مختلفة . ولايعني حدوث تغير ما فى مستوى معين داخل المجتمع حتمية حدوث تغير مماثل وبنفس القدر فى المستويات الأخرى داخل نفس المجتمع ويمكننا أن نعطى مثالاً على هذا بالعلاقة بين التطبيق الديموقراطى وبين نجاح الجامعات ومؤسسات البحث العلمى فى أداء وظائفها العلمية والإجتماعية . فقد كشفت بعض الدراسات عن أن العلاقة بين هذين المتغيرين علاقة قوية ، غير أن هذا لايعنى بالضرورة أن تكون العلاقة بين الديموقراطية وبين نجاح التنظيمات الأخرى - كالتنظيمات الإدارية والصناعية أو العسكرية ، بنفس القوة أو الدرجة (٣٧) .

وقد وجد "شونج ليم كيم" C. L. Kim فى دراسة له بعنوان "التنمية الإقتصادية والإجتماعية والديموقراطية السياسية فى المحليات اليابانية" (٣٨) . أن العلاقة بين مستوى النمو وبين الديموقراطية السياسية ضعيف جداً . وقد قاس "كيم" مستوى التنمية بمقياسين وهما :-

أ- المستوى الصناعى الحضرى Urban industrialism أو مستوى التحضر أو النمو الصناعى داخل المناطق الحضرية .

---

* وهذا القول ليس حتميا ولا ملازما بالضرورة التنمية فى كل المجتمعات يضاف إلى هذا أن التطبيق الديمقراطى ذاته ليس موحدا فهناك أساليب متعددة لتطبيق الديموقراطية . ولعل أفضل أشكالها هو ما يتناسب مع دافع كل مجتمع على حده من حيث ثقافته وتاريخه وبنائه الإجتماعى ، وما يتفق مع أساسيات الشريعه الإسلاميه

ب- الرأس مال الإجتماعي العام Social overhead capital (مثل محطات الطاقة والطرق والمواصلات والتعليم والصحة والمخازن والمياه ...)

أما الديموقراطية السياسية فقد قاسها من خلال ثلاثة أبعاد وهي :-

أ- حجم المنافسة السياسية Political competition

ب- حجم المشاركة الشعبية في القضايا السياسي Political participation

ج- التمثيل المتساوي Equality of representation وقد كشفت دراسة "كيم" أن العلاقة بين نتائج قياس التنمية الإقتصادية وبين الديموقراطية السياسية مقاسة بالطرق السابق الإشارة إليها (ضعيفه جدا) وتصل في بعض المقاطعات المحلية اليابانيه إلى علاقه عكسيه .

ويؤكد "كيم" † kimضرورة إعادة النظر في المسلمة المطروحة في الفكر الغربي حو العلاقه بين الديمقراطيه والتنمية الاقتصاديه والإجتماعيه.

فالعلاقه بينهما ليست حتمية دائما كما أنها ليست ايجابيه دائماً ، كما كشفت عنه الدراسة في واحد من اكثر مجتمعات العالم نمواً من المتطورين الإقتصادي والإجتماعي معا. وعلى الرغم من ان المجتمع الياباني المعاصر اكثر ديمقراطية مما كان عليه في عصر ماقبل الميجي Pre Meiji Times إلا ان الدراسة كشفت عن أن التنميه لا ترتبط بالديمقراطيه على مستوى المحليات في ذلك المجتمع .

ويشير « لوير » إلى ان التحديث يرتبط باتساع وظائف الدوله وتعدد وتعقد وظائف الجهاز الحكومي مقاسة بعده موشرات ، منها عدد العاملين بالجهاز الحكومي ، وتعدد الوظائف الإقتصاديه للدوله ، وكفالة الدوله للخدمات التعليمية والصحية والترفيهية والإجتماعية للمواطنين ، والضمان الإجتماعي ورعاية الفئات الخاصة ، والتدخل في تحديد كيفية ممارسة الأنشطة الإقتصادية ضماناً لعدم التلاعب أو الغش أو الظلم أو هدر الحقوق ، والتزام الدولة برفع المستوى الإقتصادي والإجتماعي وفق خطط مدروسه..الخ. وهذا هو مايطلق عليه اليوم مصطلح " دولة الرفاهية "Welfare state ويشير " لوير " إلى أن بعض مؤشرات تعقد الجهاز الحكومي في الولايات المتحدة

الأمريكية ، هو تزايد عدد العاملين فى « الحكومة الفيدرالية هناك مابين عام ١٨١٦، ١٩٦١ ، حيث تضاعف العدد حوالى خمسمائة مرة ، بينما لم يزد عدد السكان أكثر من عشرين ضعفاً فقط. فقد إرتفع عدد الموظفين من ٥٠٠٠ موظف سنة ١٨١٦ إلى ٢٤٣٦٠٠٠ سنة ١٩٦١ .

ويشير "كلمان" Coleman فى دراسة له بعنوان " إستنتاج حول النظم السياسية المناطق النامية" (٣٩) إلى أن أحد التغيرات السياسية النمطيه المرتبطة بالتحديث الحضارى هو تمركز مقر الحكم داخل العاصمة السياسيه للدوله ، وهى عادة منطقه حضرية أو أكثر مناطق المجتمع تحضراً ويرى أنه غالباً ماتتسم هذة المنطقة – فى العديد من الدول – بالتحضر الزائد Over - Urbanization الأمر الذى يؤدى فى بعض هذه المجتمعات إلى نشاط متباين ومشكلات عديده (كالبطالة والاحياء المتخلفة والجريمة وإنخفاض المستوى الإقتصادى ...) ، كما يتسم التفاعل بين الجماعات المتخلفة بالتعاون والتكامل إلى جانب ظهور عمليات التنافس والصراع . وهذه النقطه الأخيرة يركز عليها " ايزنشتادت " Eisenstadt

والذى زعم أن التحديث يؤدى بالضرورة إلى التفكك Disorganizatio* وبالتالى إلى ظهور حركات معارضه Protest Movement ويشير " ايزنشتادت " إلى أنه عادة ماتتمركز المعارضه حول ثلاثة موضوعات أساسية يحددها على النحو التالى (٤٠)

أ- البحث عن مبادىء متكاملة للنظام والعدالة .

ب- البحث عن رموز عامه قادرة على تحقيق الهوية الشخصيه والجماعية المجتمع .

ج- البحث عن المعنى وامكانية تحقيق الذات Self Actualization داخل البناء الإجتماعى المتغير .

* قول " ايزنشتادت" ان التحديث يؤدى بالضرورة الى التفكك ليس علميا كما انه يخلو من الصدق الواقعى. فهناك عدة تغيرات تصاحب التحديث على مستوى الفرد والاسرة والجماعة والتنظيمات وعلى مستوى المجتمع ولكن هذا لا يسمى تفككا – وعلى العكس فإن التحديث فى المجتمعات يحقق

المزيد من التكامل والتماسك كما هو الحال فى التجربه اليابانية وكما الحال فى التجربة السعودية - وفى غيرهما من الدول .

ومن الواضح أن هذا التصور الذى طرحة "أيزنشتادت" يعكس التجربة الغربية فى التحديث. كما يعكس التجربه الإسرائيلية التى عايشها . كما يعكس تجارب المجتماعات النامية المتخبطة الأيديولوجيات . أما الدول التى تنطلق التنمية داخلها من منطلقات واضحة ومحددة مثل التجربة اليابانية التى إنطلقت برامج التحديث فى إطار المعتقدات والقيم التقليدية الواضحه لديها. ومثل التجربه السعودية التى تنطلق من مبادىء وأساسيات الإسلام - عقيده وشريعة - فإنها ليست فى حاجة إلى البحث عن مبادئ للنظام أو العدالة ، كما أنها ليست فى حاجة إلى البحث عن رموز لتحقيق وتحديد الهوية الشخصية ولا إلى البحث عن معنى ... لأن مثل هذه الأمور محدده سلفا وبشكل دقيق ومحترم . وهذا يعنى أن التنميه التى تنطلق من بناء عقائدى (أيدولوجى) واضح ومحدد تؤدى إلى حدوث تغيرات ولكن لاتؤدى بالضروره إلى حدوث تفكك إجتماعى. وظهور جماعات معارضة حسبما ذهب إليه "ايزنشتادت" .

وتشير مسوح التنمية فى العديد من المجتماعت إلى إقتران تجارب التنمية فى بعض المجتمعات (المتعددة الديانات والتى تعانى من ضغوط إقتصاديه ومن مشكلات إقتصادية مثل إنخفاض المستوى المعيشى والبطاله. وعدم وضوح المنطلقات الأيديولوجية أو العقائدية التى تحدد مفاهيم العداله والحق، والتى تعانى من إختلال المعايير بين فئاتها وتباينها. وتعانى من مشكلات إنفجار سكانى ....الخ) . بالعديد من الصعوبات والإضطربات الإجتماعيه ، وبظاهرة العنف السياسى Politcal Violence - فى بعض الدول - وبالتالى بإجراءات قامعة من الحكومة فى مقابل هذه الظواهر والحركات السياسية التى تحدد الأمن والتنمية معاً Mass Movements (٤١) ولعل هذة المشكلة الأخيرة هى من بين أهم المشكلات التى تقابلها برامج التحديث فى بعض المجتمعات ، وهذه بالطبع لا ترجع إلى برامج التحديث ذاتها. ولكن ترجع إلى طبيعة البناء الإجتماعى والتاريخى والثقافى الذى يجرى داخلة التحديث، كما يرجع إلى موقف الجماعات والفئات المختلفة داخ المجتمع من برامج التحديث وعملياته ،كما يرجع إلى قدرة الحكومة أو عدم قدرتها على إستقطاب كل فئات المجتمع وإستغراقها فى برامج التحديث .

والواقع إن هذه المشكلات لا ترتبط بالتحديث كتحديث ولاتظهر فى العديد من

التجارب الناجحه للتنمية فى بعض المجتمعات التى يوجد إتفاق واضح بين أبنائها وجماعاتها على المنطلقات العقائدية والقيمية والسلوكيه وعلى الضوابط الأساسية لبرامج النمو وعلى الأهداف الإستراتيجيه العليا للمجتمع .

رابعاً: التحديث والتغيرات النمطيه فى المجال الثقافى

ترتبط عمليات التحديث والتنميه بمجموعه من التحولات الثقافيه سواء على المستوى المادى أو اللامادى . ذلك لأن التنميه الإقتصاديه ترتبط بمجموعه من التغيرات التكنولوجيه (سواء التكنولوجيا الماديه أو التكنولوجيا الإجتماعيه والتنظيميه) وتحديث التعليم وبرامج التدريب والإعداد الفنى وتحديث الإداره وأساليب الإنتاج والإشراف والتوجيه والضبط ... إلخ . كذلك فإن التحديث والتنميه الإقتصاديه ترتبط بتحديث مصاحب فى مجال القيم أو الموجهات السلوكيه والإتجاهات اللفظيه والعمليه والعلاقات والتعاملات والأفكار والتصورات وتتطلب ترشيد الفعل الإجتماعى أو الممارسات السلوكيه للأفراد . وقد سبق أن تحدثنا عن أهم التغيرات السيكولوجيه والسوسيولوجيه المصاحبه للتحول الإنمائى داخل المجتمعات الناميه . ويهمنا الأن أن نتحدث عن مجموعه من المتغيرات الإضافيه والتى تعد محوريه فى هذا الصدد وأهمها ما يلى

(١) الأيديولوجيه الإقتصاديه Economic Ideology

يذهب روشر إلى أن نجاح برامج التنميه الإقتصاديه – التى تعد محور التحديث الحضارى – أمر يرتبط بحدوث تحولات أساسيه فى طبيعة العقليه والإتجاهات والقيم والمفاهيم والأفكار التقليديه التى تسود داخل المجتمعات المتخلفه والتى تعوق عمليات التغير التكنولوجى والإجتماعى المتضمنه فى برامج التنميه ، فنجاح عمليات التصنيع والتحديث الزراعى وإنتشار الممارسات والأفعال المدعمه للتقدم الإقتصادى ، أمر يرتبط أساساً بطبيعة التوجيهات القيميه ونسق المعتقدات السائد . والواقع أن العلاقه بين التغير التكنولوجى والتغيرالقيمى والعقائدى ، علاقه جدليه . فالتحديث التكنولوجى والإقتصادى يسهم فى تحديث القيم والأفكار والمفاهيم . كما أن التحديث القيمى و الإجتماعى يسهم فى دعم حركة التنميه الإقتصاديه أو التحديث التكنولوجى داخل المجتمع . ويطلق « روشر » على مجموعة القيم والخصائص الفكريه المصاحبه للمجتمع الصناعى ، الأيديولوجيه الإقتصاديه . فالأيديولوجيه أو نسق الأفكار والمفاهيم الذى يرتبط بالإقتصاد الزراعى المتخلف أو بإقتصاديات الكفاف يجب أن تفسح المجال

لظهور أيديولوجيه جديده قادره على دعم عمليات الإنتاج والتحول الصناعى والتحديث الزراعى وظهور التنظيمات البيروقراطيه الإنتاجيه واسعة النطاق . وهو يوجز أهم ملامح الأيديولوجيه الإقتصاديه المطلوب إستحداثها ونشرها داخل المجتمعات الناميه فيما يلى:

أولاً : إختفاء النظر إلى البيئه الطبيعيه والظروف الإجتماعيه على أنهما قوه قاهره من المقضى على الإنسان أن يخضع لهما ولا يمكن له أن يغيرهما أو أن يتعامل معهما . وفى مقابل هذه النظره السلبيه إلى الذات وإلى قدرات الإنسان وإلى الجهد الإنسانى الفردى أو الجمعى ، ويجب أن تحل نظره أو رؤيه مختلفه تماماً . ومن أهم مقومات هذه الرؤيه الإيمان بقدرة الإنسان بفكره وعمله وعلمه أن يحسن واقعه وأن يتحكم فى بيئته الطبيعيه وواقعه الإجتماعى . وهذا يعنى التخلى عن تلك الأفكار البدائيه التى تحيل الطبيعه إلى مجموعه أسرار غامضه غير مفهومه ، وتجريدها من هذه الأسرار والغموض Demystification ، وإحلال النظره العلميه الرشيده العقلانيه إلى العالم سواء الطبيعى والإجتماعى .

ثانياً : إحلال إتجاهات إيجابيه نحو التغيير والتجديد ، والإيمان بأن التجديد العلمى والتكنولوجى هما المدخل الوحيد لتحسين واقع الإنسان ومستوى معيشته . هذا إلى جانب الإيمان باهمية التنظيم الإجتماعى الرشيد داخل المؤسسات الإنتاجيه ، كضروره من أجل زيادة إنتاجية العمل ورأس المال .

ويؤكد « روشر » أن هذه الأيديولوجيه الإقتصاديه بوصفها الأساس الثقافى الأول لإقتصاديات الإنتاج الصناعى يجب أن تسود داخل كافة المجتمعات التى تتجه نحو التقدم بغض النظر عن أيديولوجيتها السياسيه سواء كانت تتبنى النظم الرأسماليه أو الإشتراكيه أو المختلطه على السواء (٤٣) . ويمكن لهذه الأيديولوجيه أن تنتشر داخل المجتمعات المتخلفه بدرجات متفاوته من السرعه والكفاءه . ويتوقف على طبيعة الإطار أو البناء الثقافى داخل كل مجتمع على حده وعلى حجم الإتصال الثقافى بين هذه الدوله والدول الأخرى المتقدمه ، ودرجة مقاومة مكونات البناء الثقافى القائم للأفكار والقيم المتضمنه فى الأيديولوجيه الجديده يضاف إلى هذا أن درجة النمو الإقتصادى للمجتمع وطبيعة النظم التربويه والتعليميه والسياسيه السائدة من أهم العوامل التى تتحكم فى مدى انتشار الأيديولوجية الإقتصادية الجديدة.

ويؤكد " روشر " أن هذه الأيديولوجية الجديدة ، يمكن ان تكتسب وتدعم من خلال

التنمية الصناعية داخل الدول النامية . وهذا هو مايؤكده " بونسيون " الذى يذهب إلى أن التحديث القيمى والسيكولوجى والفكرى وتحديث ممارسات الجماهير وإكسابها الطابع العقلى ، يعد أحد مكونات ومتضمنات التنمية الإقتصادية . فالتحول الصناعى يتطلب إعادة صياغة البناء التعليمى ونظم التدريب داخل المجتمع ، كما أنه يفرض على العاملين إحترام المعايير والقواعد التى تسود وتحكم التنظيمات الإنتاجيه أو تنظيمات العمل الكبرى. ومن أمثلة هذه القواعد والقيم والممارسات الجديدة التى تفرض نفسها فى ظل بيئة العمل الصناعى والتنظيمات الكبرى للعمل ، إحترام الوقت وإحترام الرئاسات التنظيمية والإلتزام بمعدلات الأداء السائد وبالسلوك التنظيمى وبمتطلبات علاقات الدور ....الخ . ولا شك أن بطء معدلات النمو الإقتصادى والصناعى داخل الدول النامية، ينعكس على معدلات تمثل الجماهير لأيديولوجية التقدم الإقتصادى ، والعكس صحيح أيضاً .

ويمكن القول أن مكونات الثقافة التقليدية المتخلفة فى أغلب الدول النامية والتى تقوم على أساس الثقافة القروية والمكانة المنسوبة والمعايير الخاصة والولاءات الأسرية أو القبلية أو الإقليمية أو الطائفية أو العرقية ، والتى تستند إلى مجموعة من التصورات الخرافيه والأسطورية والرافضة للجديد والمتضمنه للتصورات الإنهزامية للذات ....الخ . هذا النوع من الثقافة بمثل هذة المكونات من شأنها أن تكون معوقاً خطيراً للنمو الإقتصادى وإستيعاب الأيديولوجية الجديدة (٤٤) وهنا يتطلب التحديث الحضارى التخطيط للتنمية الإقتصادية والإجتماعية بشكل شمولى وتكاملى .

(ب) الأيديولوجيات السياسيه Poiltical Ideologies

إقترن التصنيع لدى أغلب الدول النامية بقوى المد الإستعمارى الأجنبى إلى حد أنه فرض – فى أغلب الحالات – من جانب قوى أجنبية دعما لمصالحها فى المستعمرات .ولا شك أن مثل هذا النوع من التصنيع ليس هو النوع الذى يحقق الإستقلال الإقتصادى أو التقدم الحضارى والإجتماعى داخل المجتمع ، إلى جانب أن رواده لم يقصدوا أصلاً إلى تحقيق هذة الأهداف . وإنما كان يستهدف تحقيق أقصى درجة من الإستنزاف لموارد المستعمرات ، وكان منصباً على صناعات معينه كالصناعات الإستراتيجية (كالبترول والتعدين) والتحويلية ... ويذهب المحللون الإجتماعيون إلى أن إقتران بداية التصنيع بقوى الإستعمار من شأنه أن يحول دون تمثل سكان تلك الدول الأيديولوجية الإنتاج الصناعى، وأن يخلق معارضة ثقافية عنيفة لكل ماهو مستورد، من

شانة ان يهدد مكونات ثقافتهم التقليدية ومجموعة القيم والمصالح القائمة . ومما يبرر هذا الوضع طبيعة الظروف التى يعايشها أبناء الدول المتخلفة من جهل وأمية فكرية وسياسية وضيق أفق وتحجر ثقافى .

هذا هو ماإستوجب ظهور أيديولوجية سياسية داخل الدول النامية قادره على تعبئة جهود أبنائها، وتحفزهم على إطلاق حركة التحديث الإقتصادى وتحفزهم على زيادة الكفاية الإنتاجية وإيجاد برامج إنتاجية جديدة تدر عائد يوظف فى خدمة التحديث ويرفع معدلاتة. وقد لعبت افكار الوطنية والمنافسة بين الدول والعراقه التاريخية الكرامة الوطنية و المكانه الدولية التى يجب أن يحتلها المجتمع فى النسق العالمى ، دوراً كبيراً فى إستثارة الهمم وحفز الناس على العمل والإنتماء الحصول على الإستقلال ومن أجل التحرر السياسى والإجتماعى وذلك من خلال النضال بكافة أشكاله ومن خلال الحركات الوطنية التى إجتاحت العالم الثالث خلال النصف الثانى من القرن العشرين . وقد إمتزجت فكرة الوطنية والقومية – فى بعض الدول النامية – بشكل ما من أشكال الإشتراكية ، أو الإقتصادية المختلط Mixed Economy او تصورات خاصة عن العمل والمساواه .

وقد إستطاعت مفاهيم القومية والوطنية والعدالة الإجتماعية – إلى جانب فكرة الإستقلال عن المستعمر – أن تلعب دوراً هاماً فى حركة الإنطلاق الإقتصادى داخل بعض الدول النامية ، خاصة فى إفريقيا وأمريكا اللاتينية .

فقد إستطاعت هذة المفاهيم أن تزود الأهالى بمجموعة من الحوافز والقيم والأهداف والرموز التى إستثارت إهتمام الأهالى فى تلك الدول . وبهذا الشكل إستطاعت النعره القومية والوطنية كما يذهب " روشر " – أن تستثير الجماهير للتقدم الإقتصادى وأن تضفى مسحة روحية على التنمية الإقتصادية (٤٥) To Spritualize Economic Development من حيث جعلها الوسيلة الأساسية للتوصل إلى غاية أعظم كالإستقلال والتفوق الوطنى وتحقيق العدالة الإجتماعية ومستويات إقتصادية أعلى وتقريب الفوارق بين الطبقات ....إلخ ، وهذا يعنى أن الأيدولوجية الوطنية والعدالة الإجتماعية ، والغيرة الوطنية والرغبة فى التفق أصبحت هى المنطلق الاساسى . داخل الكثير من الدول الناميه – لتبنى الأيديولوجية الإقتصادية الجديدة – غير أن هذا لا ينفى ما قد تؤدى إليه النزعات القومية المتطرفة من مشكلات فى مجال علاقة الدولة بغيرها من الدول ، أو فى مجال الإنطلاق الإقتصادى المتسرع، او فى مجال الرغبة فى

التسلط على الدول الأخرى كما حدث فى بعض الأحيان ، أو فى مجال التعصب والصراع العنصرى المدمر.

وهناك العديد من الجوانب الثقافية المرتبطة بعملية التحول الإنمائى سبق أن أشرنا إليها كالتعليم وبرامج الإتصال وعمليات التغيير والفكر والقيمى وتغيير الممارسات

ولهذا لا داعى لتكرار الحديث فيها . ويكفى هنا القول بأن تتضافر برامج التنمية الإجتماعية لإيجاد نموذج من الشخصية يتسم – على حد تعبير " ليرنر " Lerner بالحراك النفسى Psychic Mobitity والمشاركة الإنفعاليةEmpathy والإنفتاح على التجديدات والمواقف الجديدة والقدرة على التكيف السريع مع المواقف المتغيرة، والإيجابية على مختلف المواقف السياسية والإجتماعية والإقتصادية ، وعلى مختلف المستويات المحلية والإقليمية والوطنية . وهذا يعنى أن النموذج المنشود وهو نموذج الوطنية المشاركة الايجابية .

مناقشة عامة للنموذج المطروح :

يستهدف هذا النموذج الذى أوجزناه فيما سبق ، تفهم العمليات والسمات الأساسية التى تصاحب تحول المجتمع من الطابع التقليدى إلى الطابع الصناعى المتقدم ، كما كشفت عنها أغلب الدراسات الميدانية . ويمكن القول بأن هذا النموذج لابد وأن يتخذ الشكل المثالى ، طالما أن علم الإجتماع لم يصل بعد إلى مرحلة تمكنه من عرض نموذج يتضمن العمليات المنطقيه والحتمية التى يجب على دولة ان تمر بها أثناء فترة التحول من التقليدية إلى الحداثة . ولهذا السبب فإنه يمكن النظر إلى النموذج المطروح على أنه نموذج دينامى Dynamic Model يمثل إطاراً عاماً لاينطبق بالضرورة على كل المجتمعات .

وعلى الرغم من إبداء هذة التحفظات فإن هذا النموذج يمكن أن يكون هدفاً للعديد من الإنتقادات الجوهرية ، يمكننا أن نستعرض من بينها إعتراضين أساسيين وهما :

الأول : أن هذا النموذج يعد ضمن نظريات التغير ذات الإتجاه الواحد طالما أنه يقوم على أساس افتراض متناقضات أساسيه بين المجتمع التقليدى والمجتمع الحديث وأن التحول يتم من النموذج الأول فى إتجاه الثانى .

الثانى : أنه يتجاهل التنوع الضخم فى الظروف والخصائص الثقافية والإجتماعية والتاريخية للدول المتخلفة والنامية ، وبالتالى يتجاهل تعدد المسارات التى يمكن ان تتخذها عمليات التنمية داخل كل منها .

وسوف نتناول كل من هذين الإنتقادين بشىء من التفصيل .

اولا : مشكلة النموذج الاحادى الإتجاه فى عرض مسار التنمية :

يشير " ولبرت مور " W. Moore إلى خطورة رسم مسار أحادى لحركة التنمية داخل الدول النامية ، أو تصورها على أنها إنتقال أو تحول من مرحلة إلى أخرى كلاهما تتسم بالإستاتيكية والجمود . فطبقاً للنموذج الأحادى للاتجاه يتم تصور المجتمع التقليدى ، كما لو كان فى حالة جمود كامل ، وأنة مايلبث أن يفيق إلى أهمية التقدم الإقتصادى ، سواء تحت تاثيرحركة داخلية او بفعل تاثيرات من الخارج ، حتى تدب الحركة والتغير داخلة .

وبعد هذا يتغير المجتمع تغيراً مقصوداً حتى يصل إلى المرحلة المنشودة وهى المرحلة المتقدمة التى يثبت عندها كما كان ثابتا من قبل ، ولكن على مستوى أكثر تقدما (٤٦) .

ولا شك أن هذا التصور الساذج للتحول الإنمائي نجم عن ملاحظة الإختلافات العميقة بين المجتمعات المتخلفة فى قارات أسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينة ، وبين المجتمعات الصناعية المتقدمة في غرب أوربا والولايات المتحدة الأمريكية . وهذا هو مادعا العديد من الدأرسين إلى تصور المجتمعات المتقدمة على أنها تؤلف نموذجاً مختلفاً . ثم إنصرفوا بعد ذلك إلى بيان خصائص كل نموذج من هذين النموذجين وقد جات هذة المحاولة فى شكل عرض نماذج مثالية لا تنطبق على الواقع الفعلى للمجتمعات.

مشكلة التطابق او إنعدام التطابق بين التقليدية والحداثة :

ويمكن القول بان المشكلة أكثر تعقيداً عما جاء فى نقد " مور " . فالمشكلة تتمثل فيما إذا كان هناك تناقض أو إنعدام تطابق كلى بين المجتمع التقليدى والمجتمع النامى واذا مارجعنا إلى نموذج التطور الانمائى الذى قدمة " روستو " فإننا سنجد أن البناءات

والخصائص الإقتصادية والسياسية والسيكولوجية والعقلية والقيمية للمجتمع التقليدى تعارض تماماً الإنطلاق الصناعى والتحديث التكنولوجى والتنمية الإجتماعية . كذلك يتضح من هذا النموذج أنه لا يمكن البدء بتنفيذ برامج التقدم الإقتصادى بالكفاءة المنشودة إلا إذا حدث تحول كلى وجذرى فى مكونات المجتمع التقليدى . وهكذا تبدو التقليديه - فى نظر " روستو " . على النقيض تماماً مع التنمية أو التحديث ، أو هى القضية المقابلة لها . ولعل هذا ما يفسر تحديده لمرحلة الإنطلاق على أنها المرحلة التى يحدث خلالها القضاء الكامل والكلى على سمات المجتمع التقليدى .

ويمكن القول بأن هذه الرؤية العلاقة بين المجتمع التقليدى المتخلف والمجتمع الصناعى الحديث لا ينفرد بها " روستو " فحسب ، ولكنها رؤية مشتركة بين الكثير من المشتغلين بقضية التنمية والتغيير الحضارى . ومثال هذا أن " جورج فوستر " G. Foster يتبنى نفس الرؤية فى تحليله لأثر التغيرات التكنولوجية على الثقافات التقليدية فى دراسة له تحمل هذا العنوان (٤٧) . كذلك فان " نيل سملسر " Smelser يتصور عملية التحديث على أنها سلسلة متتالية من التخلص من خصائص المجتمع التقليدى من أجل التحول من مجتمع ماقبل الصناعة إلى المجتمع الصناعى (٤٨) .

غير ان هذه الرؤية الثنائية أو التصور أن هناك تناقضاً كاملاً بين المجتمع التقليدى والحديث لها ما يعارضها ، ومثال هذا أن " جوزيف جسفيلد "Gusfield حاول فى دراسة له بعنوان " التقليد والحداثة " أن يفند بشدة نظرية الفصل أو التعارض الجذرى والشامل بينهما ونظرية التحول الإنمائى فى خط مستقيم واحد.

وقد بنى " جسفيلد " نظريته إعتماداً على أحدث الدراسات الأنثوجرافية وعلى معرفته بالتجربة الهندية فى التنمية (٤٩) . وأهم النقاط التى يستند إليها فى رفضه للنظرية المذكورة تتمثل فيما يلى :

أولاً : يدعى أنصار نظرية التعارض بين التقليد والتنمية وسير المجتمعات المتحولة إنمائيا فى خط واحد ، أن المجتمعات التقليدية ظلت ثابتة فترة زمنية طويلة خلال مرحلة ماقبل التنمية Pre-devlopment ولا شك أن هذا خطأ، ذلك لأن الكثيرمن المجتمعات التقليدية أو التى تم فى مرحلة تحول إنمائى- مثل الهند - لها تاريخها الغنى من التطور والتغير الإجتماعى والثقافى المستمرين .

ثانياً : كثيراً ما توصف الثقافات التقليدية على أنها تتألف من مجموعة متناسقة

تماماً من القيم والمعايير، فى حين أن الدراسات الواقعية للكثير من المجتمعات التقليدية تكشف عن إحتوائها على العديد من القيم والمعايير المتصارعة والمتناقضة على عكس مايظن البعض.

ثالثاً : إن الأبنية الإجتماعية المجتمعات التقليديه لا تتسم بدرجة كاملة من التجانس كما يعتقد أغلب الباحثين ، فهى تتألف من العديد من العلاقات والجماعات المتباينة .

وتوجد داخل بعض المجتمعات التقليدية أقليات هامشية - مثل اليهود فى أوربا خلال العصور الوسطى ، والمسلمين فى غرب إفريقيا . والصينيين فى أندونيسيا وقد لعبت مثل هذة الجماعات دوراً هاماً فى إطلاق حركة التقدم الإقتصادى والتجديد الإجتماعى داخل هذه المجتمعات ، وفى إنتشار هذه التجديدات إلى المجتمعات المجاورة.

رابعاً : أصدر أغلب الباحثين أحكاما قبلية Apriori مؤداها أن هناك صراعاً وتعارضاً بين التقليد والتنمية وأنهما لا يمكن أن يتواجدا معاً . على العكس من هذا فقد إتضح اليوم أن الأمر ليس كذلك ، فهما لا يمكن أن يتواجدا معاً فحسب ، وإنما يمكن أن يسهم كل منهما فى دعم الأخر *

---

* ويقدم لنا المجتمع اليابانى فى الواقع خير مثال على ذلك . فكما تشير الكاتبة اليابنية " تشى ناكاتى " فان الإنسان اليابانى - على عكس الإنسان فى كل المجتمعات المتقدمة - لا يشعر بالإنتماء إلى جماعة معينة أو طبقة أو مهنة محددة ، ولا حتى إلى حى أو ديانة بعينها ، ذلك أنة يشعر بالإنتماء اساساً إلى جماعة العمل التى يعمل بداخلها ، مثل جماعة المصنع أو المزرعة او الشركة فالعلاقات الإجتماعية التى تربط بين الأفراد هناك من النوع الأولى أو علاقات شخصية فمدير شركة " مينوسوبتش " (وهى شركه صناعية كبرى تعادل أكبر الشركات فى امريكا) يشعر بالإنتماء إلى عامل الغلاية ، اكثر من شعورة بالانتماء إلى مدير اية شركة اخرى . ونفس الوضع بالنسبة للعامل . ولذا يطلق على هذا المجتمع ، المجتمع الراسى . حيث يشعر العاملون داخل وحدة العمل- ذات التدرج الراسى فى المراكز والادوار والسلطات - بالإنتماء بعضهم إلى البعض اكثر مما تشعر كل فئة بالإنتماء إلى الفئات العرضية المماثلة داخل المجتمع . وتذهب الكاتبة المذكورة إلى أن هذا هو سبب الإلتزام والإنضباط التنظيمى . ولم تتاثر التقاليد اليابانية بالتنمية الإقتصادية . فقد اوضح " بريان بيدهام" وهو باحث إنجليزى - من خلال دراسة أخرجها بعنوان " اليابان قوى عظمى من نوع جديد " - أن الظواهر التى كانت موجوده خلال العصر الإقطاعى" توكوجار " لم تتاثر بحركة التحديث الهائلة =

وعلى سبيل المثال فقد إتضح أن نظام الأسرة الممتدة Extended family (التى إعتقد الباحثون طويلاً أنها لاتلائم المجتمع الصناعى الحديث) . إستطاع ان يقدم الدعم والسند بشكل أوضح للتنمية والتقدم الإقتصادى فى بعض الحالات كما حدث فى منطقة "مادراس " Madras بالهند ، حيث صارت الأسر الممتدة تشكل وحدات إدخارية وإستثمارية وتتعاون فى إستحداث نظم زراعية حديثة فى مزارع أسرية حديثة، فى هيئة مزارع اسرية حديثة ، ويذهب " جسفيلد " إلى أن الزعم بان النظام الطائفى يتعارض مع متطلبات التنمية الإقتصادية – كما هو شائع – ليس سوى رؤية للمسألة من جانب واحد . وهذا يعنى تجاهلاً للدور الذى لعبة نظام الطوائف فى تنمية حركة الإقراض وتقسيم العمل وتعليم وإخراج شخصيات على مستويات فنية عليا ..الخ .

خامساً : هناك إفتراض شائع بأن حركة التحديث الإقتصادى من شانها أن تضعف التقالقد، ومع هذا فقد تكون التقاليد ذاتها أيديولوجية مدعمة للتغيير . ومن أبرز الأمثلة على هذا تلك النزعات الوطنية القوية التى تشيع اليوم داخل الأمم الفقيرة الناشئة.

وتعد هذة النزعات السند الأساسى للتنمية داخلها ، فى الوقت الذى تستند فيه إلى التقاليد . وهذا يعنى أن حركة التنمية فى تلك الدول هى محصلة إحياء قيم وتقاليد قديمة مع محاولة إحداث تزاوج بينهما وبين حركة التقدم العالمية . وكما يذهب " بريان بيدهام Bridham فإن المجتمع اليابانى إستطاع أن يستند إلى تقاليده وأن يحتفظ بها ، فى الوقت الذى إستطاع فية أن يصبح عملاقاً إقتصادياً هائلاً.

= التى يشهدها المجتمع اليابانى ، كما أنها تتأثر بحركة الإنفتاح على مجتمعات الغرب . وهو يبنى هذا الرأى على عدة أسباب أهمها أن البناء الإجتماعى لليابان لم يتغير كثيراً خلال قرن كامل تخلله عدة حروب عالمية . كذلك فقد إستمر نظام تقليدى قديم فى مجال العمل على الرغم من التغيير الصناعى والتحديث الكامل للمجتمع وهو نظام العمل مدى الحياة داخل مؤسسة واحدة .

وحتى النظم المستحدثة عندما دخلت إلى المجتمع اليابانى إتخذت شكلاً مختلفاً يتفق مع تقاليد ذلك البلد . ومثال هذا نظام النقابات الذى أخذ يعبر عن شركات ومؤسسات (بكل طوائفها) لا عن طبقات عرضية ، مثل نقابة توشيبا وناشيونال ... الخ ويؤكد احد الخبراء الأمريكيين أن اليابان ليست امه ولكنها قبيلة كبيرة .

وتبرز التقاليد بشكل واضح داخل المجتمع اليابانى لدرجة أن أحد الكتاب يرى أن مجتمع اليابان أقرب إلى الشكل القبلى أو هو قبيلة كبيرة لايشعر أبناؤه بالأمن إلا فى تجمعهم .

التكامل بين التقليد والتحديث :

ويمكن القول بأن مايقدمه " جسفيلد " و" بيدهام " وغيرهما من أراء تعبر عن الإعتراض على رسم نموذج صارم موحد لتفسير حركة التحول والتغير الإنمائى أو مايحدث من ظواهر داخل المجتمعات النامية . وعلى العكس من الآراء التى ثبتت فى تراث علم الإجتماع منذ ظهور نظريات " كومت " و" دوركيم " و" تونيز " ، فإن هناك إتجاهاً سوسيولوجياً يرفض القول بوجود تعارض كامل أو عدم تطابق كلى بين المجتمع التقليدى والمجتمع الصناعى . وهذا لاينفى أهمية التميز بين النوعين من المجتمعات ، ولكن بشرط أن يفهم أن هذا التمييز الصارم لا ينطبق إلا على نماذج مثالية لا وجود لها.
وتدلنا الملاحظات الواقعية لتجارب التنمية فى العالم الثالث ، على أن التحديث لا يعنى القضاء الكامل على مكونات المجتمع التقليدى أو على الأبنية الإجتماعية والثقافية والشخصية التى سادت خلال مرحلة ماقبل التحديث وحتى المجتمع الغربى نفسة لم يتم تحديثة على أنقاض المجتمعات التقليدية أو من خلال القضاء علية تماماً ، ويمكن القول أن أى رأى يطرح خلاف ذلك ينطوى على إنكار لحقيقة أساسية من حقائق علم الإجتماع ، وهى أن التغير الإجتماعى لايمكن أن يكون نفياً مطلقاً للماضى والتحديث لا يتبع خطاً واحداً مستمراً من الرفض لكل ما هو تقليدى وإعتناق كل ماهو جديد . وعلى العكس من ذلك فإن ما يحدث فى واقع الأمر هو أن يمتزج التقليد بالتجديد أو يعاد صياغة القديم ليتم تكيفة مع الملامح والخصائص والمكونات الجديدة المستحدثة . ونتيجة لهذا فإن التحولات الإنمائية داخل مجتمعات أفريقيا وآسيا ، سوف لا تفرز نسخاً متشابهة تماماً من مجتمعات الغرب ، كما يزعم أنصار فكرة الصياغة الغربية للمجتمعات النامية Westernization والذين يرون أن هذة الصياغة هى المرادف الوحيد للتحديث أو التنمية . ولابد أن تختلف المجتمعات الحديثة التى تظهر فى أفريقيا وآسيا أو فى العالم

الثالث عن تلك التى ظهرت فى أوربا وأمريكا ، نتيجة للإختلافات فى التاريخ والمكونات البنائية والثقافية بين مجتمعات العالم الثالث اليوم ، وبين المجتمعات الأوربية خلال مرحلة التحول الحضرى والصناعى فى القرن الماضى (٥٠) .

ثانيا: تنوع صور التخلف :

ويتمثل النقد الثانى والذى يمكن أن يوجه للنموذج المطروح ، فى أن هذا النموذج يفترض أن هناك مجموعة من الخصائص الموحدة تتسم بها الدول النامية ، الأمر الذى يسمح لنا بأن نصنفها جميعاً تحت مقولة أو فئة واحدة . وهذا يعنى أن كافة الدول النامية تواجه نفس الصعوبات أو المشكلات أو المعوقات ، وأنها تسير فى نفس المسار حتى تحقق التقدم الحضارى والواقع أن هذا النقد موجه أساساً إلى نظرية " روستو" فى المراحل ، حيث قيل إن المراحل الخمس للنمو التى تحدث عنها تشبه محطات السكة الحديد ، التى يجب أن تمر بها كل دولة فى طريقها إلى التقدم . ولا شك أن القول بتماثل الدول النامية فى ظروفها ومشكلاتها ومسار نموها، فية قدر كبيرمن التبسيط المخل أو السذاجة . وقد ظهرت عدة محاولات لتصنيف الدول النامية إلى عدة أقسام يضم كل منها مجموعة من المجتمعات المتماثلة طبقاً لمعيار محدد أو لآخر . مثل نماذج ماربسون وماير . وسوف نقتصر هنا على عرض لنموذج واحد فقط من هذة التصنيفات يتسم بالبساطة والسهولة ، وهو ذلك الذى قدمة " كينث جالبريث " Galbraith (٥١).

تصنيف " جالبريث " للدول النامية (معيار معوقات التنمية):

يلاحظ " جالبريث " أن الدول المتخلفة أو النامية تشترك جميعاً فى خاصية محددة وهى إنتشار الفقر وإنخفاض مستوى دخول ومعيشة الأغلبية العظمى من سكانها . يضاف إلى هذا أنها جميعاً تعانى من مجموعة من المعوقات التى تحول دون التغلب على حائط الفقر داخلها ، وإن كان هذا لايمنعها من بذل محاولات صادقة للتخلص من هذة المعوقات .

ويذهب الباحث المذكور إلى أنه يمكن التمييز بين الدول النامية و بل ويمكن تصنيفها طبقا لمعيار محدد وهو نموذج المعوقات التى تعترض سير التنمية The type of obstacle to development . وهو يصنف الدول النامية طبقا لهذا المعيار إلى مايلى :

اولا: نموذج المجتمعات الإفريقية جنوب الصحراء:

The Model Of Africa South The Sahara

وأهم ما يعوق التنمية داخل المجتمعات التى تقع تحت هذا النموذج هو ضعف الأساس الثقافى للمجتمع . ويقصد " جالبريث " بذلك ما تعانية تلك الدول من نسبة مرتفعة للأمية وعدم توافر نظام تعليمى مناسب ، وقلة المتعلمين تعليماً عالياً، هذا بالطبع إلى جانب سيادة الفكر الخرافى اللاعلمى . ويلاحظ الباحث المذكور أن هذه المشكلة تنتشر بشكل واضح داخل الدول الأفريقية جنوب الصحراء . وهذا يعنى أن هذه المشكلة قاصرة على هذه الدول فحسب ، فهو يرى أنها مشكلة شائعة داخل دول أخرى كثيرة خارج قارة أفريقيا كما هو الحال فى " هاييتى " وأفغانستان وبعض الدول فى أسيا غير أن هذة المشكلة أوضح فى الدول الإفريقية . وهو يرى أن النظم الإستعمارية التى خضعت لها تلك الدول فرضت عليها التخلف وحرمتها من إمكانية إيجاد خلق الظروف الضرورية لبدء مرحلة الإنطلاق الإقتصادية . وما أن تحقق الإستقلال الإقتصادى ، حتى شعر المسئولون بأن بلادهم تعانى من مشكلة فقر شديد فى الموارد البشرية ، يشكل معوقاً خطيراً أمام تبنى برامج ناجحة للتنمية . وخير مثال على ذلك جمهور الكنغو ، حيث لم يكن يوجد من خريجى الجامعات - وقت الإستقلال - سوى عدد محدود للغاية .

ومن أخطر مايترتب على هذا الموقف هو صعوبة تكوين حكومة فعالة إلى جانب إفتقاد الصفوة الوطنية المثقفة القادرة على شغل المواقع السياسية والإدارية والتنفيذية العليا داخل الدولة ، وبالتالى إفتقاد الكوادر القادرة على إطلاق حركة التنمية المطلوبة . وهذا الموقف كذلك من شانة أن يعمق الدائرة الخبيثة للتخلف ، فعدم كفاءة القيادة الحكومية والصفوة الوطنية من شانه أن يعوق التنمية التعليمية وعدم نمو الجهاز التعليمى يسهم فى إستمرارالضعف الثقافى والتخلف الإقتصادى للدولة .

ولعل ماهو أخطر من هذا أن إستمرار التخلف الفكرى والتعليمى والسياسى والإقتصادى من شانه أن يثير مشكلات كبرى أمام هذه الدول الأفريقية ، حيث أنه يهدد برجوع النظم القبلية المتصارعة ، والصراع التقليدى والتفكك السياسى وبروز رئاسات تسلطية تنتمى إلى جماعات قوة تتابع مصالحها الخاصة على حساب مصلحة المجتمع (٥٢).

ثانيا: نموذج مجتمعات امريكا اللاتينية: The Latin American Model

وهنا لاتتمثل المشكلة الأساسية فى نقص القيادات الوطنية المثقفة أو فى التخلف الكامل للنظام التعليمى حقيقة تعانى تلك المجتمعات من عدم كفاءة نظمها التعليمية ولكنها تتمتع بوجود طبقة مثقفة من الوطنيين قادرة على تغطية المواقع السياسية والإدارية والتنفيذية بكفاءة ، وعلى إطلاق برامج فعالة للتنمية . وتتمثل العقبة الأساسية المواجهة لبرامج التنمية فى تلك الدول أساساً ، فى طبيعة البناء الإجتماعى لها Social Structure. فهذه المجتمعات تنقسم إلى جماعتين ، أقليه من كبار الملاك ، وأغلبية من غير المهره أكثرهم يعملون فى المجال الزراعى. ويفتقد أعضاء الجماعتين - الملاك والمعدمين الحافز على زيادة إنتاجية العمل أو رأس المال . فالعمال - وخاصة فى المجتمعات القروية - يشكلون مجموعة كادحة عاجزة عن تصور إمكانية تحسين أحوالها ولا كيفية السبيل إلى ذلك . ولا شك أن مستوى الكفاف أو مادون الكفاف الذى يعانى منه العمال هناك لايوجد لديهم الوقت ولا الجهد ولا القدرة على التفكير فى التغيير . أما طبقة الملاك فهم يملكون مساحات واسعة من الأراضى الزراعية ، يتم زراعتها مقابل أجور زهيدة للغاية . وهذه الطبقة تحصل من أملاكها على دخل كبير يفيض عن حاجتها الأمر الذى لايجعلهم يفكرون فى زيادة إنتاجية الأرض أو العمل أو فى إيجاد طرق مختلفة لإستثمار رؤوس أموالهم . وهناك طبقة عليا داخل تلك المجتمعات لاتحصل على دخلها من الأملاك، وإنما تحصل عليه من المرتبات الحكومية مثل شاغلى المواقع العليا فى الجيش والإدارات الحكومية المدنية.

والواقع أن أبناء الطبقة العليا فى مجتمعات أمريكا اللاتينية - سواء من الملاك أو الموظفين - لم يسهموا فى زيادة الدخل القومى فى بلادهم . وعلى العكس من ذلك فقد كانوا يعيشون على مايطلق عليه " جالبريث " الدخل غير الوظيفى Non-Functional Income†. وهو يقصد بذلك أن دخولهم لا تتفق مع مقدار مايقدمونه من إنجازات تسهم فى زيادة الدخل القومى وتتمثل الدائرة الخبيثة داخل هذا المجتمع فى أن هذا الدخل غير الوظيفى يضفى على صاحبة مكانة أو هيبة إجتماعية ويمنحة إحتراماً أكبر من أولئك الذين يحصلون على دخولهم من أعمال مثمرة مثل المشروعات الصناعية ويبرز ذلك فى أن مواقع القوة السياسية والادارية والحكومية والعسكرية تقع كلها فى أيدى أصحاب الدخول غير الوظيفية (٥٣).

وهكذايجد كبار الملاك وكبار موظفى الدولة أنفسهم فى وضع لايدفعهم إلى تحويل أموالهم إلى مجالات التنمية الصناعية ، أو إلى تبنى قضية التنمية الإقتصادية داخل

بلادهم . ولاشك أن هذا المعوق البنائى لايقتصر على جنوب ووسط أمريكا فحسب ، فهو يوجد فى العديد من الدول خارج هذه المنطقة ، وأن كان يعد من أبرز المعوقات التى تعوق التنمية فى أمريكا اللاتينية بالذات .

ثالثاً: نموذج مجتمعات جنوب شرق أسيا: The Model of Southeast Asia

ويذهب "جالبريث" إلى أن أكثر الدول تمثيلاً لهذا النموذج - الهند والباكستان وأندونسيا ، وهو يدخل مصر ضمن هذا النموذج - وهو يرى أن مشكلة هذا النموذج لاتتمثل فى قلة المتعلمين أو فى المكانة العليا التى يحتلها أصحاب الدخول غير الوظيفة، ولكنها تتمثل أساساً فى عدم التوازن بين عوامل الإنتاج . فالنمو السكانى فى تلك الدول يزيد عن النمو الإقتصادى والإنتاجى داخلها ، الأمر الذى يثير مشكلة كيفية تحقيق التوازن بين الإستهلاك والإدخار والإستثمار . ودول هذا النموذج تعانى من نقص كبير فى التكوين الرأسمالى أو فى الأموال وسلع الإستهلاك فى الوقت الذى تعانى فية كذلك من زيادة كبيرة ومدمرة فى عدد السكان . وهذا الموقف من شانه أن يخلق مشكلة الجمود الإقتصادى والعجز فى مواد الإستهلاك وضعف معدلات التنمية والتحديث الإقتصادى والإجتماعى ويجب ألا يفهم من هذا أن مشكلة التنمية تقتصر داخل دول هذا النموذج ، على إنعدام التوازن بين عوامل الإنتاج فحسب ، ولكنها تمتد لتشمل معوقات تنبثق من الأبنية الإجتماعية والثقافية والنظم التعليمية والمعاناه التاريخية داخل تلك الدول. وقد أراد " جالبريث " أن يركز فقط على مايميز هذه الدول داخل مجموعة دول العالم الثالث ككل (٥٤).

تعقيب وخاتمة :

يتضح من تصنيف " جالبريث" وغيرة من تصنيفات مطروحة بصددالدول النامية ، أن هناك اختلافاً كبيراً بين هذة الدول من حيث أبنيتها الإجتماعية والثقافية ومن حيث إمكانيات التنمية ومعوقاتها . وتكشف هذة التصنيفات عن أن نفس العامل قد تختلف أهميتة من دولة نامية إلى أخرى ، من حيث قدرتة على تفسير التخلف الإقتصادى أو الإجتماعى .فالقيم الإجتماعية التى ترتبط بالملكية والقوة الإدارية والسياسية ، تحتل أهمية كبرى كمعوق للتنمية فى دول النموذج الثانى " فى حين تحتل العوامل التربوية الأهمية الأولى فى دول النموذج الأول . وأخيراً فإن العامل الديموجرافى يحتل أهمية كبرى فى دول النموذج الثالث . ويمكن القول بأن بعض الدول النامية لاتعانى من مشكلة

فى تدبير رؤس الأموال على الإطلاق (مثل دول البترول فى العالم العربى) بل أنها تمثل دولاً مصدرة لرأس المال إلى العالم الغربى الصناعى ، فى حين نجد دولاً أخرى تعانى من العجز الدائم فى رصيدها النقدى من العملات الصعبة والأجنبية فى الوقت الذى نحتاج فية إلى إستيراد معدات التنمية لبناء الهياكل الأساسية الصناعية بها .

ويترتب على هذا التباين فى ظروف الدول النامية أن الحل الذى يصلح لدولة قد لايكون مناسباً لأخرى ، الأمر الذى يستوجب تفرد تجربةالتنمية داخل كل نموذج أو داخل كل دولة نامية على حده . فعلى كل نموذج من النماذج المذكورة أن يبحث عن أنسب البرامج القادرة على الوصول بالدول التى تقع تحتة ، إلى مرحلة الانطلاق .

وأخيراً يمكن القول بأن هذه الإعتراضات الموجهة لنموذج التحول الإنمائى فى الدول النامية ، لاتقلل من شأن هذا النموذج . وعلى العكس فهى تفيدنا فى تحويله إلى نموذج دينامى مرن قادر على توضيح الخطوط العامة للتحول فى ظل المواقف والظروف الواقعية المتباينة . والواقع انة يمكن القول أن هناك ظروفاً عامة تنطبق على كافة الدول النامية، وأن كلاً منها يختلف فى مجموعة أخرى من الظروف . وعلى سبيل المثال فإنه لايمكن لنا أن نحلل قضية التقدم والتخلف داخل الدول النامية ككل دون أن نأخذ فى إعتبارنا بعد التاريخ الإستعمارى والإستنزاف الإقتصادى لها والتسلط السياسى عليهاومحاولة تشكيل واقعها الثقافى والإقتصادى لخدمة أهداف المستعمر. ولاشك أن هذه الظروف المشتركة أوجدت داخل الدول النامية مشكلات مشتركة تسمح بإقامة نموذج للتحول الإنمائى . غير أن هذا النموذج يجب أن يكون مرناً يسمح بإستيعاب الظروف المختلفة بين تلك الدول كما سبق أن أوضحنا .

مصادر الفصل الخامس

1- Robert H. Laure: Perspectives on social Change. Allyn and baco†‡ Inc boston - London - sydney. toronto 1977 P319

2- Ibid P
322 .

٣- لقد إعتمدنا فى صياغة هذا النموذج على العديد من الدراسات النظرية والميدانية أهميه

G. Rocher : op . cit : PP 477 - 488 - Moore . W. Industrialisation and social change - in Hoselitze and moore (eds) Industrialization and society : Unesco 1963 - Herskovits : the Human factors in changing Africa . N.Y.A.Knope 1962 - Lewiss , Arther : The theory of economic growth : N.Y. 1956 - Lauer , R. op. cit PP. 314 - 322 James . Coleman and Gabril A : The politics of developing areas : Princiton : University press 1962 PP 536 - 539 - Joseph A . Kahl : Some social concomitants of industrialization and urbanization : human organization 18 (1959) : 53 - 74 .

4- Lauer : op . cit P . 314 .

٥- محمد زكى شافعى : التنميه الإقتصادية - الكتاب الأول - دار النهضه العربية سنة ١٩٦٨ ص ١٠٣

٦- المصدر السابق .

٧- نبيل السمالوطى علم اجتماع التنمية - دراسة فى اجتماعيات العالم الثالث - الهيئة

العامه للكتاب ١٩٧٤ ص٦٨

٨- المصدر السابق .

9- U.N.World economic survey 1963 P.39.

††10- Calvin Goldscheider : Population : Modemization and social structure (Boston - little Brown and Co) 1971 PP. 104 - 113 .

١١- انظر مقالة " فيليب هورز " P.HORES فى كتاب اخرجة J..E Nordskog, (ed) social change. mc graw hill boak CO- N.Y. London 1960

١٢- راجع مقالات " باسكال هولتون " و " كنجزلى رافيزر" فى كتاب John - Erilk Nordskog †† وراجع كتاب حسين الخولى : الارشاد الزراعى - دار المعارف ١٩٦٨

13- Irene Taeuder : Population and oiety : in R. Faris : (ed) Handbook of modern sociology : Rand M.C.Nally Co Chicago 1964 PP . 80 - 92 .

١٤- انظر مقالات "كنجزلى رافيز " و " فيليب هورز " و " تيوبر " فى كتاب " جون ايريك نورد سكوج" السابف الارشارة الية - وراجع الى كتاب منيس اسعد عبد الملك : التمهيد فى التنمية الاقتصادية - لجنة البيان العربى سنة ١٩٦٦ ، والى كتاب صلاح الدين نامق : التضخم السكانى والتنمية الاقتصادية - دار المعارف ١٩٦٦، وكتاب حنا رزق: المشكلات السكانية فى الدول النامية - دراسة مقدمة للحلقة الدولية الثالثة عشر لعلم الجريمةهذة الدراسات وغيرها عالجت المشكلة السكانية فى الدول النامية مقارنة بالدول الاوربية ووضحت الفرق بين الحالتين .

١٥- نبيل السمالوطى علم اجتماع التنمية - دار النهضة بيروت ١٩٨١ ص٦٧ .

١٦- للمزيد من المعلومات حول قضية السكان والتنمية ارجع الى .

U.N.Development of social affairs : population devision : The determinants and consequences of population trends . seminar : Population studies no 17 - New York 1953 .

17- Kingslydavis - Helda Golden : Grbanization and the development of pre - industrial areas . in Paul Hatt and Reiss , A.J.Cities and societies the free press N.Y.PP.120 - 123 .

18- Robert Park : Over - Population in Egypt 1954 - see Wilbert Moore : Industrialization and social change - op.cit .PP .333 - 341 .

19- Rocher : op . cit . P . 481 .

20- Moore , W. op .cit .P 339 .

21- B.N.Adams : Kinship systems and adaptation to modernization in . Robert Lauer - op . cit .P . 342 .

22- dan A . Chekki : Modernization and kin network in a developing society : India (sociologus) 23 1973 PP 22 - 40 Lauer P . 342 .

23- Dwarakinath , R : Community development as a mean of organized social change : in Chawdhari (ed) Selscted readings on community development : Hyderabal 1967 PP . 4 - 6 .

24- Melvin M . Tumin : Competing status systems : in W. Moore and Feldman (eds : labour commitment and social change - PP . 280-282 in Lauer : op . cit . P 315 and 341 .

25- Lauer - op . cit . P . 316 .

26- Robert C. Williamson : social class and orientationto change : some relevent variables in Bogota sample - Social Forces 46 1968 PP , 317 - 328 - Lauer - P 341 .

27- Lauer - op . cit P , 318 .

28- I to Ryoji : Education as a basic factor in japanese economic growth - Developing economies 1963 - 37 - 45 - in Lauer - P 319 .

29- Lauer - p . 320 .

٣٠- نبيل السمالوطى - علم إجتماع التنمية - مصدر سابق ص ٩٤ - ١٠٦ .

٣١- موارى برايس : التنمية الصناعية : دار الكرنك ١٩٥٧ ص ٦٤ - وانظر أيضاً على لطفى التخطيط الإقتصادى - مطبعة لجنة البيان العربى ١٩٦٦ ص ١٥-١٩

32- Rocher : op . cit p , 484 .

33- David Apter : the politics of moderization : Uniwersity of chicago press 1965 - Eisenstadt : Modernization : Protest and change : Prentice Hall 1966 .

34- Eisenshtadt , S.N,: Breakdowns in modernization : in economic development and cultural change vol - XII No 4 - July 1964 pp . 345 - 347 .

٣٥- بوتومور :الصفوة والمجتمع : دراسة فى علم الاجتماع السياسى - ترجمة الجوهرى واخرين - دار الكتب الجامعية ١٩٧٢

36- Lauer - op . cit . 317.

37- Ibid .

38- Chong lin kim : Socio - economic developnment and politicaldemocracy in Japaneseperfectures : American political science review - 65 (1971) Pp . 184 - 186 - Lauer . 317 .

39- Janes coleman : " Conclusion : The political systems of the developing areas in " Gabriel Alnond and J. coleman : (eds) : The politics of developing areas : Princiton , university press 1960 Pp . 536 - 537 Lauer 341 .

40- S.N. Eisensstadt : Modernization : Protest and change : (EngleWood) cliffs : Prentice Hall 1966 PP . 31 -35 .

41- Lauer - op . cit . P . 318 .

42- Rocher - op . cit P . 485 .

43- Ibid.

44- Ibid .

45- Ibid . p . 14 .

46- Ibid . P , 487 .

47- Wilbert Moore : Social Change : Prentice Hall Cliffd 1963 p 42

48- Foster , George M : Traditional cultures and the impact of technological change : N.Y.Harper and Row 1962 - PP . 356 - 358

49-Neil Smelser : sociology : An introduction : N. Y. John Wilaz and sons 1967 PP. 716 - 729 .

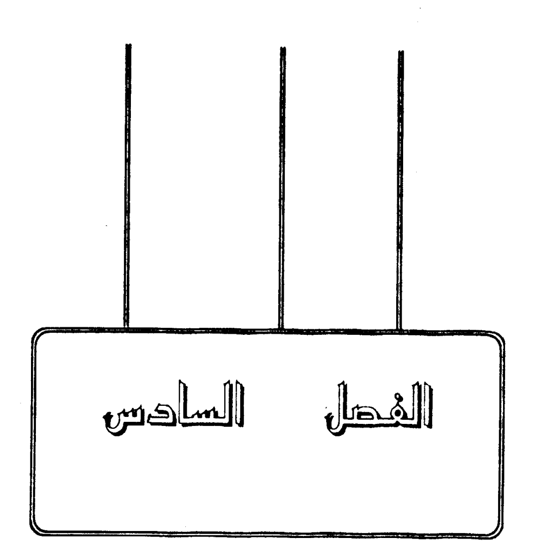
50- Josejh Jusfield : Tradition and modernity : sociology and social research : 47 - april 1964 PP . 129 - 138 .

51- G. Rocher : op . cit . P 491 .

52- K.J.Galbraith : The under developed country : Toronto : C.B.C publications : 1965 see also . Fredrich Harbison and C. Mayers : Education manpower and economic growth : strategies of human resoureces development : N.Y Mc Grow Hill book . 1964 in - Rocher .

53- Rocher . op . cit P . 493 .

54- Ibid .



الفصل السادس

الفصل السادس

التحديث الحضاري والتخطيط

١- مقدمة حول إرتباط قضية التخطيط ببعض مفاهيم علم الإجتماع .

٢- التخطيط والايديولوجية والسياسة الإجتماعيه .

٣- مفهوم التخطيط الإجتماعى .

٤- تاريخ الإهتمام بقضية التخطيط فى علم الإجتماع .

٥- تاريخ الإهتمام بقضية التخطيط فى علم الإقتصاد .

٦- التخطيط والحرية - نظرية كارل مانهايم .

٧- المبادىء الاساسية للتخطيط .

٨- مراحل وعمليات التخطيط .

٩- أنواع التخطيط .

١٠- توقيت التخطيط .

١١- أهمية التخطيط فى الدول النامية .

مقدمة حول إرتباط قضية التخطيط ببعض مفاهيم علم الاجتماع:

يعرف التخطيط بأنة المواءمة بين ماهو مطلوب وما هو متاح عملياً .فهو يعنى تعبئة وتنسيق وتوجية الموارد والطاقات والقوى البشرية المتاحة لتحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية متفق عليا . وترسم هذة الأهداف وتحدد داخل كل مجتمع فى إطار الفلسفة السياسية والإجتماعية التى تتفق مع البناء والثقافى . ويتم تحقيق هذة الأهداف فى فترة زمنية تحددها الخطة . وتعمل كل خطة على تحقيق الأهداف المقررة بأقل تكلفة ممكنه .

وترتبط قضية التخطيط بهذا المعنى بمجموعة من المفاهيم الأساسية فى علم الإجتماع كالتغير الإجتماعى والثقافى ، وديناميات التغير الموجة ، إلى جانب مجموعة أخرى من المفاهيم التى تحتل أهمية مركز ية فى هذا العلم كالقيم والإتجاهات والأدوار والمراكز والسلطة وإتخاذ القرار والنظم الإجتماعية ...إلخ . فالتخطيط هو فى جوهرة عبارة عن المحاولة البشرية العمدية لتوجية التغيرات الإجتماعية والثقافية داخل المجتمع فى مسارات معينة. أى أنه هو التحكم فى التغير وبالتالى يرتبط بدراسة التغير فى علم الإجتماع ، والذى يركز على بحث ديناميات التغير والتجديد الإجتماعى والثقافى وبيان مختلف العمليات التفاعلية التى تنجم عن إستحداث تغيرات مخططة داخل المجتمع، تلك التى تتراوح بين الرفض المطلق والتمثيل المطلق .

يضاف إلى هذا أن التخطيط من حيث نوعة ومكانزماتة وأهدافة يرتبط تماماً بطبيعة بناء المجتمع الثقافى والإجتماعى وبمختلف النظم الإجتماعية القائمة.ففى المجتمعات التى يقوم البناء القيمى داخلها على أساس الفردية والحرية المطلقة والتى يسودها النظام الرأسمالى ، يظهر نوع من التخطيط يطلق علية البعض التخطيط

التأشيرى Indicative Planning أو البرمجة Programation وهناك نموذج آخر من المجتمعات تعكس خصائص معينة تسمح بقيام نوع من التخطيط هو مايطلق علية التخطيط الاشتراكى . ويحدد لنا " شارل بتلهايم' Bettelheim. Cهذه الخصائص فى سيادة قيمة الجماعية ، وإختفاء الطبقة الطفيلية ، وسيادة علاقات إنتاج من نوع معين تحول دون الإستغلال وتحقيق العدالة الإجتماعية ، إلى جانب تحقيق المشاركة الشعبية الإيجابية فى بناء الخطة وصنع القرار السياسى. ولا شك أن لكل نوع من هذين النوعين سلبياته وايجابياته .

كذلك فإن قضية التخطيط خاصة التخطيط البنائىStructural planning تقتضى إستحداث تغيرات فى نظم المجتمع وبناء الأدوار والمراكز Statuses السائدة. وبقول آخر فإن هذا النوع من التخطيط البنائى يتطلب تحول المجتمع من نموذج يعكس خصائص إجتماعية وإقتصادية معينة إلى نموذج يعكس خصائص مخططة تختلف عن الخصائص الأولى إختلافاً كاملاً ولهذا فإن الأمر يتطلب الدراسة المتعمقه للأساسيات البنائية للمجتمع القائم والمجتمع المنشود . وتتحقق التغيرات داخل المجتمع من خلال مجموعة من التنظيمات الإجتماعية كالوزارات والمؤسسات التربوية والصحية والزراعية ..الخ . وتتوقف هذة التنظيمات على مدى كفاءة النموذج البيروقراطى السائد، ويهتم علم الإجتماع بدراسة النموذج البيروقراطى للتنظيمات بهدف الكشف عن طبيعتة ومختلف العمليات والعلاقات التى تتم داخلة ، إلى جانب الوقوف على العوامل المرتبطة بالكفاية والتنظيمية أو سوء الأداء التنظيمى .

التخطيط والايديولوجية السياسيه الإجتماعيه:

يرتبط التخطيط بالبناء الفكرى أو الأيديولوجى وبالسياسة الإجتماعية الموجهة داخل المجتمع ، وقد ظهر مصطلح الأيديولوجية فى مطلع القرن التاسع عشر . وعلى الرغم من أن المعنى اللغوى لهذا المصطلح يتصل بالأفكار أو بناء الأفكار ، إلا أنة إتخذ عدة معانى مختلفة خاصة فى مجال الفكر السياسى والإجتماعى وقد ألحق بهذا المصطلح بعض المعانى المحددة بعد ظهور النظرية الماركسية حيث إرتبط بالمصالح الطبقية والصراع السياسى وبوجة عام نستطيع القول بأن الأيديولوجيا هى مجموعة من المبادىء أو المعتقدات الموجهة للحياة الإجتماعية والتى تقف وراء نوع معين من التنظيم الإجتماعى القائم أو المنشود وترتبط الأيديولوجية أو البناء الفكرى أو الفلسفة الإجتماعية داخل مجتمع من المجتمعات بطبيعة بناء المجتمع وتاريخة ومعتقدات وقيم

أبنائه.

ويشير " تشارلس رايت ملز " C.R.Mill إلى أن هناك إتجاهين أيديولوجيين يتجاذبان العالم اليوم هما الأيديولوجية الليبرالية والأيديولوجية الإشتراكية. وتكشف مختلف الدراسات السوسيولوجية والإقتصادية عن أن التوجيه الأيديولوجي هو الذى يحدد طبيعة السياسة الإجتماعية داخل المجتمع وبالتالى يحدد نوعية التخطيط وإتجاهاته وأهدافه ولصالح من يتم هذا التخطيط (١) .

ويشير " توماس اليوث " T.Eliot فى دائرة المعارف الإجتماعية إلى أن السياسة الإجتماعية هى إتجاهات منظمة ملزمة لتحقيق أهداف إجتماعية تتضمن توضيح المجالات وتحديد الأسلوب الواجب إستخدامه فى العمل الإجتماعى ويذهب " رتشارد تتموس " R. Titmus إلى أن السياسة الإجتماعية للمجتمع هى خطة حكومية تصدر عن دراسة المواقف وتقدير المستقبل وتحديد الإتجاهات لمواجهة صعوبات متوقعة أو التحكم فى مواقف بعينها حتى يمكن تحقيق رفاهية المجتمع . كذلك فإن " لوفلت " يرى أن السياسة الإجتماعية عبارة عن محاولة لتوجيه الحياة داخل المجتمع فى مسارات بعينها لايمكن السير فيها دون توافر هذه السياسة المحددة.

ويمكن القول أن هناك إرتباطاً وثيقاً بين السياسة الإجتماعية وبين الخطة داخل المجتمع . بل أن هناك من الدارسين مثل " تتموس " من يوحد تماماً بين السياسة والخطة ، حيث عرف السياسة الإجتماعية بأنها خطة حكومية . ولا شك أن السياسة الإجتماعية كمجموعة من القرارات العامة الموجهة هى التى تحدد الأهداف العامة والميادين التى يجب أن يوجه إليها الإهتمام والفئات التى يجب أن تتجه الجهود لتحقيق الرعاية الإجتماعية لها. وفى ضوء هذا الفهم يمكن القول أن البناء العقائدى الأيديولوجى للمجتمع هو الذى يحدد عناصر السياسة الإجتماعية الموجهة لكافة خطوط الرعاية الإجتماعية داخل المجتمع .

مفهوم التخطيط الإجتماعى:

يقسم الباحثون عادة ميدان التخطيط إلى قسمين مترابطين هما التخطيط الإجتماعى والتخطيط الإقتصادى على أساس أن الأول يدور فى نطاق تنمية القوى البشرية كالرعاية والتعليم والخدمة الصحية ..الخ. بينما يدور الثانى فى نطاق التنمية المادية أو التنمية الإنتاجية فى مختلف مجالات الصناعة والزراعة والتجارة . ولكن هناك

من الدارسين من يرى أن التخطيط الإجتماعى ليس تخطيطاً نوعياً وإنما هو التخطيط العام الذى يضم كافة أنواع التخطيط الأخرى كالتخطيط التربوى والصحى والعمرانى ..الخ. ويحقق التكامل بينهما جميعاً. وينجم هذا التصور الشمولى لمفهوم التخطيط الإجتماعى عن طبيعة العملية التخطيطة ذاتها من حيث منطلقاتها وأهدافها فى المجتمعات النامية . فالخطط النوعية فى هذا النوع من المجتمعات تنطلق من حاجات الجماهير وتستهدف إشباع هذة الحاجات وتحقيق دولة الرفاهية فى إطار من عدالة التوزيع ويقوم التخطيط فى هذة المجتمعات على أساس من المشاركة الجماعية الكاملة فى تحديدعناصر الخطة وأهدافها وبنائها وتنفيذها وتقييمها ..الخ. كذلك فإن هذا التصور الشمولى للتخطيط الإجتماعى يركز على البعد الإقتصادى كبعدجوهرى فى تحديد منطلقات وأهداف الخطة ومحركاتها فى إطار إجتماعى موجة . فالتخطيط التربوى والصحى والسياسى هو فى جوهرة تخطيط إقتصادى ينطلق من منطلقات إجتماعية أو جماهيرية ويستهدف صالح الجماهير .

وهناك مجموعة من علماء الإجتماع يتبنون هذا التصور . وهناك بعض علماء الإقتصاد النين يعالجون قضايا التخطيط والتنمية من منظور سوسيولوجى واسع يتبنون هذا التصور ، وفى مقدمة هؤلاء العلماء " شارل بتلهايم " الذى أبرز إهتماماً كبيراً بمشكلات التخطيط والتنمية فى العالم الثالث . ويذهب " بتلهايم " إلى أن مايتم داخل هيئات التخطيط والذى لايمكن إجراؤه داخل أى مكان آخر ليس إلا جزء من عمل التخطيط الإجتماعى الذى ينبغى أن يشارك فية كل العاملين (٢) .

ويمكن القول بأن التخطيط فى جوهرة بعيداً عن التوجية الأيديولوجى، هو نوع من التنظيم الإجتماعى والإقتصادى يحدد كيفية استخدام موارد المجتمع المالية والمادية والبشرية ، ولكنة قد يوجة لصالح طبقة أو فئة معينة أو يوجة لصالح الشعب أو الجماهير، وهذا أمر يتوقف فى نهاية الأمرعلى طبيعة الأيديولوجية أو الفلسفة الإجتماعية التى يؤمن بها المجتمع وعلى السياسة الإجتماعية الموجهه وعلى نوعية البناء الإجتماعى السائد.

تاريخ الإهتمام بدراسة التخطيط فى علم الإجتماع:

لم يهتم علم الإجتماع بقضية التخطيط أو التنمية إلا حديثاً. فقد ظل علماء الإجتماع يركزون على دراسة موضوعات بعينها ما يقرب من القرن ونصف القرن

لأهداف أيديولوجية وسياسية خالصة. وكان فى مقدمة هذه الموضوعات النظام الإجتماعى Social Order والتساند الوظيفى بين النظم ويذهب البعض إلى أن ظهور هذا العلم إرتبط بمحاولة التصدى للأفكار والمبادئ اليسارية التى تمثل تحدياً أمام المجتمع الرأسمالى الغربى ببنائه الفكرى والثقافى .

وقد كان علم الإجتماع فى نظر المفكرين الغربيين هو العلم الذى يتيح لنا فرصة فهم المجتمع . ولكن هذا العلم مالبث أن واجه محنة قاسية بعد الحرب الثانية، حيث ووجه بمتطلبات كانت هى نقطة الإنطلاق لدى البعض فى إعادة النظر فيما يقوم علية هذا العلم من مسلمات ومبادئ بل وفى قيمة علم الإجتماع ذاته كنظام للمعرفة العلمية . فقبل هذا التاريخ كان علم الإجتماع الغربى هو المدخل الوحيد فى نظر علماء الغرب لفهم الحياة الإجتماعية سواء فى ثباتها أو فى تطورها ، وكان المدخل المعترف به لمواجهة المشكلات الإجتماعية هو المدخل التدريجى وكان يمثله بشكل ما أنصار الإتجاه الفابى فى انجلترا مثل " سيدنى وب" S.Webb و " بيتاس وب P.Webb برناردشو " وخلال هذه الفترة كان المدخل الماركسى فى فهم ومواجهة مشكلات المجتمع محصوراً داخل أسوار عالية فى روسيا ، وكان ينظر إليه فى العالم الغربى على أنه إمتداد للمداخل الطوباثية فى فهم وإصلاح المجتمع والتى سادت القرون السابقة .

أما بعد الحرب العالمية الثانية وإعتباراً من النصف الثانى من القرن العشرين حدث عدة تغييرات عالمية أهمها خروج مجتمعات أوربا مفككة تعانى آثار الدمار الشامل بسبب الحرب ، وتعاظم حركات التحرر الوطنى بين المستعمرات وظهور الإتجاه الإشتراكى فى المجال السياسى والإقتصادى والإجتماعى كاتجاة تبنتة بعض الدول لعبور هوة التخلف والتمزق والتفكك التى خلقها الإستعمار . ولعل مواجهة مجتمعات الغرب المفككة ومجتمعات العالم الثالث المتخلفة من مشكلات إجتماعية ، هو الذى أثار عدة تساؤلات جوهرية بصدد علم الإجتماع . وفى مقدمة هذة التساؤلات مايلى: ماقيمة علم الإجتماع ؟ وهل يوجد علم إجتماعى تطبيقى يمكن أن يسهم فى إعادة بناء المجتمعات المنهارةوإنتشالها من التفكك الذى ينذر بالقضاء على حضارة الغرب ؟ وهل يمكن لعلم الإجتماع أن يسهم إيجابياً فى مساعدة المسئولين عن تنمية المجتمعات النامية حديثة الإستقلال على مواجهة الحلقات الخبيثة للتخلف وإطلاق حركة النمو الذاتى داخل هذة المجتمعات ؟.

ولقد كان " كارل مانهايم " هو أول من أثار بعض هذة التساؤلات فى العالم الغربى (٣) ، وكان بعض علماء إجتماع العالم الثالث مثل " رالفبيريز" R.Perie هم الذين

ولعل هذا هو ما أدى ببعض الدارسين لعلم الإجتماع سواء فى العالم الغربى أو الشرقى أو النامى إلى التعبير عن الحاجة إلى علم إجتماع جديد يركزعلى مشكلات المجتمع الأساسية وفى مقدمتها مشكلات التخلف والتفكك والنمو وهم يصورون هذا العلم على أنه علم تطبيقى يسترشد ببناء نظرى واضح المعالم ، ويمكن أن يقدم العون للمسئولين عن تخطيط المجتمع وتنميتة. ومن أهم هؤلاء الدارسين لعلم الإجتماع الذين طرحو هذا الرأى " مانهايم " الذى إنتقد النظام الرأسمالى ، نتيجة لما أدى إليه تطبيق هذا النظام من تباين إقتصادى وتمزق إجتماعى وصراع طبقى وتفكك وإنحلال عام. فالنظام الرأسمالى بشكله الذى ساد العالم الغربى قبل الحرب العالمية الثانية ثبت فشلة تماماً فى تحقيق الوحدة العضوية للمجتمع.

وقد أشار " مانهايم " إلى أن الحل الوحيد لتجاوز أزمات النظام الرأسمالى يتمثل فى الأخذ بمبدء التخطيط الشامل Over All Planning ويحقق هذا المبدأ فى نظره تكافؤ الفرص فى كافة المجالات الإقتصادية والإجتماعية ويحول دون المنافسة بين الأقزام والعمالقة ويحد من التفاوت الكبير فى الدخول .

وقد كانت إشارة " كارل مانهايم " إلى التخطيط الشامل أول إنحراف جوهرى عن المهام التقليدية لعلم الإجتماع الذى كان يسقط كل الأفكار المتعلقة بالتخطيط داخل المجتمع على أساس أنها ترتبط بالماركسية والفكرالإشتراكى . ولكن ما أن تزايدت الصيحات داخل المجتمعات الأوربية بشأن صعوبة مواجهة التفكك الإجتماعى الذى أحدثة الحرب ، وبعد أن تزايدت صيحات المسئولين فى دول العالم النامى بشأن صعوبة مواجة التخلف الإجتماعى الشامل الذى فرض على هذة الدول ، حتى إنكشف أمر علم الإجتماع وظهر كنسق من الأفكار الفلسفية والتعريفات والنظريات المجردة التى لاتسهم فى فهم الواقع أو تغييره أوتنميته . وبقول آخر فان دعوة علماء الإجتماع للإسهام فى مواجهة مشكلات التفكك فى العالم الغربى ومشكلات التخلف فى العالم النامى كان هو المحك الحقيقى لقياس قيمة علم الإجتماع ، وهو ما جعل البعض يرى أن علم الإجتماع لم يكن فى جوهره سوى نظام معرفى همة الأول دعم النظام الرأسمالى .

ولكن يجب أن نشير إلى أن هناك نوعاً من الفكر الإجتماعى إهتم بقضية فهم الواقع الإجتماعى وتغييرة . وكان ينطلق من النظرية المادية والتاريخية ولكنه كان يقع خارج نطاق علم الإجتماع الأكاديمى بالمفهوم الغربى ، ولكن هذا النوع من الفكر الإجتماعى أصبح أساس البناء المعرفى لعلم الإجتماع فى العديد من الدول وفى

مقدمتها الإتحاد السوفيتى وشرق أوربا ويقوم الإتجاه الماركسى فى علم الإجتماع على رفض مبادئ وأسس علم الإجتماع الغربى على أساس أنه علم إجتماع برجوازى ، كما يقوم على أساس فهم المجتمع وتغييرة إنطلاقاً من التصورات المادية والتاريخية والجدلية . وسوف أوضح فى الفصل القادم أننا نرفض كلا من الإتجاه الغربى والإتجاه الماركسى فى علم الإجتماع لأنهما ينطلقان من منطلقات أيديولوجيا معينة ، وأنه يجب أن ننطلق فى التخطيط والتنمية من شريعتنا الإسلامية .

تاريخ الإهتمام بقضية التخطيط فى الفكر الإقتصادى :

وإذا كان علم الإجتماع أهمل على مدى قرن من الزمان قضية التخطيط والتنمية إهمالاً كاملاً ، فإن علم الإقتصاد أهمل هو الآخر نفس القضية خلال نفس الفترة تقريباً. ولعل مايؤكد هذا القول أن الدراسات الموضوعية التى تعالج تاريخ الفكر الإقتصادى مثل دراسة " إريك رول " E.Roll بعنوان " تاريخ الفكر الإقتصادى " لاتتضمن ذكراً لمفهوم التخطيط أو التنمية (٥) .

ولكن على العكس من علم الإجتماع فقد ظهر علم الإقتصاد إلى الوجود كما يشير إلى ذلك " بول باران " P.Baran قبل قرنين من الزمان من خلال معالجة قضايا التنمية (٦) . فأولئك الكتاب الذين أطلق عليهم فيما بعد إسم التجاريين كانو بالدقة يبحثون عن وسائل لتنمية إقتصاديات الدول التى نشأت فى غرب أوربا والتى حققت الوحدة القومية تحت سلطة الملكيات المطلقة دون أن يتحقق بعد القضاء الكامل على النظام الإقطاعى . بل أن "مونكرتيان " الذى أبدع فى مستهل القرن السابع عشر مصطلح الإقتصاد السياسى كان يعالج فى المقام الأول مسألة تطور الإقتصاد القومى . وإن كان بعض هؤلاء الكتاب متأثرين بالراسمالية التجارية السائدة فى ذلك الوقت ذهبوا إلى أن ثروة الأمم كثروة الأفراد تقدر بما تملك كل أمة من ذهب وفضة فإن من بينهم آخرين مثل " وليم بيتى " قد أدركوا الحقيقة عندما توصلوا إلى أن أهمية هذة المعادن لاتتمثل فى ذاتها وإنما دلالتها بإعتبارها من قبل التراكم الضرورى لتطوير الإقتصاد . وكان هذا الرأى سبباً قوياً يضاف إلى أسباب أخرى لهدم النظام الإقطاعى الذى يقوم فى أساسه على الإنفاق البزخى الذى يبدد التراكم القومى (٧) .

ومما يدل على إهتمام علم الإقتصاد خلال فترة إنشائه بقضية التنمية . أن " آدم سمث" إستطاع فى كتاب بعنوان " بحث فى طبيعة وأسباب ثروة الأمم" أن يضع عناصر

التنمية الأساسية والتى يمكن أن نصوغها فى لغة العصر فيما يلى:

أولاً: إستحداث تغييرات أساسية فى بناء المجتمع (القضاء على الإقطاع) .

ثانياً: إتباع سياسة إقتصادية للتراكم الرأسمالى تقوم على أساس الإدخار ومهاجمة الإسراف .

ثالثاً : تحقيق التقدم الفنى والتكنيكى من خلال تقسيم العمل والتخلص ورفع الكفاءة الإنتاجية للأجهزة والعاملين .

رابعاً: الإلتزام بسياسة الحرية الإقتصادية بحيث يترك لرجال الأعمال سلطة العمل الإقتصادى دون أى قيود من قبل الدولة .

وخلال هذة الفترة إكتملت الثورة الصناعية فى إنجلترا ، وقد تلا هذا قيام الثورة الفرنسية البرجوازية . وهكذا بدأ القرن التاسع عشر فى ظل إنتشار الصناعة وإنتصار الطبقة الرأسمالية وتصفية النظام الإقتطاعى . وبذلك إنتهت مشكلة التطوير والتنمية فى الإقتصاد الغربى، فقد زالت العقبات التى تحول دون تطبيق النظام والقانون الطبيعى وإستقر المجتمع والنظام الذى يسمح، فى نظر المفكرين الإقتصاديين ، لعبقرية الإنسان أن تغزو أفاقا من التقدم غير محدوده . وقامت الفلسفة الإقتصادية خلال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين على أساس التقديس الميتافيزيقى للفرد والنفعية ، فالفرد فى النظام الرأسمالى هو أعرف الناس بمصلحتة ، وعندما يسعى كل فرد إلى تحقيق مصلحتة الخاصة تتحقق تلقائياً مصلحة المجموع . وبيان ذلك فى لغة الإقتصاد أن كل رأسمالى يسعى لتحقيق أكبر ربح ممكن ، فإذا نجح رأسمالى أو عدد من الرأسماليين فى تحقيق أرباح ضخمة فى أحد الأنشطة الإقتصادية ، فإن هذا يعد بمثابة دعوة لغيرهم لطرق هذا النشاط والعمل فية ، فيتكاثر عددهم حتى تستنفذ مؤقتا إمكانية تنمية هذا الفرع من فروع النشاط الإقتصادى ويكون التعبير الإقتصادى عن هذا الإستنفاذ هو تلاشى ربح المنتجين الجدد أو أخر من يشتغل بالإنتاج فى هذا النشاط المعين . وعندئذ يسعى الرأسماليون إلى طرق فرع جديد من فروع النشاط الإقتصادى . وهكذا حتى تتكرر نفس الظاهرة السابقة . وبهذا الشكل يتم تطوير كافة مجالات النشاط الإقتصادى . هذا إلى جانب أن المنافسة الكاملة تدفع المنتجين إلى تقليل الثمن وخفض تكاليف الإنتاج كوسيلة لتحقيق الربح وهو العنصر المحرك للتقدم الفنى وللنشاط الإقتصادى ككل. ونظراً لإفتراض عدم وجود أى شكل من أشكال

الإحتكار عند الإقتصاديين الرأسماليين إفترضوا سيادة المستهلك وإستمرار المستوى المعيشى فى الإرتفاع يوما بعد يوم . وما يصدق على أى مجتمع يصدق على المجتمعات ككل ، حيث يجب أن تسود حرية التجارة والتنقل بين الدول . وأن تتخصص كل أمة فى إنتاج بعض السلع التى تتوافر لها المزايا النسبية فى إنتاجها .

وبإختفاء مشكلة التنمية من بين إهتمامات الإقتصاديين ، إنصبت عناية الباحثين على صياغة ظروف التوازن الإقتصادى فى أدق صوره وهو التعبير الرياضى فقد هجر رجال الإقتصاد النموذج البيولوجى الذى كان الفزيوقراط أول من إبتدعة ، وهو النموذج الذى ينظر إلى الظواهر الإقتصادية كتيارات أو تدفقات تشبة حركة الدم فى الجسم الإنسانى. وإستعاروا من الميكانيكا نموذج التوازن الإستاتيكى . وليس أدل على إسقاط فكرة التنمية والتطوير من هذا الإختيار . فالتوازن نفى للحركة التى هى جوهرة التطور والتنيمية (٨) .

ولم يقاوم هذا التيار الجارف فى الفكر الإقتصادى أول الأمر سوى أنصار المدرسة التاريخية الألمانية . ولكن مقاومتها كانت محدودة ومؤقتة حيث كانت تستهدف كسب الوقت حتى تتمكن الرأسمالية الألمانية من اللحوق بمثيلاتها فى فرنسا وانجلترا . فقد تخلفت الرأسمالية الألمانية فى الظهور والتطور عن الرأسمالية الفرنسية والبريطانية نتيجة لبعض المشكلات المحلية التى تتصل بالوحدة القومية إلى جانب عدة عوامل أخرى.

كذلك فقد ظهرت مقاومة عنيفة لهذا التيار من جانب بعض أنصارالإتجاه الإشتراكى فى الإقتصاد ، ذلك الإتجاه الذى إزدهر فى منتصف القرن التاسع عشر ، إلا أن أنصار هذا الإتجاة لم يتح لهم النفاذ إلى المجال الأكاديمى الجامعى ، وظلت أراؤهم ينظر إليها على أنها نوع من الطوبائية أو الخيالية .

وحين قام إقتصاد إشتراكى لأول مره فى الإتحاد السوفيتى ، ذهب علماء الإقتصاد الغربى على الفور إلى أن هذة التجربة مآلها الفشل الحتمى ، لأنه من المستحيل لإقتصاد مجتمع أن يسير ويتقدم - فى نظرهم - دون توافر رجال أعمال وملكية فردية وحرية إقتصادية . ولعل هذا هو ماجعلهم يحجمون حتى عن متابعة التجربة ولكن ماأدى إليه الإقتصاد الأكاديمى من أزمات إقتصادية كبيرة ونكسات إجتماعية وصراع كبير داخل المجتمعات وبين بعضها البعض ، حتم على علماء الإقتصاد فى الغرب مراجعة بعض المسلمات الأساسية للنظام الرأسمالى مثل فرض المنافسة الكاملة

وعدم تدخل الدولة . فقد كشفت العديد من الدراسات الإقتصادية مثل دراسات "سيرافا" و" روبنسون " وغيرهما عن سيادة الأوضاع الإحتكارية داخل النشاط الإقتصادى في الغرب ، وعن أن فرض المنافسة فرض خيالى نظرى لايتفق مع ماهو واقع أو ممارس بالفعل .

كذلك فقد قام لورد كينز J.M.Keyns بدراسة أوضح من خلالها فساد المسلمات الرأسمالية . فالعمالة الكاملة لايمكن أن تتحقق من خلال مبدأ الحرية الإقتصادية . كذلك فإن هذا المبدأ الأخير لايحقق تلقائياً الإستخدام الأمثل للموارد الطبيعية . وقدم هذا المفكر مجموعة من الإفتراضات لمواجهه الكساد الأعظم الذى ساد العالم بين ١٩٢٩ و١٩٣٤ ، وتقوم على ضرورة تدخل الدولة على عكس ماورد فى المبادىء الأساسية للنظام . وأيا كان تقدير الثورة الكينزية فى نطاق المجتمعات الرأسمالية المتقدمة ، فإنها لاتقدم حلاً لمشكلة التخلف فى الدول النامية ، ذلك لأن العلاج الذى يقترحة هذا المفكر يفترض درجة عالية من النمو الإقتصادى لاتتوافر فى الدول النامية. وبقول آخر فإن النظرية الكينزية تقدم حلاً لمشكلة التقدم الإقتصادى ولكنها عاجزة عن حل مشكلة التخلف الإقتصادى والإجتماعى .

وقد ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية عدة متغيرات أساسية إستوجبت ظهور فكرة التخطيط والتنمية على سطح الفكر الإقتصادى والإجتماعى فى مقدمتها خروج عدد كبير من الدول الأوربية من الحرب فى حالة تفكك كامل ؛ وتبنى بعض الدول الأوربية للتجربية الإشتراكية فى التنمية وظهور نجاح التخطيط السوفيتية فى بعض المجالات وأخذ العديد من الدول النامية بالإتجاه المسمى بالإشتراكى بما يتفق مع بناء كل دولة التاريخى والثقافى والإجتماعى .

وتزايد إهتمام الدول الأوربية بقضية التخطيط لعلاج المشكلات المزمنة التى تردت فيها هذة المجتمعات بسبب مذهب الحرية الإقتصادية وبفعل الحرب فقامت هولندا سنة ١٩٤٥ بإنشاء مكتب مركزى للتخطيط يقوم بالإشراف على تمويل المشروعات ومراقبة الدخل القومى . وقامت فرنسا بتنفيذ خطة خمسية أول يونيو سنة ١٩٤٧ -١٩٥٣ لإعادة بناء فرنسا ثم تلا ذلك عدة خطط خمسية متوالية كان آخرها خطة عشرية من ١٩٦٥ - ١٩٧٥ تبعتها خطط أخرى . وفى بلجيكا بدا الأخذ بمبدأ التخطيط منذ سنة ١٩٥٩ على أثر تزايد نسبة البطالة بها مما عرض إقتصادها للخطر وفى إنجلترا تم تشكيل المجلس القومى للتنمية الإقتصادية سنة ١٩٦٢ لدعم الإقتصاد القومى .

وهكذا نرى أن العديد من الدول الرأسمالية إضطرت إلى الأخذ بمبدا التخطيط الذى إتخذ طابعاً علاجياً فى البداية ، ثم اتخذ الطابع الشمولى مع الأخذ بفكرة الإقتصاد الموجهة Controled Economy .

التخطيط والحرية :

لقد أثير جدل حول علاقة التخطيط بالحرية الإنسانية ، بمعنى هل يمثل التخطيط قيداً على الحرية أم أنة يسهم فى تحقيقها بطريقة أحسن ، ولكن هذه المناقشة حسمت لصالح التخطيط فلم تعد القضية الآن كما يقول : مانهايم؛ هل هى تخطيط أم لاتخطيط ؟ وإنما صارت القضية هى كيف تخطط ؟ . بمعنى أن المشكلة الأساسية الآن هى كيف يمكن ضبط حركة التغير الإجتماعي والثقافى دخل المجتمع بما يضمن تحقيق أحسن إستثمار ممكن لموارد المجتمع وإمكانياته المادية والبشرية وتحركها وتوجيهها بما يحقق الأهداف العليا للمجتمع والإنسان .

ويربط " مانهايم " بين فكرة التخطيط والتكنيك الإجتماعى فإذا كان مصطلح التكنيك أو الأساليب الفنية يستعمل فى الأصل للدلالة على الآلات المادية كالراديو أو التليفزيون أو آلات المصانع ...الخ . فإن هناك مستوى آخر من التقدم الفنى يمكن أن يتحقق على المستوى التنظيمى أو الإجتماعى ، ويتم فى ميدان العلاقات الإجتماعية والسلوك البشرى . فكما أن هناك تقدماً يحدث فى الجانب المادى من الثقافة فإن هناك تقدماً مماثلاً يمكن أن يحدث فى الجانب اللامادى أو ذلك الجانب الذى يدور حول أساليب التنظيم الإجتماعى وأشكال الخدمة العامة .

ويؤكد " مانهايم " فى مناقشة لمسألة التكنيك الإجتماعى أن هذا المصطلح لا يقتصر معناه على التنظيم الإجتماعى بمعناة الضيق أو المحدد ، وإنما يشمل فى نفس الوقت مسالة إعادة بناء أو تنظيم المجتمعات البشرية بطريقة مقصودة . وقد عرض لنا « مانهايم » فى هذا الصدد إلى العديد من المشكلات التى تعانى منها المجتمعات الأوربية وفى مقدمتها التفكك والإنحلال والصراع ويرى إمكانية مواجهتها من خلال التقدم التنظيمى وتحقيق التعاون والتكامل بين كافة الأجهزة الإجتماعية كالتنظيم السياسى والتنظيم الإقتصادى الأسرى وأجهزة الخدمة الإجتماعية ومختلف الفنون والآداب .

ويقسم " مانهايم " تاريخ الإنسانية من منظور التخطيط والحرية الى المراحل التالية (٩) :

أولا: مرحلة الإكتشاف عن طريق الصدفة:

وتقوم هذه المراحل على أساس المحاول والخطأ ، ويكون مستوى الحرية خلالها هو مستوى حرية إستخدام الجسد أو المستوى الحيوانى فسمة الحرية فى ذلك العهد هى الذاتية والإعتماد الكلى على الطبيعة .

ثانيا : مرحلة الإختراع:

وتظهر هذة المرحلة نتيجة لتوصل الإنسان إلى مجموعة من الإختراعات ، التى يتزايد إعتماده عليها . ويتوصل الإنسان خلال هذه المرحلة إلى ان يقرر لنفسة مجموعة من الأهداف والوسائل الكفيلة بتحقيقها ويتعلم الإنسان اثناء هذة المرحلة كيفية التحرر من الإعتماد الكلى على الطبيعة . وتتوقف الحرية فى هذة المرحلة على تحديد الأهداف الوسيطة للعمل الجمعى. وهنا يتم تحررالإنسان من خلال التكنيكات أو الأساليب الفنية الألية والإجتماعية ويقول أخر أن الإختراعات التى يتوصل إليها الإنسان فى المجال المادى أو المجال التنظيمى الإجتماعى هى التى تنتج للانسان فرصة التحرر من الإعتماد الكلى على الطبيعة .

ثالثا : مرحلة التخطيط أو مرحلة الفكر المخطط:

وينجم عن المرحلة السابقة أو عن الإختراعات مجموعة من القوى المتعارضة التى تخلق نوعاً من التوتر أو الصراع داخل المجتمع وتقتضى إزالة هذا التوتر وذلك الصراع تجاوز مرحلة الإختراع للدخول فى مرحله جديدة هى مرحلة التخطيط ، حيث يتخلى المجتمع عن التنظيمات العشوائية ويتحول من بناء إستاتيكى ثابت إلى بناء دينامى متعدد الأبعاد . فالتخطيط يمثل فى نظر " مانهايم " ضرورة حتمية إقتضتها طبيعة التغيرات الإجتماعية والثقافة داخل المجتمع الحديث.

وهكذا نرى أن نظرية " مانهايم " تدعو إلى قيام النسق الإجتماعى على أساس التخطيط . وهو يرى أن التخطيط هو السبيل الوحيد لتحقيق الحرية خاصة فى ظروف المجتمعات الحديثة فالتخطيط عند هذا المفكر يحل محل القيود التى يفرضها أصحاب الأعمال أو النقابات أو الإتحادات المالية . والهدف الأسمى للتخطيط هو تحقيق العمالة الكاملة والإستغلال الأمثل لموارد المجتمع ورفاهية الجماهير ، يضاف إلى هذا أن التخطيط فى نظر هذا المفكر يستهدف تحقيق العدالة الإجتماعية ، تلك العدالة التى

يميزها عن المساواه المطلقة . ففى ظل التخطيط لابد أن يكون هناك تمايز فى الأدوار والمراكز والمكانات الإجتماعية ، وبالتالى تفاوت فى الأجور والجزاءات الإجتماعية. ولكن هذا التمايز يقوم على أساس الجهد والعمل الفكرى والمادى أو على أساس الإنجاز تحقيقا للفرص المتكافئة أمام الجميع .

ولا يستهدف " مانهايم" من إعلاء قدر التخطيط للوصول بالمجتمع إلى مرحلة المجتمع اللاطبقى كما هو الحال فى - اليوتوبيا الماركسية ، ولكنة يرى أن الهدف الأسمى . للمجتمع هو تقريب المسافة الإجتماعية والإقتصادية بين الطبقات بحيث يختفى الغنى المفرط والفقر المدقع ، إلى جانب تحقيق التوازن بين مركزية السلطة وانتشار الحقوق السياسية داخل المجتمع . وأخيراً فإن التخطيط يسهم عند " مانهايم " فى تنمية الشخصية الإنسانية .

ويذهب " مانهايم " إلى أنه إذا كان المجتمع الغربى يرفض هذا الشكل من أشكال المجتمعات ، فذلك لأنه ألف نموذج المجتمع العشوائى غير المخطط الذى يقوم على فلسفة الحرية الإقتصادية المطلقة وأشار إلى أن رفض المجتمعات الغربية لفكرة التخطيط قام على أساس من الفهم الخاطئ فقد ربط العديد من مفكرى الغرب بين التخطيط وبين إنعدام الحرية ، نظراً لإرتباط التخطيط فى نظرهم بالنظم الدكتاتورية سواء الفاشية أو النازية أو الماركسية . ويؤكد " مانهايم " خطأ ذلك الزعم ، فالتخطيط أسلوب فى تنظيم المجتمعات وفى مواجهة المشكلات ، وليس من الضرورى أن يكون المجتمع ماركسياً حتى يتبنى منهج التخطيط . بل إنة يرفض ذلك القول الذى يذهب إلى أن العلاج الأوحد لما يعانية المجتمع الغربى من مشكلات ، هو الأخذ بنظم الحكم الجماعية Totalitarianism .

ويمكن القول بأن " مانهايم " يدافع عن الأخذ بمبدأ التخطيط من منطلق ليبرالى لاإشتراكى كما يبدو من آرائه التى طرحها فى دراساته العديدة (١٠). فالتخطيط عنده هو عملية ضرورية لتنظيم التغير الإجتماعى ، كما أن عمليات التغير الإجتماعى والثقافى والإقتصادى ، تجعل من التخطيط أمراً حيوياً وضرورياً للمجتمع ويطالب هذا المفكر رجال التخطيط بالكشف عن الوسائل الكفيلة بتنظيم حركة المجتمع والتغير، والتى تسهم فى نمو معرفتنا بهذا العالم المتغير وبالتالى التحكم فية من خلال التنبوء والضبط .

المبادئ الأساسية للتخطيط :

هناك مجموعة من المبادئ الأساسية التى يجب الإسترشاد بها عند وضع الخطط سواء فى مجال الإقتصاد أو المجال الإجتماعى بالمفهوم الشامل . وأهم هذة المبادئ مايلى:

اولا: الواقعية:

إذا كان التخطيط هو فى جوهرة تصور معين لغايات إجتماعية معينة ولأساليب تحقيقها من خلال الإمكانيات المادية والمالية والبشرية المتاحة ، فإنه يجب ان يقوم على اساس تقدير موضوعى لهذة الإمكانيات .أى ان الخطة يجب أن تبنى على اساس تقدير دقيق للواقع ولما هو ممكن ، وليس على الآمال الخيالية ويبرز أهمية هذا المبدأ عندما نتصور أن خطة ما - إقتصادية أو صحيه او تربوية - قد بنيت على أساس تقديرات غير حقيقية .

ثانيا: الشمول:

ويقصد بالشمول أن تتضمن الخطة - خاصة خطط التنمية على كافة القطاعات الأساسية داخل المجتمع كالزراعة والصناعة والتعليم والصحة ..الخ. وذلك لأن التخطيط السليم يقوم فى جوهرة على أساس التصور الشمولى للعناصر المترابطة للحياة الإجتماعية . وبقول أخر يجب ألا تقتصر الخطة على تناول أحد جوانب الحياة المجتمعية بالتنمية فى الوقت الذى تهمل فية بقية الجوانب ، لأننا فى هذة الحالة نكون بصدد مشروعات إقتصادية أو تربوية أو إدارية ..الخ. ولسنا بصدد خطة بالمعنى الشمولى لها ويقصد بالشمول أخذ جميع جوانب المشكلة التى نخطط لعلاجها فى الإعتبار ، كما يقصد به الشمول القطاعى والجغرافى ويعنى الشمول الجغرافى أن تتضمن خطة التنمية الوطنية تنمية جميع المناطق الجغرافية داخل المجتمع العام ، بحيث لا يجب ان يكون هناك تركيز على المجتمعات الحضرية فقط دون المجتمعات الريفية ، أو على مناطق بعينها دون أخرى .

ثالثا: التكامل:

وترتبط قاعدة التكامل بالقاعدة السابقة وهى قاعدة الشمول . فالتخطيط لايقوم

على أساس التصور الإنفصالى أو الإستقلالى لكل مشروع على حدة .فالخطة السليمة لاتتألف من مجموعة من المشروعات التى يوضع بعضها جنب بعض بطريقة ميكانيكية آلية ، وإنما تتألف من مجموعة متكاملة متفاعلة وظيفيا من المشروعات التى تسهم كل منها فى إنجاح المشروعات الأخرى ، بحيث يتحقق بينهما مزيج كيمياوى فعال . فالخطة التربوية يجب أن تخدم الخطة الصناعية والصحية والزراعية ..الخ، كذلك فإن الخطة الصناعية يجب أن تخدم الخطة التربوية والصحية ...الخ وهكذا .

رابعاً : التتابع أو إضطراد التنمية :

يعتمد التخطيط السليم على ضرورة تتابع وتلاحق خطط التنميه ، بحيث تبدأ خطة جديدة عند إنتهاء الخطة السابقة ، بهدف تحقيق الإرتفاع المستمر فى مستوى معيشة أبناء المجتمع . وتبرز أهمية هذا المبدأ بصفة خاصة فى الدول النامية حيث تتطلب عملية التكوين الرأسمالى وقتاً طويلاً من العمل الإنمائى حتى يمكن أن تظهر آثار الخطط بطريقة واضحة فى حياة الأفراد ، فهذه الدول تعانى من مشكلات حلقات التخلف المفرغة نتيجة لعدم توافر عنصرى رأس المال والخبرة وهما أساس إنطلاق حرية النمو الذاتى .

وتتطلب مواجهة مشكلات التخلف وتحقيق الأهداف الكبرى داخل المجتمع مجموعة متتابعة من الخطط ، بحيث يحقق كل منها هدفاً وسيطاً معيناً .

خامساً: تحقيق الموازنة بين قطاع الإنتاج وقطاع الخدمات أو الإستهلاك :

تقوم عملية التخطيط على أساس تحقيق شكل الموازنة بين الإنتاج والإستهلاك ، فالخطة السليمة يجب أن تتضمن مشروعات إقتصادية إنتاجية إلى جانب مشروعات فى مجالات الصحة والتعليم والمرافق العامة .... والواقع أن هناك علاقة جدلية تفاعلية بين قطاع الإنتاج المادى أو الإقتصاد وبين قطاع الخدمات بحيث يصعب فى الواقع الفصل النهائى بينهما . فالتنمية الإقتصادية تعتمد فى أهم أركانها على العامل البشرى أو على الإنسان المنتج المجرب القادر على تحقيق الإنتاجية المرتفعة بالكفاءة الواجبة. وهذة الخصائص البشرية اللازمة للإنتاج تتحقق من خلال مجموعة من البرامج التربوية والتدريبة والصحية والترفيهية المخططة . وهكذا تصبح قطاعات التعليم والتدريب والصحة قطاعات إنتاجية مقاسة بالعائد المادى لما يستثمر فيها من رأس المال ، ويجمع أغلب الإقتصاديين على أن عائد الإستثمار التربوى يفوق عائد أى إستثمار آخر . كذلك فإن

الهدف النهائى من أية خطة إنتاجية أو إقتصادية يتمثل فى إشباع الحاجات الإجتماعية للجماهير ، وهكذا يجب توزيع عائدالإستثمارات الإنتاجية بين إعادة الإستثمار الإنتاجى من ناحية الإستهالاك من ناحية أخرى ولا بد من تحقيق نوع من التوازن بين الإنتاج والإستهلاك على حسب ظروف كل دولة على حدة .

سادساً: تقدير الظروف الخارجية :

يحاول كل مجتمع ما أمكنة الإعتماد على التمويل الذاتى لخطط التنمية داخلها . ولكن المشكلة الأساسية فى الدول النامية أنها تعانى إقتصاداً مشوهاً بفعل الإستنزاف الإستعمارى ، مما يضطرها إلى الإستعانه بالقروض المالية الأجنبية وإستيراد عنصرى الخبرة من الخارج فى بعض المجالات الفنية والإدارية. ولا شك ان هذة القروض المالية والبشرية تتوقف على طبيعةالعلاقات السياسية بين الدول وعلى ظروف المناخ الدولى والعلاقات الدولية ولهذا فإنه يجب عند إعداد الخطة الإنمائية داخل المجتمع مراعاة هذه العلاقات وتلك الظروف ضماناً لوصول القروض والخبرات فى المواعيد المقررة بالشروط المقبولة من الدولة المستوردة .

مراحل التخطيط

يقوم التخطيط فى جوهرة على أساس مجموعة متنوعة من العمليات والدراسات التقديرات والإجراءات والأولويات والقرارات والتنفيذ والتوقيت والتقييم ..الخ. فهو فى جوهرة نشاط إقتصادى وإجتماعى يستهدف تحقيق أهداف متسقة وأولويات معينة للتنمية سواء فى المجال المادى أو البشرى ، وتحديد الوسائل الملائمة لبلوغ تلك الأهداف، وأخيراً أعمال تلك الوسائل بهدف تحقيق تلك الأهداف ، ويمكن أن نميز بين ثلاث مراحل أساسية فى كل عملية تخطيطة هى :

أولاً : مراحلة أعداد إطارات الخطة .

ثانياً: وضع خطط تنفيذية .

ثالثاً: القيام بمتابعة التنفيذ وتقييمة .

وتتمثل المرحلة الأولى فى تحديد الأهداف أو الإتجاهات العامة طويلة المدى للعملية التخطيطية ، والتى يود المجتمع الوصول إليها فى صور كمية وفى شكل معدلات

ومعاملات فنية . ولا تعد هذة الإتجاهات إمتداداً بنائياً للإتجاهات المعبرة عن نموذج المجتمع القائم ، بل إنها تعبر – خاصة فى الدول النامية – عن نموذج المجتمع المنشود فى ضوء ماهو ممكن وقائم داخل المجتمع بالفعل .

وقد إستطاعت الوثائق القومية المصرية أن تحدد أهم أهداف وإتجاهات التخطيط فى المجتمع ، وأهمها مضاعفة الدخل القومى مرة كل عشر سنوات وتذويب الفوارق الطبقية ، وخلق قطاع عام قوى قادر على قيادة التنمية وتحقيق العالة الكاملة .

أما المرحلة الثانية فإنها تتمثل فى رسم خطط تنفيذية قادرة على ترجمة هذه الإتجاهات والأهداف إلى واقع متحقق خلال فترة زمنية محددة ويجب أن تشترك كافة الأجهزة الفنية المركزية فى وضع هذة الخطط .

أما المرحلة الأخيرة وهى مرحلة متابعة التنفيذ فهى عملية مستمرة طوال فترة التنفيذ وبعد ان ينتهى التنفيذ ايضا ، وتستهدف الوقوف على الإيجابيات والسلبيات وأسباب الزيادة أو القصور فى التنفيذ ، وما إذا كان التنفيذ قد حقق المستهدف فى الخطة أم لا ؟ ولماذا ؟

وبوجه عام نستطيع القول أن التخطيط كنشاط إجتماعى يتضمن مجموعة من العمليات الإجتماعية والفنية يمكن تحديدها فيما يلى:

اولا : تحديد الأهداف والأولويات والتنسيق بينهما :

تحدد كل خطة إقتصادية أو إجتماعية أهدافاً معينة للنشاط التخطيطى ، وتتفاوت هذة الأهداف فى أهميتها ، بحيث يكون لبعضها أولوية معينة خلال مرحلة معينة من مراحل نمو المجتمع ويختلف نسق الأولويات تبعاً لإختلاف الظروف الإقتصادية والسياسية للمجتمع ، وباختلاف البناء التاريخى لذلك المجتمع . وهناك أهداف نهائية وأخرى وسيطة فى كل تخطيط. ومثال ذلك أن الهدف الأسمى للتخطيط فى بعض المجتمعات هو الإرتفاع المستمرة فى مستوى معيشة الجماهير والإشباع المتزايد للحاجات الإجتماعية ، ولكن هذا الهدف لايمكن بلوغة بطريقة مستقرة إلا من خلال تحقيق مجموعة من الأهداف الوسيطة .

ويمكن أن يكون لبعض هذة الأهداف الوسيطة أولوية معينة على غيرها من

الأهداف الوسيطة الأخرى المؤدية إلى الهدف النهائى ، فدعم الإقتصاد الوطنى يمكن أن يكون - لفترة زمنية معينة - هدفا ذا أولوية على غيرة من الأهداف ، خاصة فى المراحل الأولى من الإستقلال الوطنى أو السياسى .

ومثل هذة الأهداف الوسيطة مثل دعم الإقتصاد الوطنى ، يمكن أن تلعب الدور الأساسى خلال مرحلة تاريخية بأسرها وهنا تتحدد مجموعة أخرى من الأهداف الوسيلة أو الأكثر تفصيلاً والتى تؤدى فى النهاية إلى تحقيق هذا الدعم للإستقلال الوطنى ، مثل التصنيع وتوزيع الإنتاج الزراعى وإعادة تكوين التجارة الخارجية وتبنى مجموعة موجهة من البرامج التدريبيةوالتعليمة ..الخ.

وهكذا يمكن أن يتحدد نسق الأولويات على أساس الظروف الموضوعية والتاريخية لكل مجتمع على حدة، ويجب تحقيق التنسيق بين مجموعة الأهداف الجزئية لكل خطة ، لأنه بدون تحقيق ذلك التنسيق لايمكن أن تكون هناك خطة متكاملة ، وإنما يكون هناك مجرد تجميع لبرامج جزئية قد تتعارض مع بعضها.

وإذا كان هذا القول يصدق على المستوى القومى أو المجتمع العام ، فإنه يصدق على المستوى المحلى أيضا . فعندما تحاول هيئة أو مؤسسة ماتنمية مجتمع محلى كالمجتمع القروى مثلا . فإننا نجد أن الهدف الكلى هو النهوض بهذا المجتمع المحلى . ولكن هذا الهدف لايمكن أن يتحقق دفعة واحدة ، وإنما يتحقق من خلال مجموعة من الأهداف الوسيطة مثل مقاومة الآفات الزراعية ، وتحسين وسائل الرى ، وتحسين الإنتاج الحيوانى ، ومحو الأمية ، والتصنيع الريفى ، ورفع مستوى الخدمة ...الخ. كذلك فإن كل من هذة الأهداف الوسيطة يتحقق من خلال تحقيق مجموعة أخرى من الأهداف أكثر تفصيلاً . ومثال ذلك أن تحسين الإنتاج الحيوانى يتطلب تحسين السلالات وإستحداث سلالات جديدة وتحسين العليقه والعلف والتلقيح الصناعى ...الخ. وهنا أيضاً يجب ترتيب الأولويات على حسب الإمكانيات المتاحة ودرجة إحساس الناس بالمشكلة والمدى الزمنى للمشروع. ففى المجتمعات المحلية يحسن ان تحدد الاولويات فى ضوء بعض المعايير المعينة بحيث يجب ان تكون الاولوية للأهداف التى تمثل إشباعا لحاجات أساسية يشعر بها أعضاء المجتمع ، حتى يقبلوا على المشاركة فى المشروع ، كذلك يحسن أن تختار تلك الأهداف التى يمكن تحقيقها فى مدى زمنى قصير .

ثانيا: جمع الحقائق والمعلومات

تتمثل هذه المرحله فى تجميع الحقائق التى تتطلبها الخطه ، حتى تصدر عن أساس واقعى . تحتاج الدول - خاصة النامية إلى مجموعه من المعلومات والبيانات الأساسيه عند إعداد الخطه القوميه للتنميه الشامله . وأهم هذه البيانات ما يلى :

١- فى المجال الديموجرافى : يجب الوقوف على عدد سكان الدوله طبقاً لآخر تعداد ، أو حساب التعداد الحالى - وقت إعداد الخطه - بالإستعانه ببعض الأساليب الرياضيه أو الإحصائيه . كذلك يجب معرفة التوزيع الجغرافى للسكان وعلاقة هذا التوزيع بتوزيع الثروه . يضاف إلى هذا ضرورة التعرف على التركيب العمرى والمهنى والجنسى للسكان ومعدلات المواليد والوفيات والخصوبه والزياده الطبيعيه ، وحجم العماله وحجم الإعاله .... إلخ .

٢- فى المجال الإنتاجى : ويتعلق هذا المجال بتقدير المنتجات الأساسيه داخل الدوله من حيث الحجم والقيمه . كذلك يختص هذا المجال بمعرفة تلك القدرات الإنتاجيه الكامنه التى يمكن إستخدامها فوراً .

٣- فى مجال التجاره الخارجيه : يجب معرفة الواردات من حيث الكميه والقيمه والمصدر . ونفس الأمر ينطبق على الصادرات . كذلك يجب دراسة الإتجاهات الماضيه وتقدير الإتجاهات المحتمله مستقبلاً .

٤- فى مجال الموارد والإستخدامات : يطلق على مجموع الإنتاج المحلى والواردات خلال فتره معينه (سنه مثلاً) ما يسمى بالموارد المتاحه الجاريه لهذه الفتره . أما الإستخدامات فإنها تتخذ عدة صور ، فقد يكون فى صورة إستهلاك نهائى جارى ، أو فى صورة إستثمارات سواء فى رأس المال الثابت كالمبانى والمعدات أو فى المخزون أى زيادة كمية المخزون من المواد التى يمكن إستخدامها فى أى لحظه . كذلك قد يكون الإستخدام فى صورة إستهلاك وسيط أى إنتاج سلعه وسيطه مثل إنتاج الصلب الذى يستخدم فى صناعات تاليه أو تصنيع الحبوب فى صورة تقاوى تستخدم فى الصناعه وأخيراً قد يكون الإستخدام فى صورة تصدير .

٥- فى مجال تداول المنتجات وتوزيع الدخل : يجب فى هذا الصدد الوقوف على دورة مختلف المنتجات وأثمانها وتوزيع الدخول وإستخداماتها .

٦- فى مجال الإمكانيات العامه : ويتمثل هذا المجال فى الوقوف على كافة المعلومات حول الإمكانيات العامه للدوله كالأراضى الزراعيه والقابله للإستزراع وكمية الأمطار ومواقع المياه والمناجم ... إلخ . ويمكن جمع البيانات عن طريق الحصر والتعداد كما هو الحال عند حصر السكان . أو عن طريق العينه كما هو الحال عند معرفة متوسطات إنتاج الفدان من غله معينه . ثم حساب قيمة ناتج المساحه الكليه . وهناك طريقه ثالثه لجمع المعلومات تتمثل فى البحث التكتيكى كما هو الحال عند تحديد نوع التربه والمواقع المائيه من خلال التحليلات العلميه .

وتختلف طبيعة المادة التى يجب جمعها من الواقع على حسب نوع الخطه أوالمشروع . فعندما نعد خطه تربويه يجب أن تجمع المعلومات التى تتعلق بالجوانب التربويه فى المجتمع كالدارسين والمدرسين ومكان الدراسه والمنهج والأدوات الدراسيه وتوقيت الدراسه ... إلخ .

ثالثاً: مرحلة إعداد الخطه:

وعندما يتم الإنتهاء من تجميع البيانات والمعلومات وتحديد الأهداف النهائيه والوسيطه ونظام الأولويات ، يعد المشروع الأول للخطه أى وضع الإطار العام لها . ويبدأ جهاز التخطيط غالباً بالكميات الإجماليه على أساس التوجيهات السياسيه للدوله مثل الدخل القومى ومعدل الإستثمار والإستهلاك ، وتقسيمها بين الفروع الرئيسيه للإنتاج وتحديد أهداف أوليه لكل فرع . وهنا يجب أن تكون أهداف الإنتاج العامه لكل فرع ممكنة التحقيق وأن تكون متسقه وغير متعارضه . ويقوم جهاز التخطيط بإجراء ما يطلق عليه إختبارات الإتساق . ومن بين هذه الإختبارات ، إختبار الإتساق الداخلى والإتساق الوسيط والإتساق اللاحق وتجرى إختبارات الإتساق الداخلى بين الموارد والإستخدامات الجاريه للتأكد من أن الكميات المخطط لإستهلاكها ستكون متوفره بالفعل وأن الكميات المطلوبه من اليد العامله من مختلف المستويات المهاريه ستكون متحققه .

ونفس الشىء ينطبق على التدفقات النقديه وعلى المعدات اللازمه لعملية التنميه وأذا ما كشفت الدراسات أن الأهداف الأوليه ليست متسقه ولا يمكن تحقيقها كلها فى نفس الوقت ، فإنه يكون من الضرورى تعديل بعض الأهداف وصولاً إلى مجموعه متسقه من الأهداف .

ويقصد بالإتساق الوسيط توافر التوافق بين الأهداف المطلوب تحقيقها فى نهاية

الخطه المتوسطه (السنويه مثلاً) وبين ما يحدث داخلها بفعل البرامج المعده . أى أن هذا الإتساق يعنى التوافق بين أنشطة الخطه المتوسطه وأهدافها . أما الإتساق اللاحق فإنه يعنى التنسيق بين أهداف جميع الخطط المتوسطه مع أهداف الخطه طويلة المدى ، كالخطه الخمسيه أو العشريه مثلاً ، فالمفروض أن هذه الخطه الوسيطه أو المتوسطه هى خطوات نحو تحقيق الهدف الكلى بعيد المدى للخطه الطويلة الأمد . فالهدف الكلى للخطه العامه يقسم إلى أهداف فرعيه . وهذه الأخيره تقسم بدورها إلى أهداف أكثر تفصيلاً. ويتم إعداد البرامج الملائمه لتحقيق هذه الأهداف التفصيليه المؤديه إلى تحقيق الأهداف الفرعيه أو الوسيطه . وهذه الأهداف الأخيره تسهم بدورها فى تحقيق الهدف الكلى للخطه العامه .

رابعاً : مرحلة تنفيذ الخطه :

وتتمثل هذه المرحله فى ترجمة الخطه والبرامج المتضمنه فيها إلى سلوك تطبيقى ومن الضرورى هنا التأكد من مستوى الكفايه الإداريه والفنيه لإجهزة التنفيذ ضماناً لحسن تنفيذ البرامج المخططه . كذلك فإنه من المهم أن يمنح العاملون فى تلك الأجهزه قدراً من الإستقلال فيما يتعلق بسلطة إتخاذ القرارات التى يتطلبها حسن أداء المهام التنفيذيه ، وذلك فى نطاق الخطه العامه وفى إطار من الضبط التنظيمى ، وذلك تجنباً لمشاكل المركزيه الشديده التى تعوق العمل وتقلل من كفاءة العمليه التخطيطيه ذاتها . وتشير تجارب دول شرق أوربا إلى إتجاه قوى نحو منح الوحدات التنفيذيه قدراً كبيراً من الإستقلال ، ويظهر هذا بجلاء فى تجربة التسيير الذاتى فى يوغوسلافيا ، وفى تجارب التخطيط والتنميه فى بولندا وتشيكوسلوفاكيا . ولاشك أن تحديد قواعد واضحه وسليمه لتقسيم العمل وتوزيع المسئوليات على مستوى المؤسسات وأجهزة التنفيذ ، مسأله جوهريه لسلامة تنفيذ البرامج المتضمنه فى الخطه . ويجب الإسترشاد فى تخطيط البناء التنظيمى لمؤسسات التنفيذ بخبراء الإداره وعلم الإجتماع التنظيمى وعلم نفس التنظيمات ، وذلك ضماناً لتخطيط العلاقات بين الأقسام والإدارات والإدوار والمراكز الإداريه والفنيه ، ورسم خطوط الإتصال وتدرج السلطات ... إلخ . وبطريقه تحقق الفعاليه التنظيميه والإداريه والفنيه بالمستوى المطلوب ، ويجدر فى هذا الصدد أن نشير إلى أهمية إستخدام نظام فعال للحوافز الإيجابيه والسلبيه أو للثواب والعقاب مع تحديد معايير دقيقه لقياس معدلات الأداء على مستوى الوحدات الإنتاجيه أو مستوى وحدات الخدمات .

خامسا: مرحلة المتابعه والتقييم:

تستهدف عملية المتابعه والتقييم التعرف على مدى النجاح الذى تلاقيه الخطه أثناء وبعد التنفيذ ، والوقوف على المشكلات التى تظهر أثناء التنفيذ بهدف مواجهتها . وقد تكشف المتابعه عن ضرورة إجراء بعض التعديلات غير الجوهريه فى الخطه فى ضوء ماتم تنفيذه فعلاً . ولهذا فانه لايمكن فصل هذه المرحله عن مرحلة التنفيذ ، ومن المهم فى هذا الصدد توافر نظام دقيق للمتابعه والتقييم ولتحقيق الموضوعيه الكامله . وتشكل بعض الدول أجهزه مستقله للتقييم والمتابعه . ومثال ذلك أنه شكلت منظمه للتقييم باسم منظمة تقييم البرامج P. E. O. لمتابعة وتقييم برامج تنمية المجتمع فى الهند التى بدأ تخطيطها هناك من سنة ١٩٥٢ .

ولاتتمثل أهمية المتابعه والتقييم فى مواجهة المشكلات التى تعترض تنفيذ الخطه فحسب ، وإنما تتمثل كذلك فى إعداد البيانات والإحصاءات التى سوف تبنى فى ضوئها الخطه اللاحقه . وتسهم عملية التنسيق النهائى للخطه فى الوقوف على نقاط الضعف فى الخطه من حيث التصميم والإعداد والتنفيذ تمهيداً للتغلب عليها .

مثال:

هذه العمليات أو المراحل الأساسيه للتخطيط التى يجب الإسترشاد بها عند إعداد أية خطه على أى مستوى من مستويات التخطيط القوميه أو الإقليميه أو المحليه فعندما تحاول إحدى جمعيات تنمية المجتمع أو المجالس المحليه مثلاً التخطيط لمحو الأميه داخل إحدى القرى فإنه يجب السير تبعاً للعمليات االتاليه :

أولاً : تحديد الهدف الكلى : وهو هنا القضاء على الأميه داخل قريه معينه .

ثانياً : جمع البيانات والمعلومات : وتتمثل البيانات فى هذه الحاله فى حصر عدد الأميين مقسمين حسب السن والعمل ، مع تحديد عدد الراغبين منهم فى الإلتحاق بالمشروع ومعرفة سبب عزوف البعض عن التعليم . كذلك يجب حصر الإمكانيات البشريه مثل المدرسين والمتعلمين الراغبين فى ممارسة هذا العمل والذين يسمح وقتهم بذلك . وعدد العمال الذين سيعاونون فى المشروع ، وعدد الدعاه الذين سيتولون الدعوه لهذا المشروع لإقناع الأميين بأهمية التعلم وأهمية المشروع ... إلخ . أما الإمكانيات الماديه فى هذه الحاله فانها تتمثل فى عدد الفصول اللازمه وما تتطلبه من أدوات كالتخت

والسبورات والطباشير والإضاءه ... إلخ . وأخيراً فإن الإمكانيات الماليه تشير هنا إلى وسائل تمويل المشروع من أجور ومكافآت وتأسيسات ... إلخ .

ثالثاً : بناء الخطه : وتتمثل الخطه هنا فى تحديد مراحل المشروع وتقسيم عدد الأميين على المدرسين وعلى الفصول وتدبير الكتب ومختلف الأدوات المطلوبه .

رابعاً : تنفيذ المشروع : ويتمثل التنفيذ فى ممارسة العمل التربوى طبقاً للأسلوب والتوقيت المخطط .

خامساً : المتابعه والتقييم : وتستهدف هذه العمليه معرفة مدى نجاح سير المشروع . فقد يكتشف عدم إنتظام الدارسين فى الحضور بسبب سوء التوقيت أو عدم ملائمة أسلوب العمل للمزارعين . فقد كشفت متابعة أحد برامج محو الأميه فى بعض القرى الهنديه التى درسها « دوبى » Dube عن عدم إقبال الفلاحين على فصول محو الأميه لأن خروج الفلاحين وسط القريه وهم يحملون الكتب والكراريس أمر يمس كرامتهم ولا يتفق مع تقاليد القريه .

إنواع التخطيط:

ينقسم التخطيط الإجتماعى – بإعتبار أنه يتضمن كافة جوانب التخطيط النوعيه الأخرى . إلى مجموعة إنواع أهمها ما يلى (١) :

١- التخطييط البنائى والتخطيط الوظيفى .

٢- التخطيط الكلى والتخطيط الجزئى .

٣- التخطيط المركزى والتخطيط اللامركزى .

٤- التخطيط الديمقراطى والتخطيط الأوتوقراطى .

٥- التخطيط الوطنى أو القومى والتخطيط الإقليمى والتخطيط المحلى .

٦- التخطيط الملزم والتخطيط التأشيرى أو المرن .

٧- التخطيط المادى والتخطيط المالى .

اولا: التخطيط البنائى والتخطيط الوظيفى

Structural and functional planning

يقصد بالتخطيط البنائى تلك المحاوله المقصوده لإستحداث مجموعه من التحولات الجذريه فى أبنية المجتمع الإقتصاديه والإجتماعيه والثقافيه . وتنطلق هذه التحولات من فلسفه إجتماعيه جديده أو من بناء أيديولوجى وفكرى يختلف تماماً عن ذلك البناء الذى ساد خلال الفتره السابقه لتبنى مبدأ التخطيط البنائى وبقول آخر فإن هذا التخطيط يستهدف إحداث تغيرات جوهريه فى نظم المجتمع الإقتصاديه والتربويه والفكريه والإداريه ... إلخ بقصد تحقيق هدف أو مجموعة أهداف محدده . ويحتاج هذا النوع من التخطيط إلى إتخاذ عدة قرارات وإصدار عدة قوانين لها طابع سياسى وإقتصادى وإجتماعى . ومن أبرز الأمثله على هذا النوع من التخطيط التخطيط السوفيتى إعتباراً من سنة ١٩٢٨ والتخطيط فى مصر إعتباراً من سنة ١٩٦٠ والذى إستهدف تحويل المجتمع المصرى نحو النظام الإشتراكى .

أما التخطيط الوظيفى فيقصد به إعداد مجموعه من البرامج سواء فى المجال الإقتصادى أو الإجتماعى بوجه عام ، دون إحداث تغير جذرى فى البناء الإقتصادى والإجتماعى للمجتمع أو فى منطلقاته الفلسفيه والأيديولوجيه ، ومن أبرز الأمثله على هذا النوع من التخطيط ما تم فى فرنسا وهولندا وبلجيكا من تخطيط بعد الحرب العالميه الثانيه . فالتخطيط فى هذه الدول يقوم فى إطار مذهب الحريه الإقتصاديه وفى نطاق النظام الرأسمالى . وتحتاج الدول الناميه فى بداية إستقلالها الوطنى إلى الأخذ بمبدأ التخطيط البنائى نتيجه لما تعانيه من مشكلات التخلف الشامل ونتيجه لإقتصادياتها المشوهه والمستنزفه بفعل الإستعمار وعدم توافر الهياكل الأساسيه للإنطلاق الإقتصادى لعدم توافر رؤوس الأموال والخبره الفنيه أو الإداريه ، إلى جانب عدم توافر مناخ عالمى يسمح بالتنميه الداخليه السريعه . وهذه الظروف هى التى تحتم الأخذ بأسلوب التخطيط البنائى بهدف إستحداث مجموعه من التحولات الجذريه أهمها إعادة صياغة النظام الإقتصادى وإعادة صياغة النظام الإجتماعى والقيمى وبناء رأس المال الإجتماعى وتحقيق الإنطلاق الصناعى تحقيقاً للإستقلال الإقتصادى والقضاء على التبعيه الإقتصاديه للدول الإستعماريه

ثانيا: التخطيط الكلى والتخطيط الجزئى:

Overall and Partial Planning

يقصد بالتخطيط الكلى أن تحتوى الخطه على جميع فروع النشاط الإقتصادى والإجتماعى ، أى أن تتضمن الخطه كافة المجالات الإنتاجيه والبشريه داخل المجتمع . وهنا توضح الخطه حجم الإستثمارات الواجب تنفيذها خلال سنوات الخطه وتقسم على جميع الأنشطه التى تتضمنها هذه الخطه ، وينطبق نفس الشىء بالنسبه لعدد العاملين. ويحتاج هذا النوع من التخطيط إلى دراسات متعدده للوقوف على طبيعة العلاقات المتبادله بين مختلف فروع النشاط الإقتصادى والإجتماعى . فزيادة الإنتاج الصناعى بنسبه معينه يتطلب توفير العدد اللازم من المهندسين والفنيين والإداريين ، مما يتطلب بالتالى قدراً معيناً من الإستثمارات فى قطاع التعليم والتدريب المهنى . وهناك بعض الصناعات التى تعتمد على محاصيل زراعيه معينه مما يستوجب عمل حساب العلاقه بين إحتياجات هذه الصناعات وحجم المحاصيل المطلوبه . كذلك فإن تطوير الإنتاج الزراعى يعتمد على النشاط الصناعى فى إنتاج الأسمده والجرارات ... إلخ ، وعلى النشاط التربوى فى إخراج الخبراء والمهندسين الزراعيين والعمال المهره ، وعلى النشاط الصحى فى رفع الكفايه الصحيه للعاملين ... إلخ .

أما التخطيط الجزئى فهو أقرب إلى المشروعات التى تنفذ فى مجال إقتصادى أو إجتماعى معين ، مثل المشروعات الصحيه أو الصناعيه أوالزراعيه . وهذا النوع أيسر من التخطيط الكلى ومن أمثلة التخطيط الجزئى برنامج السنوات الخمس الأولى للصناعه الذى أعد ونفذ فى مصر من عام ١٩٥٧ . ومن أبرز أمثلة التخطيط الكلى ما نفذ فى مصر من تخطيط إعتباراً من سنة ١٩٦٠ .

ثالثاً: التخطيط المركزى والتخطيط اللامركزى:

Centalized and decentralized planning

يقصد بالتخطيط المركزى تمركز كافة السلطات والقرارات التخطيطيه والتنفيذيه فى يد هيئه مركزيه ، فهى التى تحدد حجم الإستثمارات وتوزيعها على مختلف القطاعات وتحديد الأسعار والأجور والكميات المنتجه من كل سلعه أو خدمه . ولاتعنى مركزية التخطيط أن تكون الهيئه المركزيه مسئوله عن كل صغيره وكبيره فى الخطه والتنفيذ ، فهناك العديد من المشاكل ذات الصفه المحليه أو النوعيه التى يترك حلها إلى

المنظمات نفسها كذلك لا تعنى المركزيه عدم إستشارة مؤسسات التنفيذ عند إعداد مشروعات الخطه . ولكن ماتعنيه المركزيه بالتحديد حصر حق إتخاذ القرارات وحق إصدار الخطه والتعليمات فى أعضاء الهيئه المركزيه للتخطيط .

ويتسم التخطيط فى مجموعه كبيره من الدول بالمركزيه ضماناً لتحقيق النظره الشموليه للمجتمع ومشكلاته وإحتياجاته وإمكانياته . ويقوم التخطيط فى تلك الدول على أساس ديمقراطى . فعلى الرغم من مركزية القرار إلا أن هناك حواراً مستمراً بين هيئة التخطيط ومؤسسات التنفيذ والتنظيمات السياسيه وجماهير الشعب من أجل بناء الخطه التى تصدر بقرار مركزى .

أما التخطيط اللامركزى فيقصد به إنقسام المهام التخطيطيه إلى قسمين ، الأول تتولاه هيئة التخطيط المركزى ، والثانى تتولاه مؤسسات التنفيذ . وبمعنى أخر لاتتركز السلطه هنا كلية فى يد الجهاز المركزى وإنما تشارك أجهزة التنفيذ فى سلطة إصدارالقرارات . وهناك مجموعه من السلبيات التى توجد فى الشكل اللامركزى للتخطيط يمكن إيجاز أهمها فيما يلى :

أولاً : تبديد موارد المجتمع النادره نتيجه لبعض الأخطاء التى قد تقع فيها المنظمات الفرديه والتى لاتكتشف إلا بعد فتره طويله .

ثانياً : عدم ضمان تنفيذ أهداف الخطه نظراً لأن كل مشروع حر فى تحديد كمية الإنتاج تبعاً للمتغيرات السوقيه .

ثالثاً : إن كل تعديل تجريه الهيئه المركزيه للتخطيط على أسعار المنتجات والخدمات المتبادله بين المشروعات سيتبعه حتماً تغير فى الخطه الإنتاجيه للمشروعات حتى يتحقق من جديد التوازن بين الإيراد الحدى والتكلفه الحديه مما يترتب عليه تعديل حجم إنتاج كل مشروع .

ولكن هذا لايعنى أن التخطيط ذا الصفه المركزيه المطلقه هو أمثل أنواع التخطيط، حيث أنه يعانى هو الأخر من بعض السلبيات التى نوجز أهمها فيما يلى :

أولاً : طول فترة الإجراءات وتأخير ساعات الفصل فى الأمور العاجله نتيجه لمركزية سلطة إصدار القرار .

ثانياً : يحول هذا النوع من التخطيط دون إمكان الدراسه المتعمقه للمشروعات نظراً لإستحالة إلمام الهيئه المركزيه بدقائق كل مشروع متضمن فى الخطه .

ثالثاً : يحول هذا النوع من التخطيط دون نمو الكوادر الإداريه والفنيه فى مجالات الإداره والتنظيم والتخطيط نظراً لعدم إتاحة الفرصه أمام المستويات الإقليميه والمحليه لتحمل مسئوليات إتخاذ قرارات هامه بالنسبه للعمليه التخطيطيه .

ويمكن القول أنه على المستوى الواقعى يندر وجود هذين الشكلين من التخطيط (الشكل المركزى المتطرف واللامركزى الخالص) وما هومتحقق عباره عن عدة أشكال تتراوح بين هذين الشكلين . فهناك إتجاه قوى فى بعض الدول الإشتراكيه خاصة يوغوسلافيا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا نحو تحقيق درجه من اللامركزيه فى العمليه التخطيطيه . كذلك فإن هناك إتجاهاً نامياً داخل الدول الغربيه مثل فرنسا وإنجلترا نحو تحقيق درجه من المركزيه .

وتحتاج الدول الناميه إلى الأخذ بمبدأ التخطيط المركزى ضماناً للحفاظ على الموارد النادره للمجتمع وحسن توجيهها بما يخدم الأهداف العليا للمجتمع . كذلك فإنها فى حاجه إلى الأخذ بمبدأ اللامركزيه المعتدله ضماناً لدقة وسرعة التنفيذ ، وتحقيقاً لمبدأ إشراك الجماهير فى إتخاذ القرارات ، وللإسهام فى تربية صف ثان من الكوادر الإداريه والفنيه والتنظيميه . وقد إستطاعت مصر الجمع بين هذين الشكلين من التخطيط عن طريق الأخذ بمبدأ مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ ومن خلال الأخذ بمبدأ الرقابه الشعبيه على تنفيذ مشروعات الخطه .

رابعاً: الأسلوب الديموقراطى والأسلوب الأوتوقراطى فى التخطيط:

Democratic and autocratic planning

عزف علماء إقتصاد الغرب عن مناصرة فكرة التخطيط إعتقاداً منهم بأن التخطيط من حيث المبدأ يرتبط إرتباطاً حتمياً بالنظم الدكتاتوريه حيث أنه يحد من حرية الأفراد والمؤسسات فى الإستثمار والإنتاج والإستهلاك ، وقد إتضح أن هذا الربط بين التخطيط والنظم الدكتاتوريه لا أساس له من الصحه على الإطلاق . حقيقة أن التخطيط يتضمن نوعاً من التوجيه الإقتصادى والإجتماعى ونوعاً من ضبط النشاط العام داخل المجتمع بهدف تحقيق أهداف محدده ، ولكن هذا لايعنى أنه تتسم بالتسلطيه أو الدكتاتوريه بالضروره . فقد يتخذ التخطيط طابع الدكتاتوريه أو الديمقراطيه على حسب أسلوب

صدور الخطه .

فالتخطيط الأوتوقراطى يعنى قيام الهيئه المركزيه للتخطيط بوضع الخطه بكل دقائقها دون الرجوع إلى الجماهير أو إستشارة المتخصصين ، وعلى العكس من ذلك فإن الخطه تصدر صدوراً ديمقراطياً إذا ما إعتمدت على المشاركه الشعبيه وإذا ما أقرها الشعب أو ممثلى الشعب أيا كان أسلوب تشكيلهم ، وهذا لا يعنى عدم الإسترشاد بآراء الخبراء والمختصين . وبقول آخر فإن الخطه تصبح ديموقراطيه إذا ماعرضت على الهيئه التشريعيه الممثله للجماهير وأقرت كما يحدث فى مصر حيث تعرض الخطه على الجماهير من خلال عرضها على التنظيم السياسى ومجلس الشعب .

خامساً: التخطيط الوطنى والتخطيط الإقليمى والتخطيط المحلى:

National regional and local planning

يقصد بالتخطيط القومى أو الوطنى أن تشمل الخطه جميع المناطق الإداريه للدوله (محافظات أو مقاطعات أو ولايات) . أما التخطيط الإقليمى فهو عباره عن إعداد وتنفيذ خطة ما على مستوى إحدى الوحدات الإداريه الكبرى داخل الدوله . وأخيراً فإن التخطيط المحلى يقصد به ممارسة النشاط التخطيطى على مستوى وحده إداريه صغرى أو على مستوى جزء من وحده إداريه كالقريه أو حى فى المدينه . وتبنى أسلوب التخطيط القومى يقتضى قيام هيئه التخطيط بتوزيع إجمالى الإستثمارات على مرحلتين هما :

الأولى : المرحله القطاعيه : وتعنى توزيع الإستثمارات على مختلف القطاعات المتضمنه فى الخطه - التربويه والصحيه والترفيهيه مثلاً .

ثانياً : المرحله الجغرافيه : وتعنى توزيع المشروعات على مختلف المناطق الإداريه داخل الدوله .

ومن أبرز مزايا التخطيط القومى ضمان تحقيق النمو الإقتصادى والإجتماعى المتوازن داخل جميع مناطق الدوله ، بمعنى تحقيق تقارب معدلات النمو داخل جميع المناطق الإداريه المكونه للمجتمع العام .

وقد بدأ المخططون يهتمون بمشكلة إختلال النمو الإقتصادى والإجتماعى للمناطق الأيكولوجيه المختلفه بعد الحرب العالميه الثانيه خاصة فى العالم الغربى ، فقد بدأت

فرنسا بالإهتمام بتنمية الأحياء المختلفه التى يطلق عليها هناك « المناطق الحرجه » Zones critique ، ونفس الشىء فى إنجلترا بالنسبه للمناطق التى يطلق عليها «المناطق المتخلفه» Underdeveloped areas وفى أيطاليا بالنسبه للمناطق التى يطلق عليها « المناطق المتأخره » Mezzo giorne ، وفى الولايات المتحده بالنسبه للمناطق التى يطلق عليها « الجنوب القديم » Old south .

وهناك مجموعه من العوامل المسئوله عن تخلف مثل هذه المناطق فى تلك الدول من أهمها الظروف الجغرافيه والطبيعيه غير الملائمه كالبعد عن مصادر المياه أو عدم توافر ثروات بها . كذلك فإن أحد الأسباب الهامه لهذا التخلف يتمثل فى عدم الأخذ بمبدأ التخطيط القومى فى تلك الدول (وإن كان بعضها قد بدأ الأخذ بهذا المبدأ حديثاً ولكن فى صوره غير فعاله) .

وهناك العديد من المشكلات الإجتماعيه التى تنجم عن إختلال التوازن فى النمو الجغرافى ، فى مقدمتها مشكلة الهجره من المناطق المتخلفه نسبياً إلى المناطق المتقدمه نسبياً . ويترتب على الهجره عديد من المشكلات مثل مشكلات العماله والإسكان والإنحراف والجريمه والتفكك الأسرى والإنحلال الخلقى والمواصلات والمرور ... إلخ .

وقد يكون التخطيط الإقليمى أو المحلى مستقلاً ، كما قد يكونان جزء من خطه قوميه شامله . ومن أبرز نماذج التخطيط الإقليمى المستقل تلك الخطه التى وضعتها إيطاليا للنهوض بالمجتمعات المتخلفه نسبياً فى الجنوب ومن أبرز نماذج التخطيط الإقليمى فى نطاق الخطه القوميه ، الخطه الإقليميه لتنمية أسوان سنة ١٩٦٥ فى إطار الخطه القوميه الشامله .

سادساً: التخطيط الملزم والتخطيط التأشيرى:

Socialistic and indicative planning

يقصد بالتخطيط الملزم ذلك النوع من التخطيط الملتزم حيث تتولى الدوله إصدار الخطه وإلزام جميع المؤسسات والتنظيمات بضرورة تنفيذها كل فيما يخصه بهدف رفع المستوى الإقتصادى والإجتماعى لجماهير الشعب . أما التخطيط التأشيرى أو مايطلق عليه البعض مصطلح التخطيط المرن فهو يتمثل فى قيام الدوله بإعداد الخطه التى توضح الإتجاهات العامه المرغوبه وتترك الحريه للمؤسسات والشركات فى التنفيذ .

ويحدد بعض الدارسين لقضية التخطيط مجموعه من الشروط التى يلزم توافرها حتى يكون هناك تخطيط ملزم وفعال ، نوجزها فيما يلى :

أولاً : خلو البناء الإجتماعى من الطبقه الطفيليه المستغله ويقصد بهم طبقة أصحاب رؤس الأموال الذين يسيطرون على البناء السياسى داخل الدوله إعتماداً على سيطرتهم الإقتصاديه ، وهم قادرون من خلال هذه السيطره على توجيه حركة المجتمع بما يحقق مصالحهم الإستغلاليه على حساب العاملين .

ثانياً : تملك الشعب لوسائل الإنتاج والمبادله الأساسيه داخل المجتمع أو لبعضها وهى ما يطلق عليه القمم المسيطره ، ضماناً لتوجيهها بما يحقق أهداف الخطه التى تستهدف صالح الجماهير .

ثالثاً : المشاركه الشعبيه الإيجابيه فى بناء الخطه وتنفيذها ومتابعتها ، وهذا لن يتحقق إلا من خلال توافر هياكل تنظيميه تسمح للعاملين بالمشاركه الديموقراطيه الكامله. وبدون توافر هذا الشرط يصبح التخطيط عملاً غير ديموقراطى وغير جماعى ، وبالتالى يفتقد إلى ركن أساسى من أركان نجاحه وهو مساندة العاملين ودعمهم لمشروعات الخطه .

ويبرز الخلاف الأيديولوجى على أشده فى هذه النقطه الجوهريه ، وهى أيهما أفضل : التخطيط الإجبارى أم التخطيط المرن ؟ . فأنصار الإتجاه الإشتراكى يرفضون تماماً فكرة التخطيط المرن ويرون أن هذا المصطلح ليس إلا قناعاً لممارسة الإستغلال الرأسمالى فى ظل التخطيط ، كما هو حادث فى العالم الغربى على حد قولهم .
وهم يرون أن التخطيط لايتحقق فعاليته إلا فى ظل النظام الإشتراكى وفى إطار القطاع القادر على تنفيذ الخطه مع إلزام القطاع الخاص (إن وجد) على السير فى الإتجاه المخطط . أما أنصار الإتجاه الرأسمالى فإنهم يعارضون فكرة الإلزام والتدخل المسرف للدوله حفاظاً على الحريات الفرديه الإقتصاديه والإجتماعيه وهم يرون أن الأخذ بنظام الحوافز والمغريات الإقتصاديه والماليه يمكن أن يسهم فى توجيه إستخدام عناصر الإنتاج بما يتفق مع أهداف الخطه .

ويذهب أنصار التخطيط الإشتراكى إلى أن الحوافز والدوافع والمغريات الإقتصاديه والماليه بمفردها عاجزه عن توجيه عناصر الإنتاج نحو الإستخدامات المقرره فى الخطه وإضطر المسئولون عن التخطيط فى فرنسا إلى الإعتراف بأن المشكله

الأساسيه التى واجهتهم وتواجههم حتى اليوم تتمثل فى عدم إلتزام القطاع الخاص بتوجيهات الخطه على الرغم من كافة الحوافز الإيجابيه والسلبيه . ويذهب البعض إلى أن طبيعة البناء الإجتماعى بما يتضمنه من نظم طبقيه وإقتصاديه وسياسيه وأيديولوجيه هو الذى يحدد نوع التخطيط الممكن قيامه داخل المجتمع فالتخطيط الإشتراكى عندهم يفترض توافر بناء إجتماعى له طابع معين ويذهب البعض إلى أنه لا يكفى ملكية الدوله لبعض وسائل الإنتاج حتى تكون الدوله إشتراكيه وبالتالى يجعل قيام التخطيط الإشتراكى أمراً ممكناً . وإلا لتعين إعتبار التأميمات البرجوازيه بدايه لتطور نحو الإشتراكيه فى حين أنها ليست سوى وسائل لدعم سلطة البرجوازيه . والواقع أن ما يطلق عليه التخطيط الإشتراكى ليس إلا التسلط والديكتاتوريه فى أعلى صورها وكل مايزعمونه عن المشاركه الشعبيه والعداله والمساواه لاوجود له فى الواقع وليس إلا الفخ الذى يوقعون به الشعوب فى حبال الإشتراكيه المزعومه أو الإلحاد الماركسى .

سابعاً: التخطيط المادى والتخطيط المالى :

يقوم التخطيط فى جوهره على أساس حصر كافة الإمكانيات الماديه والماليه والبشريه وتحقيق الوا ءمه بينها وبين الأهداف حسب نظام الأولويات الموضوعه . ويقصد بالتخطيط المادى حصر كافة الإمكانيات الماديه والطبيعيه والبشريه فى سبيل تحقيق أهداف الخطه . ويقصد بالتخطيط المالى تدبير الأموال اللازمه لتنفيذ برامج الخطه سواء من العماله المحليه أو الأجنبيه ، وسواء بالإعتماد على الموارد الذاتيه أو الإقتراض الخارجى جنباً إلى جنب مع الموارد الذاتيه . ولايمكن النظر إلى هذين النوعين من التخطيط على أنهما متقابلان أو مستقلان ولكنهما متكاملان ، حيث يقتضى قيام أى خطه تعبئة الإمكانيات الماديه والماليه لخدمة الأهداف المختلفه .

ويجب أن نشير بعد هذا الإستعراض السريع لبعض أنواع التخطيط إلى أن هذا التقسيم ليس جامعاً كما أنه ليس مانعاً . فمن الممكن أن يكون التخطيط قومياً ومركزياً ، كذلك فإنه من الممكن أن يكون التخطيط قومياً ومركزياً ملزماً ، كذلك فإنه من الممكن أن يكون قومياً وتأثيرياً كما هو الحال فى فرنسا ، وهذا التقسيم يسهم فى التمييز بين أنواع التخطيط كما تمارس اليوم بالفعل على مستويات مختلفه وبأساليب متباينه فى دول العالم .

توقيت الخطه :

تختلف فترة تنفيذ الخطه على حسب نوع الخطه ومضمونها . ولكن كل تخطيط شامل وإلزامى يقوم على أساس نوعين أو ثلاثة أنواع من الخطط هى :

أولاً : الخطه طويلة الأجل والتى تتراوح مابين ١٠ - ١٥ سنه وتستهدف تحديد الأهداف البعيده والتى لا يمكن بلوغها إلا من خلال مجهود متصل على مدى طول هذه السنوات وتسهم هذه الأهداف فى تحديد الإتجاهات التى يجب أن يتحرك تجاهها المجتمع بكافة تنظيماته ومؤسساته خلال الفترات الأقصر .

ثانياً : الخطط الجاريه : وهذه يتراوح أجلها بصفه عامه بين أربع وسبع سنوات . وتمثل كل خطه من هذه الخطط ما يطلق عليه بتلهايم « الشريحه العمليه من الخطه الطويلة الأجل » . وتتحدد أهداف هذا النوع من الخطط على الوضع الراهن والإعتبارات السياسيه وأهداف الخطه الطويلة الأجل .

ثالثاً : الخطط السنويه : وهذه الخطط تمثل بدورها شرائح من الخطط الجاريه .

حتمية التخطيط للتنميه فى الدول الناميه :

يطلق مصطلح الدول الناميه عادة على تلك الدول التى حصلت على إستقلالها الوطنى بعد كفاح طويل مع الإستعمار بكافة أشكاله وصوره . وقد تكاثر عدد هذه الدول إعتباراً من النصف الثانى من القرن العشرين نتيجه لتزايد قوة حركة النضال الوطنى بفعل عدة متغيرات معينه خلال تلك الفتره ويحاول علماء الإقتصاد والإجتماع فى العالم الغربى تشخيص وضع هذه الدول من الناحيه الإقتصاديه بأنه يوازى وضع دول أوروبا خلال القرن السابع عشر . وهم يرسمون متصلاً حضارياً تقع الدول الناميه على أحد أطرافه وتقع الدول الغربيه المتقدمه على الطرف المقابل . ويقسمون هذا المتصل إلى عدة مراحل تشبه تلك التى مرت بها مجتمعات الغرب حتى وصلت إلى مرحلة التقدم المعاصره. وإنطلاقاً من هذا التصور فإنهم يرون أنه لاسبيل أمام الدول الناميه اليوم إلى التقدم والنمو سوى الأخذ بنموذج النمو الغربى والسير فى نفس المراحل التى مرت بها المجتمعات الغربيه وتطبيق نفس النظام الإقتصادى والأخذ بنفس المبدأ الأيديولوجى .

والواقع أن هذا التصور يصدر عن منظور إحصائى برجوازى يهمل ويتجاهل البعد التاريخى للقضيه ، فالتفسير الصحيح لمشكلة التخلف فى دول العالم النامى يجب أن يأخذ فى الإعتبار طبيعة الأوضاع العالميه خلال القرنين التاسع عشر والعشرين ، وعلاقات السيطره والإستغلال بين مختلف دول العالم خلال تلك الفتره ، ولعل التفسير التاريخى الإجتماعى الموضوعى لمشكلة التخلف فى دول العالم النامى ، يكشف عن سطحية نظرية مراحل النمو عند علماء الغرب مثل « روستو » كما يكشف عن عدم كفاية التفسير الإحصائى الذى يعتمد على مفاهيم الدخل القومى ومتوسط الدخل الفردى وعلى بعض المعدلات والمعاملات الرياضيه . فمن الخطأ البين القول بأن الوضع المعاصر للدول الناميه يماثل وضع الدول الغربيه المتقدمه منذ حوالى ثلاثة قرون مضت فهناك مجموعه من الفوارق الأساسيه بين الحالتين نجملها فيما يلى :

أولاً : لم تعان الدول الأوربيه خلال الفتره المذكوره من مشكلة التبعيه الإقتصاديه التى تعانى منها الدول الناميه اليوم بفعل خضوعها للإستعمار الأجنبى على مدى قرون طويله .

ثانياً : لم تعان الدول الأوربيه خلال الفتره المذكوره من مشكلة الثنائيه الإقتصاديه أو الإقتصاد المزدوج Dual economy ، والتى تتمثل فى إنشطار الإقتصاد القومى إلى قسمين أحدهما متضخم لإرتباطه بالأسواق الأجنبيه ومصلحة الدول الإستعماريه . والآخر بدائى غير متطور . وهذه المشكله تعانى منها اليوم الدول الناميه .

ثالثاً : لم تعان الدول الأوربيه خلال المرحله المذكوره من مشكلة تقلب السوق الدوليه . فالدول الناميه تعانى من هذه المشكله نتيجه لإعتمادها فى أغلب الأحوال على ماده أوليه أو منتج أولى واحد ، وهو مالم يكن حادثاً فى حالة الدول الأوربيه .

رابعاً : لم تكن هذه الدول الأوربيه خلال المرحله المذكوره تتحمل عبء إلتزامات ماليه باهظه إزاء الخارج فى صورة فوائد وأرباح وعادات تدفع للرأسماليين الأجانب كما هو الحال بالنسبه لبعض الدول الناميه حالياً .

خامساً : لم تعان الدول الأوربيه خلال مرحلة إنطلاق نموها من مشكلة المنافسه الإقتصاديه القوميه من قبل صناعات مستقره ومتقدمه تمثل وضعاً إحتكارياً فى العالم كما يحدث بالنسبه للدول الناميه الآن .

سادساً : لم تعان الدول الأوربيه خلال مرحلة الإنطلاق من مشكلة الإعتماد شبه الكلى على الخارج فى مجال إستيراد معدات التنميه كما يحدث الآن بالنسبه للدول الناميه .

سابعاً : إن الدول الأوربيه إعتمدت فى إنطلاقها الإقتصادى على حركة الإستعمار العالمى وإستنزاف المستعمرات ، تلك المستعمرات التى حصلت اليوم على إستقلالها وتعانى من آثار هذا الإستنزاف والتشويه الذى أصاب بناها الإجتماعى والإقتصادى بفعل هذا الإستعمار . ويشير « بتلهايم » بحق إلى أن القضيه تتمثل فى جوهر التحليل الإجتماعى والإقتصادى وليس فى مجرد المصطلحات والأسماء فعلماء إجتماع الغرب يرون أهم سمات التخلف تتمثل فى إنخفاض مستوى دخل الأفراد مما يسهم فى إنخفاض مستوى الإستثمار الجارى . وهم يرون أن هذا المستوى متخلف لامن حيث القيمه المطلقه فحسب ولكن من حيث القيمه النسبيه كذلك . وبعباره أخرى يكون معدل الإستثمار هو أحد العوامل الحاسمه فى تحديد معدل زيادة الدخل القومى فإن هذا ما يفسر لنا النمو البطئ للدخل القومى فى الدول المتخلفه ، وهكذا يكون مصدر الفارق المتزايد بين الدخل القومى فى الدول المتخلفه والدخل القومى فى الدول الصناعيه، هو إنخفاض الدخل القومى ومعدلات الإستثمارفى مجموعة الدول الأولى ولما كانت نسبة تزايد السكان توازى إلى حد ما نسبة تزايد الدخل القومى ، فإن هذا فى نظرهم هو ما يفسر سبب ركود الدخل الفردى أو حتى تناقصه فى الدول الناميه وهم يفسرون قضية التخلف فى ضوء فكرة الدائره الخبيثه للتخلف . وبناء على هذا فإنهم يقدمون مجموعه من المقترحات الكفيله فى نظرهم بمواجهة المشكله أهمها مايلى

أولاً : يجب على الدول المتخلفه الإستعانه برؤوس الأموال الأجنبيه .

ثانياً : يجب على هذه الدول تشجيع الفوارق الطبقيه أو التفاوت فى الدخول طالما أن الدخول المرتفعه وحدها هى التى تقدم إدخاراً يمكن أن يسهم فى رفع معدل الإستثمار وبالتالى فى زيادة الدخل القومى .

ثالثاً : يجب تشجيع نشأة طبقة المنظمين سواء داخل المجتمعات الريفيه أو الحضريه فهذه الطبقه هى القادره على إطلاق حركة النمو الإقتصادى والإجتماعى فى الدول ويتمثل هذا التشجيع فى تقديم كافة التسهيلات الواجبه إلى أبناء هذه الطبقه كالمحاباه الضريبيه وتوفير وسائل المواصلات والنقل بأسعار رخيصه لهم إلخ

رابعاً : يجب أن تبدأ هذه الدول فى تبنى مجموعه من الصناعات الإستهلاكيه الخفيفه ، بحجة أنها تقتضى إستثماراً أقل سواء بالنسبه للعامل أو لوحدة الإنتاج وذلك بالمقارنه بالصناعات الثقيله . وتعتمد هذه التوصيه على الحجه التاريخيه لمراحل تطور الصناعه فى العالم الغربى . والواقع أن هذا التصور لمشكلة التخلف فى الدول الناميه ولأسلوب المواجهه ، تصور قاصر ، فهو وإن تضمن بعض الحق فإنه لم يتضمن كل الحق، فجوهر التخلف لايتمثل فى إنخفاض الدخل القومى ، وذلك لأن هذا الإنخفاض هو بدوره عرض لمرض يتمثل فى عدم توافر الهياكل الأساسيه (محطات القوى والطرق ومصادر التمويل والمصارف والمواصلات والمرافق ..) وعدم توافر الصناعات الأساسيه، وتشوه الإقتصاد بفعل قوى الإستعمار وعدم توافر المؤسسات الإجتماعيه القادره على دعم عمليات التنميه . تعليم – صحه – رعايه إجتماعيه (للأطفال والسبان وكبار السن ، والنساء) هذا إلى جانب أن جانباً من القيم والإتجاهات والسلوكيات قد يدعم التخلف ويعوق التقدم ، يضاف إلى هذا ما تعانى منه هذه الدول من ثنائيات إقتصاديه تشوه بناءها الإقتصادى ، فهناك قطاعات متقدمه لاتخدم الدول وتخدم مصالح الدول الأخرى ، أما القطاعات الوطنيه ذات الصله بالمواطنين فمتخلفه . وقد عانت هذه الدول من الإستغلال الإجتماعى فى شكل ما يقتطعه رأس المال الأجنبى المستثمر فيها من الدخل القومى ويوجهه للخارج فى شكل أرباح وفوائد وعوائد .. وتعانى هذه الدول من إستغلال تجارى نتيجه للتبادل غير المتكافئ بينها وبين الدول الأجنبيه ، ونتيجه للوضع الإحتكارى للدول الصناعيه المتقدمه (إحتكار رأس المال والتكنولوجيا المتقدمه والخبره والسلاح ..)

ونتيجه لإتجاه معدلات التبادل الدولى فى غير صالح الدول الناميه التى تعتمد فى التصدير أساساً على الموارد الخام وغير المصنعه . هذا كله يضاف إلى ضعف التراكم الرأسمالى وسوء إستخدامه وتوجيهه ، وسيادة الإنفاق البذخى ، وإرتباط بعض المشروعات بالإحتكارات العالميه ، والأمراض البيروقراطيه ، والقيم المتخلفه – مثل عدم تقدير التعليم والعلاج الطبى وإزدراء العمل اليدوى وعدم تقدير قيمة الوقت ، وضعف الشعور بالمسئوليه وإنخفاض مستوى الطموح وسيادة الإتكاليه المخالفه لجوهر الدين وإرتفاع نسبة وعدم كفاءة النظام التعليمى .. إلخ .

وفى ظل هذا التحليل يتحتم على الدول الناميه حصر كل إمكانياتها الماديه والماليه والبشريه ، وتحديد الأهداف الإنمائيه فى ضوء هذه الإمكانيات ، ثم توظيف هذه الإمكانات – سواء الحكوميه أو الخاصه بما يخدم تحقيق الأهداف العليا للمجتمع التى

يتم تحديدها بشكل واقعى مدروس . وهذا هو جوهر العمل التخطيطى . والدول الناميه فى حاجه إلى التخطيط الشامل المتكامل حتى تستطيع القضاء على حلقات التخلف الخبيثه بشكل فعال ، كذلك يجب أن تشجع المستثمرين الأفراد من خلال تهيئة المناخ الجيد للإستثمار وسواء من خلال إرساء البنيه الأساسيه أو تحديد السياسات الماليه - الجمركيه والضرائبيه أو سياسة الأسعار والعماله أو السياسات الإداريه من حيث تبسيط الإجراءات وسرعة إتخاذ القرار ومواجهة العقبات التى تعترض نجاح هذه المشروعات .. هذا إلى جانب دخول الدول فى تنفيذ المشروعات الكبرى التى تعرض عنها المشروعات الفرديه ، إما لضخامة حجم الإستثمار المطلوبه فيها ، أو لطول مدة تنفيذها أو لعدم تناسب المردود المالى مع مايبذل فيها من جهد ومال ووقت ... ويمكن للدول بعد تنفيذ هذه المشروعات أن تبيعها للمستثمرين الأفراد بعد نجاحها كما فعلت الكثير من الدول الغربيه واليابان - وهذا يعنى ضرورة الأخذ بمبدأ التخطيط . ويمكن الإستفاده ببعض النظريات الغربيه - مثل نظريات « كينز » و« شومبيتر » بعد تعديلها فالقوى الدافعه للنمو فى الدول الناميه لاتقتصر - كما يشير هؤلاء الدارسين - على قوة السوق ، وعلى عنصر الإختراع والتحديد التلقائى من قبل المنظمين الأفراد وحدهم ، حيث يجب أن تنطلق هذه القوه من الخطه العامه التى تستغرق كل أنشطة الدوله وأنشطة الأفراد بما يخدم إشباع الحاجات الأساسيه للجماهير والمجتمع ، ويسهم فى تحليل الإستقلال الإقتصادى لهذا المجتمع ويقضى على تبعيته لدول أخرى . كذلك فإن عنصر التجديد والإبتكار الذى يتحدث عنه الغربيون كدافع للتنميه ، يختلف فى الدول الناميه عنه فى الدول المتقدمه صناعياً ، فالتجديد داخل الدول الناميه يقتصر فى هذه المرحله على بناء القدره على نقل التكنولوجيا وإستيعابها وإستخدامها وتوظيفها فى خدمة تطوير المجتمع ، وذلك قبل الوصول إلى الإبتكار والإختراع بالمعايير العالميه . وأخيراً فإن الربح ليس هو الهدف الأساسى للمشروعات الإنمائيه ، وإنما يجب أن يوظف هذا المتغير فى خدمة هدف أهم وهو تلبية إحتياجات المجتمع من السلع والخدمات والصناعات والزراعه ... إلى جانب تلبية إحتياج الجماهير وهذا يعنى رسم السياسات الإجتماعيه والإقتصاديه بما يشجع رأس المال الفردى والمنظمين فى المشروعات الخاصه على التركيز على المشروعات التى يحتاجها المجتمع وتسهم فى تحقيق أهدافه الإستراتيجيه . مثل زيادة التصدير ، أو تقليل الإستيراد أو زيادة الدخل القومى ، أو تحقيق الإستقلال الإجتماعى والإقتصادى إلى جانب الإستقلال السياسى .. وهو جوهر التخطيط الناجح .

مصادر الفصل السادس

١- الوقوف على المعانى المختلفه لمصطلح الأيديولوجيه - أنظر : ياكوب ناريون : ماهو الأيديولوجيه الدار العلميه بيروت ١٩٧١ وأنظر ايضاً C. R. Mills the marxists : Pen-guim books 1962 pp : 11 - 32 .

٢- شارل بتلهايم : التخطيط والتنميه - ترجمة إسماعيل صبرى عبد الله - دار المعارف ١٩٥٩ ص ١٦ ، وأنظر : محمد طلعت عيسى - الخدمه الإجتماعيه كاداه للتنميه- مكتبة القاهره ١٩٦٥ ص ١٩٦ - ١٩٧ .

3- K. Mannhiem : Freedom : power and democratic planning : PP : X- XII .

4- R. Peries : op . cit . P 85 .

5- E. Rou : A history of economic thought - London 1953

أنظر مقدمة إسماعيل صبرى عبد الله لترجمة كتاب شارل بتلهايم السابق الإشاره إليه .

6- Pauls Baran : Political economy og growth - op . cit P 60

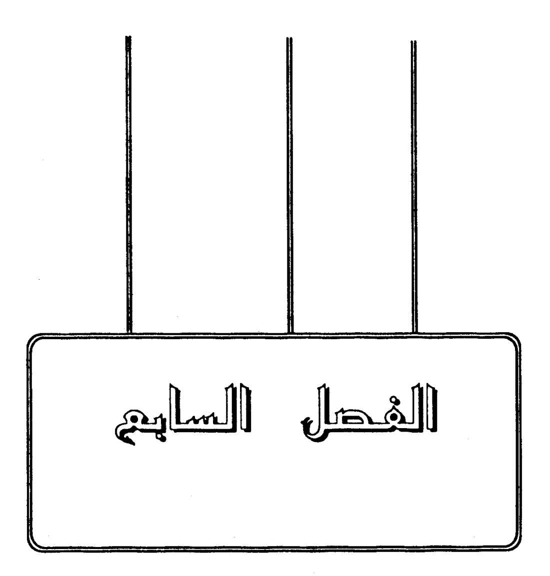
٧- مقدمة إسماعيل صبرى المشار إليها .

٨- المصدر السابق .

9- Mannheim : op . cit , P , 8 .

10- K. Mannheim : Man and society in age of reconstruction : Trans by Edward shills : Roulledge and Kagan Poul London 1945 p150

١١- على لطفى - مؤشرات التخلف الإقتصادى مطبعة لجنة البيان العربى ١٩٦٦ .


الفصل السابع

الفصل السابع

علم الإجتماع وقضية التحديث والتنميه (الموضوعيه والآيديولوجيه)

١- مقدمه حول دراسات التنميه والتحديث فى علم الإجتماع .

٢- التحديث وأيديولوجية التصنيع .

٣- التحديث والتغير الإجتماعى .

٤- إتجاهات التحديث الحضارى - شروطه - نماذجه - معوقاته .

٥- إتجاهات دراسة التحديث فى الدول الناميه .

أ- تحديث البناء الإجتماعى .

ب- التحديث الفردى أو النفسى .

٦- التحديث والإلتزام الجماهيرى بقضايا المجتمع .

٧- المعوقات الرستراتيجيه أمام تحديث الدول الناميه .

٨- ملاحظات نقديه حول إجتماع التنميه (التراث والمشكلات) .

٩- العلاقه بين التحديث والتنميه (الأبعاد والمداخل) .

١٠- مصادر الفصل السابع .

مقدمه

برزت قضية التنميه لدى مجتمعات العالم الثالث بشكل واضح بعد الحرب العالميه الثانيه وبعد أن تحررت الكثير من الدول من الإستعمار تحرراً سياسياً وعسكرياً . وقد وجدت أن هذا التحرر لن يخرجها من دائرة الإستعمار والتبعيه الفعليه إلا إذا تحررت إقتصادياً وأصبح إقتصادها قادراً على الإستقلال وعلى تهيئة مستويات معيشيه مرضيه لأبنائها ، خاصة وأن هذه الفتره هي فترة نمو الإحتكاك الثقافي بين الدول الناميه والمتقدمه صناعياً وإقتصادياً ، وهي الفتره التي نمت فيها وسائل الإتصال بشكل مكثف وهي الفتره التي نمت فيها ما أطلق عليه ثورة التطلعات المتزايده لدى شعوب الدول الناميه التي تستهدف التخلص من الحرمان التاريخي الطويل (١) . والواقع أن هذه الشعوب عانت من الفقر والإستعباد ، ومن فقدان الأمل في عيشه إنسانيه كريمه ، ولم تعد قادره على تحمل هذه الأوضاع أكثر من ذلك بعد المتغيرات التي ذكرت جانباً منها . صار لديها تطلع على حد تعبير « روبرت لوير » R. Lauer إلى الخبز والحريه A passion For bread and freedom . فقد زاد وعيهم – وخاصة وعي الصفوات الوطنيه الحاكمه . إلى الهوه الكبيره التي تفصل بين مستويات المعيشه في الدول الفقيره ، ومثيلاتها في الدول الغنيه المتخمه بالخيرات والتي يعيش أبناء المجتمعات الناميه على فتات موائدها . ويبرز التناقض أكثر إذا علمنا أن تلك المستويات المعيشيه المتقدمه حققتها الدول المتقدمه على حساب نهب موارد الدول المتخلفه وعلى حساب أسواقها وعلى حساب الأيدي العامله فيها وعلى حساب إستذلال أهلها . ولعل التجسيد المأساوي لمشكلات التخلف في الدول الناميه يتمثل في طائفة المنبوذين Untouchables في الهند الذين كانوا يلتقطون القطع غير المهضومه من الحبوب داخل روث البهايم لأكلها سداً لرمقهم من الجوع ، كما يتمثل في آلاف الأطفال في أمريكا اللاتينيه – وفي أفريقيا الذين يموتون نتيجه لنقص المياه ، وهناك مئات الملايين في العالم الثالث الذين يتعرضون في كل لحظه للهلاك من المرض وسوء التغذيه . (٢) ويشير « روبرت لوير » R. Lauer إلى أننا يمكننا إن أدركنا أبعاد التباين وإنعدام العداله بين شعوب العالم في ضوء بعض المؤشرات الكميه لجوانب التقدم والتخلف * .

---

* يشير «لوير» إلى أنه إستعان في إيراد هذه البيانات بدراسة «برجت برجر» B. Berger بعنوان «مجتمعات في حالة تغير» Societies in change الصادره سنة ١٩٧١ – والإحصاءات الوارده في هذا الكتاب تعبر عن الفتره من ١٩٥٠ – ١٩٦٠ .

فإذا قسمنا دول العالم إلى خمس مجموعات حسب مستواها من التنميه الإقتصاديه والسياسيه ، نجد أن هناك تبايناً ضخماً بينهما من حيث إستهلاك السلع والخدمات المقومه Valued goods and services

وعلى سيل المثال فإن متوسط الإنتاج الكلى لكل فرد يتراوح فى هذه المجموعات بين ٤٥ دولار : ٢٥٧٧ دولار فى السنه ، وقد وجد أن المتوسط فى إحدى عشر دوله تقليديه وصل إلى ٥٦ دولار للفرد ، بينما وصل المتوسط فى أعلى أربعة عشر دوله من دول الإستهلاك الواسع ١٣٣٠ دولار للفرد . وقد وصل متوسط المتعلمين للدول ذات المستوى الإنمائى المنخفض إلى ١٢,٩ ٪ من مجموع الراشدين (فوق سن الإلزام) فى حين وصل إلى ٩٨ ٪ بين أبناء الدول ذات أعلى مستوى إنمائى . وفى المجال الطبى نجد أن هناك طبيباً لكل ٤٦٠٧٣ مواطناً فى الدول منخفضه النمو بينما تكون النسبه طبيباً لكل ٨٧٥ مواطناً فى الأربعة عشر دوله التى تمثل أعلى مستويات التنميه .(٣)

ونتيجه للمعاناه المستمره لدى أبناء الدول المتخلفه ، والفروق الضخمه والمتزايده إتساعاً فى المستويات المعيشيه بينهما وبين الدول الأكثر تقدماً – من الجانب الإقتصادى والتكنولوجى – وإدراك أبناء الدول المتخلفه لهذه الحقيقه وعدم قدرتها على تحمل المزيد من المعاناه ، فإن حكومات هذه الدول الأخيره أخذت بفكرة التخطيط لإحداث نمط من التغير الإجتماعى والثقافى يطلق عليه التحديث Modemization وليس معنى هذا أن التغيرات التحديثيه سوف تتجه نحو إحلال النموذج الغربى بالضروره Westerniza-tion فى الإقتصاد (الإقتصاد الحر والتصنيع) والسياسه (تعدد الأحزاب والديمقراطيه الغربيه) والقيم (العلمانيه والعقليه) والإعلام والتعليم والسلوك ونماذج التفكير والفصل بين الدين والدنيا ... إلخ ، فهناك عدة مسارات وغايات للتحديث لاتقتصر على النمذج الغربى على عكس ما يذهب إليه المؤرخ البريطانى « توينبى » A. Toynbee الذى يرى أن كلمة عصرى تساوى كلمة غربى التى يرفض الكثير إستخدامها، وعلى عكس ما يذهب إليه عالم الإجتماع اليهودى « إيزنشتادت » S. N. Eisenstad الذى يربط التحديث السياسى بصياغة نظم دستوريه ديموقراطيه كالتى تسود فى الغرب ، وهو يرى أن سقوط التجربه الديموقراطيه الدستوريه فى بعض الدول مثل باكستان والسودان – فى أزمنه معينه ، هو سقوط اتجربة التحديث ، لأنه فشل فى تطبيق النظم الغربيه (٤)

كذلك فقد ربط البعض خطأ بين التحديث والصياغه الأمريكيه للمجتمعات Ameri-canization وهذا لايقل خطأ عن رأى « توينبى » و « إيزنشتادت » فهناك التجربه اليابانيه وهناك التجربه الصينيه وهناك التجربه السعوديه وهناك تجارب كثيره فى العالم الثالث كالتجربه الهنديه ، وهى كلها تجارب تنطلق من أيديولوجيات ونماذج فكريه وإنمائيه متباينه وهى تجارب ناجحه بالمعيار الإقتصادى والتكنولوجى وإن إختلفت المنطلقات والمسارات والأهداف .

التحديث وإرتباطه بالتصنيع

وسوف نعالج التحديث هنا على أنه نموذج من التغيرات الإجتماعيه من خلال طرح مجموعه من التساؤلات حول متضمناته وأهدافه وأساليبه ، فقد إرتبطت عمليات التحديث من الناحيه التاريخيه بعملية التصنيع . ولكن هذا لايعنى أنهما مترادفان . فالتحديث كمصطلح أكثر شمولاً وإتساعاً حيث يمكن حدوث التحديث حتى فى غيبة التصنيع . ويشير أبتر فى هذا الصدد إلى أن تحديث العالم الغربى إقترن بعمليات الصياغه التجاريه Commercialization والصناعيه Industrialization للمجتمعات الأوروبيه ، أما فى المجتمعات غير الغربيه فقد إقترنت بدايات التحديث بالصياغه التجاريه والبيروقراطيه ، ويشير أبتر إلى أن التحديث فى المجتمعات الغربيه كان نتيجه للتصنيع ، بعكس الحال فى المجتمعات الناميه المعاصره نجد أن التصنيع يحدث نتيجه لإطلاق برامج مخططه لتحديث المجتمعات (٥)

والواقع أنه يصعب الفصل الفعلى بين التحديث والتصنيع لأنهما معاً يشكلان العامل الأساسى فى النمو الإقتصادى خاصة فى ظل التقدم التكنولوجى فى كل المجالات الصناعيه والزراعيه والتجاريه حتى أنه أصبح يطلق على الزراعه المتقدمه وتربية المواشى والدواجن بشكل متقدم (تهجين وتلقيح صناعى وطرق متقدمه فى التربيه) الصناعات البيولوجيه ، وإذا كان البعض يفصل بين التحديث والتصنيع فإنه يصعب وجود نماذج واقعيه تدعم هذا الرأى ، إلى جانب أنه يمكن النظر إلى التصنيع فى المجتمعات بوصفه المدخل إلى عملية التحديث أو على الأقل بوصفه إحدى عملياته أو وسائله الإقتصاديه .

ويمكن تحديد مفهوم التصنيع ببساطه بأنه جانب من التنميه الإقتصاديه يحدث من خلال عمليات التحويل التى تحدث للمواد والطاقه عن طريق إستخدام تكنولوجيات معينه

. وغالباً ما تكون مصادر الطاقه فى المجتمعات الزراعيه ناجمه عن قوة الإنسان وقوة الحيوان . وقد قدرت مصادر الطاقه فى أمريكا سنة ١٨٥٠ فوجد أن ٦٥ ٪ منها راجعه إلى قوة الإنسان والحيوان ، أما فى سنة ١٩٥٠ فقد وجد أن ٦٥ ٪ من الطاقه تأتى من الوقود والقوه الكهربائيه الناجمه عن مصادر مائيه Hydro - electric .

وقد إرتفع متوسط إستهلاك الطاقه من ٤٣٥ حصان فى الساعه لكل شخص سنة ١٨٥٠ إلى ٤٤٧٠ حصان فى الساعه لكل شخص سنة ١٩٥٠ (٦) وقد إختلف الباحثون بشأن محاولة تحديد مراحل النمو الصناعى والإقتصادى ، وربما كانت أشهر محاوله فى هذا الصدد تلك التى قدمها « روستو » حيث حدد خمس مراحل للنمو وهى(٧)

أولاً: الوضع التقليدى — Traditional setting

ثانياً: التهيؤ للإنطلاق — Precondilions for take off

ثالثاً: الإنطلاق — The take off

رابعاً: الإتجاه نحو النضج — Thrust lowards maturity

خامساً: مرحلة الإستهلاك الواسع — High mass consumption

ولقد لقيت هذه المراحل قبولاً واسعاً فى الأوساط العلميه كما أنها ووجهت بالعديد من ألوان النقد * . ولعل النقد الأساسى الموجه لهذه النظريه هى محاولة تعميم محصلة التجربه الأوربيه دون دراسات مقارنه واقعيه تسمح منهجياً بهذا التعميم . فهذه النظريه تربط بين تجربة التنميه الإقتصاديه بالتصنيع فى إطار محدد . وهذا ينطبق على بعض المجتمعات ولا يعنى إنطباقها على تجارب مجتمعات معينه حتمية إنطباقها على كل المجتمعات .

وقد طرح فى التراث الإقتصادى والإجتماعى العديد من نظريات المراحل كنماذج للتحديث تقترب من نظرية « روستو » فى بعض الجوانب وتختلف عنها فى جوانب أخرى. وهذه الإختلافات تعكس إختلاف التغيرات التحديثيه من حيث محركاتها

---

*سبق لنا فى هذا الكتاب أن عرضنا نظرية « روستو » وأهم ما وجه إليها من نقد فى الفصل الثانى

ومنطلقاتها وإتجاهاتها وتوجهاتها الإيديولوجيه والقوى المؤثره فيها . ومنطاقاتها وإتجاهاتها وتوجهاتها الإيديولوجيه والقوى المؤثره فيها . ومثال هذا دراسة « جون فيربانك » J. K. Fairbank و« الكساندر إيكشتين » A. Eckstein و« يانج » L. S. Yang فى دراسه لهم بعنوان « التغير الإقتصادى فى الصين الحديثه : إطار تحليلى » حيث ذهبوا إلى أن هناك خمس مراحل للنمو تتفق إلى حد كبير مع مشروع «روستو» وهى :

١- مرحلة التوازن التقليدى

٢- مرحلة ظهور القوى المخله بهذا التوازن التقليدى

٣- ظهور الفوضى والإضطراب وإختلال التوازن الأمرالذى يستشير الميكانزمات الإجتماعيه التى تسعى لإستعادة التوازن والإستقرار .

٤- الإنطلاق نحو النمو .

٥- الوصول إلى مرحلة النمو الذاتى النتظم المستقر .

ويشير « لوير » إلى أن هذه المراحل تنطبق على التغيرات الحادثه فى إقتصاديات الصين والهند وأغلب دول الشرق الأدنى بإستثناء اليابان فهذا المجتمع الأخير لم تظهر فيه مرحلة التوتر والإضطراب وإختلال التوازن التقليدى لنفس الشكل والقوه الذى ظهرت بهما فى مجتمعات الشرق القديم الأخرى . فقد حدث شكل من التزامن والنمعاصره بين التقليد والتحديث ، وإستمر حتى الآن بشكل متناسق فى مجتمع اليابان . ويحتاج نموذج روستو إلى تغيرات كثيره عند التطبيق على مجتمعات العالم الثالث التى تعرضت للإستنزاف الإستعمارى فى الماضى ، ومازالت تتعرض لضغوط إقتصاديه وسياسيه وعسكريه وإجتماعيه وإيديولوجيه وإستراتيجيه من جانب الدول المتقدمه إقتصادياً والتى تملك مقومات التنميه والتحديث التى تحتاجها الدول الناميه - الخبرات - التكنولوجيا المتقدمه - العلم - رأس المال - الإتصال . هذا إلى جانب أنها تملك مختلف ميكانزمات وتنظيمات التجسس والضغط وإحداث التوترات ... وتحاول توظيف كل هذه المقومات من خلال (القروض - والمعونات - برامج التسليح - المخابرات ...) لتوجيه حركة التغير المخطط داخل هذه الدول الناميه فى مسارات معينه ، وتعويق إتجاه التغير إلى مسارات أخرى أو حتى بلوغ مراحل معينه .

والواقع أننا إذا كنا نوافق على الربط بين التنميه الإقتصاديه والنمو فى عمليات التصنيع كماً وكيفاً ، بإعتبار أن التصنيع هو المدخل الأساسى للإنتاج - بكل أنواعه وبالتالى المدخل لزيادة الناتج القومى وبالتالى متوسط الدخل الفردى ، فإننا نؤكد أن النمو أو التغير الصناعى ليس مجرد نمط من التغير التكنولوجى أو الإقتصادى أو تغير فى ثقافة المجتمع المادى فحسب ، ولكنه يمثل نمطاً من التغير الإجتماعى والثقافى كذلك بوصفه نمط إجتماعى يتطلب تغيراً فى السلوك والقيم والعادات وبعض المعتقدات ، كما يرتبط بنماذج ونظم الأسره والإتجاهات الوالديه والعلاقه مع البيئه وأساليب التفاعل معها ، كما يرتبط بمضامين وتوجيهات التنشئه الإجتماعيه ، وبالدوافع النفسيه كالدافع إلى العمل والإنجاز والتحكم فى البيئه وطلب العلم ، ويرتبط بمستويات الطموح والتطلع والتحقيق ، كما يرتبط بطبيعة النمط التعليمى السائد وتوجهاته وأهدافه ومضامينه .... إلخ ، هذا إلى جانب أن توجهات التصنيع وأنواعه وأهدافه وتوظيف عائده أمر يرتبط بالتوجهات السياسيه وبناء القوه والتأثير داخل المجتمع ، وبالتوجه الأيديولوجى السائد ، ويرتبط بالسلوك السياسى للجماعات الإجتماعيه المختلفه .

وقد إتسع مفهوم الصناعه فى العصر الحديث . فهناك الصناعات الإستخراجيه والتحويليه والخفيفه والوسيطه والثقيله ، وهناك الصناعات البيولوجيه (التهجين والتلقيح الصناعى ...) وهناك صناعة السياحه والفندقه ، وحتى يقال صناعة الرأى العام ويقصد بها صناعة وسائل الإتصال وتكنولوجيات التعليم والتأثير فى الجماهير ..

وإذا كان مصطلح التحديث يرتبط بتزايد تحكم الإنسان فى البيئه الماديه والجغرافيه كأساليب متقدمه للتوافق الإيجابى معها ، فإن التصنيع بكافة أشكاله يلعب دوراً هاماً فى هذا الصدد . وهذا يعنى أن التصنيع يعد مدخلاً أساسياً للتحديث جنباً إلى جنب مع المداخل الأخرى التى تحقق النمو الإجتماعى والثقافى والسياسى ....

ويمكن القول أن الإختلاف فى تحديد العلاقه بين المفاهيم المذكوره - التحديث - التنميه الإقتصاديه - التنميه الإجتماعيه - التصنيع ... يرجع إلى إختلاف التوجهات الأيدولوجيه ، وإلى إرتباط هذه المفاهيم بالمصالح الدوليه والمجتمعيه - ومثال هذا دراسة « رينهارت بندكس » R. Bendix بعنوان « بناء الأمه والمواطنه » (٨) يعرف التصنيع كنمط من التغير التكنولوجى والإجتماعى ويذهب إلى أن التحديث يتضمن كل التغيرات الإجتماعيه والسياسيه التى صاحبت التصنيع فى العديد من البلاد الغربيه .

ويشير « لوير » Lauer إلى أن بعض الدارسين يرون أن جوهر التحديث يتمثل فى نوعية النظام الإجتماعى Social order الذى يوصف بالحداثه Modernity والذى يطبق داخل المجتمعات الحديثه أو حتى المجتمعات الناميه أثناء عملية تحولها من التقليديه إلى النمو والتقدم . ومن الطبيعى أن رؤية الباحث فى علم الإجتماع للنظام الإجتماعى من حيث مضامينه ومحدداته وإرتباطاته بالقوى الإجتماعيه ومنطلقاته وعوامل قيامه وثباته وتغيره ... سوف تختلف بالضروره عن رؤية الباحث فى علم الإقتصاد أو العلوم السيسيه أو علم النفس ... فهناك من الباحثين مثل « شوميتر » و « ماكيلاند » Mc Cleland و « هيجن » Hagen من يرون أن جوهر التحديث يكمن فى طبيعة الشخصيات الفرديه Individual personalities والتحديث عندهم وظيفه (نتيجه) وسبب فى نفس الوقت لنماذج محدده من الشخصيه خاصة لدى الصفوه والقيادات فى المجالات المختلفه . وقد إختلف الباحثون فى تحديد أهم هذه السمات والخصائص الشخصيه المرتبطه بقضية التحديث (القدرات الرياديه) Interpreneurial abilities– « شوميتر » أم تطوير الواقعيه العاليه للإنجاز Development of heigh achieve-ment motivation (ماكيلاند) أم إنتقال الشخصيه من التسلطيه إلى الشخصيه الديموقراطيه (هيجن) أم تغير فى النماذج السلوكيه (كنكل) ... إلخ (٩)

وهناك طائفه من الدارسين يربطون بين مفهوم التحديث ومفهوم الإختيار الحر من جانب الأفراد ، وهذا المتغير يرتبطبدوره بالتربيه والنشاط الإقتصادى والضوابط السياسيه والإجتماعيه والعقيده الدينيه والقيم والإتجاهات الموجهه .

والواقع أن حرية الإختيار يعد وظيفه لأنواع مختلفه من التنميه والتغيرات الإنمائيه ويؤكد « دافيد أبتر » D. Apter أهمية هذا المتغير حيث يشير فى دراسته بعنوان The politics of modernization إلى أن التحديث كعمليه غير إقتصاريه يظهر عندما تطور الثقافه إتجاهها لطرح إستفسارات أو تساؤلات حول كيفية قيام الناس بعملية الإختيار ، سواء الإختيارات الأخلاقيه أو المعياريه أو الإجتماعيه (البنائيه) أو الشخصيه (السلوكيه) بمشكلة الإختيار مشكله أساسيه أو محوريه فى حياة الإنسان الحديث (١٠)

ويذهب « إيثيل دى سولا بول » Pool فى دراسته عن « دور الإتصال فى عملية التحديث والتغير التكنولوجى » إلى أن التحديث هو عملية إكتساب تصورات أو صور عقليه جديده مثل تصور « التغير الموجه » Directed change ، وتصور إمكانية حدوث

التنميه Possibility of development ويشير إلى أن وسائل الإتصال العامه Mass media تلعب دوراً هاماً فى إكساب الناس مثل هذه التصورات الجديده . وهنا يعنى أن من بين وسائل الإتصال تقديم مجموعه من البدائل الفكريه أو التصوريه أو السلوكيه الأمر الذى تستثير أعمال الفكر والمقارنه والإختيار ، وهذه المتغيرات أساسيه للتحول من التقليديه إلى الحداثه .

التحديث والتغير الإجتماعى

وعلى الرغم من إختلاف المنظورات والإتجاهات بصدد تحديد مفهوم ومضامن عملية ومصطلح التحديث ، إلا أن هناك إتفاقاً حول بعض القضايا . ومثال هذا أن دانيل ليرنر « D. Lerner يحدد لنا أهم جوانب الإكتفاء بين الدارسين بصدد تحديد أهم خصائص الحداثه Charecteristics of modernity فيما يلى :

أولاً: توافر حد أدنى من القدره الإقتصاديه على النمو الذاتى المستمر Self sustained growth . وهذا يعنى قدرة الإقتصاد الوطنى على تحقيق نمو مستمر ومنتظم فى الإنتاج والإستهلاك .

ثانياً : تحقيق قدر معين من المشاركه السياسيه على كافة مستويات المشاركه طبقاً لمقاييس للمساركه يمكن صياغتها وإعدادها لقياس هذه الظاهره .

ثالثاً : توافر إمكانيات الحراك الإجتماعى أو التنقل الإجتماعى وزيادة معدلاته.

رابعاً : إنتشار المعايير العقليه والعلميه ونماذج التفكير المنطقى داخل الثقافه العامه للمجتمع .

خامساً : سيادة نموذج منوالى للشخصيه يتيح للأفراد أداء الأعمال التى يقومون بها (لعب أدوارهم) بكفايه فى إطار نظام إجتماعى يتسم بخصائص معينه (قدرة الإقتصار على النمو الذاتى المستمر والمنتظم ، والمشاركه ، وسيادة المعايير العقليه والعلميه ، وشيوع الحراك والتنقل الإجتماعى) .

وإذا كان « لوير » يشير إلى أن التحديث ببساطه يعنى مواجهة نوعين أساسيين من المشكلات وهى مشكلات الخبز (الإقتصاد) والحريه (الأخلاق والإجتماع والسياسه والثقافه) . فإن هذا يعنى أن التحديث لا يقتصر على الجانب الإقتصادى ولكن يشير

إلى مفهوم متكامل فى إطاره مختلف التغيرات الإقتصاديه والإجتماعيه والثقافيه

وهناك تساؤل يطرحة " لوير " حول مدى كفاية نظريات التغير الاجتماعى المطروحة فى تراث علم الاجتماع ، من حيث تفسير التغيرات التحديثية أو التنمويه التى تجرى فى دول العالم الثالث التى تمثل قطاعا ضخما من سكان العالم . ومن الملاحظ أن الكثير من النظريات والآراء المطروحة فى هذا العلم ركزت على جانب أو جوانب معينة فى حين أغفلت جوانب أخرى - وينطبق هذا على التحليل البنائى الوظيفى الذى قدمة "سملسر " N. Smelser عن التحديث فى إنجلترا ، كما ينطبق على أنصار التيار السيكولوجى فى تفسير التحديث (هيجن ، وماكيلاند) وعلى أنصار تيار التحديث الفردى Individual modernity ويتضح للمتتبع للتراث أن نظريات التغير المطروحة غير كافية لتفسير التغيرات الحادثة فى العالم الثالث، وأن هذه النظريات متصارعة والعديد منها موجه أيديولوجياً ، ويعكس تجربة مجتمع أو آخر أو تجربة أيديولوجية بعينها ولم تصغ أى منها بالأساليب المنهجة المقارنة الصحيحة .

وهناك العديد من الدراسات النقدية التى تعرضت لدراسات التحديث من بينها دراة " دين تيبس " Dean Tipps بعنوان " نظرية التحديث والدراسة المقارنة للمجتمعات : منظور نقدى " (١١) ويؤكد " تيبس " أن أغلب علماء الإجتماع إستخدموا مفهوم التحديث على أنه مفهوم شمولى مستقل Inclusive وليس على أنه تصور فارق أو مميز Discriminating concept فهم يستخدمون للإشارة إلى التغيرات وظواهر معينه ، وليس لتوضيح الفروق بين ماهو حديث وماهو تقليدى وأساليب التحول وعواملة وغالباً ماتكون مستويات التحليل النظرية منصبة على عموميات كالمجتمع والثقافة ولا يركزون على الفرد . وغالباً ما ينظر علماء الإجتماع إلى الحداثة الفردية على أنها وظيفة للتحديث فى المجتمع والثقافة وهذا يعنى إتساع وحدة التحليل (التحليل على مستويات المجتمعات Skocietal level مما يدخلهم فى دائرة التجتريد ويفقد تحليلاتهم الطابع الأمبيريقى ونصنف " تيبس " نظريات التحديث إلى نموذجين وهما:

أ - نومذج المتغير الحاكم أو الرئيس The crtical varable

ب - نموذج النظريات الثنائية Dichotomous thearies

ويركزأنصارالنموذج الأول على متغير يعينه بوصفة المتغير الأساسى الذى يقود حركة التغير وستثير تغيرات تابعة مثل سيادة الإتجاه العقلى ، أو التصنيع . وهنا يصبح

التحديث مرادفاً للمتغير الحاكم . أما أنصار النموذج الثانى - الأكثر شيوعاً - فهم يركزون على عملية التحولات الإجتماعية والثقافية بكل أبعادها السياسية والإقتصادية والتكنولوجية والعقائدية والقيمية ...الخ. من الأشكال التقليدية إلى الأشكال الحديثة . وهنا يتحدد مفهوم التحديث فى ضوء الهدف النهائى (سيادة التنظيم الغربية عند البعض ، أو النظم السائدة فى الإتحاد السوفيتى عند البعض ، أو النظم الإسلامية عند البعض ..الخ)

ويمكن القول أن المشكلة الاساسية بالنسبة للنموذج الاول هو ان استبدال مصطلح التحديث بالمتغير الحاكم حسب مايراه كل مفكر اولا يفيد كثيرا فى التحليل العلمى . أما مشكلة نموذج الثنائيات فهى كما يحددها " تيبس " ذات الثلاثة جوانب .

أ - جانب أيدولوجى Ioleological

ب - جانب واقعى Emperical

ج- جانب يتعلق بما بعد التنظير أو بفلسفة التنظير Metatheoretical

ويتمثل النقد الأيديولوجى فى فكرة الطوباية التى يلحقونها بالمجتمعات الغربية بوصفها هدف التحديث فى الدول الناميه - وهذا ينطبق على أغلب (١٢) النظريات الثنائية . وقد أطلق " فرانك " على هذة النظريات التشبيه التالى " الملابس التى تخفى الإستعمار العارى * ويؤكد " ميردال " ان اهم جوانب النقد الواقعى المواجهه لهذة الثنائيات أنها تتجاهل أثر القوى الخارجية - الدولية والإقليمية - السياسية والإقتصادية والإجتماعية من حيث اثرها على تحريك المجتمعات نحو التحديث ، سواء أكانت قوى تحدى أو تعويق ، اقوى للدعم والمساعده .

* The clothes that hide the naked imperialism see Ander Gunner Frank : Sociology of development and underdevelopment of sociology ... Catalist No 3 1967 PP. 20 - 73 .

يضاف إلى هذا أن هذة النظريات تحاول تنميط التقليدية والحداثة بشكل جامد الأمر الذى يتجاهل الأنواع المختلفة من التقليدية ومن الحداثة ، كما يتجاهل التجارب المختلفة للمجتمعات هذا إلى جانب إمكان التداخل بين جوانب التقليدية والحداثة . ولتوضيح النقطة الأخيرة يحاول بعض الباحثين المقابلة بين التوجه نحو الإنجاز Av-hievement orientation وهو خاصية المجتمعات الحديثة – والتوجه نحو التركيز على العوامل المنسوبه Ascription والواقع أنه حتى فى المجتمعات الحديثة يوجد التوجهان ويعملان معاً بأشكال ونسب مختلفة وهذا ماكشفت عنه دراسة " إدوين سوذرلاند " E. Sutherland فى دراسته عن جرائم ذوى الياقات البيضاء أو جرائم الصفوة (١٣) ودراسة " تشارلس رايت ملز " C.R.Mills عن صفوه القوه فى الولايات المتحدة الأمريكية (١٤) حيث كشف عن أن الصفوات الإقتصادية والسياسة والعسكرية هى فى واقع الأمر صفوه واحدة لما يوجد بينها من مصالح وعلاقات وخلفيات إجتماعية وأيديولوجية وسياسية موحدة . ويضيف " فرانك " Frank فكرة الإنجاز إلى عنصرين وهما :

أ – المكافاه Rewaed

ب – التعبئة أو تحديد الأدوار وشاغليها Recruitment

وإذا كانت المكافات تعتمد على الإنجاز بشكل أساسى ، فإن التعبئة – ويقصد بها تحديد شاغلى بعض الأدوار القيادية خاصة فى قيمة التنظيمات الإستراتيجية – فإنها تعتمد على عوامل منسوبه وهذة العوامل الأخيرة تلعب دوراً هاماً فى تحديد مراكز النساء فى المجتمع الأمريكى – خاصة من حيث الجانب الإقتصادى . ونفس الأمر يحدث فى المجتمع اليابانى وإن كان بشكل عكس – فهذا المجتمع عندما يحدد شاغلى الأدوار (التعبئة) يعتمد بشكل كامل على الكفاية والخبرة والتعليم (الإنجاز) أما عندما يوزع العائد او المكافات الإقتصادية فإنه يعتمد على عوامل منسوبة كالسن والجنس وحجم الإلتزامات الشخصية ...الخ .(١٥)

مثل هذه الملاحظات وغيرها هى ماجعلت بعض الدارسين مثل " رتييس " و " فرانك " يرون ضرورة إحداث تغيرات أساسية فى توجهات نظرية التحديث . وهذا هو ماحاوله بعض الدارسين بالفعل . غير أنهم إنطلقوا من خلفيات أيديولوجية متناقضة ومثال هذا " فرانك " الذى إنطلق من منطلقات ماركسية جماعية (تدخل جماعى) .

وهناك باحثون إنطلقوا من المستوى الفردى حيث ركزوا على التحولات الفردية التى تحدث فى المجالات المعرفيه عند الأفراد interms of cognitive transformation وفى إتجاهاتهم وقيمهم وسلوكهم (مدخل فردى أو سيكو - إجتماعى) .

وهناك فريق ثالث من الباحثين ينطلقون من التحليل الفينومينولوجى لظاهرة التحديث (مدخل فينومينولوجى) (١٦) ويمكن القول أنه نتيجه لإنطلاق نظريات وإتجاهات الدراسه فى التحديث والتنميه من منطلقات أيديولوجيه ، فإنه لا توجد حتى الآن نظريه تنال موافقة جميع الباحثين أو حتى غالبيتهم . وعلى الباحث الموضوعى إحداث نوع من الإلتقاء النظرى بين الإتجاهات المطروحه خاصة تلك التى تركز كل منها على جانب أو آخر من جوانب الواقع الإجتماعى .

والواقع أن محاولة التوصل إلى صياغة نظريه جديده قادره على تفسير الواقع وتحديثه ، لابد أن تلتزم بدورها بإطار عقائدى من جهه كما تستفيد من معطيات الدراسات الأمبيريقيه داخل المجتمعات المتقدمه إقتصادياً وتكنولوجياً وعلمياً ، وداخل مجتمعات متخلفه وداخل مجتمعات إنتقاليه أو فى حالة نمو Transitional societies ونحن عندما ندرس قضايا التحديث يجب أن ندرسها فى ضوء المدخل الإسلامى وفى ضوء خصائص الواقع ومعطياته - وإذا كان التكامل بين الإطار النظرى ومعطيات الواقع الإجتماعى والتاريخى أمر لازم ، فإن التكامل بين العوامل الداخليه والخارجيه أمر هام عند دراسة منطلقات ومحركات التغير التحديثى ، وهنا يجب الربط بين التباينات أو التناقضات التى توجد داخل كافة مستويات الواقع الإجتماعى ، تلك التى تدفع الناس إلى رحداث تغيرات من أجل القضىء عليها . ويجب أن ندرك أو ندرس هذه التباينات فى إطارها الإجتماعى التاريخى على أنها محصلة العمليات وظواهر حدثت فى الماضى وتتجه الجهود المعاصره لتجاوزها ، ويجب الإستفاده من المدخل الوظيفى من حيث ضرورة إدراك التساند الوظيفى بين مكونات الواقع الإجتماعى والثقافى من جهه والتساند بين مختلف التغيرات الحادثه داخله منجهه أخرى . ونفس الأمر يجب أن يطبق على مايمكن أن نطلق عليه النسق العالمى World system حيث يجب إدراك عمليات التنميه داخل الدول الناميه فى علاقاتها سلباً وإيجاباً مع المتغيرات الإجتماعيه والإقتصاديه والسياسيه الدوليه من حيث أنه لايمكن فهم تنمية المجتمعات المتخلفه أو الإنتقاليه بمعزل عن المتغيرات العالميه .

هناك مجموعه من العوامل الإقتصاديه والإجتماعيه والنفسيه والسياسيه المتفاعله والمتكامله يمكن من خلالها تحقيق التحديث الحضارى (مقاساً بالمعايير العلميه مثل متوسط دخل الفرد والمستويات الغذائيه ونسبة الأطباء إلى الجماهير وعدد الكيلومترات المرصوفه ومستوى الإسكان ومتوسط إستهلاك الفرد من الكهرباء .... إلخ) وإذا كنا نستطيع توضيح أهم هذه العوامل فإنه يتبقى سؤالان مطروحان : **الأول** يتعلق بأوزان كل عامل ودوره فى عملية التحديث ، **والثانى** يتعلق بالتفاعل والعليه الدائريه بين هذه العوامل فهناك عوامل معينه لانستطيع الجزم بموقعها فى عملية التحديث على الرغم من أهميتها الإستراتيجيه : هل هى شرط لحدوثه أم مصاحبه لحدوثه ، أ نتيجه لتحققه ؟ ويضرب لنا « مايرون فاينر» Myron Weiner مثالاً على هذا فى دراسه له بعنوان « ديناميات النمو » عام ١٩٦١ * حيث يذكر أنه على الرغم من وجود إتفاق بين الدارسين على حتمية الإرتباط بين التحديث وبين القيم والإتجاهات والتصورات العقليه ، إلا أن هناك إختلافاً حول تحديد موقع هذه المتغيرات فى التسلسل الزمنى Sequence هل هى شرط للتحديث أم نتيجه له ، هل هى المتغير المستقل أم المتغير التابع؟ (١٧)

ويحاول البعض من خلال منظور أكثر واقعيه إدراك التفاعل بين القيم والإتجاهات من جهه وبين الترتيبات النظاميه Inistitutional arrangements من جهه أخرى على أساس أن هذه الأخيره يجب أن تتسم بحد أدنى من المرونه بحيث تسمح ببدء التغيرات الإنمائيه . فى التعليم والصحه والزراعه والصناعه ... إلخ ، وفى نفس الوقت يجب أن تتزامن مع هذه التغيرات محاولات لدعم القيم والإتجاهات والسلوكيات فى الإتجاه الذى يخدم هذه التغيرات ويسرع بعملية التحول ، بشرط أن تكون القيم والإتجاهات العامله داخل المجتمع من المنوع القابل للتغير فى الإتجاه الذى يخدم عمليات التنميه . وهنا يحدث تفاعل بين محاولات التغيير التزامنه فى العاملين المذكورين معاً .

وعلى الرغم من عدم وضوح طبيعة العلاقه العليه أوالتفاعليه بين العوامل والمتغيرات خلال عملية التنميه ، فإن هناك عوامل ذات أهميه إستراتيجيه . ويركز البعض على العوامل الإقتصاديه ، وخاصة على عمليات التصنيع . فالتنميه ترتبط بالنمو الإقتصادى

---

* The dynamics of Growth N. Y Basic Books 1960 .

المتواصل والمستمر Sustained economic growth وهذا المتغير يتطلب - كما يشير « روستو » Rostow توافر ثلاثة عوامل وهى -

أولاً : تهيئة البنيه الأساسيه أو توافر رأس مال إجتماعى عام Social over-head capital من أجل إيجاد وتنشيط السوق الوطنى وتحقيق أحسن إستغلال ممكن للثروات الطبيعيه ، ومن أجل تهيئة الظروف أمام الحكومه الوطنيه لممارسة عمليات الحكم والضبط الإجتماعى بكفاءه .

ثانياً : تحقيق الثوره التكنولوجيه فى مجالات الزراعه والصناعه والإتصالات

ثالثاً : التوسع فى الإستيراد من أجل دعم الإنتاجة ، خاصة المواد الرأسماليه Capital import (١٨)

وعلى الرغم من إتفاق قطاع كبير من الإقتصاديين مع الشروط التى وضعها « روستو » للنمو الإقتصادى ، فإن هناك خلافاً حول تحديد طبيعة هذه الشروط من جهه وحول تحديد المسار المناسب Appropriate path المؤدى إلى الإقتصاد الحديث من جهه أخرى . ومن أمثلة التساؤلات المطروحه . هل تبدأ الدوله بنموذج للتصنيع الخفيف أم الثقيل ؟ وهل تتطلب التنميه إحداث تغير متواز أم غير متواز بين مختلف التغيرات الإقتصاديه ؟ .... إلخ .

والواقع أن البيئه الإجتماعيه والإقصاديه تلعب دوراً هاماً فى تهيئة المناخ للتنميه داخل الدول الناميه أو فى تعويقه . وقد أشار « هباكوك » Habakkuk إلى الدور الذى لعبه المناخ السوسيو - إقتصادى لإنجلترا فى تسهيل التنميه الوطنيه داخلها . ويعطى على هذا أمثله - المجال الجغرافى وإتساع حجم السوق بسبب المستعمرات وندرة الحروب الداخليه أو الإضطرابات السياسيه وإنخفاض تكاليف الأيدى العامله والمواد الخام .... إلخ ، وعلى العكس من الظروف فى إنجلترا وفى الدول الأوربيه بوجه عام تواجه المجتمعات الناميه العديد من المشكلات الإقتصاديه والإجتماعيه المعوقه لإنطلاقها الإنمائى . فهى ليست أمامها فرص للتوسع الإقليمى إلى جانب ضعف التراكم الرأسمالى وإنتشار الأميه وإنخفاض المستويات المهاريه والفنيه وتزايد السكان بمعدلات سريعه وإنخفاض المستوى التكنولوجى وضعف قدراتها الإنتاجيه وبالتالى التنافسيه فى السواق الدوليه . وإلى جانب هذا فإن إقتصاد هذه الدول يتسم بعدم التنوع ذلك أنه يعتمد على المنتجات الأوليه سواء الزراعيه أو التعدينيه . وقد وجد أن أكثر من ٨٠ ٪ من

أبناء غالبية هذه الدول يعملون فى الزراعه الأوليه . وكما يشير « لوير » Lauer بحق فإن تنمية المجتمعات الأوربيه تم بشكل لن يتكرر لأنه كان على حساب المواد الخام والعماله الرخيصه والأسواق فى الدول الناميه التى كانت مستعمرات فى الماضى وهذا يعنى أن المناخ الدولى لتجربة التنميه الأوربيه يتناقض مع المناخ الدولى لتنمية المجتمعات الناميه اليوم ، فهو مدعم فى الأولى ، معوق فى الثانيه .

ولعل هذا المناخ الدولى المعوق للتنميه فى دول العالم الثالث هو ما جعل لجنة التنميه الدوليه * توصى بضرورة قيام الدول الصناعيه بتخصيص ١٪ من ناتجها القومى العام G.N.P. للدول منخفضة الدخل من أجل تيسير عملية التنميه داخلها (١٩) . وفى سنة ١٩٦٨ خصصت كل من فرنسا والبرتغال حوالى ٦٨٪ من ناتجها القومى للمعونات ، وخصصت الدول الغربيه الأخرى نسب أقل وكان ترتيب الولايات المتحده التاسع حيث خصصت ٤١ . ٪ فقط من ناتجها القومى (٢٠)

إتجاهات دراسة التحديث فى المجتمعات الناميه - تحديث البناء الإجتماعى - التحديث الفردى

وإذا كانت العوامل الإقتصاديه (توافر رأس المال والتراكم الرأسمالى والعملات الصعبه وكم وكيف المواد المصدره والهياكل الأساسيه والمستوى التكنولوجى المستخدم ونوعية الصناعات ....) تلعب دوراً هاماً فى عمليات التنميه ، فإن هذا لايعنى أن قضية التحديث قضيه إقتصاديه خالصه . فالعوامل غير الإقتصاديه - الإجتماعيه والسياسيه والتربويه والنفسيه ... تحتل نفس الدرجه من الأهميه . وهناك شبه إتفاق بين الدارسين على أهمية العوامل التى أوردها «روستو» فى هذا الصدد مثل - ضرورة توافر صفوه حديثه تقود عمليات التحديث Modernizing elite وإرتفاع مستوى الطموح لدى الجماهير ، وإنتشار التعليم العام والفنى ، والتنميه السياسيه فى مجال الحكم والمشاركه والسلوك السياسى ....

وهذا يعنى أن التحديث له جانبان - جانب بنائى - Structural وجانب فردى سيكولوجى إجتماعى Social Psychological وبالنسبه للعوامل البنائيه (التى تتعلق بطبيعة النظم والتنظيمات والوحدات الإجتماعيه التى تتسم بالإستمرار النسبى

---

* Commision of international development .

كالجماعات القرابيه والسياسيه والإقتصاديه . وأساليب الضبط وطبيعة الأدوار الإجتماعيه والبناء الطبقى أو التدرج الإجتماعى السائد وموجهات السلوك كالمعتقدات والقيم والتصورات ....) نجد أن التحديث بكل أشكاله يمكن أن يتعثر فى ظل سيادة نظم إقتصاديه معينه – مثل نظم معينه للحيازه الزراعيه – أو نظم سياسيه معينه أو نظم معينه للتدرج الإجتماعى مثل النظام الطائفى . ويرتبط التحديث بطبيعة العلاقات الإجتماعيه وموجهات السلوك العقائديه والقيميه ، كما يرتبط بطبيعة التنظيمات الطوعيه السائده ومدى تطبيق نظم مركزيه أو لامركزيه ، ومدى تطبيق النظام الحر والزخذ بفكرة الحوافز الفرديه ونظام الملكيه السائد . يضاف إلى هذا – يرتبط التحديث بنوعية الصفوات التى تتبناه الصفوات السياسيه والإقتصاديه والإجتماعيه من حيث طبيعة إنتماءاتها الأيديولوجيه والطبقيه والإجتماعيه ، ومدى تمتعها بالقدرات الكارزميه التى تحدث عنها «ماكس فيبر» M. weber وإلى جانب هذه المتغيرات البنائيه الأسياسيه فإن عملية التحديث تتوقف بشكل مباشر على على طبيعة الجهاز البيروقراطى للدوله من حيث درجة إستقراره Stability وكفايته Efficiency وفعاليته Effectiveness ونوعية الكوادر الإداريه العليا التى ترسم له خططه وأهدافه (٢١) .... ومن ضمن العوامل البنائيه الأساسيه التى تحكم حركة التحديث داخل المجتمعات الناميه – قضية الصراعات والإنقسامات البنائيه للجماعات المكونه للمجتمع – فهناك مجتمعات تشيع داخلها الصراعات الداخليه بين وحداتها البنائيه . مثل بعض المجتمعات الإفريقيه . وهذا أمر معوق للتحديث أو التنميه (٢٢)

ويشير أنصار الإتجاه الوظيفى إلى أن التحديث الحضارى هو فى واقع الأمر إحداث تحولات فى بعض الأبعاد البنائيه أو فى وظائف النظم والجماعات والعلاقات داخل المجتمع . ويذهب «تالكوت بارسونز» T. parsons فى دراسه له حول « بناء الفعل الإجتماعى » * إلى أن التغير الإجتماعى يرتبط بالتباين البنائى . وقد إستخدم هذا المفهوم عند تحليله للنظم الإقتصاديه والتنظيمات البيروقراطيه فى علاقتها بالنسق الإجتماعى العام . وقد طبق هذه الأفكار عند دراسة التغيرات البنائيه فى المجتمع الأمريكى بشكل عام ، والأسره الأمريكيه بشكل خاص . ويركز بعض الدارسين على عوامل ينظرون إليها بوصفها عوامل إستراتيجيه لإنطلاق عمليات التحديث ، مثال هذا ما يطلق عليه « كارل دويتش » K. Duetsch التعبئه الإجتماعيه Mobilization

* The structure of social system

بوصفها مدخلاً للتنميه السياسيه وهذا هو عنوان مقالته « التعبئه والتنميه السياسيه» (٢٣) . وهو يعرف التعبئه « بأنها العمليه التى تتحرك فيها جميع الإعتبارات الإجتماعيه والإقتصاديه والسلوكيه القديمه ، ويصبح الناس على إستعداد لتقبل أنماط جديده من التنشئه الإجتماعيه ومن السلوك » وأشارإلى أنه إلى جانب هذا المتغير المحورى عوامل أخرى تسهم فى حدوث التحديث قبل التعرض للعناصر الحديثه كالأجهزه والالات والمبانى والمنتجات الإستهلاكيه ، والتعرض لوسائل الإتصال الجماهيرى ولمختلف عمليات التحضر ، وتطوير التعليم وحدوث حراك مهنى وإرتفاع الدخل . وإلى جانب هذه العوامل فإن التحديث يفترض حدوث تحولات فى النظم الإجتماعيه بحيث يؤدى كل تغير فى نظام ما إلى تغيرات مصاحبه فى النظم الأخرى . وتحول النظم بحيث تصبح قادره على التوافق وإستيعاب التغيرات القادمه . والتحول أو التغير هنا يتسم بالغائيه بمعنى أنه يستهدف تحقيق هدف مرسوم مقدماً .

ويجب التنبيه هنا إلى نقطه هامه أن تغير النظم لايعنى أن التحديث يعنى إحداث تحولات جذريه فى كل نظم المجتمع ، فالتحديث فى المجتمعات الإسلاميه يتم فى إطار التمسك بالنظام العقائدى والقيمى والسلوك الدينى ، كما أن التحديث فى اليابان تم فى إطار النظم والقيم التقليديه فى المجال الأسرى والقيمى والعقائدى وبعض النماذج السلوكيه التقليديه . وهذا يثير نقطه أخرى أن الحداثه لاتتعارض فى كل الحالات مع التقليديه بحيث أنه يمكن أن يتعايشا معاً . فالحرص على مواعيد الزراعه والرى ومقاومة الافات والقيام مبكراً لأداء الأعمال فى المجتمعات الريفيه ، والحرص على أداء الصلاه فى مواعيدها فى المجتمع المسلم أو لدى المسلمين . وحرص المسلم على مراقبة الله فى السر والعلن وعلى قيم الحق والعدل والأخوه والإخلاص والتكافل الإجتماعى وإفشاء السلام والسعى لكسب الرزق بالحلال والإحسان إلى الجار .... إلخ .

كل هذه الأمور هى من صميم التحديث والتنميه ، وهى من صميم المعتقدات الإسلاميه فى نفس الوقت . والواقع أنه لايوجد مجتمع تقليدى ١٠٠٪ ولامجتمع حديث ١٠٠٪ وغالباً ما يكون للتحديث جوانب سلبيه تنال من الجوانب الإيجابيه للمجتمع التقليدى (ترابط الأسره - الإستقرار النفسى - صلات الرحم - رعاية الآباء للأبناء - القناعه والرضى النفسى .... إلخ) . وهذا يعنى أن التمايز البنائى أو الإنتقال من التجانس إلى اللاتجانس أو الحراك الإجتماعى وإن كانا ضروره من ضرورات التحديث إلا أنه يؤدى إلى الكثير من السلبيات التى تخلو منها المجتمعات التقليديه إلى حد كبير

وإذا كانت مسارات التحديث مختلفه وليست كما يذهب «شلز» الذى يقصرها على الصياغه الغربيه للمجتمعات ، فإنه يمكن أن تتعايش التقليديه مع التحديث بأشكال مختلفه - كما حدث فى تجربة التنميه فى المجتمعات الإسلاميه وكما حدث فى التجربه اليابانيه . وكما حدث فى التجربه السوفيتيه التى ينظر إليها «شلز» بوصفها تحديثا مشوهاً . وإذا كان بعض الدارسين حاولوا إيجاد العلاقه بين المتغيرات خلال عملية التحديث مثل العلاقه بين التصنيع والأسره أوالتحضر والقيم ، أو التعليم والسلوك أو التصنيع والتحضر من جهه وبين جوانب الضبط الإجتماعى من جهه أخرى .... فإن هذه المحاولات لايمكن تعميمها نظراً لإختلاف الثقافات والمعتقدات والبناءات التاريخيه ، ونظراً لإختلاف نماذج التحديث وإختلاف مساراته . كذلك فقد كانت المنطلقات التاريخيه للتحديث مختلفه ، فقد بدأت عمليات التحديث فى إنجلترا والولايات المتحده الأمريكيه والدول الإسكندنافيه على يد جماعات نشطه فى المجال الإقتصادى والثقافى وبدرجه أقل فى المجال السياسى ، الأمر الذى جعل جماهير هذه المجتمعات تنخرط فى الأنشطه الإقتصاديه قبل السياسيه بمده طويله . وعلى العكس من ذلك فإن دول أوروبا الوسطى والشرقيه والدول الناميه فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينيه - بدأت التحديث من منطلقات سياسيه تتمثل فى الحصول على الإستقلال أو الثورات الوطنيه ، والتطلعات الوطنيه للحاق بالمستويات المعيشيه فى الدول المتقدمه ودعم إستقلالها السياسى بمضمون إقتصادى وإجتماعى . وقد تم ذلك على مستوى الجماعات الصغيره الواعيه أو الصفوات أولاً ثم على مستوى الجماهير بعد ذلك . وهذا وغيره من العوامل هى التى تفسر إختلاف الأنماط البنائيه فى عملية التحديث بين مختلف المجتمعات (٢٤). وخلاصة الأمر بالنسبه للإتجاه البنائى فى دراسة التحديث أن عمليات التحديث تتطلب إحداث تغيرات فى التشكيل البنائى للمجتمع . أى تغيير بعض المكونات البنائيه ، الأمر الذى يؤدى إلى حدوث سلسله متتابعه من التغيرات إجتماعيه وثقافيه . وهذا يعنى بشكل آخر أن هناك ظروفاً بنائيه Structural conditions تسهم فى حدوث التنميه وظروفاً أخرى تعوق التنميه (وهناك ظروفاً بنائيه تدعم التحديث وإن إتسمت بإنعدام عدالة التوزيع والعكس ممكن) .

وفى الإتجاه المقابل نجد أنصار فكرة التحديث الفردى الذين يرون أن نقطة الإنطلاق هو الفرد من حيث معتقداته وقيمه وإتجاهاته وسلوكياته ، وهذه يجب أن توجه فى الإتجاه الذى يخدم عمليات التنميه . والواقع أن العوامل الإجتماعيه والنفسيه ترتبط فى عمليات التحديث بالعوامل البنائيه ، فهذه العوامل البنائيه تؤثر فى الترتيبات البنائيه

Inistitutional arrangment ، وهذه الترتيبات البنائيه النظاميه ترتبط بدورها بالقيم والعقائد وبمختلف الموجهات السلوكيه القائمه وتتفاعل معها سلباً وإيجاباً.

وإذا كانت العوامل السيكو - إجتماعيه هى إفراز للواقع البنائى والنظامى للمجتمع فإنها قادره على تحريك هذا الواقع وتغييره . فى حالة تغيرها سواء بشكل تلقائى أو مخطط بفعل عوامل داخليه أو خارجيه . وهنا تظهر مشكلة التفاعل والدعم المتبادل بين العوامل الإجتماعيه والنفسيه والواقع البنائى ، وهى ما يطلق عليها الحلقات المفرغه الخبيثه . وهذه هى المشكله التى يشير إليها « لوير عندما يحاول فحص مسألة الأولويه السببيه Causal priority .

التحديث وقضية الإلتزام الجماهيرى بقضايا المجتمع والتنميه

ويركز «لوير» على عامل سيكولوجى وبنائى فى نفس الوقت وهو إلتزام الناس بقضايا مجتمعهم وتطويره وتغييره . وهذا هو ما يفسر - فى نظر الباحث المذكور - تخصيص القاده السياسيين جزءاً كبيراً من وقتهم وجهودهم لتأمين هذا الإلتزام . ويضرب لنا مثلاً بحكام أندونسيا فى الفتره التى أعقبت ١٩٥٨ - غير أن النتيجه كما يذكر « هربرت فيث » كانت غامضه ، فقد إستطاعت هذه الجهود السياسيه حل بعض المشكلات الإداريه والإقتصاديه ، كما أدت إلى إقدام الناس على أعمال لم يعتادوا عليها طالما أنها هامه لتنمية بلدهم ، هذا من جانب - لكن من جانب آخر فقد وجد أن الكفاءه الإقتصاديه والإداريه العامه للمجتمع لم تزد كثيراً نتيجة أن التعبئه السياسيه أشعرت الناس أن الولاء السياسى والأيديولوجى أهم من النشاط الإقتصادى (٢٥) .

على أن التركيز على الأيديولوجيه القوميه والإنتماء الوطنى كمدخل لتحقيق الإلتزام بقضايا المجتمع بوصفه الشرط الأول للتحديث الشامل (السياسى والإقتصادى والإجتماعى) داخل المجتمعات الناميه . أدى فى العديد من المجتمعات إلى أزمات داخليه Dilemas ويمكن تحليل ذلك على النحو التالى (٢٦) :-

أولاً : غالباً ما تؤدى دعوات التحديث إلى تهديد نماذج العلاقات والإلتزامات أو المستويات التقليديه - مثل العلاقات والمسئوليات القرابيه وبين مجتمعات الجيره ، كما يهدد بإختلال الكثير من العلاقات والجماعات الأوليه ، ونبذ الأساليب التقليديه فى التفكير والعمل .... الأمر الذى يهدد أمن الناس وبالتالى يرفضونه أو على الأقل يتحفظون فى قبول التجديدات . ويضرب لنا «لوير» مثالاً على ذلك بمجتمع جنوب

إفريقيا حيث إنتشرت فيه ظاهرة المشروعات التجاريه لصيد الأسماك الأمر الذى أضفى الطابع التجارى والنقدى على الإقتصاد ، وسار هذا جنباً إلى جنب مع الإقتصاد التقليدى . غير أن الإقتصاد النقدى تطلب من الأهالى الدخول فى نمط العلاقات التعاقديه Contract type relationship من أجل الإستفاده من الفرص الإقتصاديه المتاحه الأمر الذى يتناقض مع نمط العلاقات الأوليه التقليديه السائده ، الأمر الذى قوبل بالرفض حيث رفض الأهالى أخلاقيات النزعه التجاريه أوالصناعيه ، أو قبلوها بشرط عدم تهديد القيم والنماذج التقليديه للتفاعل .

ثانياً : عادة ما يطالب الناس فى ضوء الإلتزام بقضايا مجتمعهم وتبنى التحديث Commitment ، بالتضحيه فى مجالات الإستهلاك أو الإستمتاع الشخصى من أجل بناء وتنمية مجتمعهم تنميه شامله Over - all development . فاستمرارمستوى الإستهلاك أو إرتفاعه أو يتناقض مع متطلبات التراكم الرأسمالى Capital accomulation .

ثالثاً : وفى ضوء الإلتزام بقضايا التحديث عادة ما يطالب الناس بالتجديد فى أنماط العمل وأساليب الإنتاج والإقدام على تجارب جديده وأداء أعمال غير مألوفه مما يسبب لهم التأزم النفسى Psychic strain وتتسبب فى زيادة أعبائهم النفسيه Psychic costs خاصة وأن الأعمال حديثه فى ظل التنظيمات الحديثه والتكنولوجيا الأكثر تقدماً يتعارض - كما يشير إلى ذلك «أرجريس» مع مقتضيات الصحه النفسيه طالما أنه يتطلب الإلتزام بالمواعيد والتعليمات واللوائح وبالإجراءات النظاميه ونظم الإشراف والرقابه ويحتم تنميط السلوك وتحقيق إمكانية التنبؤ به ، سواء فى المواقف العاديه أو حتى فى مواقف الأزمات (٢٧) .

رابعاً : ويشير «لوير» إلى سبب آخر يجعل إلتزام الناس بقضية التحديث صعباً وشاقاً وأحياناً مرفوضاً ، وهوغياب القدوه الصالحه ، بمعنى عدم إلتزام القيادات أنفسها بما تطالب به الجماهير من تقشف والحد من الإستهلاك والإخلاص وبذل الجهد والتضحيه . فإذا كانت الصفوه القائمه والداعيه للتحديث Modernizing elite هى التى تستمتع بعائد التنميه أو بالثروه التقليديه على حساب جهد الجماهير وإلتزامهم ، فإن الجماهير غالباً ما يحدث بينهم تسيب ولا يميلون إلى تأجيل بعض إشباعاتهم الحاليه إلى المستقبل . ويضرب لنا مثلاً على تجربه ناجحه فى هذا الصدد وهى التجربه الصينيه ، وهو يعزو هذا النجاح إلى البناء الأيديولوجى الذى أسسه زعيمهم « ماوتسى

تونج » Maoist ideology حيث رفضت الصفوه إيثار نفسها بما لم يتح للناس وهذا ماجمع الشعب الصينى ووحده خلف قياداته وجعله أكثر إلتزاماً بقضايا مجتمعهم. وعلى الرغم من عدم إمكان التميز فى بعض الأحيان بين البيانات الأيديولوجيه والواقع الإجتماعى ، إلا أن إلتزام الشعب الصينى بالتنميه وتحديث مجتمعهم أمر شهد به الباحثون الغربيون نوى الميول الليراليه * .

خامساً : عادة ماتؤدى الدعوه إلى إلتزام الناس بقضايا مجتمعهم إلى زيادة إنفتاح الناس على ثقافات أخرى Cosmopolitanism وبالتالى إطلاعهم على نماذج إستهلاكيه وإقتصاديه وإجتماعيه وتكنولوجيه مختلفه ، الأمر الذى يؤدى إلى إثارة ما يطلق عليه البعض « ثورة التطلعات المتزايده » Revelution of rising expecta-tions فى وقت يدعون فيه إلى التضحيه والحد من الإستهلاك الأمر الذى يثير بعض المشكلات على المستوى المجتمعى والشخصى .

سادساً : وترتبط قضية الإلتزام بالتنميه والتحديث من جانب أعضاء المجتمع بعدد من القيم والإتجاهات من بينها قبول الأيدولوجية الوطنية national ideology والقدرات الحركية او الدينامية عند الافراد ، وقبول المعايير العقلية والمنطقية والروح العلمية .. ويشير الباحثون إلى أهمية ربط التحديث بأسس عقائدية حتى يستثار الدافع الكافى Sufficient motivation لدى أبناء المجتمع (وهذا الجانب متوافر فى العقيدة الإسلامية التى تجعل عمارة الارض وتطوير المجتمع وتنميتة وإستخدام كل الظواهر التى سخرها الله لخدمة الإنسان من خلال الفكر والعلم والعمل .. كل هذا من أسس العقيده الإسلاميه) ويتحقق ذلك فى المجتمعات من خلال بعض الأنشطه الرمزية

Symbolic actiitiy كذلك ترتبط قضية الإلتزام الجماهيرى بنظم الحكم المحلى ولامركزية الإدارة فى العديد من الدول .

---

* تجدر هنا الإشاره إلى أن نموذج التنميه فى ظل العقيده الإسلاميه يحقق قضيية الإرتباط بين القاده والجماهير ويحقق الإلتزام من جانب القاده والجماهير بقضية تنمية المجتمع وتطويره وتحسين المستويات المعيشيه ، بوصفها قضيه عقائديه . فالإتفاق بين القول والعمل أمر إلهى أو أمر عقائدى ، وضرورة إلتزام ولاة الأمر فى المجال الإستهلاكى بما يستهلكه الإنسان العادى أمر دينى كل هذا يمنح قضية الإلتزام بعداً أعمق مما هو فى التنظير أو التطبيقات الوضعيه

سابعاً : تجدر الإشارة إلى أن قضية الجماهير أمر أساسى بالنسبة لإنطلاق التحديث ، ولكنها ليست القضية الوحيدة . فهناك العوامل الإقتصادية (مشكلات الموارد والتراكم الرأسمالى) والبشرية (العماله والخبرات والكوادر الإدارية والفنية) والتكنولوجية (إمكانية نقل وإستيعاب التكنولوجيا) ونوعية الثقافة القائمه ونوعية التعليم ونماذج التربية الأسرية وخصائص جماعات الصفوه ..الخ

نماذج من المعوقات الإستراتيجية امام تحديث الدول النامية .

وعادة ماتواجه النامية بضرورة تحديد إختبارات إستراتجية وتجاوز بعض مناطق الأشكال الحرجة التى يمكن أن تحبط كل محاولات التحديث الحضارى وسوف نقتصر هنا على إيراد نماذج من هذه المعوقات .

أولاً : المشكلة المتعلقة بتحديد نموذج التنمية أو التحديث Model of moderni-zation وقد سبق أن أشرت إلى أنه على عكس زعم أنصار الصياغة الغربية للمجتمعات Westernization او الصياغة الماركسية للمجتمعات ، فإن هناك عدة مسارات ونماذج للتحديث ، وتثار المشكلة لدى المجتمعات وأمام الصفوات السياسية عند قيام المجتمع بتحديد النموذج التحديثى المناسب والذى يتناسب مع الواقع الإجتماعى والدينى والثقافى والتاريجى للمجتمع فى إطار نسق العلاقات الدولية المعاصره . وقد جاءت العديد من تجارب التحديث على أساس تطبيق النموذج الغربى فى بعض الدول النامية مخيبة للآمال . فالتجربة الغربية فى التحديث تجربة فريدة حيث سارت متغيرات النمو السكانى ونمو التطلعات والنمو التكنولوجى والنمو الإقتصادى وعمليات التحضر بشكل متناسب بعكس الحال بالنسبة للمجتمعات النامية المعاصرة التى تعانى من عدم إتساق أو تصارع هذة المتغيرات الإستراتيجية . ومن بين الخيارات الإستراتيجية المطروحة أمام الدول النامية تحديد شكل الملكية ، وتحديد شكل الصناعة (ثقيلة أم خفيفة) وتحديد إستراتيجية التمويل والقروض ، ورسم إستراتيجية التعليم ..الخ وسوف نلقى الضوء على هذا المتغير الأخير على سبيل المثال . ومن الواضح أن نمو التعليم يرتبط بالنمو الإقتصادى وتحديث المجتمع سياسياً وإجتماعياً وحضارياً .. وهذا ماسار فى التجربة الغربية بشكل متواز . أما فى الدول النامية فقد حدث توسع فى تعليم الشعب بشكل سريع ومفاجئ وغير مخطط - فى كثير من الأحيان - الأمر الذى أدى إلى حدوث عدة أزمات من بينها .

أ - أزمة إقتصادية حيث تقتطع الدول جزء كبير من ميزانياتها للإنفاق على التعليم (بوصفه مشروعاً إجتماعياً وإستثمارياً طويل الأجل) فى وقت هى فى أمس الحاجة إلى توجية هذا الجزء من الدخل القومى لبرامج إستثمارية سريعة العائد.

ب - أدى سرعة تخريج حاملى الشهادات المتوسطة والعليا ، بشكل يفوق سرعة نمو المشروعات الإقتصادية والإجتماعية إلى حدوث أشكال البطالة السافرة أو المقنعه (لدى المجتمعات التى تلزم نفسها بتعيين الخرجين مثل مصر الأمر الذى يسبب عبئاً أكبر على الميزانية) ولعل أخطر أنواع البطالة هى بطالة المتعلمين .

ج - مع تزايد أعداد المتعلمين تتزايد طموحاتهم وتطلعاتهم فى وقت يعجزون عن تحقيقها مما سبب أزمات للمجتمع (سياسية وإجتماعية وأيديولوجية) .

د - تتفاقم هذه المشكلات إذا كان التعليم موجهاً توجيهاً أرستقراطياً أو نظرياً لا يخدم متطلبات التنمية (تخرج عماله ماهرة أو نصف ماهرة أو فنيين أو كوادر إدارية ذات كفاءة عالية ..) وهذا هو مايطلق علية " هوروفتز " Horowitz " سوء التعليم " أو سوء التوجيه التعليمى Miss education وهو يتضمن إهدار القوة البشرية الأمر الذى يدفعها إلى السير فى مسارات مدمرة على المستوى الفردى والمجتمعى .

ثانياً : والمشكلة الثانية التى تعوق العمليات التحديثية فى المجتمعات النامية المعاصرة هو الوضع المتميز والفريد Advantageous position للمجتمعات المتقدمة إقتصادياً وممارستها كل أنواع الضغوط لتعويق التنميه فى الدول النامية . وهذه النقطة عالجها الباحثون عند حديثهم عن البيئة الإجتماعية والإقتصادية الدولية كإطار عالمى للتنمية داخل الدول النامية ، وهو مايطلق علية البعض مصطلح النسق العالمى The world system فالمزايا الهائلة التى حصلت عليها الدول الغربية عند دخولها فى مجال التنمية خلال القرن التاسع عشر وأوائل العشرين ، والمزايا التى حصلت عليها وتستمتع بها الآن - إقتصادياً وتكنولوجياً وعلمياً وبشرياً وعسكرياً .. فى ضوء إستحواذها وتحكمها فى الموارد ورأس المال والتقدم العلمى والتكنولوجى .. مكنها من ممارسه الضغط وزودها بقدرات تنافسية قوية ، الأمر الذى يجعل تحديث المجتمعات النامية أمراً صعبا ومستوجباً للدخول فى الكثير من المشاكل والأزمات فتحديث هذه المجتمعات الأخيرة يعنى إستقلالها عن الغرب إقتصادياً ، كما يعنى حرمانه من سوق واسع لمنتجاته كما يعنى دخولها فى منافسة مع الغرب فى الأسواق العالمية ، ويعنى

إعادة النظر فى تصدير المواد الخام للدول الغربية بنفس المقادير ونفس الشروط السابقة لتمكنها من عمليات التصنيع ..الخ.

وكما يشير " لوير " فإن تحديث المجتمعات النامية المعاصرة لاتتحقق كوظيفة لإتخاذ قرارات وطنية ولعمليات تحديث داخل هذة الدول نفسها فحسب ، ولكنه يحدث فى إطار سياق عالمى International context محكوم بالعديد من المتغيرات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والأيديولوجية . ويشير " هانز سنجر " H. Singer فى مقال له بعنوان " توزيع العائد بين الدول المقترضة والدول المستثمرة " إلى أن معدلات التجارة العالمية Terms of trade تسير فى غير صالح الدول النامية بوصفهادول مصدرة للمواد الخام فى غالب الأحيان . وتحتل التجارة الخارجية أهمية إستراتيجية للدول النامية لأن متوسط دخول ابنائها منخفضة ، ولهذا فإن التقلبات الحادة فى معدلات وشروط التجارة الخارجية – سواء فى حجمها أو فى قيمتها . تضع عقبات أمام تحديث أو معدل وسرعة التحديث داخل هذة الدول . والدول النامية كما سبق القول غير قادرة على الدخول فى منافسة فى الأسواق العالمية لعراقه ورخص الصناعات المنافسة التى تملكها الدول المتقدمة صناعياً . يضاف إلى هذا أن أغلب الدول النامية تعتمد على إقتصاد الكفاف وبالتالى فإنها تعتمد على هامش الدخل Margin of income الناجم عن التجارة الخارجية كمصدر أساسى للتراكم الرأسمالى، الذى يعد بدورة المصدر الأساسى للإستثمارات التنموية داخلها (٢٨) .

وإذا كانت الدول النامية فى أمس الحاجة إلى توازنات فى التجارة الخارجية تتجه لصالحها (وهذا مالايحدث عادة إلالظروف طارئة كما حدث فى أسعار البترول بعد حرب ١٩٧٣ بين دول الدول العربية وإسرائيل) ، فالواقع أن إستثمارات الدول المتقدمة صناعياً داخل الدول النامية ، حولت أغلب هذة الدول الأخيرة إلى دول مصدره للطعام والمواد الأولية للدول المتقدمة صناعياً ، الأمر الذى يضر بإقتصاديات ومصادر تمويل التنمية فى الدول النامية لإعتمادها الأساسى على تصدير سلعة أو أكثر من السلع الأولية الذى تتجه معدلات التبادل العلمية فى غير صالح الدول المصدرة لها . والعكس صحيح تماماً فأسعار المنتجات المصنعة (التى تزداد جودتها وتقل تكلفيها داخل الدول المتقدمة صناعياً نتيجة الأخذ بأساليب علمية وتكنولوجية تتقدم يوماً بعد يوم) تزداد يوما بعد يوم مما يمثل أعباء جديدة ومتزايدة على كاهل الدول النامية . وهذا يعنى أن الدول المتقدمة صناعياً تحصل على كل المميزات كمستهلكين (للطعام والمواد الأولية)

وكمنتجين (للصناعات الثقيلة والوسيطة والإستهلاكية) . والعكس يحدث للدول النامية حيث تخسر مرتين كمستهلكين وكمنتجين (٢٩) .

ثالثاً : و يطرح " لوير " المشكلة الثالثة فى شكل سؤال على النحو التالى " هل تكنولوجيا التحديث على مستوى العالم كله أمر ممكن ؟ ويذهب بعض الباحثين إلى أن موارد الكرة الأرضية كافيه لرفع مستوى سكان العالم كلة إلى مستويات المعيشة التى يتمتع بها إنسان العالم الغربى المتقدم صناعياً . ويتنبأ الباحث المذكور بإحتمال إنخفاض المستويات المعيشية فى كل دول العالم خلال الفترة الزمنية القادمة ، ويذهب إلى أن هذا التنبؤ ليس رجماً بالغيب ، ولكنة يعتمد على نماذج تقديرية لحسابات الإحتمالات والتقديرات الحاسبات الآليه ، نتيجة لحساب العلاقة بين عدة متغيرات إستراتيجية مثل سكان العالم ونسب نموهم وحجم الموارد الطبيعية ومشكلات التلوث والحروب وحجم الإنفاق العسكرى العالمى ورأس المال وإنتاج الطعام . وقديماً كانت هناك تحذيرات من جانب بعض العلماء المتشائمين (مثل مالتوس) بصدد مشكلة العلاقات بين السكان والموارد الإقتصادية . غير أن ظهور تكنولوجيات ومصادر غير متوقعة أفسد هذة التوقعات ويشير أغلب المحللين الإقتصاديين والإجتماعيين المعاصرين إلى أنه إذا لم تتقدم التكنولوجيا بسرعة داخل الدول النامية بحيث يصبح فى إمكانها نقلها وإستيعابها والإستفادة منها فى رفع متوسطات دخول أفرادها وإشباع قدر من تطلعاتهم – على الأقل فى حدها الأدنى فإن الموقف العالمى سوف يكون متفجر (٣٠) وينذر بأزمات كساد عالمى وبطالة داخل الدول المتقدمة صناعياً ، وبالتالى إنخفاض معدلات التنمية ومتوسطات الدخول داخلها ، هذا إلى جانب مشكلات الصراع والتطرف والحروب .

ونستطيع القول بأنه إذا كانت هناك مجموعة من الشروط الداخلية والخارجيه الضرورية لتحقيق التحديث داخل الدول النامية ، فإنه على هذه الدول أن تعالج العديد من المشكلات الخطيرة من أجل نجاحها فى تجربة التنمية وتحقيق أهدافها . ويذهب " لوير " بوصفة باحث غربى إلى أن السلام فى المستقبل مرهون بمدى قدرة الدول المتقدمة صناعياً والدول النامية على الإستجابه لطبيعة الموقف العالمى سياسياً وإقتصادياً وإجتماعياً ، وبمدى إستعداد الدول المتقدمة صناعياً لتحمل مسئوليتها إزاء تنمية الدول الفقيرة والنامية والواقع أن طبيعة هذة المسئولية ليست على درجة كبيرة من الوضوح . كما أن الدول المتقدمة صناعياً ليست صادقه النية فى هذا الصدد. ولعل هذا هو سبب

فشل العديد من المؤتمرات التى تعقد بين الدول النامية والدول المتقدمة صناعياً تحت عدة مسميات مثل ، الشمال والجنوب ، أو الشرق و الغرب، أو الدول الغنية والدول الفقيرة

ويؤكد كثير من المحللين – حتى فى الغرب – أن المستقبل ينذر بالخطر والتأزمات والفتن إذا إستمرت الدول المتقدمه صناعياً فى تبنى نفس الإتجاهات القديمة إزاء الدول الفقيرة والنامية ، تلك الإتجاهات التى تتمثل فى الأقوال المستهلكه التالية " تستطيع أى دولة أن تحدث نفسها إقتصادياً وسياسياً وإجتماعياً إن هى أرادت وإذا كانت مستعدة للعمل من أجل هذا الهدف وأن المشكلات الأساسية فى الدول النامية – داخليه إجتماعية وسيكولوجية. وهذا يعنى تجاهل لأبعاد ولظروف الدولة الضاغطة وتجاهل سوء نية الدول المتقدمة صناعياً الأمر الذى ينذر بأوخم العواقب ، سواء بالنسبة للدول المتقدمة صناعياً أو الدول النامية .

ملاحظات حول علم إجتماع التنمية

يكشف إستعراض الأعمال العلمية فى مجال علم الإجتماع على مدى السنوات العشرين الأخيرة عن إهتمام واضح بقضية التنمية الإجتماعية للمجتمعات النامية (أوما أطلق عليها مجتمعات العالم الثالث – بما يحملة هذا الإسم من مضامين أيديولوجية – أو المجتمعات الفقيرة أو تحت مستوى النمو أو المتخلفة أو المستنزفة ..الخ). ويرجع ذلك إلى عدة عوامل من بينها فشل التحليلات الإقتصادية الخالصة فى تشخيص حالة التخلف التى تعانى منها المجتمعات النامية ، وبالتالى فشل المدخل الإقتصادى وحدة فى مواجهة مشكلات تلك المجتمعات وجوانب التخلف المعقده والمتشابكة داخلها . يضاف إلى هذا سقوط تلك الفكرة التى تنادى بالقضاء على جوانب التخلف فى الدول النامية عن طريق نقل نماذج تنموية جاهزه Ready made development models هم من تلك الدول التى حققت درجه عاليه من التقدم الإقتصادى واللوجى إلى الدول الناميه . وتنبثق هذه الدعوه عبعض التصورات والمفاهيم التى سادت فتره من الزمن داخل بعض قطاعات العلوم الإجتماعيه مثل مفهوم الإنسان الإقتصادى Economic man ومفهوم النفعية Utilitarianism ومفهوم البراجماتيه Pragnatism ومفهوم وحدة الطبيعة الإنسانية من حيث الحاجات والمشكلات والتطلعات والدوافع وبالتالى وحدة أساليب إشباعها كذلك فان الدعوة إلى نقل نماذج ثبت بحاجتها فى بعض الدول إلى دول أخرى، تعتمد على أن النماذج التى نجحت فى مكان ما لابد وأن تنجح بالضرورة فى مكان آخر إستناداً إلى المفاهيم السابقة وإذا كان سر النقلة الإقتصادية والإجتماعية الهائلة

فى المجتمعات الغربية هو التصنيع بكل أشكاله وصوره إستناداً إلى الأخذ بنتائج العلوم النظرية والتطبيقة ، فإن هذا هو المدخل إلى مواجهة مشكلات المجتمعات النامية. فالتصنيع يؤثر على كل المتغيرات الأخرى فى الموقف الإنمائى كالتحضر والتخصص وتقسيم العمل والتعليم والقيم والدافع القومى والفردى والتنظيمات البيروقراطية وحجم الأسرة وبناء الشخصية ودوافع العمل والتطلعات وبناء المجتمعات ونسق الأدوار والمراكز وعلى مفاهيم الكفاية بجميع أشكالها الإجتماعية والنفسية إلى جانب الكفاية الإنتاجية وأشكال التنظيمات الرسمية وغير الرسمية .. الخ .

ويمكن القول أن إرتباط علم الإجتماع بقضايا تغيير للواقع الإجتماعى إرتباط قديم يمتد إلى جذور ومصادر علم الإجتماع فى العالم الغربى ، أو بالأحرى إلى الأصول الفكريه الممهده لظهور هذا العلم فى أوربا ، وبالتحديد إلى عصر الإستناره حيث ظهرت بعض الدعوات من جانب بعض المفكرين مثل « مونتسيكو » و « رسو » إلى إعادة صياغة أساسيات الحياه الإجتماعيه داخل المجتمع الأوربى تحقيقاً لأهداف أيديولوجيه محدده ، وترتبط هذه الأساسيات بعلاقات الجماعات والسلطات والقوى الإجتماعيه ونماذج التفكير . وصدرت فى هذا العصر دعوه إلى العقلانيه أو تحقيق الرشد Rationalism فى كل جوانب الحياه الإجتماعيه وقد صدرت هذه الحركه الفكريه فى عصر الإستناره عن صراع القوى الإجتماعيه على ساحة المجتمع الأوربى من حيث إتجهت بعض القوى إلى الصعود وإتجهت أخرى إلى الهبوط على سلم التقييم الإجتماعى وبناء القوه وصراع المصالح . وبعد حدوث التحولات الإجتماعيه فى أوربا ، ظهر رد فعل متناقض إزاء دعوى عصر الإستناره ، حاول أنصار الإتجاه الأول دعم الأوضاع المتحوله وتثبيتها من خلال تحويل النسق الإجتماعى إلى نسق المتوازن قائم على الأفكار تتساند داخله النظم ويصبح التمايز الإجتماعى بين البشر ضروره ووضعاً طبيعياً لا يمكن المساس به لأنه يمتد إلى صميم الفطره ويعد ضروره من ضرورات قيام المجتمع نفسه ، وقد غالى بعض الباحثين فى هذا الإتجاه إلى درجة تأليه المجتمع وإرجاع مفاهيم القداسه والعبوديه والألوهيه والتحليل والتحريم إلى مقولات إجتماعيه (ويتضح هذا بشكل واضح فى آراء « إميل دوركيم » كما عبر عنها فى دراسته الشهيره بعنوان الصور الأوليه للحياه الدينيه) . كما أن بذور هذه الفكره أرساها « كومت » فى قانونه للمراحل الثلاث .

أما الإتجاه الثانى فهو الذى أطلق عليه إسم الإتجاه الراديكالى الذى تصور -

خطا - أن هناك قوانين معينه للحركه التاريخيه للمجتمعات ، وأن هذه القوانين لها من العموميه ما يتجاوز نسبية الزمان والمكان . وقد أخطا هذا الإتجاه عندما بنى فهمه للمجتمع بعلاقاته ونظمه وبنائه على الأساس المادى وحده ، كما أخطا كذلك عندما رفض منطق التوازن والثبات والماهيه . وهو المنطق الأوسطى ، وإستبداله بمنطق لايعترف إلا بالصراع والتناقض والتغير وهو المنطق الجدلى ، وفى ظل هذا المنطق تختفى المطلقات والثوابت والتوازن الأمر الذى يستحيل بدونه تفسير الوجود الإجتماعى حتى فى أبسط صوره وأشكاله ، كذلك يستحيل تفسير الأساس الذى يقوم عليه التفسير الإجتماعى ، وقد إرتبطت أغلب نظريات علم الإجتماع الغربى - كما يذكر « إرفين زايتلين » E. Zietlin فى دراسته النقديه الهامه بعنوان « الأيديولوجيا وتطور النظريه فى علم الإجتماع » (٣٢) بمحاولة الوقوف فى وجه الإتجاهات الماديه الجدليه وبشكل عام لشبح الماركسى الذى يمثل تحدياً كبيراً أمام المجتمع الغربى بنظمه وتراثه وإستقراره وبنائه وتوزيع القوى داخله وعقائده وقيمه ومستقبله ، ومن هنا نجد أن رواد علم الإجتماع لجئوا إلى تصورات ومفاهيم كالوضعيه Positivism ، والداروينيه Dar-winism ، والوظيفيه Functionalism ، والسوسيولوجيزم Sociologism للدفاع عن واقع المجتمع الغربى بنائه ونظمه وطبقاته ومعتقداته ، ومن أجل مواجهة مشكلاته التى قد تؤدى بتفاقمها إلى تغيرات فى عكس الإتجاه الذى يدافعون عنه .

وهذا يعنى أن قضية التنميه الإجتماعيه بوصفها ترتبط بالتغير الإجتماعى أو التغيير المخطط من أجل تحقيق غايات مرغوبه يحددها نسق المعتقدات والقيم وثقافة المجتمع ، ترتبط بجذور علم الإجتماع . غير أن هذه القضيه لم تحظ بدراسات واقعيه منظره من أجل الوصول إلى محددات نظريه أو تعميمات أمبيريقيه فيما يتعلق بعوامل وأوزان كل منها والأساليب والإستراتيجيات والنماذج ومختلف الأبعاد الإجتماعيه والإقتصاديه والسياسيه والنفسيه والبيئيه والتاريخيه والعقائديه والقيميه .... لقضية التنميه ، والدور الذى تلعبه العلاقات الدوليه سواء بشكلها التاريخى أو المعاصر فى دعم أو تعويق عمليات التنميه فى الدول الناميه ، من خلال توظيف متغيرات إستراتيجيه فى هذا الصدد - كالقروض ونقل الخبرات ونقل التكنولوجيا ورأس المال والمنح وصفقات الأسلحه .... إلخ . وقد إكتفى علم الإجتماع الغربى بدراسة واقع المجتمعات الغربيه (ظاهرة التمركز حول الذات لدى الشعوب Ethnocentrism) ودعم نظمها ومحاولة مواجهة مشكلاتها ولو على حساب المستعمرات وشعوبها ، ومع تزايد حركات التحرر الوطنى والتخلص من الإستعمار الغربى وحصول دول إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينيه

على الإستقلال السياسى - بعد الحرب العالميه الثانيه بشكل خاص - أدرك المسئولون والمفكرون فى هذه الدول أن هذا التحرر والإستقلال السياسى سوف يظل فاقد المضمون ما لم يدعمه إستقلال وتحرر إقتصادى وإجتماعى ونفسى وقيمى وفكرى مماثل ، وهذا لن يتحقق إلا من خلال برامج مخططه للتنميه الطموحه من أجل إعادة صياغة الواقع الإقتصادى والإجتماعى (النفسى والتعليمى والصحى والبيئى ....) لهذه المجتمعات وإرساء دعائم البنيه الأساسيه Infra - structure وتحقيقاً للإنطلاق فى مجالات الإنتاج والخدمات والتصدير ، وكسر حلقات الفقر الخبيثه التى تحدث عنها « رانجر نركس » R. Nurks .

ومن هنا بدأت موجة دراسات التنميه فى البلاد المتخلفه والناميه سواء الدراسات الموضوعيه التى تستهدف الفهم العلمى لواقع هذه المجتمعات وعوامل تخلفها وسبل مواجهة هذه العوامل ، أو الدراسات المغرضه التى إنطلقت من هيئات ووكالات أوربيه وأمريكيه بهدف تكريس التخلف والإستغلال والإستنزاف لثروات تلك الدول . وإنطلقت حركة دراسات التنميه سواء من جانب باحثين ينتمون إلى الدول الناميه ذاتها مثل «رالف بيريز » R. Peries و« دراجناند سينها » D. Sinha و« دوبى » Dube و« دواراكيناث » Dwarakinath و« شاودهارى » Shawdhan والكثير من الباحثين فى الهند وأمريكا اللاتينيه « فرانك مثلا » والدول العربيه (٣٣) ....إلخ ، أو من جانب باحثين ينتمون إلى العالم الغربى مثل« مارشال كلينارد » M. Clinard « توم شيراد » T. sherad و« باتن » Batten و« أروين ساندرز » E. Sanders و « وارين بنس » W. Bennis و« روبرت تشن » R. Chin (٣٤) و «أيزنشتادت» و« دافيد أبتر » و« جولد ثورب »و« جون لونج » وغيرهم من الباحثين فى أوربا وأمريكا والإتحاد السوفيتى ، ويستطيع الدارس الناقد لهذه الدراسات أن يحللها ويقومها من حيث مدى صلاحيتها لتفسير عوامل التخلف فى مجتمعاتنا ، والإسهام فى مواجهة مشكلاتها فى إطار الظروف المحليه والدوليه المعاصره . وقد خلصت من إستعراض بعض الدراسات التى دارت حول التنميه الإجتماعيه فى الدول الناميه سواء على المستوى العالمى أو العربى أو المحلى ، إلى بعض الملاحظات أوجزها فيما يلى :-

أولاً : التباين الكبير من حيث الخلفيات العقائديه أو الإيديولوجيه الموجهه للدراسه، ذلك لأن بعض الباحثين ينطلقون من الأيديولوجيه الليبراليه الغربيه التى تركز

على مفاهيم التوازن والبناء القيمى والحفاظ على النسق والتكيف والتكامل وميكانزمات إستعادة قوى الإستقرار والقوى الأخلاقيه ، بينما ينطلق بعض الباحثين من الأيديولوجيه الماديه الجدليه التى تركز على علاقات القوى خاصة قوى وعلاقات الإنتاج والصراع بكل أشكاله خاصة الطبقى ويؤكدون أهمية المنهج الجدلى والتحولات الراديكاليه فى المجتمع ويتبنى أغلب الباحثين هذه الخلفيات الأيديولوجيه بشكل مسبق دون مراعاه لواقع المجتمعات الناميه – كل مجتمع على حده . تلك المجتمعات التى تشكل الميدان الرئيسى الذى يرسمون له خطوط إنمائيه وتطويره .

ثانياً : الكثير من هذه الدراسات خاصة التى أجراها باحثون غربيون أو يدورون فى فلك الغرب تجاهلت – سواء بقصد أو بغير قصد – الأبعاد التاريخيه لقضايا التخلف والتنميه ، وهى الأبعاد التى تسهم فى فهم وتشخيص الواقع المتخلف للكثير من المجتمعات الناميه ، والوقوف على العوامل التى صاغت هذا الواقع المعاصر بنائياً ووظيفياً وثقافياً ونفسياً . ويتستر أنصار تجاهل البعد التاريخى تحت دعاوى العلميه والمنهجيه والأمبيريقيه والقول بأن النسق الإجتماعى نسق طبيعى Natural system كما يتسترون تحت دعاوى وحدة المنهج بين العلوم المختلفه الطبيعيه والإجتماعيه، وتطبيق ما يطلق عليه (C. R. Mills) بسخريه الأمبيريقيه المجرده Abstract empericism (٣٥) ويلاحظ غلبة هذا الإتجاه على الكثير من دراسات التنميه .

ثالثاً : إنطلاق أغلب الدراسات عما يطلق عليه «ألفين جولدنر » A. Gould-ner الفروض الضمنيه Domain assumption – فالكثير من الدراسات التى يجريها علماء غرب فى العالم الثالث تتم من خلال مؤسسات وتنظيمات معينه بعضها ذات طابع إقتصادى وبعضها ذات طابع سياسى وبعضها ذات طابع دينى ، ومن الطبيعى أن تحاول هذه المؤسسات توظيف هذه الأبحاث فى خدمة مصالحها وليس فى خدمة الدول الناميه وأحياناً يكون هذا التوظيف فى غير صالح الدول الناميه ، ولاننسى أن الدوائر الإستعماريه (٣٦) ، ودوائر المخابرات فى الغرب وظفت ومازال الكثير من دراسات الإجتماعى فى غير صالح هذه الدول .

رابعاً : ينقسم الدارسون لقضايا التنميه داخل الدول الناميه إلى عدة مدارس فالبعض ينتمى إلى المدرسه الليبراليه الغربيه سواء بحكم الدراسه فيها أو الإعجاب بها . والبعض ينتمى إلى المدرسه الماركسيه سواء بحكم الدراسه فيها أو الإعجاب بها وبعض الباحثين يحاول الفكاك من أسر هاتين التجربتين . سواء الغربيه أو الشرقيه

ويحاول تحقيق الموضوعيه فى دراسة واقع هذه المجتمعات وعوامل تخلفها وسبل تطويرها ، بعيداً عن أى إنحياز أيديولوجى * . وهناك بعض الدارسين الذين يركزون على التفسيرات الدينيه للتخلف والنمو والتطور والتقدم ، وذلك من خلال إبراز الدور الذى تلعبه المعتقدات والقيم والشعائر والسلوك الدينى فى تنمية المجتمعات . ومن الطبيعى أن هناك من الدارسين من يحاول ربط الدين بالتخلف الإجتماعى والإقتصادى (الماركسيون وبعض الوجوديين وبعض علماء الإجتماع - كومت) وهناك من يربط الدين بالتقدم والنمو - وعلى الرغم من قدم هذا الإتجاه إلا أنه يرتبط فى الفكر السوسيولوجى المعاصر بالعالم الألمانى « ماكس فيبر » M. Weber (٣٧) .

خامساً : هناك مشكلة ملاحظه لدى الكثير من الدراسات وهى عدم وضوح إطار نظرى قادر على التفسير الموضوعى لظواهر التخلف ولمحددات ومنطلقات التنميه ومحركاتها فى الدول الناميه ، وترجع هذه المشكله فى جانب منها إلى طبيعة الدول الناميه ذاتها ، وترجع فى جانب آخر إلى ندرة الدراسات عبر الثقافيه Cross cultural والدراسات المقارنه Coparative studies التى تنبثق عن مشروعات كبرى للدراسه وتتم من خلال تنظيمات علميه تقوم على جهود جماعيه تعاونيه بين الدول الناميه. أما بالنسبه للجانب الخاص بالدول الناميه فإننا نجد أن هذه الدول تتسم بإنعدام التجانس سواء على المستوى الجغرافى والقارى أو على مستوى العمق الحضارى والتاريخى ، أو على مستوى التعرض للإستعمار ، أو على مستوى البناء الديموجرافى ، أو على المستوى الثقافى والعقائدى ، أو على المستوى اللغوى ..... إلخ ، فالدول الناميه تقع فى قارات متعدده وفى مناطق مناخيه وتضاريسيه متباينه ، وبعضها له حضارات قديمه وبعضها دول حديثه نسبياً ، وأغلبها تعرض للإستعمار الأوربى ، لكن بعضها لم يتعرض بنفس الشكل (تركيا مثلاً) - وبعض الدول المستعمره ظل على تخلفه وبعضها أحرز تقدماً كبيراً (كندا مثلاً) - وتختلف الدول الناميه من حيث وجود مشكله سكانيه ومن حيث طبيعة هذه المشكله (نسبة السكان للموارد ومعدلات نموهم وخصائص السكان المختلفه وأسلوب توزيعهم المكانى وكثافتهم فى المدن والقرى ... إلخ) ونستطيع القول أن الخاصيه المشتركه التى تجمع الدول الناميه هى تخلفها بالمعايير الإقتصاديه والتكنولوجيه والإجتماعيه بالمقارنه بالمجتمع الأوربى خلال فترة ما بعد الثوره الصناعيه

---

* تجدر الإشاره هنا أننا لانقصد أن كل من درس فى الغرب يتبنى الإتجاهات الغربيه وكذلك الأمر بالنسبه للدارسين فى الكتله الشرقيه .

فى القرن الثامن عشر وأنها أخذت بسياسة التخطيط للتنميه دون حصولها على الإستقلال السياسى وتحقيقاً للإستقلال الإقتصادى والإجتماعى الفعلى كما أخذت تتحد تحت مسميات مختلفه فى المحافل الدوليه لمواجهة الضغوط المفروضه عليها من جانب الدول الغربيه وعلى الرغم من هذا التنوع الجغرافى والثقافى ..... إلخ فإن هناك سمات مشتركه يمكن من خلالها إقامة علم لدراسة هذه البلاد ولكن هذه التباينات الإقتصاديه والحضاريه والسياسيه والإجتماعيه والجغرافيه ، والتباين فى البناءات التنظيميه والطبقيه والقيميه والعقائديه والإختلاف فى العمق الحضارى أو الأبعاد التاريخيه للبناءات الثقافيه (وبالتالى فى عمق الضوابط والقيود والإلتزامات السوسيوتاريخيه) .... كل هذا حال دون الوصول إلى أطر نظريه مفسره للتخلف والتنميه داخل هذه الدول ، وإن كان هذا التباين لايجعل من هذه النظريه أمراً مستحيلاً ، ولكن يتطلب قدراً من التعاون فى تبنى مشروعات بحوث مقارنه عبر أنماط محدده ممثله لهذه الفئات (الجغرافيه والسياسيه والإجتماعيه والإقتصاديه والحضاريه) وهذا يعنى ضرورة الأخذ بفكرة تنميط الدول الناميه Typology بحيث يكون التعميم على مستوى النمط ، وفى مرحله أكثر تقدما من الأبحاث يمكن التعميم على مستوى الدول الناميه عموماً ، وذلك بالنسبه لما هو مشترك وعام . وهناك الكثير من الدراسات المقارنه تمت بالفعل على مستوى الدول الأوربيه والأمريكيه مثل دراسة « فلورنس كلولهون » F. Klockhonn للقيم ، حيث حددت هذه الباحثه الأمريكيه مجموعه أساسيه من المشكلات الإنسانيه العامه التى تحاول كافة المجتمعات مواجهتها وإتخاذ موقف قيمى إزاءها مثل علاقة الإنسان بالجماعه وبالزمن .... إلخ ، قامت بدراسة موقف خمسة مجتمعات أمريكيه تجاه هذه المتغيرات القيميه (٣٨) ، كذلك فقد تمت عدة مسوح للقيم الإجتماعيه على مستوى مقارن بين عدة دول ، مثال ذلك ما قامت به إحدى الهيئات الإجتماعيه من دراسه مقارنه للقيم المتعلقه بتربية الأطفال فى أربع دول سنة ١٩٥٨ (٣٩) وقد كانت هذه الدول هى أستراليا والدانمارك واليابان وهولندا . وحاولت الدراسه التعرف على تفضيلات أبناء الطبقات العليا والوسطى والدنيا فى مجال القيم التربويه ، وقد ركز البحث على مجموعه من القيم وهى الطموح وطاعة الوالدين والإستمتاع بالحياه والأمانه والذوق والثقه بالله ، وهناك محاولات بذلت فى هذا الصدد لدراسة موضوعات محدده دراسه مقارنه داخل مجتمعات ناميه مختلفه ، بعضها قام بها علماء أفراد ، وبعضها أجرى من خلال تنظيمات مثل تنظيمات وهيئات الأمم المتحده ، ويمكننا أن نعطى أمثله على هذه المحاولات ، دراسة « أثر الإتصال على التنميه الريفيه » فى كل من

الهند وكوستاريكا والتى قام بها كل من « إفريت روجرز» E. Rogers و « بروديبتو روى » R. Roy و « وازانين » Waisanen تحت إشراف اليونسكو سنة ١٩٦٩ . (٤٠)

ويمكن القول أن هذه الدراسات ما تزال تفتقد إلى المنهجيه السليمه وإلى التنسيق وإلى مشروع متكامل تجرى فى إطاره بحيث تؤدى فى النهايه إلى ما يمكن أن نطلق عليه إطار نظرى محقق أمبيريقياً يمكن أن يفسر فى ضوئه قضايا التخلف والتنميه فى دول العالم النامى . وقد أكد « برت هوزلتز » B. Hoseletz أن العلوم الإجتماعيه ما تزال فى حاجه إلى نظريه توضح العلاقه بين التنميه الإقتصاديه والتغير الثقافى ، غير أنه يلاحظ أنه من الصعب التوصل إلى مثل هذه النظريه ، وكل ما يمكن عمله هو وضع نماذج لأنماط التحول من الإقتصاد التقليدى إلى الإقتصاد الحديث داخل إطار النسق الإجتماعى . وهو يشير إلى أن التسرع فى وضع نظريه عامه تحدد العلاقه بين التنميه الإقتصاديه والتغير الثقافى سوف توقعنا فى نفس المتاهات التى وقع فيها أولئك الذين حاولوا وضع نظريه عامه فى التاريخ تبين مساراته وإتجاهاته ومراحله . (٤١)

سادساً : تأثرت إتجاهات الدراسه ونسق التفسير والتحليل عند تناول التنميه داخل المجتمعات الناميه بالأصول الأكاديميه لكل باحث لدرجة وقوع البعض فى أزمة الحتميات Determinism فقد عالج الإقتصاديون قضية التنميه من منظور إقتصادى أحادى البعد ، وعاجها بعض المشتغلون بالعلوم السياسيه من منظور سياسى وعالجها بعض الجغرافيون من منظور جغرافى ، وعالجها كتاب الخدمه الإجتماعيه من منظور مهنة الخدمه الإجتماعيه ، وعالجها بعض التربويين من منظور تربوى ، وعالجها بعض المشتغلين بالإداره من منظور إدارى .... إلخ . ولكن هناك من الدارسين من حاول تحقيق التكامل فى أسلوب المعالجه ، وهؤلاء إنقسموا إلى قسمين ، فقد جاءت محاولة البعض محاوله توفيقيه ، وجاءت محاولة البعض الآخر محاوله تلفيقيه لا تفعل أكثر من الجمع بين كل التفسيرات المطروحه ووضعها بجوار بعضها البعض دون إبراز أساليب تفاعل العوامل وتساندها الوظيفى * ويرجع هذا التباين فى المنطلقات الأكاديميه

---

* هناك العديد من المصطلحات فى هذا الصدد والتى يصعب تحديدها وتحديد الفروق الدقيقه بينها ذكرتها فى دراستى بعنوان علم إجتماع التنميه . ويذهب « مونت بالمر » M. Palmer فى دراسته عن أزمة التنميه السياسيه أن هناك خلافاً كبيراً بين الدارسين حول تحديد مفهوم التنميه ويذهب إلى أن هناك شبه إتفاق على أنه يتضمن الأمل أو إمكانية تغيير مستويات معيشة الناس =

إلى تعدد الأصول العلميه والبحثيه لمفهوم التنميه فهناك تاريخ لتناول هذا المفهوم داخل أجهزة الأمم المتحده من جهه ، وداخل الدوائر الإستعماريه البريطانيه من جهه أخرى ، ولدى حكومات كل دوله من جهه ثالثه ، ولدى كل تخصص علمى على حده من جهه رابعه ولدى التنظيمات والمعاهد الإقليميه أو القطريه من جهه خامسه ، ولدى العلماء الأفراد بشكل إجتهادى من جهه سادسه .... ومن الطبيعى أن تختلف المسميات وتختلف أهداف التنميه ومضامينها وممارستها بإختلاف الأصول والمنطلقات وقد عرضت للكثير من من هذه الأصول بشكل مفصل فى أعمالى العلميه السابقه ونكتفى هنا بمجرد الإشاره (٤٣)

سابعاً : الخلاف الواضح بين الباحثين من حيث تحديد مؤشرات ومعايير التخلف والتقدم فإذا كان هناك شبه إتفاق على تحديد معايير التقدم الإقتصادى والتحديث التكنولوجى والتنميه الصحيه والإداريه (نمو الصناعه وبناء الهياكل الأساسيه وإرتفاع الدخل القومى ومعدلات الدخل الفردى فى المتوسط وأساليب التوزيع (وإن كان هناك إختلاف على مضامين هذه الأساليب) وتزايد سيطرة الإنسان على البيئه الجغرافيه والطبيعيه وتكامل عوامل الإنتاج ، وتوافر الكوادر الإداريه والفنيه المتخصصه ، والأخذ بمفاهيم الكفايه الإنتاجيه والإجتماعيه والنفسيه ، وتطبيق الأساليب الرشيده داخل التنظيمات والقضاء على أمراض البيروقراطيه ، وتحسين المستويات الصحيه ، وتخفيض نسبة الوفيات - خاصة بالنسبه للأطفال - ومواجهة الأمراض الوبائيه والمتوطنه ، وتحسين توقعات الحياه وتطبيق نظم حديثه فى الإداره الإداره بالأهداف - تطبيق العلاقات الإنسانيه - تحسين أساليب الإشراف- توصيف المهن - تطبيق نظم متقدمه للإختيار والتوجيه التعليمى والمهنى) توسيع قاعدة المشاركه فى إتخاذ القرارات ، وبناء القرار على أسس علميه رشيده .... أقول أنه إذا كان هناك إتفاق بين الدارسين على معايير التخلف والتقدم فى هذه المجالات ، فإن التنميه الإجتماعيه الشامله تتضمن جوانب سياسيه وإجتماعيه وقيميه وعقائديه وثقافيه .... يختلف على تحديد معايير التقدم والتخلف بشأنها إختلافات واسعه بين الدول والباحثين والهيئات الدوليه والإقليميه والمحليه .... فهناك خلاف حول تحديد مضمون التحديث السياسى بين الإتجاهات الليبراليه الغربيه التى تقوم على تصور خاص للديموقراطيه والمشاركه السياسيه من خلال نظم الديموقراطيه النيابيه (إنجلترا) وحكومة الجمعيه النيابيه (سويسرا)

= فى الأطراف وهى الدول الفقيره لتصل إلى مستويات الدول الغنيه الصناعيه . وبعد هذا لايوجد إتفاق على شئ إرجع إلى M. Palmer - P - 1

والنظام الرئاسى (الولايات المتحده) وبين التى تصفها النظم الدستوريه بأنها ديكتاتوريه مثل النازيه والفاشيه والنظم الماركسيه المطبقه فى شرق أوروبا والصين والإتحاد السوفيتى ، وهناك النظم المختلطه والنظم التى تستند إلى الدين وتلك التى تستند إلى الأعراف والتقاليد .... إلخ ويظهر الخلاف فى مجال التحديث السياسى .. من حيث تحديد معايير التقدم والتخلف عند مناقشة مفاهيم القوه Power والإغتراب Atienation والمشاركه Participation والأحزاب Parties واللامبالاه Apathy وبعض صور السلوك الإنفصالى Dissociative .B ومجتمعات الجموع Mass socie-ties والصفوات Elites ومفاهيم العدل والحق والمساواه ... فكل نظام سياسى يختلف فى تفسيره لهذه المفاهيم والتصورات الأمر الذى يثير قضية النسبيه والإجتهاديه والتاريخيه ويكفى أن نرجع إلى دراسات «لورى » R. Lowry و« جالبريث » Gal-braith و « كيوبر » Kuber و« داهل » R. Dahl و« رسمان » D. Ressman و« ملز » C.R.Mills و« ألسن » M. Olson وغيرهم حتى نلمح التناقض والصراع حول تحديد مفاهيم ومضامين وعمليات التنميه السياسيه ونفس الشىء ينطبق عندما تنتقل إلى مجالات التنميه القيميه والثقافيه والتربويه والأسريه والسكانيه - وإذا تساءلنا عن منطلقات التنميه وأهدافها نجد أن هناك خلافاً كبيراً بين دارسى التنميه الإجتماعيه . فهناك على سبيل المثال من يربطون التنميه والتحديث الإجتماعى بنقل وتبنى النماذج الإقتصاديه والسلوكيه والقيميه والسياسيه والتربويه والتكنولوجيه والممارسات السائده فى العالم الغربى وهو ما يطلق عليه مصطلح « التغريب أو الصياغه الغربيه للمجتمعات الناميه » Westernization(أيزنشتادت Eiesnshtadet وأبتر Apter و مونت بالمر M. Palmer) * (٤٤)

وهناك بعض الباحثين يربطون حركة التنميه بتبنى النماذج الإقتصاديه والسلوكيه والإجتماعيه السائده فى الدول الماركسيه (إلغاء الملكيه الخاصه ودعم الصراع الطبقى وسيادة ديكتاتورية البروليتاريا .... إلخ) ومن المؤسف أن هذا الصراع والتناقض فى مجال تحديد معايير التقدم الإجتماعى أو تحديد النماذج والقيم والسلوكيات والأهداف

---

*يؤكد « مونت بالمر » الأهميه الإستراتيجيه للنظام السياسى كمحرك للتنميه الشامله . فهذا النظام مسئول عن ضبط سلوك أعضاء المجتمع وتنظيمهم بشكل فعال ، وهو مسئول عن تعبئة الموارد الماليه والماديه والبشريه بشكل فعال . والتعبئه بعدان - البعد السلوكى والدافعى والبعد التنظيمى ، وهو مسئول ثالث عن تجاوز المشكلات والضغوط التى تسببها التعبئه الإقتصاديه والإجتماعيه =

النهائيه لحركة التنميه قد إنعكس على دراسات وإتجاهات الباحثين العرب . وهناك خلاف كبير حول تحديد معايير التقدم والتخلف . وعلى سبيل المثال فأى نماذج الأسره الأكثر دعماً للتنميه من حيث تحقيق أهدافها ، هل الشكل الغربى أو فكره الكوميونات الريفيه أوالحضريه كما تطبق فى الصين أم الكيبوتزات والموشاف فى إسرائيل أم الأسره الممتده أم الأسره الصغيره (النواه) ... وأى الضوابط الأسريه أكثر دعماً للتنميه . الضوابط الليبراليه أم الضوابط الدينيه ؟ .... إلخ وهناك نفس القدر من الخلاف حول تحديد المعايير إذا إنتقلنا إلى مجال الملكيه ، فأى أشكال الملكيه أكثر دعماً للتقدم الإقتصادى والإجتماعى ... الملكيه الفرديه المطلقه (كما كان فى التجربه الليبراليه الغربيه خلال القرن الماضى) أم المقيده أم الجماعيه أم التعاونيه أم النموذج الذى يحقق التوازن بين هذه الأشكال جميعها ؟ - يدرك المستعرض للدراسات أن هناك خلافاً كبيراً حول تحديد معايير التقدم والتخلف .

ثامناً : يسرف بعض الدارسين للتنمية فى الأبعاد التاريخية كأبعاد وحيدة لتشخيص جوانب التخلف بكل أشكالة فى البلاد النامية (وذلك من خلال الرجوع للإستعمار والعلاقات الدولية فى القرون الماضية والتشوية المفروض على هذة الدول إقتصادياً وإجتماعياً وتربوياً وأيكولوجياً وهو ماطلق علية الثنائيات Dualism) وعلى عكس الإتجاه الأمبيريقى المجرد فإن هؤلاء المحللين لايهتمون بالدراسات الواقعية المقارنة والمعاصرة . ولعل هذا هو مايجعلهم يعجزون عن الإجابة على بعض الأسئلة مثل لماذا تخلفت بعض الدول على الرغم من أنها تخضع للإستعمار الأوربى كما خضعت دول أخرى ؟ ولماذا أحرزت بعض الدول التى كانت مستعمرة تقدماً على معاير إقتصادية وسياسية وإجتماعية بشكل واضح بينما عجزت دول أخرى على الرغم من خضوعها جميعاً لظروف تاريخية ومعاصرة مماثلة فهناك نماذج حققت إقتصادياً وتكنولوجياً خارج أوربا وأمريكا الشمالية . ومن أبرز هذه النماذج اليابان التى أصبحت تمثل خطراً على التنمية الأوربية والأمريكية ، وهناك كوريا وتايوان وهونج كونج وسنغافورة وهناك نموذج التنمية المتميز والمتقدم فى المملكة العربية السعودية واذا كان الكثير من الذين

= السريعه وإستمراره فى ضبط سلوك الناس وعلاقاتهم .

Monte palmer : Dilemenas of potitical development : E.E.Peacock publishers Illinois 1980 PP . 3 - 4 .

يسرفون فى الأخذ بالتحليل التايخى لهم إنتماءات أيديولوجيه واضحة تدور فى دائرة الماركسية التقليدية أو الماديه ، فكيف يفسرون تجارب التنمية الناجحة فى الدول التى تنطلق من منطلقات مضادة تماماً للأيدلوجية المذكورة ؟

تاسعاً : يلاحظ أن بعض الدراسات المطروحة فى التنمية الإجتماعية تربط بين سيادة التفكير الغيبى ، وبين التفكير الغيبى والأساطير والخرافات والأغلبية . ولعل ذلك أصبح سمة بارزة فى التراث السوسيولوجى الغربى نتيجة لظروف تاريخية معينة تتمثل فى التراث الدينى عند الإغريق وتصورهم للآلهه وصراعهم وموقعهم الصراعى من الإنسان ، وظروف السيطره الكنسيه أو الإستبداد والتحكم الكنسى خلال فترة العصور الوسطى الأوربيه . ولهذا التصور أصولة فى الفكر السوسيولوجى ذاتة بإتجاهاته المتصارعة . فقد نظر ماركس إلى الدين على أنه مخدر للشعوب ، كما إعتبر كومت Comte التفكير الدينى أو الغيبى مرحله ثيولوجية تمر بها المجتمعات وهى تمثل أكثر المراحل بدائية وتخلفاً ولا بد من تجاوزها من أجل التقدم مروراً بالمرحلة الميتافيزيقية الوسطى وصولاً إلى المرحلة المتقدمة التى يسودها الفكر الوضعى القادم على العلم إستناداً إلى الملاحظة والتجربة والمقارنة وإستخدام المنهج التاريخى والتعميم . وقد وصل الأمر بكونت أنه فسر مشكلات المجتمع الفرنسى بعد الثورة وما كان يسودة من إضراب بوجود بذور للفكر الغيبى داخلة (٤٥) ويشير " تدبنتون " T.Bento فى مجال حديثة عن الإتجاة الوضعى عن كونت إلى أن الوضعية Positivism هى فى جوهرها صيغة تمتزج بين النزعة الأمبيريقية Empericism والاتجاه الظاهرى -Phinomenal ism والاتجاه الإجرائى Operationalism وإتجاه النقد الأمبيريقى -Emperio - crit icism والأمبيريقيه المنطقية Logical empericison . وهو يرى أن جوهر الإتجاه الأمبيريقى يتلخص فى العبارة الآتية " تبنى المعتقدات على الرؤية الحسبية المباشرة" Seeing is believing وقد إستمر هذا التقليد الذى يربط بين الفكر الغيبى والتخلف سائداً فى الفكر الغربى حتى وصل إلى " تالكوت بارسونز " T.Parsons . فى أمريكا فقد ذهب " بارسونز " إلى أن العملية التنموية أو التطورية تتمثل أساساً فى دعم القدرة التكيفية للمجتمع – وأن العملية التطورية هذة إما أن تنبثق من داخل عملية الإنتشار الثقافى أو من خلالها وهو يرى أن العمليات الأساسية للنمو والتطور تتمثل فى التباين والتكامل والتعميم ويحدد مارسونز ثلاثة مستويات تطورية تعكس كل منها بناءات

وأنساق إجتماعية متباينة . المرحلة الأولى وهى مرحلة المجتمع البدائى وتنقسم إلى مرحلتين فرعيتين . ويتميز المجتمع البدائى عند" بارسونز» بمجموعة من الخصائص أبرزها أن الدين والروابط القرابية يلعبان دوراً بالغ الأهمية (لاحظ هنا ربط التخلف باهمية الدور الذى يلعبة الدين داخل المجتمعات) ويأتى بعد ذلك المجتمع المتقدم من هذه المجتمعات ليشير إلى المجتمعات التى تظهر فيهاأنساق التدرج الإجتماعى والتنظيمات السياسية التى تقوم على وجود حدوداً إقليمية أمنه مستقرة نسبياً وبالنسبة للمرحلة التطورية الثانية والوسطى فإنها تتضمن نمطين فرعيين من المجتمعات كذلك هما : المجتمعات القديمة ، ثم المجتمعات القديمة التى تعكس نموذجاً اكثر تقدماً . أما المرحلة الثالثة والأخير ، وهى المجتمعات المتقدمة تتمثل فى المجتمعات الصناعية الحديثة (٤٧).

وقد إنتقل هذاالتصور الذى يربط الفكر الغيبى بالتخلف من الفكر العربى بأصوله المتصارعة والمتناقضة إلى فكر الكثير من الباحثين العرب حيث تأتى عبارات " يؤمنون بالغيبيات والخرافات والأساطير ..." كثيراً فى الرسائل والمؤلفات العلمية دون تمحيص ودون فهم ودون وعى. فالإسلام يقوم على الإيمان بالغيب " الم (١) ذلك الكتاب لاريب فيه هدى للمتقين (٢) الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون (٣) " (سوره البقرة) والإسلام من خلال هذا الإيمان يدعوا إلى التفكير وإعمال العقل ونبذ التقليد الأعمى والبحث فى السماء والأرض والبحار والجبال والإنسان من أجل فهم القوانين والسنن الآلهيه التى تحكمها ، ويدعو إلى تحقيق التقدم على كل المستويات القيمية والأخلاقية والإقتصادية المادية والتربوية والسياسية ...الخ وهذا هو جوهر التنمية الحقيقية . وهذا يعنى أن الأسس الإسلامية تقتضى الإستمرار فى البحث العلمى والأخذ بنتائجة لخدمة الإنسان وتقوية المجتمع مالم يتعارض مع أصل شرعى . وهذا هو المفهوم الصحيح للتنمية .

عاشراً : ندرة الدراسات التى تتناول إرتباط الإسلام بقضايا التنمية الإجتماعية بمفهومها الشمولى سواء على المستوى النظرى أو الأمبيريقى وهناك دراسات كثيره تمت حول الإقتصاد الإسلامى والإسلام والتنمية الإقتصاديه من خلال جهود فردية أو من خلال تنظيمات إسلامية مثل الإتحاد الدولى للبنوك الإسلامية وملاحظ على الدراسات التى طرحت حول الإسلام والتنمية الإجتماعية أن معالجاتها لم تحقق الشمولية والعمق المطلوبين .

حادى عشر : تركز أغلب الدراسات الغربية على فكرة التناقض بين التقليدية

والحداثة أو الثنائية بين الإثنين Traditionalism - Modernism dichoto my مثل نظريات متغيرات النمط Pattern alternatives عند بارسونز ، والتحول من المجتمع المحلى (الجمنشافت) إلى مجتمع العام (جزلشافت) عند " تونيز " ومن المجتمع الشعبى إلى الحضارة عند " ردفيلد " ومن التضامن الآلى إلى التضامن العضوى عند " دوركيم " ....الخ. وهذا يعنى أن عمليات وبرامج التحديث من شأنها أن تقضى بشكل حتمى على الجوانب التقليدية داخل المجتمع . وفى هذا مبالغة وعدم فهم لطبيعة الجوانب التقليدية داخل المجتمعات النامية ، فقد كشفت العديد من الدراسات الميدانية عن خطأ هذه النظريات الثنائية التى صيغت بعيداً عن الواقع . فهناك على سبيل المثال دراسة " ميخائيل ميكلين " M.Micklin عن التكنولوجيا والقيم التقليدية فى " جواتيمالا" (٤٨) ، ودراسة " بوجى " S.Pogie حول طبيعة القيم الإجتماعية فى منطقة " سيد Ciudad industria ولدى الريفيين حول هذة المدينة (٤٩) ودراسة " اميليو ولمز " E.Wellems (٥٠) عن الريفية والمدينة " حيث قام بدراسة البناء الثقافى لقرية " نيل " الواقعة بجوار مدينة " كولون " الصناعية بالمانيا ، ودراسة " هويتاكر " S.C.Whitaker فى شمال نيجيريا (٥١) ، ودراسة " سيمون كوداك " S.Chodack فى افريقيا جنوبت الصحراء (٥٢) ودراسة " ميلتون سنجر " M. Singer لمدينة " مدراس " فى الهند(٥٣) ... كل هذه الدراسية وغيرها تشير إلى مجموعة من النتائج أهمها :-

أ - عدم تعارض البناء التقليدى بكل أبعاده مع كل المتغيرات المتضمنة فى برامج التحديث .

ب - أن بعض مكونات البناء التقليدى يمكن أن تسهم فى الإسراع بعمليات التحديث .

ج - أن مكونات البناء التقليدية ليست وحدة استاتيكية ، وذلك أنها فى حالة ديناميةطول الوقت وتتغير بشكل مستقل عن برامج التحديث ، وقد يكون التغير التلقائى ، فى المكونات التقليدية بمعدلات أسرع من التغييرات المادية الناجمة عن برامج التحديث.

د - ان معايير تحديد جوانب التقدم والتخلف فى البناء التقليدى يستند الى موجهات ايديولوجية وقيمية تختلف باختلاف الدارسين .

هـ - وقد يفشل الكثير من الباحثين الأوربين والأجانب عند محاولة فهمم منطلقات

ومتضمنات البناء التقليدى وأهدافة وموقفة من متغييرات التنمية والتحديث داخل المجتمعات النامية - مثال هذا مايذكره " ملتون سنجر " عن عدم قدرة " فيبر " تقدير الدور الذى تلعبة الديانة الهندوسية فى حركة التنمية ، حيث ذهب إلى أنها تعوق عمليات التحديث ، بينما تؤكد دراسة " سنجر " أنها تدعم هذة العمليات ولاتعوقها والواقع أن العلاقات بين الجوانب التقليدية والتحديثية داخل أى مجتمع تأخذ عدة أشكال ومظاهر وأنماط من التفاعل وليس شكلاً واحداً كما يزعم أنصار النظريات الثنائية .

ثانى عشر : يؤكد أنصار الإتجاة النفسى إرتباطاً التخلف بالمتغيرات النفسية والسلوكية داخل الدول النامية مثل بناء الشخصية ونماذج القيم والإتجاهات ونوعيات الدوافع المكتسبه والممارسات السلوكية ، وعدم توافر الرشد الفكرى والسلوكى لدى أبناء هذة الدول ، خاصة بالنسبة للمجال العملى والمهنى والإقتصادى وعدم توافر الإنفتاح العقلى وقبول التجديدات أو ممارسة التخطيط هذا إلى جانب التصور الإنهزامى للذات .. وهذا يعنى أن هذه الدول هى سبباً التخلف وهى التى تقبل بحالة التخلف ، وأنها هى وحدها القادرة على تجاوز هذة الحالة بمفردها .. وهذا القول فية قدر كبير من الخطأ والمغالطة تنجم عن جهل أو تجاهل للواقع التاريخى والواقع المعاصر بكل أبعادة والذى سار ويسير فى غير صالحها ، بل وفى إتجاه معوق لنموها وإستقلالها الإقتصادى والإجتماعى والنفس ، فضلاً عن الإستقلال السياسى . فالخصائص السيكولوجية هى محصلة العديد من العوامل والمتغيرات المتشابكة والضغوط الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والإستراتيجية ، وسبق أن عرضنا لبعضها فى أعمال علمية وفى فصول سابقة من هذا المؤلف .

التحديث والتنميه : العلاقه بينهما ومداخل الدراسه

طرحت العديد من التعريفات لمصطلح التحديث والمضمونه كما رأينا والكثير منها متصارع نتيجة لتاثرة بتوجهات أيدولوجية معينة ونفس الشئ بالنسبة لمفهوم التنمية -. ويرجع الإختلاف والصراع - إلى جانب التوجهات الأيديولوجية للباحث - إلى طبيعة التنظيمات التى حاولت صياغة المفاهيم - وقد سبق لى فى درا سات سابقة * عرض

---

*عرضت فى كتاب علم اجتماع التنمية دراسة فى اجتماعيات العالم الثالث الصادر سنة ١٩٧٤ والمعاد طبعة سنة ١٩٧٨ ، ١٩٨١ عوامل ظهور قضية التنمية الاجتماعية الريفية فى

أهم هذه التنظيمات وأهم التعريفات المطروحة لكل من التحديث والتنمية - والإتجاهات المختلفة فى تحديد هذه المفاهيم (٣٢) ويلاحظ أن الكثير من الدارسين لا يميزون بشكل واضح بين المفهومين - وقد عرضت تصوراً للتميز بينهما على أساس أن التحديث يتمثل فى تزايد قدرة الإنسان والمجتمع فى التحكم فى البيئة من خلال التقدم العلمى والتكنولوجى فالتحديث الإقتصادى يرتبط بزيادة الناتج والدخل القومى وتزايد إستمتاع الإنسان وتيسيرحياتة المادية من خلال زيادة متوسط الدخل ، ويرتبط التحديث الإجتماعى بالتقدم فى التعليم وتزايد المتعلمين وحسن التوجية التربوى والمهنى - وتحسين الخدمات الصحية والإجتماعية وسيادة القيم الإيجابية نحو العلم والتجديد والتخطيط والتفكير العقلى والمنطقى وترشيد السلوك فى ضوء الحقائق العلمية والمعارف اليقينة ... ويتمثل التحديث السياسى فى إهتمام الصفوات السياسية بأمور المجتمع وتحديثة وتطويرة ، ويرتبط بالمشاركة الجماهيرية فى قضايا وتطويره ، كما يرتبط بالسلوك السياسى والأخذ بنظام الشورى والتنظيمات السياسية والولاء السياسى لدولة موحدة لها سلطة مركزية ذات سيادة ...الخ وهذا يعنى أن التحديث يعنى جعل المجتمع حديثاً ، أما التنمية فهى عندى مفهوم أشمل وأهم من التحديث ، حيث يشمل التحديث - الأخذ بالمبادئ والأساليب والمنجزات العلمية والتكنولوجية الحديثة من أجل تحقيق سيطرة الإنسان على البيئة وتحسين الإنتاج كماً وكيفاً فى كل أشكاله الإجتماعية والإقتصادية من أجل تحسين أساليب الحياة الإنسانية وتيسيرها . أما التنمية فلها عدة أبعاد .

١ - **البعد العقائدى أو الآيديولوجى**

والذى يحدد منطلقات التنميه وقيمها وأهدافها ويحدد البناء المعيارى والقيمى الموجه لسلوك الناس وأهدافهم ولكافة عمليات التحديث . والذى يحدد توجهاتها . فهناك التوجهات الوضعيه مثل التوجهات الماركسيه وتتضمن عدة نماذج كالنموذج السوفيتى والنموذج الصينى ونماذج شرق أوربا .... وهناك التوجهات الليبراليه وتتضمن عدة

= الفكر الإجتماعى والبدايات التاريخية لظهورها ، ونشأة وتطور هذا المفهوم داخل الدوائر الاستعمارية ، ونشأت وتطورت هذا المفهوم داخل دوائر الامم المتحدة ، واتجاهات تحديد هذا المفهوم لدى علماء الاجتماع - المداخل المختلفة لتحديد هذا المفهوم - كالمداخل التربوى ، ومدخل العملية ، والمدخل الاقتصادى ، والمدخل الادارى ، والمدخل التكاملى . انظر : علم اجتماع التنمية . دار النهضة - بيروت ١٩٨١ الفصل الثانى .

نماذج كالنموذج الفرنسى والأمريكى واليابانى .... وهناك التوجهات المختلطه ويتضمن عدة نماذج كالنموذج الهندى وأغلب دول العالم الثالث ، وهناك التوجهات الدينيه حيث تنطلق التنميه من منطلقات دينيه كما هو الحال فى نماذج التنميه فى ظل التوجهات الإسلاميه وطبقاً لمبادىء الشريعه الإسلاميه كما أرادها الله سبحانه وتعالى .

٢- بعد النظم الإجتماعيه

ويتمثل فى أساليب ووسائل توظيف وصياغة المركبات المعياريه داخل المجتمع وتوجيه وظائفها فى خدمة المعتقدات والأهداف والمعايير العليا الحاكمه للمجتمع ، وخاصة النظم الإستراتيجيه كنظام الإقتصاد والسياسه والأسره والتربيه والحراك الإجتماعى ....

٣- البعد التنظيمى

ويتمثل فى تحديد أشكال التنظيم داخل المجتمع - الحاليه والمستهدفه ، ويتضمن أساليب ومضامين وأهداف التخطيط وتقسيم العمل والتخصص وأنواعه ونماذج الإداره والإشراف والبيروقراطيه ، وأنماط الأسره وأشكال التنظيم الديموجرافى للمجتمع من حيث خصائص السكان ونموهم وتوزيعهم الجغرافى ، وطبيعة النمو الحضرى والصناعى وتحديد العلاقه بين المجتمعات المحليه ، وبين البيئه والمجتمع (الأيكولوجيا) ونظم الإداره أو الحكم المحلى .... إلخ

٤- البعد الثقافى

ويتضمن حل أبعاد الثقافه الماديه والمعنويه وشمولية التنميه تتطلب التفاعل الإنتقائى مع الثقافه التقليديه ، من حيث التركيز على جوانب الثقافه التقليديه التى تدعم برامج وأهداف التنميه ، وتفريغ الجوانب المعوقه من مضمونها القيمى ، مع دعم نماذج ثقافه بديله .. ويتصل هذا الجانب بالمعتقدات والفلسفات القائمه وبالعمق التاريخى للسمات والمركبات الثقافيه وبطبيعة بناء السلطه والقوه داخل المجتمع من حيث الأهداف والفلسفه والأساليب والتصور الرستراتيجى للمجتمع .

٥- البعد النفسى

ويتصل بطبيعة الشخصيه وبنائها المرغوب فيه والقائم فعلاً ، كما يتصل بمستويات

الدافعيه Motivation والطموح ومحركات السلوك خاصة ما يتصل منها بالإنجاز والإبتكاريه والنجاح والقدرات الرياديه والتنظيميه والإداريه لدى الصفوه والجماهير . كذلك يتصل هذا البعد بمضامين وأشكال وعمليات التنشئه الإجتماعيه والتربيه عموماً .

٦- بعد الإمكانات المتاحه

ويقصد هنا الإمكانات الماليه والبشريه والماديه والتنظيميه والتكنولوجيه والعلميه ، وأساليب تعبئتها وتنظيمها وتوظيفها فى خدمة المجتمع .

٧- بعد المناخ الدولى أو النسق العالمى

ويتضمن طبيعة العلاقات والتسهيلات وجوانب الضغط والتعويق التى تتعرض لها برامج التنميه داخل المجتمعات النامية من جانب الدول المتقدمه والدول النظيره ، ويتعلق بطبيعة العلاقات الدوليه وعلاقة المجتمع بالتكتلات والكيانات الكبرى والمناطق الإقتصاديه والثقافيه الدوليه والثنائيه .... إلخ

- والواقع أن هناك تداخلاً كبيراً بين مفهوم التحديث ومفهوم التنميه ولكن لأهداف الفهم العلمى نرى قصد مفهوم التحديث على الإستفاده من المنجزات العلميه والتكنولوجيه فى رفع مستويات الدخل القومى والإنتاج وحفز الناس وتعبئة قواهم فى سبيل تحقيق هذا الهدف وبناء التنظيمات الإنتاجيه والخدميه الأكثر كفايه وكفاءه ، وتحسين العمليات التعليميه وجوانب الرعايه الصحيه والإجتماعيه ... ، أما التنميه فتتضمن هذا الجانب « التحديث » إلى جانب المنطلقات الفكريه الموجهه له وأهدافه وغاياته النهائيه ، وإذا كان هناك تحديث فى الغرب الليبرالى وفى الدول الماركسيه وفى الدول ذات الإقتصاد المختلط وفى الدول الإسلاميه .... إلخ ، فإن الخلاف بينها لايكمن فى الإستخدام العلمى والتكنولوجى ، ولكن فى منطلقات وفلسفة هذا الإستخدام وأهدافه وغاياته النهائيه وأساليب توظيف نتائج التنميه أو التوجهات الأيديولوجيه للتنميه .

هذا وقد طرحت عدة مداخل نظريه لفهم التنميه الإجتماعيه فى التراث الإجتماعى*

---

* سبق أن عرضتها تفصيلياً فى دراساتى السابقه - أنظر كتابى "علم إجتماع التنميه" السابق الإشاره إليه فى الفصل الأول ، وإرجع إلى مقال بعنوان "الأيديولوجيه وأزمة علم إجتماع التنميه - الكتاب السنوى لعلم الإجتماع - كلية العلوم الإجتماعيه - الرياض - الكتاب الأول ٤٠٨ .

منها : مداخل النماذج المثاليه ، والمتصلات الثقافيه ، التحضر ، المدخل التطورى ، المدخل الإقتصادى ، المدخل الديموجرافى المدخل العنصرى ، المدخل الماركسى ، المدخل السيكولوجى ، مدخل النسق العالمى ....

وقد وصلت هذه المداخل فى دراسات سابقه (٥٦) وسننتقل الآن لعرض المدخل الإسلامى لدراسة وفهم التنميه الإجتماعيه الشامله .

مصادر الفصل السابع

١- إرجع إلى المصادر التاليه للكاتب

- علم إجتماع التنميه - دراسه فى إجتماعيات العالم الثالث - دار النهضه بيروت ١٩٨١ .

- التنميه والتحديث الحضارى - الجزء الثانى الجبلاوى - القاهره ١٩٧٦

2- See : William Mc Cord : The spring time of Freedom : N. Y Oxford University press 1965 PP . 3 - 18 .

3- Robert H . Lauer : Perspectives on social change : , Allin and Bacon I.N.C. Boston , London , Sydney , Toronto 1977 P.299 .

4- Toynbee : The present day experiment inwestern civilization - London - Oxford University Press 1962 P 24 . - S.N. Eisenstodt

: Breakdown of modernization : Economic development and cultural

change 1964 PP . 345 __ 365 .

5- See David Apter : The Politics of modernization : Chicago : University of chicago Press 1965 PP. 43 __ 44 .

6- R.H.Louer : op . cit P 300

7- W.W.Rostow : The stages of economic growth : N.Y.Cambridge university Press 1960.

8- Reinhard Bendix : Nation building and citizenship : Garden City - Anchorbooks 1964 P.6. Lauer - op. cit .P.302.

٩- نبيل السمالوطى - التنميه والتحديث الحضارى - ج٢ ص ٩٧ - ١٠٨ .

10- See - D. Apter : The pditics of modernization : op .cit PP. 9-10 in

10- See - D. Apter : The pditics of modernization : op .cit PP. 9-10 in Lauer : op . cit P .303.

11- Dean Tipps : Modernization theory and the comparative study of societies : A critical perspective : comparative studies in society and history 15 (1965) PP 199-226 see Lauer - op cit P 304 .

12- Lauer : P .op . cit . P . 305

13- E.Suther land :

14- C. R. mills :

15- Lauer op . cit . P.305.

16- See Peter Berger , Brigette Berger and HansFried Kellner : The Homeless mind : modenization and consciousness : N.Y.Vinlage Books 1973 - Lauer - P.307

17- Lauer - op .cit . P . 307-308

18- Ibid.

19- Ibid . P 308 .

20- Ibid .

٢١- إرجع إلى مقال المؤلف بعنوان الأيديولوجيا وأزمة علم إجتماع التنميه الكتاب السنوى لعلم الإجتماع . كلية العلوم الإجتماعيه . جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميه الرياض سنة ١٤٠٨ هـ . وارجع إلى كتابه بعنوان – علم إجتماع التنميه - دراسه فى إجتماعيات العالم الثالث – النهضه – بيروت ١٩٨١ (الطبعه الثالثه) .

22- Lauer . op . cit . P . 309 .

23- :arl Duetsck : Social mobilization and political development - Ameri-

can Political science Review V .LV - (sep 1961) PP .463-515 .

إرجع إلى جهينه سلطان سيف العيسى

التحديث فى المجتمع القطرى المعاصر : شركة كاظمه للنشر والتوزيع والترجمه ١٩٧٩ ص ٧٢ - ٧٣ .

٢٤- جهينه العيسى : مصدر سابق ص ٧٥ - ٧٦ .

25- Lauer - op . cit . P . 311 .

26- Ibid .P.311 .

27- Ibid .

28- See : hans singer : The distribution of gains between borrowing and investing countries - in Economic development and social change : The modernization of village communities (ed) George Dalton Garden city natural history press 1971 PP - 336 -350-in Lauer pp . 313 and 341 .

29- Ibid .

30- Ibid .

31- Ibid .

32- I. Zietlin : Ideology and the development of sociological theory : Prentice Hall - New Jersy 1968 .

33- Ralaph Peries : studies in the sociology of development Roterdam University 1969 : Sinha : India's villages in transition : Association publishing house - New Delhi 1969 , Lackshmana Roa : Communication and development , A study of two villages : University of Mennisota 1960 .

structure and change . Bateen Communities and thier development Oxford university press 1957

35- Nathon Glazer : The rise of social research in Europe sciences : N Y. Meridin 1959 P. 50 .

وانظر دراسه للمؤلف بعنوان - الايديولوجيا وأزمة علم الإجتماع المعاصر : دراسه تحليليه للمشكلات النظريه والمنهجيه والتطبيقيه الطبعه الثانيه ١٩٨٦ (دارالكتاب الجامعى - القاهره ص ١١٥

٣٦- إرجع إلى مشروع كاميلوت Camelot project مذكور فى كتابى السابق ص ١٠٣

٣٧- إرجع لكتاب « فيبر » الكلاسيكى بعنوان Protestent ethics and spirit of capitalism وارجع إلى ما كتبه « نيما شيف » عن « فيبر » فى كتابه بعنوان « النظريه فى علم الإجتماع - الترجمه العربيه - دار المعارف (محمود الجوهرى واخرين)

38- F . Klockhohn and Red L . Strodtbeck : variation in value

orientation . N . Y . Harper and Row 1961 P . 10 .

39- A . Inkeles : Industrial man : The relation of status to experi ence , perception and values : American Journal of sociology - Jen 1960 PP 66 - 224 .

40- Everet Rogers , Prodipto Roy and F . Waisanen :- The Impact of communication on rural development : An investigation in costarica and India : Unisco Paris 1969 .

وارجع إلى دراسه بقلم كاتب هذه السطور بعنوان علم إجتماع التنميه : دراسه فى إجتماعيات العالم الثالث - الهيئه المصريه العامه للكتاب - الطبعه الثانيه ١٩٧٨ ص ٤٠٠

41- Bert Hoseletz : sociological aspects of economic growth : The Free press - U.S.A 1960 p. 20

42- T.R. Batten : Communities and their development London - Oxford university press 1957 pp. 2 - 3. Tom sherad : Community organization and community development : similarities and differences : Community development Revieu volume 7 Tune 1962 pp. 11 - 20 U.N. community development and economic development : F.A.O Bang ckok 1960 p . 1 - 3 .

وارجع إلى صلاح الدين نامق : نظريات التنميه الإقتصاديه . دارالمعارف ١٩٦٦ وعلى لطفى - التنميه والتخطيط الإقتصادى : مطبعة لجنة البيان العربى ١٩٦٦ و محمد زكى شافعى : التنميه الإقتصاديه : الجزء الأول : النهضه ١٩٦٨ و شارل بتلهايم : التخطيط والتنميه ، ترجمة إسماعيل صبرى عبد الله : دار المعارف ١٩٦٦ .

٤٣- إرجع إلى كتابى عن علم إجتماع التنميه السابق ذكره - الفصل الثانى .

44- See D. Apter : The polilics of modernization University of Chicago press 1955 Monte Palmer : Dilemmas of political development : F. E. Peacock publishers INC Itasca , Illinois 1980 - pp. 68 - 130 .

45- Ted Benton : Philosophical Foundations of the three sociologies Routldge and Kagan Poul , London , Henley and Boston 1977 pp . 20 - 21 .

46- Ibid .

47- Ibid

وارجع إلى دراسة محمد الجوهرى : مقدمه فى علم إجتماع التنميه - دار الكتاب للتوزيع - الطبعه الثانيه ١٩٧٩ هامش ص ٨٤ .

48- Michae Micklin : Urbanization , Technology and traditiona values in Guatimala : some consequences of a changing social structure : social forces 47 1969 PP 438 - 446 .

49- Robert Lauer : Perspectives on social change : Allyn and Bacon Inc Boston ,London ,Sydny , Toronto ,1977 P . 322 .

50- Emilio Wellems : Peasantry and city : A cultural persistence and change : A European case : American Anthropologist 72 1970 PP : 528 - 544 .

51- S.C. Whitaker : Adysrhithmic process of political change : World politics 29 1967 PP 190 - 217 .

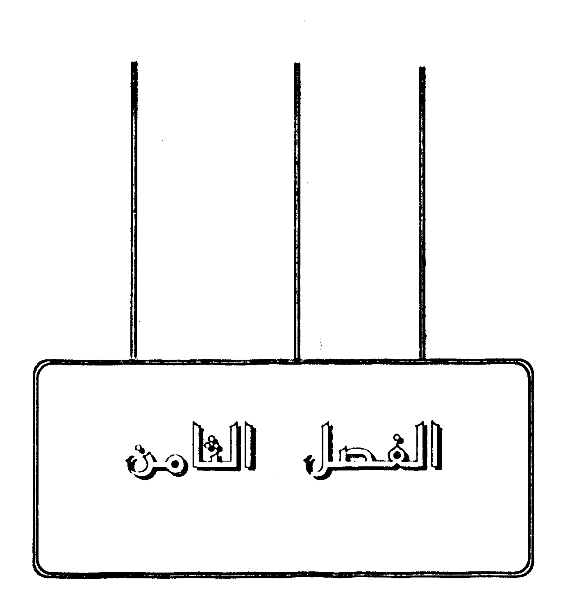
52- Szymon chodack : social development : N.Y. oxford university press 1973 PP . 172 - 173 .

53- Milton Singer : When a great tradition modernizes N.Y: Paraeger publishers 1972

٥٤- نبيل البسمالوطى : علم إجتماع التنميه : دراسه فى إجتماعيات العالم الثالث : دار النهضه - بيروت ١٩٨١ الفصل الثانى .

٥٥- المصدر السابق .

٥٦- نبيل السمالوطى : الأيديولوجيا وأزمة علم الإجتماع المعاصر مصدر سابق وأنظر مقال للمؤلف بعنوان : الأيديولوجيا وأزمة علم إجتماع التنميه - الكتاب السنوى لعلم الإجتماع - كلية العلوم الإجتماعيه - الرياض سنة ١٤٠٨ هـ .


الفصل الثامن

الفصل الثامن

نحو مدخل إسلامى للتنمية

١ - مقدمة .

٢ - أبعاد التنمية الشاملة المتكاملة فى الإسلام .

٣ - البعد الفكرى والعقائدى .

٤ - البعد التفسيرى للإنسان ومجتمعة وتاريخة .

٥ - البعد الإقتصادى والتنمية الإقتصادية .

٦ -بعدالتربوى والتنمية المهنية .

٧ - البعد التربوى والتنمية التربوية .

٨ - البعد النفس وبناد الشخصية .

٩ - البعد الصحى والتنمية الصحية .

١٠- البعد الإجتماعى والتنمية القيمية وحقوق الإنسان .

١١ - البعد السياسى والتنمية السياسية .

١٢ - البعد الدولى والعلاقات الدولية .

١٣ - التنمية والتحديث بين العلمانية والدين فى علم الإجتماع .

١٤- مصادر الفصل الثامن .

مقدمة

يمكن القول أن الدين الإسلامى عقيدة وشريعة بعد منطلقات للتنمية الإجتماعية بمفهومها الشمولى حيث أن الإسلام إهتم بالإنسان الذى كرمة الله وإستخلفة فى الأرض ورسم له أسلوب عزتة وسموه وتفوقة ، كما إهتم بالجماعة والمجتمع حيث رسم لهما عوامل التكامل والتكفل والتقدم والنمو فى جميع الجوانب الإقتصادية والسياسية والإجتماعية ، ويمكن إيجاز أهم جوانب الإرتباط الوثيق بين الإسلام وقضايا التنمية كما سبق أن حددتها فى النقاط التالية :

أبعاد التنمية الشاملة والمتكاملة فى الإسلام

وسوف يعرض فيما يلى فى إيجاز أهم أبعاد التنمية الإسلامية الشاملة على النحو التالى :

أولاً: إرتبط خلق الإنسان – فى الدين الإسلامى بالتكريم والرفعة والعزة ، وليس أدل على هذا من أن الإنسان فية نفحة من روح الله إلى جانب العنصر الترابى وهذا يعنى أن الجنس البشرى منذ خلقة أفضل المخلوقات عند الله ، وجدير به أن يعمل وأن يكون على هذا المستوى من التكريم الالهى حتى أن الله يباهى به الملائكة فى مواقف معينه " وإذ قال ربك للملائكة إنى جاعل فى الأرض خليفة ...الأيه (البقرة ٣٠)، ولقد كرمنا بنى آدم وحملناهم فى البر والبحر ... (الأيه ٧٠)

ثانياً: إرتبط وجود الإنسان على الأرض بتنمية الأرض وتعميرها بعد عبارة الله سبحانه وتعالى – قال تعالى " وماخلقت الجن والإنس إلا ليعبدون " (الذاريات ٥٦) وقال أيضاً " هو أنشأكم من الأرض وإستعمركم فيها " (هود ٦١) وقد حمل سبحانه وتعالى بنى أدم فى البر والبحر ليؤدوا واجباتهم المفروضة عليهم وهى واجبات الإستخلاف والعبادة والتعمير والتنمية " ولقد كرمنا بنى آدم وحملناهم فى البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا "(الإسراء٧٠).

ثالثاً : إرتبط خلق الله سبحانة وتعالى للبشر ذكوراً وإناثاً وجماعات وقبائل وشعوباً بالتعاون والإحتكاك ثقافياً والتعاون على البر والتقوى وتحقيق الإستفادة المتبادلة من خبرات بعضهم البعض " ياأيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم " (الحجرات ١٣).

رابعاً: اعلى الإسلام من قيمة العمل بإعتبارة أنه السبيل إلى رضاء الله سبحانه وتعالى ، وهو الوسيلة إلى إشباع حاجات الإنسان المشروعة وهو السبيل إلى تعمير الأرض والتنمية فى كل المجالات والعمل الذى يعلى الإسلام قدرة ويرغبة إلى مراتب العبادة ، هو ذلك العمل المشروع البعيد عن الإنحرفات ، والعمل المتقن الذى يخلص فيه العاملون – وقد وصف الله نفسة بأنه صانع يتقن صناعته كما يتقن كل شئ ويحسن كل شئ خلقة " صنع الله الذى أتقن كل شئ " (النمل ٨٨) ويقول تعالى " الذى أحسن كل شئ خلقة " (السجدة) ويقول علية الصلاة والسلام " إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنة ويلاحظ فى القرآن الكريم أن الله سبحانة وتعالى يقرن فى كثير من المواضع بين الإيمان والعمل الصالح " الذين آمنوا وعملوا الصالحات " والعمل الذى يقصدة الإسلام يتسع ليشمل العمل العقلى والعمل اليدوى المقترن بالتفكير معاً وهما السبيل الصحيح للتنمية يقول تعالى " إن فى خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار لآيات لأولى الألباب الذين يذكرون الله قياما وقعودا وعلى جنوبهم ويتفكرون فى خلق السموات والأرض ربنا ما خلقت هذا باطلا سبحانك فقنا عذاب النار" (آل عمران (١٩٠-١٩١) وتحض التوجيهات النبوية الشريفة على عمل اليد " ما من نبى الا وكان يأكل من عمل يده ، وكان نبى الله داوود يأكل من عمل يده " " من بات كالاً من عمل يده ، بات مغفوراً له " وليس من المصادفات أن جميع أنبياء الله كانوا من العاملين إعلاء لقيمة العمل وتقديراً لأهله فيروى أن نوحاً كان نجاراً وإدريس خياطاً وموسى راعى ، ومحمد راعياً وتاجراً عليهم جميعا صلاة الله وسلامه . ويتعهد الله سبحانه وتعالى أنه هو الذى يحاسب على عمل الإنسان وأنه سبحانه لايضيع أجر من أحسن عملا " إنا لانضيع أجر من أحسن عملا" (الكهف ٣٠).

خامساً: يربط الإسلام بين العمل والعلم ، فالعمل الصالح هو الذى يستند إلى العلم السليم ، ويعلى القرآن فى أكثر من موضع من قدر العلم والعلماء ويؤكد أهمية طلب العلم ، ومن المعروف أن العلوم – النظرية والتطبيقية هى السبيل إلى التقدم والتنمية فى كل مجالاتها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية . والعلوم فى الإسلام ليست قصراً على العلوم الدينية فقط ولكنها تمتد لتشمل كل العلوم التى تدرس الجمادات والنباتات والحيوان والإنسان فالعلم فى الإسلام هو مطلق العلم بشرط ينطلق من منطلقات مغرضة أو منحرفة (مثل العلوم العنصرية مثلا) وهدف العلم التوصل إلى الحقائق والقوانين التى تحكم الظواهر ، وهى كلها شواهد على عظمة الله سبحانه وتعالى فى كل مجال (وحدة المكونات العضوية – وحدة القوانين الطبيعية .. تدل على وحدانية الخالق) وهدف

العلوم فى الإسلام تحقيق مصالح الناس فى دنياهم وتحسين ظروف حياتهم المعيشية وهذا هو جوهر التنمة بمفهومها الشمولى : فقد سخر الله سبحانه وتعالى كل مافى السماوات والأرض للإنسان ودعاه للإنتفاع بها ولايكون ذلك إلابالمعرفة العلمية الدقيقة قال تعالى .. ألم تر أن الله سخر لكم مافى السماوات ومافى الأرض " (لقمان ٢٠) وقال تعالى فى سورة إبراهيم " الله الذى خلق السموات والأرض وأنزل من السماء ماء فأخرج به من الثمرات رزقا لكم وسخر لكم الفلك لتجرى فى البحر بأمرة وسخر لكم الأنهار . وسخر لكم الشمس والقمر دائبين وسخر لكم الليل والنهار وآتاكم من كل ماسألتموه وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها إن الإنسان لظلوم كفار " (إبراهيم ٣٢ -٣٣) وقال تعالى " وهو الذى سخر لكم البحر لتأكلوا منه لحماً طريا " (النحل ١٤) وقال تعالى " وسخر لكم مافى السموات ومافى الأرض جميعا منه " (الجاثيه١٣) ويوجهنا الإسلام إلى ضرورة العمل بمقتضى هذا التسخير من خلال فهم الظواهر ومايحكمها من قوانين حتى يستفيدو من هذة الظواهر فى حياته ويستخدمها لصالحة - ويحثنا القرآن الكرم على التفكير وإعمال العقل فى كل الظواهر "ويتفكرون فى خلق السموات والأرض" (آل عمران ١٩١) وتبين سورة الواقعة عظمة الله الخالق وتدعونا إلى الفهم الحقيقى للكثير من الظواهر التى هى خلق من خلق الله يقول تعالى " أفرأيتم ما تمنون أأنتم تخلقونه أم نحن الخالقون " (٥٨-٥٩) ويقول الله تعالى " أفرأيتم ماتحرثون أأنتم تزرعونه أم نحن الزارعون " (٦٢-٦٣) ويقول تعالى "أفرأيتم الماء الذى تشربون أأنتم أنزلتموه من المزن أم نحن المنزلون . لو نشاء جعلناه أجاجا فلولا تشكرون . أفرأيتم النار الذى توررن أأنتم انشأتم شجرتها أم نحن المنشئون " (٦٨-٧٢) ويقول تعالى " فلا أقسم بمواقع النجوم وأنه لقسم لو تعلمون عظيم " (٧٥-٧٦) وفى هذه الآيات الكريمة دعوة صريحة للبحث العلمى والتفكير فى مجالات علوم الحياه والأرض والمناخ والزراعة والماء والأجنه والطاقة والفلك ...الخ وهناك العديد من الآيات التى تدعونا للتفكير والبحث فى المعادن " وأنزلنا الحديد فية بأس شديد ومنافع للناس .. الآيه " (الحديد ٢٥) وكيف ينتفع به الناس إن لم يفهموا خواصة والقوانين التى تحكمة ويدعونا القران الكريم إلى البحث فى داخل الإنسان " وفى أنفسكم أفلاتبصرون " (الذاريات ٢١) وهذه دعوه إلى البحوث البيولوجية والنفسية والفسيولوجية والباثولوجية والطب النفسى والعقلى ..الخ . ويقول تعالى فى سورة فصلت " سنريهم آياتنا فى الآفاق وفى أنفسهم حتى يتبين لهم أنه الحق " (فصلت ٥٣) ونجد نفس التوجيهات للتفكير والبحث والفهم فى مختلف سور

القرآن الكريم مثل سوره ياسين وغيرها من السور ويعلى الإسلام من قيمة العلماء ويرفعهم فوق مرتبه العباد . يقول تعالى فى سورة الزمر " قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لايعلمون إنما يتذكر أولوا الألباب " (٩) ويقول تعالى فى سورة المجادلة " يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات " (المجادلة ١١) ويقول علية الصلاة والسلام " أطلبوا العلم ولو فى الصين " وطلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة .

سادسا: سبق الإسلام كل المواثيق العالمية الحيدثة إلى إعلان حقوق الإنسان على نحو لم تصل إليه أيه مواثيق وضعية . فقد طفت المساله على السطح بعد الحرب العالمية الثانية حيث صدرت وثيقة عالمية لإعلان حقوق الإنسان فى ١٩٤٨/١٢/١٠ ، كما عقدت الإتفاقيه الأوربية سنة ١٩٥٠ فى روما لحماية حقوق الإنسان ، وعقدت الإتفاقيات الدولية للحقوق المدنية والسياسية التى أقرتها الجمعية العامه للأمم المتحدة فى ١٩٦٦/١٢/١٦ . وعقد أخيراً المؤتمر الدولى الأول لحقوق الإنسان فى الشريعة الإسلامية والذى نظمة المعهد الدولى للدراسات الجنائية عقد فى إيطاليا سنة ١٩٧٩ ، وذلك بعد أن فشلت المواثيق الوضعية فى مواجهة المشكلات العالمية ومحاولة البحث فيما يمكن أن يقدمة الإسلام والعلم الإسلامى فى هذا الموضوع (١) وترتبط التنمية إرتباطاً جوهرياً بقضية حقوق الإنسان ، طالما أن الهدف الأساسى من التنمية تحسين ظروف حياته الإقتصادية والإجتماعية والنفسية والساسية وتحرره من كل الضغوط البيئية والإجتماعية وإشعاره بالعدل والمساواه وإتاحة الفرص المتكافئة أمام الجميع وتأمينة ضد كل أنواع الإستغلال والإستبداد والتميز العنصرى وجعله يستمتع بالحريات الشخيصة فى حدود عدم الإضرار بالغير أو الإعتداء على حقوق عامة ...الخ . وإذا حاولنا معرفة حقوق الإنسان فى الإسلام والتى تستمد من النصوص المقدسة التى تستخدم من النصوص المقدسة التى هى فى مرتبة أعلى من الدساتير والمواثيق الدولية الوضعية نجد أنها كثيرة وشاملة وعميقة وفى مقدمتها مبدأ الكرامة الإنسانية بغض النظر عن الجنس واللون واللغه والدين أو الإنتماءات الإجتماعية " ولقد كرمنا بنى آدم " (الإسراء٧٠) ذلك المبدأ الذى جاءبه الإسلام قبل أكثرمن ١٣٥٠ عام من وروده بصور أقل عمقاً وتأصيلاً فى الفكر السياسى العالمى . وهناك مبدأ وحدة الإنسانية يقول علية السلام " كلكم لآدم وآدم من تراب» ويقول تعالى فى سورة النساء " ياأيها الناس إتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها ..الآية " (النساء١) وحققت الشريعة الإسلامية مبدأ المساواه بين الرجل والمرأة من حيث الحقوق " ولهن مثل الذى عليهن بالمعروف ..الآية»

(البقره ٢٢٨ ٩) وقال تعالى " من عمل صالحا من ذكر أو أنثى وهو مؤمن ..الآية " (النحل ٩٧) . وأقر الإسلام قبل كل المواثيق الوضعية الدولية والمحلية حق الإنسان فى الحياة " تحريم القتل إلا بالحق وإقرار حق القصاص " من قتل نفسا بغير نفس أوفسادا فى الأرض فكأنما قتل الناس جميعا ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا " (المائدة ٣٢) و " ولكم فى القصاص حياه ياأولى الألباب " (البقرة ١٧٩) . والنصوص كثيرة التى تشير إلى حق الإنسان فى الحياة الكريمة الآمنه التى تكفل له الحماية من الظلم (يكفى أنه فى الحديث الشريف إن الله حرم على نفسة الظلم وجعلة بينكم محرما فلا تظالموا ، وإن الظلم ظلمات يوم القيامة » . وأكد الإسلام حق الإنسان فى المعامله الكريمة والمحاكمة القضائة العادلة وضمانات فى حالات الخطأ، وأكد حق الإنسان فى المعيشة الكريمة من خلال توفير أساسيات المعيشة كالسكن والغذاء والتعليم والعلاج ، وحقة فى تكوين أسرة وإختيار الشريك فيها بحرية ، وأكد حقوق الأطفال والراشدين وكبار السن والرجال والنساء داخل الأسرة بشكل متوازن عادل (٢) وحقوقهم داخل المجتمع . وأكد الإسلام الحق فى الملكية (فى إطار ضوابط معينة) وفى الحماية القضائية وفى العمل وفى الضمان الإجتماعى عند العجز أو الحاجة - وأوجبت الشريعة الإسلامية حق التشاور حيث جعلت الشورى فريضه إجتماعية وسياسية " وشاورهم فى الأمر " ونبذت الإكراه حتى فى الدين " لاإكراه فى الدين ..الآيه " وهذا هو حق الإنسان فى ألايكره على شئ . ولا نستطيع حصر حقوق الإنسان فى الإسلام ويكفى أن نشير إلى أن تحققها هو فى جوهره تحقيق للتنمية الإجتماعية فى أعلى مستوياتها .

سابعا: يدعو الإسلام الناس إلى الإنتاج والعمل على إستثمار الموارد المتاحة لهم سواء أكانت مادية أو مالية أو بشرية وتوظيفها بما يحقق أعلى عائد ممكن فى إطار ضوابط محددة ومحكمة تحقق التوازن بين صالح الفرد وصالح الجماعة - ونلاحظ أن المنظور الإسلامى للثروة المادية يعد جزءاً أساسياً من صلب العقيدة الإسلامية . وقد جعل الإسلام للثروة - بكل اشكالها - وللمال مكانة كبيرة وأعطاها القيمة الواقعية التى يستحقها حتى أن القران الكريم وصف المال بأنه زينة الحياة الدنيا وسوى فى ذلك بينه وبين الأبناء ، ووصف الأموال بأنها قوام للناس فى معاشهم ومصالحهم الخاصة والعامة والإسلام يدعو إلى تحصيل الثروة والأموال من خلال مختلف الأساليب المشروعة ، وفى هذا دعوه إلى التنمية الإقتصادية بأعمق صورها . وأساليب تحصيل الثروة والمال فى الإسلام متعددة ، فهناك التجارة " لإيلاف قريش إيلافهم رحلة الشتاء والصيف ..الاية "

المنظور الإسلامى للثروة المادية يعد جزءاً أساسياً من صلب العقيدة الإسلامية ، وقد جعل الإسلام للثروة - بكل اشكالها - وللمال مكانة كبيرة وأعطاها القيمة الواقعية التى يستحقها حتى أن القران الكريم وصف المال بأنه زينة الحياة الدنيا وسوى فى ذلك بينه وبين الأبناء ، ووصف الأموال بأنها قوام للناس فى معاشهم ومصالحهم الخاصة والعامة والإسلام يدعو إلى تحصيل الثروة والأموال من خلال مختلف الأساليب المشروعة ، وفى هذا دعوه إلى التنمية الإقتصادية بأعمق صورها . وأساليب تحصيل الثروة والمال فى الإسلام متعددة ، فهناك التجارة " لإيلاف قريش إيلافهم رحلة الشتاء والصيف .. الاية " (قريش ١-٢) وهناك الزراعة حيث يوجهنا القرآن الكريم إلى إحياء الأرض وزراعتها وإستثمارها يقول تعالى " فلينظر الإنسان إلى طعامه إنا صببنا الماء صبا ثم شققنا الأرض شقا فأنبتنا فيها حبا وعنبا وقضبا وزيتونا ونخلا وحدائق غلبا وفاكهة وأبا متاعا لكم ولأنعامكم " (عبس ٢٤-٣٢) - وقد دعا الإسلام إلى إحياء الأرض الموات وقد أفاض الفقهاء فى هذة الناحية وهناك باب خاص بذلك فى كتب الفقة ويقول عليه السلام " من أحيا أرضة ميته فله رقبتها " وقد إنصرف المسلمون إلى إحياء الأرض الموات تحت تأثير هذا التوجية وبدافع التملك والربح الحلال الذى حث الإسلام عليه . وهناك الصناعة . وفى القرآن الكريم توجيهات إلى التنمية الصناعية بكل أشكالها فى إطار ضوابط شرعية . فقد أشار القرآن الكريم إلى صناعة الحديد " وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس " (الحديد ٢٥) وصناعة الملابس - " يابنى أدم قد أنزلنا عليكم لباسا سوارى سوأتكم وريشا " (الأعراف ٢٦) ومثل صناعة المعمار والتشييد والبناء " قيل لها أدخلى الصرح فلما رأته حسبته لجة وكشفت عن ساقيها . قال أنه صرح ممرد من قوارير " (النحل ٤٤) . وينبة القرآن إلى السعى وإبتغاء فضل الله فى الأرض بمختلف الأساليب والوسائل " هو الذى جعل لكم الأرض مهادا ذلولا فامشوا فى مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور " (الملك ١٥) ولم يامر سبحانة وتعالى بالإنصراف عن تحصيل الثروة بالأساليب المشروعة إلاللعبادة ، فإذا قضيت الصلاه فإن الناس مدعوون إلى الإنتشار فى الأرض وإستثمار كل طاقاتها من خلال التفكير والعلم والعمل المثمر " فإذا قضيت الصلاه فانتشروا فى الأرض وابتغوا من فضل الله " (الجمعة ١٠) .

وإذا كان الإسلام يعلى من قيمة العمل المثمر والإستثمار فى كل المجالات ، فإنه يضع من الضوابط مايحول دون المشكلات والجوانب السلبية التى تنجم عن غياب الضوابط والقيم الحاكمة كالإستغلال والصراع بكافة أشكالة والتمزق فى العلاقات

الإجتماعية والإنقسام الطبقى الحاد وتزايد حجم الحقد وإتجاه الأغنياء نحو مزيد من الغنى والفقر إلى مزيد من الفقر مما يفتح الطريق أمام ممارسة السلوك الإنحرافى بكل صورة وأشكاله (دعارة وقتل وسرقة وعنف وإدمان وإعتياد وإنحراف الأحداث وإنحرافات فكرية وعقائدية ..الخ) وكل هذه الأمراض الإجتماعية تنجم عن إطلاق التنمية الإستثمارية دون ضوابط حاكمة .

يقول تعالى " وابتغ فيما أتاك الله الدار الآخرة ولاتنس نصيبك من الدنيا وأحسن كما أحسن الله إليك ولاتبغ الفساد في الأرض إن الله لايحب المفسدين (القصص ٧٧) وتتضح دعوة الإسلام إلى إستثمار الموارد المختلفه من عدة أمور مثل الدعوه إلى العمل بوصفه العامل الأساسى فى عملية الإنتاج « ومن أحسن قولاً ممن دعا إلى الله وعمل صالحاً » (فصلت ٣٣) ويقول تعالى « وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله وآخرون يقاتلون في سبيل الله » (المزمل ٢٠) ، والدعوه إلى تجنب الإستثمار والإستغلال الذى يقوم على الربا أو الإحتكار أو الغش لما لها من آثار ضاره على المجتمع والأمن الإجتماعى والإقتصادى والنفسى لأعضائه ، وتحريم الإكتناز والإستغلال « والذين يكنزون الذهب والفضه ...الآيه (التوبه ٣٤)

ثامناً : تقوم التنميه الإقتصاديه فى الإسلام على أسس بنائيه وعقائديه وأخلاقيه وإجتماعيه . وأهم هذه الأسس هى ما يلى (٣)

أ- إن الملك كله لله سبحانه وتعالى أساساً وأن الإنسان مستخلف فيه من أجل التعمير والتنميه وأداء حقوق الله والعباد .. وتتمثل هذه الواجبات فى أداء فرض الزكاه وواجبات التكافل الإجتماعى - والتملك الفردى يجب أن يكون من خلال الأساليب المشروعه غير الإنحرافيه . وأهم أساليب التملك المشروع : العمل والمخاطره بالكسب والخساره والزراعه وإحياء الأرض الموات والعقود الناقله للملكيه بأنواعها المختلفه من بيع وهبه ..والخلافه بميراث أو وصيه .

ب- الإقتصاد الإسلامى يتفق مع الطبيعه البشريه حيث يتيح الفرص للإستمتاع بالطيبات ويدعو للتملك والعمل والإجتهاد والإستثمار والثراء ... بشرط عدم الإضرار بالغير وتحقيق الصالح العام وتجنب المحرمات .

هـ تحقيق التوازن بين حاجات الفرد وحاجات الجماعه - ويظهر هذا فى نبذ التبذير والإسراف وفى الحث على الإستثمار والتملك . والملكيه فى نظر الإسلام ليست ذات طابع فردى مطلق ، كما أنها ليست ذات طابع جماعى مطلق ففرديتها تظهر فى إقرار الإسلام للملكيه الفرديه وحمايتها من كل إعتداء عليها ، أما جماعيتها فتظهر من خلال تقييد نموها وإستخدامها بمصالح الجماعه أو الصالح العام .

د- الضوابط الأخلاقيه للتنميه الإقتصاديه فى الإسلام ، وهنا تظهر أخلاق الإقتصاد الإسلامى فالعنصر الأخلاقى ليس متضمناً بالضروره فى جوهر عملية التنميه

الإقتصاديه فى ذاتها كما يشير إلى ذلك « بونسيون » Ponsioen ولكنه يرتبط بها إذا وضعت التنميه الإقتصاديه فى إطار نظام عقائدى أشمل يحقق هذه الأخلاقيه كما هو الحال فى النظام الإسلامى وتتمثل هذه الضوابط الإقتصاديه للسلوك الإقتصادى فى الإسلام فى عدة أمور مثل تحريم إكتناز الأموال وضرورة الإستثمار فى المجالات التى تعود بالنفع على الفرد وجماعته ومجتمعه ، وأداء فريضة الزكاه وواجبات التكافل الإجتماعى والصدقات ، والإمتناع عن ممارسة الربا والغش والإحتكار والإستغلال ، وعدم إستغلال الثروه للإضرار بالآخرين أو الحصول على جاه أو سلطه أو مركز إجتماعى من خلال أساليب مرضيه كالرشوه بشكلها المباشر أو غير المباشر (الهدايا) والإلتزام بنظام الميراث والبعد عن الإسراف والتقتير . وهذا هو ما يمكن أن نطلق عليه الضوابط الأخلاقيه للتنميه الإقتصاديه .

هـ- إطلاق الطاقات الإستثماريه وتشجيع النشاط الإقتصادى المنتج فقد نهى الإسلام عن البطاله ونبذ مبادئ التواكل والإكتناز والربا لمالها من آثار ضاره على الفرد والمجتمع ، ولم يوجب الإسلام النفقه للفقير القادر على العمل حتى لايركن إلى الكسل والخمول .

و- يحول الإقتصاد الإسلامى دون التضخم المرضى للثروات الخاصه حتى لايكون أسلوب توزيع الثروه عاملاً من عوامل التمزق والصراع الذى يهدد الأمن الإقتصادى والإجتماعى والنفسى للمجتمع . فإذا كان الإقتصاد الإسلامى يشجع التملك ويكفل حمايتها بكل السبل ، فإنه وضع ضوابط للحد من الثروات الخاصه من خلال مجموعه من الأساليب نذكر منها - الإلتزام بالأساليب المشروعه لجمع الثروه والتملك ، ولا يجب توظيفها فى خدمة صاحبها على حساب مصالح الآخرين بأى شكل (رشوه - إحتكار - ربا - إستغلال ....) وضرورة أداء حق الله فيها (زكاه وتكافل وصدقات) وتطبيق نظام الميراث الإسلامى من خلال توزيعها على المستحقين شرعاً .

ز- يقضى الإسلام على مشكلات الفقر والعوز والإحتياج - لأن قدراً كبيراً من الأمراض والصراعات الإجتماعيه تنجم عن وجود قطاعين متناقضين فى المجتمع . أحدهما متخم من الثراء والقدره الماليه ، والآخر لايجد قوت يومه وقوت أسرته وهذا هو المدخل الذى تدخل منه الدعوات الإنحرافيه والإتجاهات الإجتماعيه المضلله الهدامه كالماركسيه مثلاً . وقد كفل الإقتصاد الإسلامى معالجة هذه المشكله من خلال الدعوه إلى العمل لكل قادر عليه ورفعه إلى مرتبة العباده وأوجب الزكاه وواجبات التكافل والصدقات

- والدعوه إلى مبدأ المشاركه فى الرزق الفائض « من كان عنده فضل ظهر فليعد به على من لاظهر له ومن كان عنده فضل زاد فليعد به على من لازاد له » هذا إلى جانب مختلف الضوابط السابق الإشاره إليها .

ويذهب الإقتصادى الفرنسى « جاك أوستروى » فى دراسه له بعنوان « الإسلام أمام التطور الإقتصادى » (٥) إلى أن الإقتصاد الإسلامى نظام وسط - وهو ينتقد المذاهب الإقتصاديه بقوله « أنه لاتوجد طريقه وحيده ضروريه للتنميه الإقتصاديه كما تريد أن تضعنا المذاهب قصيرة النظر فى النظامين (الرأسمالى والشيوعى) حيث يدعى كل منهما أنه يمثل المنهج الإقتصادى الأمثل - ويؤكد « أوستروى » ضرورة الإستفاده بما يطلق عليه المذهب الثالث فى الأسلام الذى يقف موقفاً وسطاً بين المذاهب الفرديه والجماعيه ويجمع بين حسنات كل من المذاهب الإقتصاديه المعاصره ، إلى جانب أنه يتغلب على جميع الصعوبات الإقتصاديه التى يقف الإقتصاد الحديث عاجزاً عن معالجتها .

تاسعاً : ينظم الإسلام علاقات العمل تنظيماً دقيقاً متقناً يحقق العدل حيث يطالب العاملين بالإتقان فى العمل ومراقبة الله سبحانه وتعالى قبل الخوف من رقباء الدنيا - قال عليه السلام إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه » ، كما يقضى الإسلام من صاحب العمل أن يحدد للعامل مقدار العمل الذى سيكلف به ، ومقدار الأجر ، وأن يمنحه أجره بمجرد أداء العمل ، وأن يكون حجم العمل على قدر ما يستطيعه العامل بحيث لايؤدى إلى الإضرار بالعامل صحياً أو إجتماعياً - يقول عليه الصلاة والسلام «من إستأجر أجيراً فليعلمه أجره » وقال عليه السلام « أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه » ويقول عليه السلام « أخوانكم خولكم جعلهم الله تحت أيديكم فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه مما يطعم ، وليلبسه مما يلبس ، ولاتكلفوهم مالا يطيقون فإن كلفتموهم فأعينوهم » وللفقهاء حديث طويل حول علاقات العمل فى الإسلام . وقد ذهب بعض الباحثين مثل الإمام الغزالى فى كتابه إحياء علوم الدين إلى أنه على ولى الأمر أن يضمن عملاً لكل عضو قادر على العمل من أبناء المجتمع ، وإستنتج ذلك من أن الرسول عليه السلام أعطى رجلاً قدوماً ودرهماً وأمره أن تحتطب، أما بالنسبه للعجزه والشيوخ فإن من واجب الدوله تأمين حاجاتهم المعيشيه كامله وهكذا سبق الإسلام مفاهيم التأمين والضمان الإجتماعى ولكن بشكل أكثر تحديداً وإنضباطاً . فالإسلام يؤمن الإنسان على أكله وشربه ولبسه ونفقات أسرته من خلال العمل ويؤمنه ضد البطاله والعجز والشيخوخه

والفقهاء حديث حول أسلوب الأجر - فكل أجر لايفى العامل حاجاته الإنسانيه - المأكل - والمشرب والمسكن والملبس لايقره الإسلام - وإلى جانب هذه الحاجات الأساسيه ينبغى أن يؤمن للعامل متطلبات النمو الإجتماعى المشروع كالتعليم - ومواجهة الأمراض من خلال العلاج .... إلخ (٦)

عاشراً : يقوم الإقتصاد الإسلامى على أساس واقعى أخلاقى فهو يؤكد أهمية التعاون والتكافل من أجل التنميه والإستثمار وتحقيق التقدم والتوازن الإجتماعى غير أن هذا ليس معناه تحقيق المساواه الحسابيه الكامله بين الناس وجعل الأغنياء والفقراء سواء - (كما يدعى بعض أصحاب المذاهب الإقتصاديه الوضعيه الطوبائيه) فالإسلام دين الفطره يعترف بالواقع والتفاوت بين الأفراد فى الملكات والمواهب والذكاء والقدرات والجهد . فلكل سعيه وجهده ومقدرته وخبرته . وقد بحث بعض الفقهاء مثل أبى عبيد القاسم فى كتابه «الأموال» وأبى يوسف فى كتابه «الخراج» فى القوانين الإقتصاديه على أساس تحقيق العداله الإجتماعيه والفرصه المتكافئه بين الناس عامة (٧) مع ترك المواهب والقدرات الذهنيه والبدنيه تعمل فى نطاق الغايه العظمى التى يهدف الإسلام إلى تحقيقها فى الشريعه وهى المصلحه العامه والعداله وعدم التعسف - قال عمر بن الخطاب « الرجل وبلاؤه .... الرجل وفاؤه .... الرجل وقدمه .... الرجل وحاجته » .

ويقر الإسلام حقيقة التفاوت الفطرى بين الناس فى القدرات والإستعدادات والأرزاق والثروات . قال تعالى « والله فضل بعضكم على بعض فى الرزق » (النحل ٧١) ويقول تعالى « نحن قسمنا بينهم معيشتهم فى الحياه الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضا سخرياً » (الزخرف ٣٢) . وهذا التفاوت هو الدافع إلى العمل والإجتهاد والسعى وبذل الجهد للتنميه وتحسين الأحوال ومدخل للتنافس الشريف والذى يعود بالمصلحه على الفرد والمجتمع معاً . ويضبط الإسلام هذا التنافس بضوابط محكمه تحول دون تحوله إلى صراع مدمر كما حدث فى التجربه الأوروبيه للتنميه خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر ، كما تحول دون التعارض مع الفطره كما حدث فى تجربة التنميه فى الدول الماركسيه .

حادى عشر : للإسلام أسلوبه المتميز فى مواجهة المشكلات الإقتصاديه والإجتماعيه ، فمواجهة مشكلة الفقر تقوم على عدة أسس منها تمكين كل قادر على العمل أن يعمل وهذا واجب من واجبات الدوله ، سواء أكان العمل يدوياً أو ذهنياً . وقد كرم الإسلام كل من العملين حتى لايكون هناك إحتقار للعمل اليدوى وبالتالى لايوجد

تفاوت بين الناس مصدره طبيعة العمل فكل الأعمال مكرمه طالما أنهاشريفه (٨) والإسلام يتيح الفرصه لكل ذى موهبه وقدره من الإنتفاع بموهبته وقدرته ، وفى هذا ما يحقق النمو للفرد وللمجتمع معاً ، وبالنسبه للعاجزين عن الكسب بسبب الشيخوخه أو المرض أو الأنوثه أو الصغر أو اليتم فإن الإسلام يؤمن لهم حياه كريمه عزيزه عن طريق عدة مصادر منها الزكاه المفروضه ، والنفقات الواجبه ، والكفارات والصدقات - ثم هناك بيت مال المسلمين وللفقير حق فى هذا المال يعطى منه بإنتظام (٩) . ويواجه الإسلام مشكلة التمايز والصراع الطبقى حيث يوضح حقيقة أن الإنسان هو اكرم المخلوقات وأن الله قد كرمه « ولقد كرمنا بنى آدم .... الآيه » (الإسراء ٧٠) وأن الناس كلهم ترجع إلى أصل واحد وهو آدم وآدم من تراب ، وأن معيار التمايز بين البشر ليس هو اللون أو الثراء أو الجاه أو السلطان .... إلخ لكنه هو التقوى « إن أكرمكم عند الله أتقاكم » (الحجرات ٤٩) . فالفقر والغنى فى نظر الإسلام حقيقتان من حقائق الوجود الإنسانى « نحن قسمنا بينهم معيشتهم فى الحياه الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضاً سخرياً ورحمة ربك خير مما يجمعون » (الزخرف ٣٢) . أما المعيار الثانى للتمايز بين البشر فهو «العلم » « يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات » (المجادله) وقد عمل الإسلام على معالجة الطبقيه القائمه على أسس إقتصاديه من خلال نظم الزكاه والنفقات وكفالة الدوله للفقراء والمحتاجين من العجزه النين ليس لهم أقارب أغنياء ، ومن خلال ضوابط الملكيه الخاصه ، ومن خلال الحيلوله دون تضخم الثروات عن طريق الميراث الشرعى . كما عالج مشكلة الطبقيه النفسيه (الغرور والكبر ....) عن طريق العبادات حيث تسوى بين الفقير والغنى وحيث يشعر الجميع بالخضوع لله سبحانه وتعالى . والعبادات تهذب النفوس وتؤكد التضامن بين المسلمين . أما الطبقيه القائمه على التفاوت المعرفى فإن الإسلام يستخدم مصطلح الدرجات ويوظف العلم فى خدمة الدين والدنيا بشرط أن يكون ملتزماً بالأطر الإسلاميه - فقد إستعاذ رسولنا عليه السلام من شر علم لاينفع وأفضل الناس من تعلم العلم وعلمه . كذلك فالإسلام يواجه مشكلة البطاله والتسول بالدعوه إلى العمل لكل قادر عليه ، بوصفه الأساس للتمايز بين الناس « ومن أحسن قولاً ممن دعا إلى الله وعمل صالحاً .... الآيه » (فصلت ٣٣) وهو السبيل إلى تعمير الكون وتحقيق التقدم والتنميه . وقد وجه القرآن الكريم أنظار المسلمين إلى تسخير الله كل ما فى الأرض والسماوات والبحار للإنسان وما على الناس بعد هذا إلا السعى والعمل لإستغلال هذه الموارد الإقتصاديه والتمتع بزينة الحياة الدنيا وطيباتها فى إطار ما رسمه الله من ضوابط . ويرى الفقهاء

أن من واجب الحاكم الإسلامى تامين العمل لكل قادر عليه ، وعلى الدوله تامين وسائل العمل للعمال بغض النظر عن درجة بساطتها وتعقيدها . وقد خول الإسلام للحاكم أن يلزم أصحاب العمل بتشغيل العمال إذا إمتنعوا عن ذلك ظلماً ، كما أجاز له إلزام العاملين الراغبين عن العمل الذى يجيدونه على ممارسة هذا العمل إذا إقتضت المصلحه ذلك (وهذا ما ذكره إبن القيم الجوزيه فى كتابه « الطرق الحكيمه » ، فبعض الأعمال قد تكون فرض عين على بعض الأشخاص القادرين عليها فى حالة الإحتياج إليها وعدم وجود غيرهم . وللفقهاء كلام دقيق فى هذه الجوانب . وينبه الإسلام إلى خطورة البطاله لما يمكن أن تؤدى إليه من إنحرافات فكريه وسلوكيه فقد قال الإمام أحمد « إذا جلس الرجل ولم يحترف دعته نفسه إلى أن يأخذ ما فى أيدى الناس » . والإسلام يحارب البطاله فى كل أشكالها (بشرط القدره على العمل) - حتى لدى غير المسلمين داخل الدوله الإسلاميه (واقعه مع اليهودى) - وهذا من شانه توجيه الطاقه البشريه داخل المجتمع نحو التنميه والعمل المنتج المثمر (١٠) .

ثانى عشر : يسعى الإسلام إلى القضاء على التبعيه الإقتصاديه والإجتماعيه وتحقيق الإستقلال الإقتصادى والإجتماعى والسياسى للمجتمع المسلم . وهذا هو غاية التنميه الإقتصاديه والإجتماعيه كما تعالجها جميع الإتجاهات النظريه المتصارعه . فالمبدأ الإسلامى الذى يذهب إلى أن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب - والحياه الإقتصاديه تتطلب ثلاثة أنشطه وهى الزراعه والصناعه والتجاره . ولهذا وجب تنمية هذه المجالات والتنسيق (١١) بينها بشكل يحقق النمو والإستقلال الإقتصادى وقد أوضح إبن تيميه فى كتابه « الحسبه » إن واجب الدوله أن تتدخل بالتنظيم والإجبار لإيجاد حاجات الأمه من الصناعات والزراعات والمرافق المعاشيه العامه ، وإعداد من يصلحون لها ويقومون بها . ويشير « إبن تيميه » إلى ضرورة تدخل الدوله فى تحديد أجور العمال وتحديد أسعار السلع فى حالة المغالاه ، وهذا ما ذكره الشيخ محمود شلتوت فى كتابه « الإسلام عقيده وشريعه » وهذا يشير إلى أن الإسلام سبق كل الإتجاهات الحديثه فى الأخذ بمبدأ التوجيه الإقتصادى وتطبيق الإقتصاد الموجه تحقيقاً للتوازن بين الفرديه والجماعيه وتحقيقاً للنمو الإقتصادى والإجتماعى للإنسان والمجتمع فى ضوء العداله والمساواه والأخوه بمفهومهما الإسلامى الصحيح وليس بالمفهوم الليبرالى أو الماركسى وأى مفهوم وضعى قاصر .

ثالث عشر : إهتم الإسلام بالتنميه التعليميه والتربويه بشكل واضح ، فالعلم كما سبق قيمه كبرى من قيم الإسلام ومعيار أساسى للتمايز بين الناس وأول سوره نزلت على سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام بدأت بكلمة « إقرأ » . وإهتم الإسلام بمحو الأميه والتعليم لدرجة أنها كانت مدخلاً للتحرر من الأسر فى الحروب . وقد تحدث بعض الفقهاء أنه يجب إتاحة الفرصه أمام الجميع لإظهار مواهبهم وقدراتهم وإستثمارها فى خدمة المصلحه الخاصه والعامه ، وهذا لايتحقق إلا من خلال نظام تربوى تعليمى متدرج (١٢) فالمرحله التعليميه الأولى تكون عامة للأمه كلها ولايتخلف عنها أحد (مرحله إجباريه) ويدخل المرحله الثانيه من لديه القدره على متابعة الدراسه ، أما من وقفت به إستعداداته عند المرحله الأولى ، يدخل إلى مجال العمل المناسب حيث يكون منهم العاملون بأيديهم فى الزراعه والعماره والتجاره والصناعات اليدويه وغير ذلك مما لايحتاج إلى تخصص مهنى دقيق . أما من ينهى المرحله الثانيه من التعليم فإما أن يكون لديه القدره على متابعة التعليم فى المرحله الثالثه حيث التخصص المهنى الدقيق – فنون الطب والعسكريه والقضاء .... إلخ ، وإما أن يتوقف ويتجه إلى مجالات العمل الفنى التى تحتاجها الأمه (أعمال نصف ماهره) كالصناعه والمحاسبه . ولايدخل المرحله الثالثه إلا من تؤهله قدراته لهذه المرحله المتخصصه الدقيقه والتى تؤهل بعد التخرج لتولى الوظائف التخصصيه العليا ، وهذا النظام يتيح أمام الجميع فرصه متكافئه للتعليم ، وفرصه متكافئه للعمل فى مجالات يحتاجها المجتمع من جهه وتتفق مع قدراتهم وميولهم وإستعدادهم من جهه أخرى ، وعلى الدوله العمل على تأهيل أبناء المجتمع حسب ميولهم وحسب حاجة الأمه . وإذا تركت الأمه هذا العمل باءت بالإثم . وقد ذكر الإمام الشاطبى فى كتابه « الموافقات » أن القيام بذلك الفرض قيام بمصلحه عامه، فهم مطالبون بسدها على الجمله (أفراد الأمه جميعهم) فبعضهم قادر عليها مباشرة وذلك من كان أهل لها والباقون إن لم يقدروا عليها قادرون على إقامة القادرين . وهذا يعنى أن الإسلام أوجب على الحاكم تأهيل جميع أعضاء المجتمع حسب ما يناسبهم وما يستطيعون القيام به (١٣) وبهذا سبق الإسلام كل النظم التربويه الحديثه التى تحاول الإقتراب من هذه الفكره فى مجال الحديث عن تنمية التعليم .

رابع عشر : والحديث عن تنمية التعليم يقود إلى تنمية الشخصيه ، وقد سبق أن ذكرنا أن هناك مدخلاً مطروحاً فى التنميه أطلقنا عليه المدخل السيكولوجى يربط أنصاره بين التنميه ونماذج الشخصيه – ومثال هذا « آفريت هيجن » الذى يحاول علاج التنميه الإقتصاديه من خلال أساليب نفسيه حيث يربط بين النمو الإقتصادى وبين

الشخصيه الإبتكاريه (١٤) Creative personality و« دافيد ماكيلاند D. Mc Clelland » الذى يرى أن الشخصيه هى المحرك الأول للتغير والتنميه الإقتصاديه وهو يؤكد على الروح الرياديه Interpreneurial spirit (١٥) وهو يربط بين التنميه وبين الشخصيه المنجزه التى لديها الحاجه إلى الإنجاز The need for achievement ونفس الشئ بالنسبه « لشوميتر» الذى يربط التنميه الإقتصاديه بالقدرات الرياديه التى يتمتع بها رجال الأعمال . وإذا حاولنا فهم الشخصيه الإسلاميه كما يحددها القرآن الكريم والسنه المطهره وكما أفاض فيها الفقهاء نجد أنها تجمع كل هذه الخصائص إلى جانب شئ هام وأساسى وهى أن هذه الخصائص (الإنجاز - الإبتكاريه - حب العلم والعمل - القدره على مواجهة المشكلات - الدقه - الصدق - الأمانه .... إلخ) تنبثق من الإيمان بالله وتنطلق من دوافع إيمانيه تمثل قوة دفع كبرى أقوى من كل الدوافع والمنطلقات الوضعيه - وقد حدد الإسلام أساليب تربية هذه الشخصيه من خلال القدوه الحسنه والترغيب والترهيب والتوجيه والقصه والمحاوله والخطأ .... إلخ وتحدد التربيه الإسلاميه مثل عليا وقيم نهائيه أمام النشئ والشباب . وهذا هو أهم ما يحتاج إليه الشباب . القيم - المثل - القدوه . وهكذا تكون الشخصيه الإسلاميه قادره على إطلاق حركة التنميهالإقتصاديه والإجتماعيه بشكل أقوى من كل النماذج التى تحدث عنها أنصار الإتجاه السيكولوجى (١٦) .

خامس عشر : وإذا إنتقلنا إلى مجال التنميه الصحيه فيكفى القول أن الإسلام هو دين النظافه والقوه فالنظافه من الإيمان ، وهناك الكثير من التوجيهات الإسلاميه للعنايه بالصحه والأخذ بأساليب الإرشاد الصحى والوقايه والتداوى والعلاج . والبعد عن كل ما يفسد الصحه كالسكر وأكل الدم والميته ولحم الخنزير ... فالتوجيهات المتعلقه بالوضوء والطهاره وتجنب الحائض والإهتمام بالرضاعه الطبيعيه للأطفال وتوجيه الناس إلى التداوى بما هو حلال طيب وأن الله لم يوجد داء إلا وخلق له الدواء، والأمر يتجنب اللواط والزنا .... كل هذا دعوه إلى الإهتمام بالصحه والتنميه الصحيه، وقد ثبت أن الإبتعاد عن هذه التوجيهات الإلهيه يوقع الإنسان فى التهلكه - ويكفى أن نشير فى هذا إلى أن أخطر أمراض العصر - الإيدز والأمراض النفسيه الكبرى والسرطان - ينجم فى جانب منه عن الإبتعاد عن التوجيهات الإسلاميه (١٧) ومن الجدير بالملاحظه فإن الإهتمام بالصحه فى الإسلام ليست قاصره على صحة البدن ولكنها تمتد لتشمل الصحه النفسيه والروحيه والعقليه كذلك مما فصله الفقهاء .

سادس عشر : وللإسلام تصوره الواضح لأساسيات النظام السياسي فالإسلام يعتمد على الشورى منهجاً للتعامل السياسي ويترك التفصيلات لظروف كل مجتمع ، وهو بهذا ينبذ الإستبداد والتسلط ، ويأمر الله سبحانه وتعالى نبيه عليه السلام بالشورى «وشاورهم في الأمر» (آل عمران ١٥٩) ويصف المؤمنين بأن أمرهم شورى بينهم «والذين إستجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون» (الشورى ٣٨) . وينبه الإسلام إلى ضرورة محاربة المنكر «ومن رأى منكم منكراً فليغيره ...الحديث» ويقول عليه السلام «الساكت عن الحق شيطان أخرس» ويوجب الإسلام إعمال قاعده هامه فى الحكم إلى جانب الشورى وهى قاعدة العدل «وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل» (النساء ٥٨) والإسلام يحارب الظلم ويحدد الإسلام بشكل دقيق طرق إختيار الحاكم والشروط الواجب توافرها فى الحاكم ووظائف الحاكم ووظيفة الدوله .... إلخ ، وهكذا حقق الإسلام أرقى أشكال التنميه السياسيه قبل أن تعرفها الدول الحديثه ، تلك الدول التى لم تصل إلى عظمة التطبيق الإسلامى لقيامها على إجتهادات وضعيه . ومن عظمة الإسلام أنه يضع المبادئ العامه فى بعض الأمور كالشورى . ويترك لكل مجتمع حرية التطبيق بما يتفق مع ظروفه وتاريخه وثقافته فى إطار المبدأ الأساسى .

سابع عشر : وقد حدد الإسلام نظماً للإداره تحدد أقصى درجات التنميه والتقدم الإدارى وتقوم على مجموعه من القيم الدينيه والمنطلقات الإيمانيه مما يجعلها أقوى فى التطبيق من كل القواعد الوضعيه للتنميه الإداريه . وتقوم الإداره الإسلاميه على عدة أسس أهمها المساواه : فالمسلمون سواسيه كأسنان المشط ، والشورى : «وأمرهم شورى بينهم» وسيادة القانون وتطبيق العداله دون مراعاه للحسب أو النسب أو الغنى والفقر أو اللون ... ، ويركز الإسلام على أساليب التعامل مع الغير (العلاقات الإنسانيه) ، ومراعاة المصلحه العامه والإهتمام بمصالح الآخرين . وتيسير مصالح الناس (تيسير الإجراءات وتيسير المصالح) عن عائشه رضى الله عنها قالت : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فى بيتى هذا «اللهم من ولى من أمر أمتى شيئاً فشق عليهم فأشقق عليه ، ومن ولى من أمر أمتى شيئاً فرفق بهم فارفق به» (رواه مسلم ١٤٥٨/٣) . وينهى الإسلام عن التسلط والكبرياء . ويؤكد الإسلام مبدأ الرجل المناسب فى المكان المناسب ، وضرورة إنتقاء الرؤساء والولاه بدقه بشرط ألا يكون الرجل حريصاً عليها . يقول عليه السلام «إنا والله لا نولى على هذا العمل أحداً سأله ولا أحدحرص عليه» (أخرجه مسلم ١٤٥٦/٣) ويحرص الإسلام على تأكيد أهمية الوفاء

بالعهود ، ويؤكد قيم الصدق والعدل والكفايه وينبذ التعقيد الروتيني والتفرقه في التعامل وأهم شئ في الإداره الإسلاميه عنصر مراقبة الله في السر والعلن وفي مجال إتقان العمل والإنتاج فقد نسب الله الإتقان وإحسان العمل لنفسه وأمرنا ديننا بإتقان العمل « إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه » ويأمرنا ربنا كذلك بالمطابقه بين القول والعمل « يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون ... الآيه » وهنا يؤكد أهمية القدوه الحسنه ، ومسئولية الراعي عن الرعيه كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته » (أخرجه مسلم ٣/١٤٥٩) . وينهى الإسلام عما يطلق عليه حديثاً أمراض البيروقراطيه كالرشوه « لعن الله الراشي والمرتشي والرائش » والتعقيد والتعسف « ألا هلك المتنطعون » وينهى عن المحاباه « من ولي من أمر المسلمين شيئاً فأمر عليهم أحداً محاباه فعليه لعنة الله لايقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً حتى يدخله جهنم » (أخرجه أحمد) وقال عليه السلام «من ولاه الله عز وجل من أمر المسلمين فإحتجب دون حاجتهم وخلتهم وفقرهم إحتجب الله دون حاجته وخلته وفقره » (رواه أبو داود ٢/١٢٢) . وهذا كله يشير إلى أن الإسلام أول من وضع أسس الإداره العلميه والإنسانيه التي تقوم على مجموعه من القيم الإيمانيه والقادره على تحقيق الكفايه الإنتاجيه والكفايه النفسيه والإجتماعيه بشكل متكامل (١٨).

ثامن عشر : هذا وقد عالج الإسلام قضايا العلاقات الدوليه بمشكلات الديون معالجه قويمه تحقق النمو المتوازن لجميع الأطراف دون جور أو عدوان أو إختلال في التوازن الإقتصادي سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى العالمي . ويكفي أن ننظر إلى أزمة الديون في الدول الناميه لنرى كيف أن الشروط المجحفه التي إرتبطت بالديون أو القروض التي صرفتها الدول المتقدمه إقتصادياً إلى الدول الناميه هي التي أدت إلى الأزمه العالميه المعاصره ، وإلى أزمات الكساد المتكرره التي عاني منها العالم المعاصر . وتتمثل هذه الشروط في فرض فوائد باهظه وشروط معينه لإنفاق القرض وإجبارالدول المقترضه على أستخدام القرض في مشروعات محدده تخدم مشروعات الدول المقرضه ... وتراكم الديون وفوائدها أدى ببعض الدول - مثل المكسيك - إلى إشهار إفلاسها ، وإعلان دول أخرى (مثل أراجواي وغيرها من دول أمريكا اللاتينيه) الخروج على كل الأعراف والقواعد الدوليه والإمتناع كلية عن سداد الديون إنقاذاً لشعوبها من الجوع والإفلاس ، وكما سبق أن أشرنا فإن نتائج عجز الدول الناميه عن سداد الديون بفوائدها الباهظه لم تقتصر على الدول الناميه ، ولكنها أدت إلى مشكلات

إقتصاديه وأزمات إجتماعيه داخل الدول الدائنه ذاتها *

والحلول التى تقدمها الدول الدائنه حلول فاشله ليس من شأنها القضاء على المشكله مثل جدولة الديون وتحديد فترة السداد. وأحياناً تقدم الهيئات الدوليه حلولاً تؤدى إلى المزيد من المشكلات والأزمات مثل رفع الدعم عن بعض السلع الأساسيه وتخصيص أغلب الصادرات والموارد الرئيسيه للدوله لسداد الديون ... إلخ. وقد قال بعض الإقتصاديين الغربيين أن الإقتصاد العالمى لن يصلح إلا إذا وصل سعر الفائده إلى صفر. وهذا هو الحل الإسلامى الذى ينادى بتطبيق القرض الحسن. وينادى بالمشاركه فى المشروعات والأرباح بأشكال مختلفه وينادى بالتعاون من أجل صالح الجميع ورخاء الجميع. وهذا هو ماتحاول المؤسسات الإقتصاديه الإسلاميه تطبيقه

* * * *

من كل ما سبق نجد أن الإسلام يضع لنا أسس التنميه الإقتصاديه والتعليميه والصحيه والإداريه والسياسيه والإجتماعيه بشكل سليم والفرق الرئيسى بينها وبين التنميات الوضعيه أنها تنطلق من دوافع دينيه ومنطلقات إيمانيه. وقيم موجهه تكفل لها عنصر الإستمرار والنجاح فى مواجهة المشكلات والأزمات المحليه والعالميه. وفى كل قطاع من قطاعات التنميه فى الإسلام تحتاج إلى دراسات وأبحاث - وليس هذا الفصل سوى دعوه للمزيد من الجهد والتعمق نظراً وتطبيقاً. وما يهمنا هنا الإشاره إلى أن نموذج التنميه الإسلاميه يختلف تماماً عن النماذج الأيديولوجيه المطبقه والمطروحه فى دراسات التنميه الإقتصاديه والإجتماعيه والسياسيه. النموذج الليبرالى، والنموذج الإشتراكى، والنموذج المختلط. والنموذج الإسلامى ليس نموذجاً وسطاً فحسب ولكنه له أصالته الذاتيه فى نظرته للإنسان والمجتمع والحياه والعالم والكون والمستقبل وقوانين

---

* يذكر د. محمد شوقى الفنجرى فى مقال له بعنوان مديونية العالم النامى المستعصيه وحلها الإسلامى أن ديون المكسيك بلغت عام ١٩٨٦ نحو مائة مليار دولار - عجزت عن سدادها وسداد فوائدها وقد أثرت على إقتصاد الولايات المتحده الأمريكيه بشكل أو بآخر فعندما خفضت المكسيك وارداتها لتوفير العمله الصعبه سداداً لديونها هبطت الصادرات الأمريكيه للمكسيك بنسبه تزيد عن ٥٠٪ وطبقاً لما ذكره مجلس التنميه لما وراء البحار إختفى نحو ثلاثمائه ألف فرصة عمل أمريكيه منذ سنة ١٩٨٢ نتيجه لذلك أنظر المقال المذكور فى المراجع

الحركه الإجتماعيه والتاريخيه . ولايمكن إعتبار الإسلام مجرد بناء أيديولوجي في مجال التنميه . مثله مثل الأيديولوجيات الوضعيه ، وذلك لأنه يصوغ بناءاً ثقافياً شاملاً ، كما يصوغ منهجاً متكاملاً في الحياه . وكما يشير « إلياس بايونس » وفريد أحمد في مؤلفهما الصغير حول « مقدمه في علم الإجتماع الإسلامي » فإن الإسلام ليس مجرد صيغه من الشعائر الشكليه ولكنه عملية طاعه لحكم الله في إطار علاقة الإنسان بالله والعلاقه القائمه بن الناس سواء في مجال الأسره أو الحكم والإقتصاد والتعليم والترفيه والتكاثر وكل تلك الأمور التي تضمن إستمرار الحياه الإجتماعيه المتكامله والمتفاعله على وجه الأرض (٢٠) ويشير الكاتبان إلى أن الدول الإسلاميه التي حاولت على مدى أكثر من ربع قرن إتباع أساليب رأسماليه أو إشتراكيه في التنميه ، لم تختفي داخلها مشكلات التخلف ، إلى جانب وقوعها في مشكلات مزعجه مثل مشكلة الديون - وهي مشكله عويصه - لدى الدول التي تأخذ بالأسلوب الرأسمالي في التنميه ، ومشكلة العجز البيروقراطي والتسلط الذي نجم عنه تبديد الموارد الوطنيه وغرس الإحساس بالغربه بين العمال ، لدى الدول التي تأخذ بالأسلوب الإشتراكي في التنميه . والنتيجه تعريض الإستقلال السياسي الذي كافحت من أجله الشعوب للخطر (٢١) وقد أشار « ميردوك » إلى عنصر الفساد (الرشوه والإختلاس والغش في الأموال الحكوميه والتحايل على القوانين والحصول على خدمات قانونيه والتعقيدات الروتينيه وطول فترة إتخاذ القرار وعدم ترشيده ...) .

على أنه أمر متفشي في البيروقراطيه في بعض الدول الناميه ، التي أطلق عليها مصطلح « الدول الهشه » . ويرى « بايونس » و« فريد أحمد » أن معظم الدول الإسلاميه تندرج تحت هذا التصنيف (٢٢) وهذه الأمراض السياسيه والبيروقراطيه من شأنها تعويق عمليات التنميه داخل هذه الدول .

ويتميز النموذج الإسلامي للتنميه - فوق ذاتيته المتميزه والمستمده من تطبيق الشريعه التي أرادها الله للإنسان منهجاً وأسلوب حياه - فإنها تحقق الإشباع المتوازن لحاجات الإنسان الماديه والروحيه . وكما يقول الباحثان المذكوران أن أي جهد يخلو من إرضاء الجانب الروحي في الإنسان ، لايخلف وراءه إلا الإحساس بالمراره وعدم الرضا ، رغم كل مظاهر التقدم المادي التي يمكن تحقيقها (٢٣) والنموذج الإسلامي يرفض التطرف بكل أشكاله الماديه (الغربيه والماركسيه) والروحيه (الرهبنه وإذلال الجسد وعدم التمتع بكل الطيبات والزينه الحلال) ، وهذا يعني أن هذا النموذج يركز على توفير

بيئه سياسيه وإجتماعيه وإقتصاديه قادره على إشباع مطالب الإنسان الماديه والروحيه بشكل متوازن . ولعل غياب هذا الأمر هو الذى يفسح المجال للتطرف بكل أشكاله الماديه والروحيه . وإذا كان علم الإجتماع لم يستطع أن يصبح حتى الآن علماً موضوعياً بعيداً عن الإنحيازات الأيديولوجيه - إلا فى أقل القليل وفى بعض المجالات - فإن التنميه تتضمن بالضروره أحكاماً قيميه ومعياريه لأنها تشير إلى إحداث تحولات من حاله غير مرغوب فيها إلى حاله مرغوب فيها وهنا يصبح على المشتغلين بعلم الإجتماع من المسلمين تحقيق نوع من الإلتقاء الضرورى بين علم الإجتماع الذى يفترض فيه الحيده العلميه وبين متطلبات الشريعه الإسلاميه ، خاصة عند صياغه إستراتيجية التنميه وبرامجها وأهدافها . يضاف إلى هذا فإنهم مطالبون بالإسهام فى رسم إستراتيجية التغير الإجتماعى وتوجيهه بما لا يتعارض مع المبادئ الأساسيه للشريعه الإسلاميه . وهم مطالبون ثالثاً بتشخيص المشكلات الإجتماعيه فى الدول الناميه وتفسيرها فى ضوء معطيات الإسلام وحقائقه ، ورسم سبل مواجهتها بما يتفق - أو على الأقل بما لايتعارض - مع الشريعه الإسلاميه ، وهم مطالبون رابعاً بالإسهام فى إرساء الأسس الإجتماعيه للدعوه الإسلاميه إستناداً إلى حقائق الإسلام ومعطيات العلوم الإجتماعيه الحديثه فيما يتعلق بديناميات العلاقات الإجتماعيه وأسس بناء وتغيير القيم والإتجاهات والسلوك ، وديناميات ممارسة القوه والتأثير داخل المجتمعات ...

التحديث وإرتباطه بالإنتماءات الدينيه والفكر العلمانى

يختلف الباحثون فى علم الإجتماع إختلافات كبيره فى معالجة أوجه الإرتباط بين التحديث الإجتماعى والإقتصادى والسياسى وبين الدين ، وهناك عدة تساؤلات تطرح فى هذا الصدد منها هل يؤدى التحديث إلى إختفاء الإنتماءات الدينيه نتيجه للإرتباط بالفكر العلمانى . ؟ ، وهل يمكن أن تحل العلمانيه محل الدين بشكل كامل ؟ وهل يمكن للفكر الدينى والفكر العلمانى أن يجتمعا معاً فى ظل المتغيرات التحديثيه ؟ وإذا لم يكن التحديث مؤدياً إلى إختفاء الفكر والأنساق الإعتقاديه الدينيه ، فهل يمكن أن يحدث تغيراً فى مضامينها ؟ وما موقف الأديان من قضية التحديث الحضارى ، هل تباركها وتحث عليها وتسهم فى الإسراع بها ، أم أنها تعوقها وتحول دون تحققها ؟

هذه الأسئله وغيرها تلقى من المشتغلين بعلم الإجتماع ردوداً متناقضه متباينه ، سواء من خلال التحليلات النظريه ، أو من خلال الدراسات الميدانيه . ويرجع هذا التناقض فى موقف الباحثين إلى عدة متغيرات أهمها :-

أ- طبيعة البناء العقائدى الذى يدين به الباحث نفسه وطبيعة التوجهات الأيديولوجيه المشكله لفكره وإنتماءاته الفكريه ، وطبيعة الفروض الخلفيه التى ينطلق منها.

ب- طبيعة التجربه الدينيه فى أوربا ، سواء فى العصر القديم - فكرة تعدد الآلهه عند الإعريق والصراع بينهم وإنعكاس هذا الصراع على شقاء الإنسان أو ما أطلق عليه القدر الإغريقى ، أو التجربه الأوربيه خلال العصور الوسطى فى ظل فساد الحكم الكنسى ، حيث إرتبطت التجربه الدينيه فى ذلك العصر بالظلم الإجتماعى والإستغلال الإقتصادى والفساد السياسى والإنحلال الأخلاقى ، وبالخرافات الداعيه التى تخلى الإنسان عن مطالبه فى الحياة الدنيا طلباً للفوز بالآخره وبأفكار الحقوق الآلهيه لاباء الكنيسه وبنظريات التفويض الآلهى المباشر وغير المباشر وبفكرة صكوك الغفران ... الأمر الذى جعل بعض الدارسين يخرج من دراسة هذه التجارب إلى القول بالتعارض بين التحديث والدين ، وضرورة التخلى عن الفكر الدينى من أجل التحديث والتنميه فى كل جوانبها لصالح الإنسان ومجتمعه .

ج- طبيعة المضامين العقائديه والتشريعيه للدين كما يتصوره كل مفكر فالأديان السائده فى العالم اليوم كثيره ، وتنقسم إلى قسمين :-

ديانات سماويه وديانات وضعيه .

والديانات السماويه كلها تؤمن بالتوحيد وكان أخرها الدين الإسلامى عقيده وشريعه الذى نزل إلى محمد عليه الصلاة والسلام ، أما الديانات الوضعيه فعددها كبير وتتناقض مضامينها العقائديه والتشريعيه بشكل كبير . فعندما يتحدث أى مفكر عن العلاقه بين التحديث والدين ، هو فى الواقع يتحدث عن الدين كما يعرفه ثم يعمم الحكم ليشمل الدين ككل ، وهذا يتنافى مع أساسيات المنهج العلمى أو الفكر المنهجى الصحيح.

د- إن أغلب الدارسين لعلم الإجتماع الغربى . بما فيهم مؤسس الإتجاه الدينى أو القيمى « ماكس فيبر » لم يستطيعوا فهم أنساق المعتقدات والممارسات الدينيه خارج أوربا فهماً موضوعياً ، وعندما يصدرون عليها حكماً ، يصدر هذا الحكم عن تفسيرهم الذاتى لهذه الديانات وليس عن تفهم موضوعى لمضامينها وبناءاتها القيميه والعقائديه والسلوكيه . وهذا ما لاحظه أبناء هذه الديانات نفسها ، مثال هذا ما يشير إليه « ملتون

سنجر « عالم الإجتماع الهندى الذى يدين بالهندوسيه ، من أن « ماكس فيبر » لم يستطع أن يتفهم الدلالات والمعانى والمفاهيم المطروحه فى الكتب المقدسه لدى طائفة الهندوس كذلك فشل فى الوقوف على تأثير هذه المعانى على فكر وسلوك الهنود ، وفشل ثالثاً فى فهم تفرد الديانه الهنديه ، وهذا كله جعله يخرج بنتيجه خاطئه وهو التعارض بين هذه الديانه وبين أساسيات النظام الرأسمالى وهو المنطلق الأول للتحديث فى نظره (٢٤) . وما ذكره « سنجر » ينطبق على تحليل العديد من علماء إجتماع الغرب للعديد من الديانات السائده خارج أوربا .

هـ- جهل العديد من علماء إجتماع الغرب أو تجاهلوا الدين الإسلامى الذى هو خاتم الديانات السماويه وأكملها وأتمها ، وكيف أن هذا الدين يفسح المجال لكل أنواع التحديث الإجتماعى والإقتصادى والسياسى والتكنولوجى فى إطار الضوابط والمعايير الشرعيه . فهذا الدين يعتبر أن التفكير فريضه إسلاميه ويدفع المؤمنين إلى إعمال العقل ويؤكد أهمية العلم نظراً وتطبيقاً . يضاف إلى هذا أنه أدى إلى تكوين حضاره وإلى ظهور العديد من العلوم وإلى تكوين مجتمعات متكامله متماسكه تأخذ بكل أسباب التقدم المادى والمعنوى ... حقيقة نجد أن بعض الدارسين فى علم الإجتماع مثل « روبرت لوير » R. Lauer يذكر أن بعض أشكال الإسلام Some forms of Islam تسهم فى دعم التنميه الإقتصاديه (٢٥) إلا أنه لم يدرك جوهر الإسلام عقيده وشريعه ، ولم يحدد مضمون هذا الشكل ، إلى جانب أنه يجمع فى هذه المقوله (مقولة الأديان التى تسهم فى دعم التنميه الإقتصاديه) بين الإسلام وبعض أشكال البوذيه Buddism والهندوسيه Hinduism مما يشير إلى فشله فى تفهم الخصائص الذاتيه الفريده للدين الإسلامى كدين منزل من عند الله قادر على إسعاد البشر فى الدنيا والآخره .

وسوف نستعرض آراء علماء الإجتماع بصدد العلاقه بين التحديث والعلمانيه ثم تقوم هذه الآراء فى ضوء حقائق الدين الإسلامى . ويذهب «ماكس فيبر » M. Weber إلى أننا نعيش اليوم فى عصر يتسم بالرشد Rationalization والعقلانيه Intellectualization ، وما هو أهم من ذلك عنده هو التجرد من السحر والشعوذه والأوهام Disenchantment (٢٦) وهذا يعنى فى نظر « فيبر » أن العالم لم يعد ظاهره مقدسه Phinomenon Sacred ولم تعد الحياه سراً مستغلقاً على الفهم ، ويرى أن الدين الذى كان يسهم فى الماضى فى تعويق النمو الإنسانى والتنميه والتغيير التقدمى بكافة أشكاله لم يعد الإنسان فى حاجه إليه ، لأنه فى رأى « فيبر » ملك مصيره ولم يعد هذا

المصير بيد كائن أثيرى مجاوز للطبيعه غير مفهوم ولا منصور ويؤكد أن المذهب «البروتستانتى» قد يسر ظهور النظام الرأسمالى الذى أثبت تفوقه على كل النظم الإقتصاديه والإجتماعيه الأخرى . والنظام الرأسمالى عند « فيبر » أصبح يستند إلى مجموعه من الأسس الآليه أو الميكانيكيه بحيث لم يعد فى حاجه إلى الدعم الدينى (٢٧) ويستطيع المستعرض لأدبيات علم الإجتماع أن يلاحظ إتفاق العديد من المشتغلين بعلم الإجتماع م « فيبر » فى أن التحديث كعمليه وتوجه يؤدى بشكل تلقائى إلى تراجع الدين ليحتل مكانه هامشيه فى الوجود الإنسانى . ويحدث هذا الأمر بشكل مؤكد ومستمر وإن كان إيقاعه غالباً ما يكون بطيئاً . ويتفق هؤلاء الباحثين مع « ديمترى » فى قصة «الأخوه كرامازوف » لدوستويفسكى Dostogvesky إلى أن قبول العلم عادة ما يكون على حساب إفتقاد الألوهيه The loss of God (٢٨) .

وعلى الرغم من التحديث يتضمن فى نظر البعض القبول بالعلمانيه ، فإن هذا لايعنى سقوط الجوانب الروحيه والعقائديه والفكر الدينى بشكل حتمى . وهم يرون أن التقابل القطبى بين التحديث والدين ، تماماً مثل المقابله بين التحديث والتقاليد كنقيضين لايجتمعان ، هذا التصور فى الواقع هو تشويه للواقع المشاهد .

وإذا ما تساءلنا حول المقصود بالعلمانيه ، نجد « توماس أودى » T. O' Dea يحاول أن يحدد العلمانيه فى كتابه عن « علم الإجتماع الدينى » فى ضوء نوعين من التغير فى نمط التفكير البشرى (٢٩)

أولاً : خلو الإتجاهات نحو الأشخاص والأفكار والأشياء من الطابع المقدس Desacratization ، وإختفاء المتضمنات الإنفعاليه والعاطفيه التى هى أخص خصائص الإستجابات الدينيه إزاء المقدس .

ثانياً : تحقيق طابع العقلانيه فى التفكير عند الإنسان ، وإختفاء ظاهرة المشاركه الوجدانيه أو العاطفيه عند مناقشة أمور العالم أوالحياة الدنيا (أى تجريدها من كل فكر غيبى) .

ويؤكد « كوكس » Cox أن العلمانيه عمليه تاريخيه أحادية الإتجاه ، وتشير إلى إمكانية تفسير المجتمع والثقافه بشكل واقعى موضوعى بعيداً عن الضوابط الدينيه والتفسيرات الميتافيزيقيه الغيبيه .

ويقول آخر فإن العلمانيه تشير إلى العمليه التى يكون بمقتضاها إستجابة الإنسان لبيئته الطبيعيه والإجتماعيه ، ومحاولته لضبطها والتحكم فيها ، محكومه بإعتبارات إجتماعيه وعقليه منطقيه ، لا بالإعتبارات الغيبيه الدينيه . وهذا فى نظر الكثير من علماء الإجتماع لا يعنى إلغاء الدين لحاجة الإنسان الفطريه إليه ، ولما يؤديه من وظائف أساسيه فى الحياه الإنسانيه والإجتماعيه ، مثل تفسير وجوده ووظائفه وسبب خلق الإنسان ، كذلك يؤدى الدين وظائف نفسيه من خلال الإيمان ، كالإستقرار والرضى النفسى والصحه النفسيه وتقبل الأزمات . يضاف إلى هذا أن الدين هو مصدر الأخلاق والقيم الإجتماعيه والضوابط الأساسيه فى حياة الإنسان من خلال إشتقاقها من مبادئ عقائديه . وإلى جانب كل هذه الوظائف هناك الوظيفه الإجتماعيه التكامليه وهناك الدور الذى يلعبه المجتمع الدينى Religious community أو التجمعات الدينيه فى دعم الإنسان ومساندته خاصة أثناء الأزمات .

وهناك الدور التنظيمى حيث ينظم علاقات الإنسان ونماذج سلوكه - عند بعض الديانات - وهذا يعنى - فى رأى بعض الدارسين مثل « لوير » و« كوكس » أن العلمانيه والدين ليسا متناقضين ، وإنما يتزامن تحققهما معاً ، وقد أثنى بعض رجال اللاهوت فى الغرب Theologians مثل « كوكس » H. Cox على علمانية الثقافه الغربيه وقبلوها على أنها لاتعارض الدين المسيحى هناك . وقد أطلق « كوكس » على علمانية الغرب إسم « التنميه المحرره » Liberating development وذلك فى دراسه له بعنوان « المدينه العلمانيه » The secular city سنة ١٩٦٥ (٣٠)

ويخرج « لوير » من إستعراض مثل هذه الأراء أن العلمانيه لاتؤدى إلى إختفاء الدين كدين ، ولكن تؤدى إلى تغير مضامين المعتقدات الدينيه خاصة تلك التى تتعلق بالتفسيرات الغيبيه للواقع المادى أو الإجتماعى للإنسان (٣١)

وقد قام باحثان فى الإقتصاد وهما « بوكانان » Buchanan و« أليس » Eilis مسحيه مقارنه ، قارن خلالها بين ديانات مختلفه فى الدول الناميه والمتقدمه ، وقارن بين هذه الديانات وبين الدين المسيحى كما كان سائداً خلال القرون الوسطى ، كما شملت مسوحهم بعض الدول الإسلاميه . وركزوا على وقف الديانات من التنميه الإقتصاديه التى هى مجال تخصصهم - وكان كتابهما بعنوان « مداخل التنميه الإقتصاديه » وقد خرجا من هذه الدراسه إلى تاكيد الوظيفه القامعه للدين Inhibiting Function أى انها تعوق النمو العلمى والإقتصادى. وعندما تعرضا للإسلام ، ذكر المؤلفان أنه حيث يسود

الإسلام ينظر الناس إلى الدنيا والأمور الماديه على أنها أمر تافه وحقير ، ويؤكدون ضرورة نبذ كل ما هو مؤقت وفان وعابر فى سبيل ما هو دائم وأبدى فى الحياة الأخرى. وعادة ماتسيطر على عقليات الناس فى ظل الإسلام مبادئ عقائديه تشكل حكمهم على الأشياء ، فهم يناقشون أمور الدنيا فى ضوء مفاهيم مثل : القبول ، الإستسلام ، التقوى ، الرحمه . وهذه هى ما يطلق عليها « بوكانان » و « أليس » المصطلحات الوظيفيه المناسبه عند المسلمين (٣٢) . ومن الواضح أن الباحثين المذكورين فشلا فى فهم جوهر الدين الإسلامى ، فهو لايدعو – كما إدعيا – إلى نبذ الدنيا ويكفى قراءة قوله تعالى « وإبتغ فيما آتاك الله الدار الآخره ولاتنس نصيبك من الدنيا .... الآيه » (القصص) وقوله تعالى « وأعدوا لهم مااستطعتم من قوه .... الآيه » وقوله عليه الصلاة والسلام « المؤمن القوى خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف ..... الحديث » ويكفى أن الإسلام أسس حضاره قويه شامخه تقوم على كل مقومات القوه والنمو والتطور من علم وتكنولوجيا إلى جانب الدعائم الأخلاقيه والقيميه المستمده من الإسلام عقيده وشريعه .

ويشير « لوير» إلى أن دراسات علم الإجتماع الدينى تشير إلى أن هناك أنساقاً دينيه Religious systems تسهم فى تعويق برامج التحديث والتنميه الإقتصاديه ، فى حين أن هناك أنساقاً أخرى تيسر هذه البرامج والتنميه الإقتصاديه وتدعمها . وقد سبق أن أشرت فى بداية هذه الفقره أن بعض الدارسين مثل « لوير » يرون أن بعض أشكال الإسلام Some forms of Islam تسهم فى دعم التنميه الإقتصاديه ، ومن الغريب أنه يجمع بين هذه الأشكال وبين بعض أشكال البوذيه والهندوسيه Hinduis and Buddhism فى تحقيق هذه الوظيفه الداعمه للنمو الإقتصادى (٣٣)

وإذا كانت العلمانيه تشير إلى الإقتناع وبذل الجهود للسيطره على البيئه الطبيعيه والإجتماعيه والثقافيه للإنسان وعلى مستقبله فى إطار التخطيط وأننا نجد أن الديانات المختلفه تقف مواقف متباينه إزاء هذا الأمر ، بحسب نوع ومضامين ومصدر البناءات العقائديه . فبعض الديانات تدعم هذا الإتجاه وتحض عليه ، وبعضها يقف إزاءه موقفاً سلبياً ، والبعض يقف منه موقفاً محايداً على أساس أن مجاله هو اللاهوت والغيبيات والحياه الأخره After life فحسب – وقد أدت النزعه العلمانيه – فى رأى بعض الدارسين – تلك النزعه المصاحبه للتحديث إلى ترك الناس للدين أو وقوفهم موقف اللامبالاه إزاءه . ويشير « ماك كورد » Mc. Cord فى دراسه له بعنوان «ربيع الحريه»

Spring lime of Freedom إلى أن الإنسان المضرى الذى يعيش فى مجتمع حلت فيه الآله محل الآلهه ، وحلت فيه الميكنه محل كل الجهود البشريه والحيوانيه ويرى أن التعاويذ والأساليب القديمه لم تعد مجديه فى حصول الناس على الرزق والوظائف وقضاء حاجاتهم ... هذا الإنسان - حسب رأيه - سوف يتخلى عن إنتماءاته الدينيه والعقائديه (٣٤) ومن العجيب أنه ينكر عبارة « حلول الآله محل الإله » فهذا فساد فى التفكير وخلط فى الأمور وإبتعاد عن المنطق ، ويشير « لوير » إلى أن عدداً كبيراً من المهاجرين الحضريين فى الشرق الأوسط وفى إفريقيا يبدو أنهم تخلو عن إنتماءاتهم العقائديه وهناك من الدارسين من يرفضون فكرة حلول التحديث والعلمانيه محل الدين أو إلغاء التحديث للأنساق العقائديه . ويرى أنصار هذا الرأى الأخير أن التحديث يسير بشكل متواز مع إستمرار الأنساق الدينيه . ويشير « لوير » إلى دراسة « جيرتز » والتى أجراها فى إندونيسيا سنة ١٩٦٣ ، والتى تكشف - حسب قوله - عن أن كلا من الهندوسيه التقليديه Traditional Hinduism وما يطلق عليه « الإسلام الخاضع للتحديث » Modernized Islam * ، يدعمان ويسهلان حركة التنميه الإقتصاديه هناك. ومع حدوث بعض جوانب للتقدم السياسى والإقتصادى فى سيلان ، فقد ظل الإنتماء إلى الدين البوذى سائداً . ولكن ربما حدث تغير فى جوهر البوذيه ، حيث لم تعد ذات مضامين مجرده وميتافيزيقيه خالصه وموجهه كلياً نحو العالم الآخر ، حيث يشير الباحث إلى أن البوذيه عادت تركز مره أخرى على العالم الراهن ، وأصبحت أكثر إهتماماً بواقع الإنسان وهمومه ومشكلاته فى عالمنا اليوم ، بدلاً من الإقتصار على مسائل لاهوتيه خالصه (٣٥) .

ويشير « هارولد باركلى » H. Barcly فى دراسه له بعنوان العلمانيه فى السودان العربى » (٣٦) . إلى أن نظم الصناعه الغربيه التى نفذت فى السودان لم تؤثر على جوهر المعتقدات والممارسات الإسلاميه هناك كما لم تؤثر عل بالتنظيمات التشريعيه أو على قانون الأحوال الشخصيه . وتشير دراسة « ميلتون سنجر » M. Singer فى « مدراس » فى الهند فى نفس هذا الإتجاه حيث وجد أن دخول الصناعه إلى هذه المدينه

---

* والواقع أن هذه العباره غريبه ، فليس هناك إلا إسلاماً واحداً يتم من الكتاب والسنه - اما أن هناك إسلاماً تقليدياً وآخر حديث فهو ما لاتعرفه ويبدو أنه يقصد المسلمون الذين لايرفضون التنميه والتجديدات فى إندونسيا وكما سبق الإيضاح فإن الإسلام يدعم العلوم النظريه والتطبيقيه والتحديث بما لايتعارض مع أصل شرعى

وتحول العديد من الهندوس إلى قاده صناعيون لم يجعلهم يتركون عقيدتهم حيث ظلوا محافظين عليها ، ولم تخضع الثقافه الدينيه هناك للعلمانيه ، ولكنها خضعت لعملية أطلق عليها « عملية الصياغه الديموقراطيه » Democratized . ويقصد بها أن البناء العقائدى الهندوسى قد دخل فى حوار وتفاعل مع الأوضاع الإجتماعيه والثقافيه الجديده الناتجه عن التصنيع . وكان من محصلة هذا الحوار حدوث تغيرات فى الممارسات الدينيه وليس فى البناء العقائدى ذاته - ويضرب أمثله على هذا ، بإنخفاض زمن الممارسات الدينيه حسب مقتضيات العمل الصناعى ، وظهرت فكرة التفويض فى الممارسات الدينيه ، وأصبح البعض يستيقظ مبكراً لأدائها حتى لايتأخر عن عمله ، والبعض يمارسها من خلال فترة حلاقة الذقن فى الصباح ... كل هذا يعنى أن التحديث يرتبط - فى نظر « لوير » بالعلمانيه ، ولكنه لايعنى إلغاء الدين ، وإن كان يعنى - من واقع بعض الدراسات فى نظره - إحداث تغيرات فى أبعاده ووظائفه وممارساته ، فالإنسان الحديث يعتمد على عقله كأداه أساسيه فى الفهم والتفسير والتحكم والتوجه المستقبلى لواقعه المادى والإجتماعى ، وهى نقطه هامه أو ركيزه من ركائز التحديث ، وهى فى نفس الوقت جوهر العلمانيه .

ونستطيع القول أن الذين يفصلون بين الدين والتنميه والتحديث إنما يتحدثون عن تجارب دينيه خاصه ، مثل التجربه الإغريقيه القديمه والتجربه الأوربيه خلال العصور الوسطى المظلمه أو يتحدثون عن أديان وضعيه معينه ، لكنهم قطعاً لم يفهموا جوهر الدين الإسلامى ، ذلك الدين الحق المنزل من عند الله والذى إستهدف تحقيق أقصى درجه من السمو والرفعه والتقدم والكرامه للإنسان بوصفه خليفه عن الله فى الإرض . وترتبط قضية التنميه والتعمير والتحديث بسبب خلق الإنسان ، فقد خلق الله الإنسان للعباده ودعاه إلى تعمير الأرض والتعارف بين الشعوب والقبائل ، وهذا التعمير والتعارف جانب من جوانب العباده طالما قصد بهما وجه الله . قال تعالى :

- « وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون » . الايه « (الذاريات ٥٦) .

- « ياأيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم » (الحجرات ١٣) .

- « هو أنشأكم من الأرض وإستعمركم فيها » (هود) .

- « ولقد كرمنا بنى آدم وحملناهم فى البر والبحر ورزقناهم من الطيبات

وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا (الإسراء ٧) .

وقد رأينا موقف الإسلام من العلم والعمل ومن الأخذ بسبل تحقيق القوه فى المجتمع ، ومن العمل بكل أشكاله العقلى واليدوى ، ومن الصحه بكل أشكالها البدنيه والنفسيه والروحيه ومن التعليم ومن التفكير العقلى ، ومن الإستثمار الإقتصادى .... كل هذا يعنى أن الإسلام يدفع بمعتنقينه إلى أقصى درجه من التنميه والتحديث . وليس الأمر مطلقاً فى الإسلام فلابد من الضوابط التى تحفظ للإنسان كرامته وعزته وطهارة نفسه وجسده وروحه ، وتحول دون تدنيه - بإسم التنميه إلى أقصى درجات الرذيله والحيوانيه كما حدث فى الكثير من تجارب التنميه فى العالم ، تلك الضوابط التى تحمى دينه ونفسه وعقله وعرضه وماله ، وهذه هى الضوابط الشرعيه المتمثله فى أحكام الشريعه الإسلاميه . وهذه الشريعه تستهدف تحقيق المصلحه سواء علم الناس بها أو لم يعلموا . والحفاظ الشرعى على هذه المصالح هو العاصم من التفكك والقلق والدنس والبهيميه والتخلف ، والواقع أن هذه الأهداف الخمسه الممثله لمقاصد التشريع الإسلامى هى أهداف جميع الشرائع السماويه - تتفق مع الفطره ومع المنطق العقلى السليم . ومن دقة التشريع الإسلامى أنه يرتب هذه المقاصد الخمسه حسب الأولويات إلى ثلاث مراتب : مرتبة الضروريات - ومرتبة الحاجات - ومرتبة التحسينات .

وقد إستطاع المسلمون فى ظل تمسكهم بالإسلام فى عهد الرسول عليه الصلاة والسلام وعهد الصدر الأول من الإسلام تحقيق أقصى درجه من التنميه والتحديث فى ذلك العصر ، وأسسوا الحضاره الإسلاميه بعلومها وفنونها وصناعاتها ومنتجاتها ، تلك الحضاره التى كانت هى الدعامه التى أقامت عليها أوربا حضارتها بعد حركة الترجمه فى عصر النهضه . وإذا كاننت الدول الإسلاميه اليوم تقع ضمن ما يقال له الدول الناميه أو المتخلفه ، وإذا كانت الأقليات الإسلاميه فى كثير من دول العالم فى حالة تخلف ، فإن هذا لايعنى العلاقه السلبيه بين الإسلام والتنميه والتقدم ، ولكن يعنى إبتعاد المسلمين عن المنهج الإسلامى الصحيح ، وقبولهم بحالة التخلف ، ويكمن الحل فى العوده إلى هذا المنهج والأخذ بكل أسباب القوه الإجتماعيه والإقتصاديه والسياسيه والعسكريه من خلال الشريعه الإسلاميه . والمتأمل للإسلام عقيده وشريعه نجد أنه يقدم لنا أفضل النماذج التنمويه وذلك لعدة أسباب أهمها :

(١) يؤسس المجتمع الصالح القائم على دعائم إيمانيه روحيه قويه تتمثل فى التوحيد والقيم والمعايير الأخلاقيه مما يضمن الإستقامه فى الفكر والسلوك والطهاره فى

الروح والنفس والبدن .

(٢) يؤسس الإسلام المجتمع على مبدأ الإخاء والتكافل والتكامل من خلال مختلف القيم السياسيه والأخلاقيه ومن خلال كل العبادات ومعايير التعامل السليم بين الناس مما يدعم قوة المجتمع وتكامله وتماسكه ووحدته .

(٣) يؤسس الإسلام المجتمع على القوه والعزه « ولله العزه ولرسوله وللمؤمنين » فلابد للمجتمع الإسلامى أن يأخذ بكل أسباب القوه الروحيه والماديه - زراعه - صناعه - سلاح - تكنولوجيا ، حتى يتسنى له ممارسة وظيفته كما أرادها الله من عباده وتعمير وتعارف ونشر الدعوه الرسلاميه ومحاربة الكفر والإلحاد ، وهذا لن يتحقق إلا من خلال القوه الروحيه والماديه معاً .

(٤) يتضمن الإسلام مجموعه من الثوابت التى لاتتغير وهى العقيده والعبادات والقيم والأخلاقيات والمعاملات ، كما يتضمن مجموعه من المتغيرات فى إطار ضوابط الثوابت - ومن هذه المتغيرات - العلم النظرى والتطبيقى والعمل . فالتفكير فى الإسلام فريضه وهناك العديد من الأوامر والتوجيهات القرآنيه فى السنه للنظر والتفكير وإعمال العقل وفهم السنن الالهيه فى الطبيعه وفى التاريخ وفى المجتمع وفى النفس . ويترتب على هذا الأمر التطور العلمى سواء فى أسسه النظريه أو تطبيقاته العمليه مما يؤدى إلى التحديث والتنميه . كذلك فإن الإسلام يدعو إلى عمارة الكون فى كل مجالاتها الزراعيه والصناعيه والتجاريه والتكنولوجيه ... ويحض الإسلام على التنميه حتى آخر العمر وحتى قيام الساعه فإذا كان الإنسان فى يده فسيله من غرس وقامت الساعه فعليه أن يغرسها تنفيذا لتوجيهات الرسول عليه الصلاة والسلام .

(٥) إن الإسلام يوفر أقوى الدوافع وأسماها وأعلاها للتنميه الإجتماعيه الشامله، ذلك أن التنميه والتعمير وتحسين أحوال الإنسان وإصلاحها فى كل المجالات الإقتصاديه والإجتماعيه والسياسيه ، الماديه والمعنويه ، تنبثق من التوجيهات الدينيه والنسق العقائدى والموجهات القيميه والأخلاقيه المنبثقه منم العقيده ، وهذا يعنى أن دوافع التنميه والتحديث والتعمير لدى المسلم أقوى من دافع التنيمه لدى غير المسلم ، فهى لاتنبثق من منطلقات سيكولوجيه أو سياسيه أو إجتماعيه أو فلسفيه أو عقليه فحسب ، ولكنها تنطلق من منطلقات إيمانيه مما يحيلها إلى عباده طالما أريد بها تنفيذ أوامر الله وإعلاء كلمته فى الأرض .

مصادر الفصل الثامن

١- جمال الدين محمود : ميثاق إسلامى لحقوق الإنسان - مقال بجريدة الأهرام القاهريه بتاريخ ١٩٨٧/١/٣٠ .

٢- المصدر السابق .

٣- محمد أبو زهره : محاضرات فى المجتمع الإسلامى - معهد الدراسات الإسلاميه بدون تاريخ ص ٤٢ ، ص ٦٥ ، إرجع - أحمد العسال - فتحى أحمد عبد الكريم : النظام الإقتصادى فى الإسلام - مبادئه وأهدافه - مكتبة وهبه ١٩٧٧ .

4- Ponsioen : National developent : A sociological contribution : orition the Hague 1968 PP 15 - 22 .

٥- نبيل السمالوطى : المنهج الإسلامى فى دراسة المجتمع - دار الشروق ١٤٠٦ .

٦- أحمد محمد جمال : محاضرات فى الثقافه الإسلاميه - دار الشعب ١٩٧٥ ص ٢٤٩ .

٧- المصدر السابق .

٨- محمد أبو زهره : تنظيم الإسلام للمجتمع - دار الفكر العربى ١٩٦٥ ص ٣٨ - ٤٠ .

٩- المصدر السابق ص ٣٦ - الهامش .

١٠- المصدر السابق وإرجع إلى العسال وعبد الكريم - مصدر سابق .

١١- محمود شلتوت : الإسلام عقيده وشريعه - دار الشروق بيروت - القاهره - جده ١٩٧٤ ص ٢٧٥ .

١٢- عدنان خالد التركمانى : العمال بين الإسلام والنظم الوضعيه - مجلة كلية الشريعه واللغه العربيه فى أبها العدد الأول ١٣٩٨ / ١٣٩٩ ص ٥٩ - ٦٠ .

١٣- محمد أبو زهره : مصدر سابق ص ١٤٢ - ١٤٥ .

R. Lauer : Op . cit . 93 - Hagen : On the theory

14- Everett Hagan : On the theory of social change : Homewood : Dorsey press 1962 p. 35 .

15-M c . Clilland : The achieving society : N.Y. The free press 1961 P. 205 .

١٦- إرجع للمزيد من التفصيلات عن الشخصيه الإسلاميه إلى دراسة عائشه عبد الرحمن : الشخصيه الإسلاميه - دراسه قرآنيه - دار العلم للملايين بيروت ١٩٨٦.

١٧- زكى محمد إسماعيل : الإيدز والثقافه ، المخدرات بين سيطرة العاده وضغط الثقافه : بحثان قدما ونوقشا فى المؤتمر الطبى الإسلامى الدولى الذى عقد بالقاهره فى الفتره من ٢ - ٥ فبراير ١٩٨٧ .

١٨- نبيل السمالوطى : التنظيم المدرسى والتحديث التربوى - دار الشروق - جده ١٩٨٦ ص ٤٦ - ٥١ .

١٩- محمد شوقى الفنجرى : مديونية العالم النامى المستعصيه وحلها الإسلامى الإهرام القاهريه ١٩٨٧/١/٣١ ص ٧ .

٢٠- إليلس بايونس ، وفريد أحمد : مقدمه فى علم الإجتماع الإسلامى - شركة مكتبات عكاظ وجامعة الملك عبد العزيز ١٤٠٣ ص ٥٧ .

٢١- المصدر السابق ص ٦٧ .

٢٢- المصدر السابق ص ٦٨ ، ٦٩ .

٢٣- المصدر السابق ص ٧١ .

24-Milton Singer : When a Great tradition odernizes : N. Y. praeger publishers 1972 PP . 272 - 350 .

25- Robert Lauer . P 334 .

26- H. H. Gerth and C. R. hlls : From Max Weber : Essays in sociolo-

gy : N. Y. Oxford university press 1940 P. 155 .

27- Max Weber : Protestent ethics and spirit of capitalism : Trans by T. parsons - N. Y. charles scripner's sons 1958 - PP . 181 - 182 .

28- Lauer - op . cit . p . 333 .

29- Thoas F . O' Dea : The sociology of Religion : Englewood Cliffs : Prentice Hall 1966 P . 80 - 81 .

30- Lauer - op . cit . P .333 .

31- Ibid .

32- Ibid .

33- Ibid .

34- Ibid

35- Michel Ames : Ideological and social change in Cylon : Human organizalion 22 . 1963 : p. 53 - Lauer p. 334 .

36- Harold B. Barclay : " Process in the Arab Sudan " Human Organization 24 . 1965 : 46 - in Lauer p. 334 .

محتويات الكتاب

الفصل الخامس

الفصل السادس

التحديث الحضارى والتخطيط .

الفصل الثامن

نحو مدخل إسلامي للتنميه

تم بحمد الله

في ٢٨/٩/١٩٨٩

رقم الإيداع ٥٩٥٩/٨٩
ISBN 977-1300-065-2